

الاقتصادي

صامد

السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٦، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٦

الفلسطينيون في لبنان ومشروع التوطين

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

الفلسطينيون في مصر

الولايات المتحدة وقضية اللاجئين الفلسطينيين

مناقشات لتقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين



الاقتصادي

فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة صامد
جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين



المدير العام / رئيس التحرير
أحمد أبو علاء

مستشار التحرير
د. يوسف عبد الحق

مدير التحرير
فاروق وادي

يشارك في التحرير
كوادر مؤسسة صامد
ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية

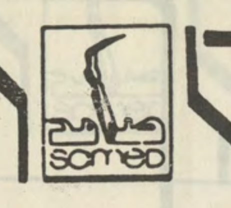
المراسلات
صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ عمان - الأردن

المدير المسؤول: محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

التوزيع: دار الكرمل للنشر والتوزيع
هاتف ٦٨٩٦٨٤ فاكس ٦٨٩٦٨٥
ص.ب ١٧٠٦٧ عمان ١١١٩٥ الأردن

المحتويات

السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٦، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٦





الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد

الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

الافتتاحية

خروج قطار التسوية عن مساره، لن يطيح فحسب بكل المنجزات الأولية التي تحققت على طريق السلام، بل يعني تدميراً شاملاً لأحلام وطموحات شعوب المنطقة في انجاز سلام تتحقق فيه سمات العدالة والشمولية والديمومة. ولن يشكل هذا الخروج كارثة على الفلسطينيين أوالإسرائيليين وحدهم، بل سيمتد ليشمل المنطقة كلها ويلقي بظلاله القاتمة الكئيبة على العالم بأسره.

فأمام عيون العالم، الذي وقف شاهداً على توقيع الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، الطامحة إلى تحقيق السلام الشامل والعادل، تتفجّر الآن النزعات العدوانية المحمومة للنخبة الإسرائيلية اليمينية الحاكمة، الثملى بانتصارها، والمزدهية بذاتها، لتشعل حرباً ضد الشعب الفلسطيني، تنتهك فيها كل شيء، وتحرق كل شيء، سعياً إلى تكريس نهج سياسي مناقض لتوجهات السلام، انطلاقاً من الوهم بأن العرب سوف يتلاءمون أخيراً مع هذا النهج، وسيخضعون للتعامل على أساسه.

★ ★ ★

تتبدى الإنتهاكات الإسرائيلية، في أبسط تجلياتها، بالتهرب المفضوح من دفع الإستحقاقات الأولية للسلام، وفي مقدمتها الآن، الالتزام العملي بما تم التوقيع عليه في اتفاق اعلان المبادئ وما تبعه من اتفاقات، ومنها قضايا إعادة الإنتشار في الخليل ومناطق أخرى من الضفة الفلسطينية، واطلاق سراح المعتقلين من السجون الإسرائيلية،



وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن الممرات الآمنة بين الضفة والقطاع، والشروع الفعلي في مفاوضات الوضع النهائي.

وامعاناً في تطبيقها المحموم لبرنامجها الانتخابي اليميني المتطرف، والذي يمثل نقيضاً مطلقاً لتوجهات السلام في المنطقة، والمعبّر عن أقصى النزعات الشوفينية والعنصرية الصهيونية، تخوض السلطات الإسرائيلية حرب التجويع والحصار والخنق ضد الشعب الفلسطيني الذي مدّ يد السلام، وأعلن انحيازه لهذا التوجه من خلال الاستفتاء الشعبي العارم الذي مثلته الانتخابات التشريعية الفلسطينية أواخر العام الماضي.

ولا تقف الممارسات الإسرائيلية في تجاوزاتها عند هذا الحد، ولكنها تمعن في اختراق كل الخطوط المحرّمة التي لا يمكن القبول بتجاوزها أو الالتفاف عليها، وفي مقدمتها سياستها الاستيطانية التوسعية، المخالفة وبشكل صارخ لأبسط مبادئ السلام ولكل ما تم التوقيع عليه، حيث عملت على إزالة القيود عن النشاطات الاستيطانية من خلال الإقرار والشروع في بناء آلاف الوحدات السكنية الإستيطانية على الأرض الفلسطينية، رغم يقينها المطلق بأن الشعب الفلسطيني الذي مدّ يد السلام، لا يمكن له أن يرضى بسلام يضمن بقاء مستوطن واحد على أرض فلسطين.

وتوغل الحكومة الإسرائيلية في انتهاكاتها، لتمس مسألة على درجة كبيرة من القداسة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية، ونعني قضية القدس، مدينة الروح وعاصمة فلسطين الأبدية، التي لن تغيّر برامج الأحزاب والحكومات الإسرائيلية المختلفة من حقيقتها التاريخية كمهد للديانات السماوية، ومكانتها المرموقة لدى



شعوب العرب والمسلمين. وقد بلغ ضيق الأفق بسلطات الاحتلال بأن ضاقت ذرعاً لا بالمؤسسات العلمية واالثقافية الفلسطينية فحسب، وإنما بمؤسسة خيرية إنسانية تعمل على رعاية المعوقين، فعملت على تدميرها تحت جنح الظلام، موهمة نفسها أنها بذلك تدمّر مكانة القدس في الوجدان الفلسطيني، وغير مدركة بأن السلام دون القدس هو وهم الغارقين في أوهامهم، وأنه لا يوجد عربي أو مسلم يرضى بسلام تغيب عنه القدس. فهذه القضية لا تقبل المساومة.. والوجود الإسرائيلي في القدس العربية هو احتلال عسكري يقضي السلام بجلائه الكامل عنها، وعودتها إلى أصحابها الشرعيين.

في الوقت نفسه، لا تكف حكومة اسرائيل عن ترديد برنامجها الداعي إلى عدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه المشروع في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشريف، وتعمل على القفز عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض وطنهم وديارهم السليبة، والتعويض عمّا لاقوه من عسف وظلم جرّاء عمليات القتل والتشريد الجماعي، والاستغلال البشع لأرضهم وممتلكاتهم طوال نصف قرن من الزمن. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تدرك أننا كطرف فلسطيني في التسوية، إن لم نكن الطرف الأساسي، لسنا مضطرين إلى القبول بصيغة حل مقنع أو سلام دائم لا يضمنان حق فلسطينيي الشتات في العودة إلى وطنهم والتعويض عمّا حاق بهم من ظلم ولحقهم من ضيم.

★ ★ ★

أمام هذه الاختراقات الفظة والممعنة في تقويض ما تم انجازه على طريق تحقيق



السلام الدائم والشامل في المنطقة، بات أمام الشعب الفلسطيني، وإلى جانبه جميع الشعوب العربية والإسلامية والشعوب المحبة للسلام في العالم، مواجهة الغطرسة الإسرائيلية في تجلياتها الراهنة.

هذه المواجهة، تتطلب دعماً عربياً، حركته الأولى رهن التطبيع العربي مع الدولة العبرية، على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، باحراز تقدم في العملية السلمية ووفاء الجانب الإسرائيلي بالتزاماته، وذلك تعبيراً عن اهتزاز الثقة بالنوايا السلمية للحكومة الإسرائيلية ومواقفها وممارساتها. كما تتطلب دعماً اسلامياً عنوانه القدس، مدينة الأقصى الذي بارك الله حوله والصخرة التي شرّفها رسول الله بالإسراء والمعراج، ودعماً مسيحياً لمهد السيد المسيح وقيامته المباركة.

.. إنها تتطلب دعماً دولياً، عنوانه الالتزام بالقانون الدولي وبما أصدره المجتمع الدولي من قرارات على مدى العقود الخمسة الماضية، وما تمخضت عنه المؤتمرات واللقاءات الدولية الداعية للسلام والداعمة للعملية السلمية في الشرق الأوسط، والمدعوّة للوقوف إلى جانب الحق إذا ما اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية يوماً للّجوء إلى خيار التحكيم الدولي في حال اصرار اسرائيل على مواصلة سياساتها القائمة على المماطلة في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

ولنا في تجربة الشقيقة الكبرى مصر خير مثال على انتزاع الحق بالتحكيم الدولي أمام المماطلة الإسرائيلية في مسألة طابا، التي شهدت نصراً لمصر والشرعية الدولية وهزيمة للعنجهية والنزق الإسرائيلي المتشبث بالعدوان والاحتلال هوية يصعب التنازل عنها، أو يستحيل.

★ ★ ★



ويبقى الشرط الذاتي هو العامل الأساس، ففي نضوجه نستثير مكامن القوة التي كانت وتظل فينا!

وما كان ويظل فينا، كشعب فلسطيني، هي الامكانيات التي فَجّرت كفاحنا المسلح واطلقت رصاصتنا الأولى منذ ما يزيد عن الثلاثين عاماً، ثم فجّرت قبل عدة سنوات انتفاضتنا الشعبية المباركة التي هزّت صروح الاحتلال.

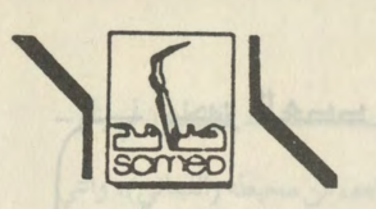
والآن يجد الغضب الفلسطيني كل المسوّغات الموضوعية لانطلاقة جديدة على الأرض التي ما زالت تطؤها أقدام المحتل. وتخلق السياسات الاسرائيلية الخرقاء كل المسوغات والمحركات لتفجيرها، غضباً شعبياً ساطعاً وعارماً ضد الاحتلال الإسرائيلي وكل الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة التي يمارسها.

فإذا ما تعطلت لغة الحبر والورق والحوار، وداست العنجهية الإسرائيلية على الإتفاقيات والتواقيع التي شهد عليها العالم، وامعنت في خنق فرص السلام وإذلال وتجويع شعبنا، فلن يكون أمامنا إلا أن نوقظ لغة النضال بكل أشكاله، ونستثير كل امكانيات البشر.

★ ★ ★

نقول ذلك ونحن نشرّع بوابة السلام الفلسطيني على مصراعيها، ونحث الخطى نحو اجتراح معجزة ولادة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن هنا، فإن سعينا الحثيث لعقد اللقاء على أعلى مستوى سياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واستئناف المفاوضات وأعمال اللجان، لا يشكل هدفاً لذاته، وإنما ينبع من حرصنا على تنشيط ودفع عملية السلام في الواقع، لا مجرد صياغة



خطاب لفظي استهلاكي يدّعي احترام الاتفاقيات والتعهدات، ويمارس نقيضها على الأرض.

نعم، قطار السلام في خطر، طالما ظلت العقلية الدوغمائية الإسرائيلية متشبثة بشعارات القوة العمياء، وبنهجها السياسي والاستراتيجي المعلن، الموغل في تطرفه العنصري البغيض، والذي لا يصلح أساساً للتفاوض أو الحوار. فاللاءات التي يطلقها اليمين الإسرائيلي تستدعي لاءات عربية وفلسطينية نقيضة لمواجهتها، والعنف الاسرائيلي لا يولّد إلا عنفاً ثورياً فلسطينياً للتصدي له.

نفتح بوّاباتنا ونوافذنا مشرّعة للسلام، وفي الوقت نفسه نبقي فضاءاتنا منفتحة على كل الاحتمالات.

أحمد أبو علاء

الفلسطينيون في لبنان ومشروع التوطين وفق الشروط الإسرائيلية

أسمهان شريح

إن قدمت لهم ماء، سألوك بحب إن ذقت مياه فلسطين
أو أكلوا، سمّوا باسم الله وحب فلسطين
أو ماتوا تحت الأرض يعودون إلى حضن فلسطين

«مظفر النواب»

عندما زار الرؤساء اللبنانيون الثلاثة (الهراوي، والحسيني، وكرامي) الولايات المتحدة، في أيلول سبتمبر ١٩٩١، قبل بضعة أيام من افتتاح مؤتمر مدريد، سأل الرئيس الأمريكي بوش زوّاره عن عدد الفلسطينيين في لبنان، وكان الجواب محرجاً! ولكن عندما عاد الرئيس الهراوي من زيارته، أمر مديرية شؤون اللاجئين بتزويده بأرقام عن هذا الموضوع.

تروي الكاتبة روز ماري صايغ هذه الحادثة الطريفة في سياق دراسة أعدتها، ونشرتها «مجلة الدراسات الفلسطينية»، شتاء ١٩٩٣، ولعلّها كافية كإشارة للإهمال الرسمي اللبناني للوجود الفلسطيني، وهو أمر ليس بجديد، لأنه رافق هذا الوجود، منذ البداية. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، بل تجاوز ليصل إلى التجاهل الكامل لوجودهم المادي والمعنوي. لكن ليس هذا هدفنا في هذه الدراسة، بل إننا نسعى لطرح مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان، بسبب خصوصية هذا الوجود، نتيجة الأوضاع القاسية، والمأساوية التي تحيق به، واستشراف مستقبل

هذا الوجود، بعد غياب المرجعية السياسية له، وسياسة العداء اتجاهه، من محيطه (اللبناني)، والتي أفرزت طروحات مثل التهجير، والطرد؛ وإعادة التوزيع، ويكتسب طرح هذا الموضوع (الوجود الفلسطيني) في لبنان أهمية خاصة بعد «اتفاق أوسلو» الذي أجل البحث في موضوع اللاجئين، خاصة لاجئي (١٩٤٨)، الذين يشكلون غالبية التجمع الفلسطيني في لبنان، هذا البلد الذي لا تعزوه المشاكل، في ظل التفاعلات الإقليمية، والدولية، والمحلية، وبسبب التركيبة الطائفية الهشة، التي يتكون منها المجتمع اللبناني المعرّضة دوماً للاختلال. مع الإشارة إلى أن المدخل لأي موضوع يتعلق بالشأن الفلسطيني في لبنان، هو الممر السياسي، نظراً لتشابك الأوضاع وتعقيدها. ولنبدأ منذ بداية تشكل التجمع الفلسطيني على الأرض اللبنانية، ومارافقه من إشكالات، من أجل إيضاح الصورة الحقيقية لخصوصية هذا الوجود (الفلسطيني).

اللجوء وتأسيس المجتمع القسري:[١]

بلغت حصة لبنان من الفلسطينيين، الذين هُجّروا من بلادهم، بعد النكبة (١٩٤٨) نتيجة احتلال فلسطين، وما رافق هذا الاحتلال من عمليات طرد جماعية، ومجازر، مائة ألف لاجيء، وصلوا إلى الجنوب اللبناني (منطقة الحدود مع فلسطين)، حيث تجّمعوا في منطقة صور، واتخذوا من مخيمي البرج الشمالي، والرشيدية، محطة انتقال، توزعوا منها على مخيمات امتدت لتشمل سائر المناطق اللبنانية، بمساعدة «الصليب الأحمر الدولي»، والصليب الاحمر اللبناني، وجاء هؤلاء من مناطق الجليل الشمالي من مدن وقرى، صفد، عكا، حيفا، يافا، ومنطقة الحولة. وقد شملهم إحصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر (١٩٤٨)، وإحصاء الأونروا (١٩٥٢)، وهم مسجلون كذلك في سجلات المديرية العامة للأمن العام اللبناني، ومديرية شؤون اللاجئين، ولا خلاف على شرعية وجودهم، وإقامتهم في لبنان، وعليه فإنهم يُمنحون هويّة خاصة، ووثائق سفر للاجئين الفلسطينيين.

بعد عام ١٩٤٨، أغلقت السلطات اللبنانية الحدود الجنوبي، واعتبرت كل لاجئ يصل عبرها مخالفاً للقانون؛ إلا أن تدفق اللاجئين استمر من المناطق الشمالية لفلسطين بعد تدمير بيوتهم وقراهم.

وصلت الدفعة الثانية من الفلسطينيين إلى لبنان، من قطاع غزة، بعد عدوان ١٩٥٦،

وترحيل عدد من سكانه، إثر المجازر الرهيبة، التي ارتكبت فيه، إلى سوريا ولبنان عن طريق البحر، قدر عددها بـ (٥٠٠٠) فلسطيني، منحتهم السلطة اللبنانية، بطاقة بيضاء، تجيز لهم الإقامة، وتصدر عن الأمن العام اللبناني، بينما لم تقبل وكالة الغوث نقل سجلاتهم من غزة إلى لبنان، فحرموا بذلك من خدماتها. وهذه الفئة، لم يشملها الإحصاء الأول، وتمت تسوية أوضاعها بالمرسوم رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٢. ويمكن لأفرادها الحصول على وثائق مرور ليتمكنوا من السفر.

إثر الاحتلال الاسرائيلي لبقية فلسطين، بعد عدوان ١٩٦٧، ونهوض حركة المقاومة، وصل عدد من كوادرها إلى الجنوب اللبناني، أقامت (الكوادر) في المخيمات والقواعد الفدائية في منطقة العرقوب، كذلك وصلت دفعة أخرى من كوادر المقاومة إلى لبنان، بعد خروجها من الأردن، نتيجة أحداث (١٩٧٠) و (١٩٧١).

التعداد:

يصطدم الباحث المهتم بوضع الفلسطينيين في لبنان، بداية، بموضوع التعداد؛ فالانطباع الأول الذي يكوّنه، يتمثل بفقدان المعلومات الدقيقة الموضوعية، وتضارب الأرقام المتوفرة. والسبب المباشر لهذا الإشكال هو البعد السياسي، ففي حين نرى كل من اللبنانيين والفلسطينيين يميلون إلى تبني الرقم الأكبر، وكل منهما لاعتبار مختلف عن الآخر، نرى إسرائيل، والأونروا، تعمدان إلى تخفيض هذا الرقم. فالرسميون اللبنانيون يبالغون في التقدير، لتبرير حجتهم القائلة باستحالة استيعاب لبنان لهذا العدد، أما الفلسطينيون فينطلقون من الرغبة في استدراج الانتباه والعطف الدوليين للاهتمام بهم، وتقدير حجم المأساة التي حلت بهم، ولا تزال. فقد قدرت «جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني»ة سنة ١٩٩٢،فلسطينيي لبنان بـ ٦٠٠,٠٠٠ ألف نسمة، فيما صرّح الوزير اللبناني السابق، شوقي فاخوري، الذي كان عضواً في اللجنة الوزارية المكلّفة بالحوار مع الفلسطينيين، بأن عددهم يتراوح بين (٤٠٠,٠٠٠) و (٥٠٠,٠٠٠) نسمة.[٢]

وفيما يلي جدول يبين تعداد الفلسطينيين في لبنان، وتطور حجمهم عبر العقود الماضية.

جدول رقم (١)

حجم الفلسطينيين في لبنان★

بين عامي (١٩٤٩ - ١٩٩٤)

العام	العدد	المصدر
١٩٤٩	١٠٠,٠٠	إحصاء الأمم المتحدة،
١٩٥٠	١٢٩,٠٠٠	إحصاء الأمم المتحدة.
١٩٦٠	١٣٦,٥٦١	تقرير المفوض العام للأونروا.
١٩٦٥	١٥٩,٨١٠	نخلة وزريق.
١٩٧٠	١٧٥,٩٥٨	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٧٥	١٩٧,٩٧٤	تقرير منظمة جنوب شرق آسيا التابعة للأمم المتحدة
١٩٨٠	٢٢٦,٥٤٤	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٨٥	٢٦٣,٥٩٩	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٩٠	٣٠٢,٠٤٩	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٩١	٣١٠,٥٨٥	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٩٢	٣١٩,٤٢٧	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٩٣	٣٢٥,٨٨٦	تقرير المفوض العام للأنروا.
١٩٩٤	٣٥٠,٠٠٠	مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٩.

★ سهيل الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، بيروت، دار التقدم العربي، ط ١، ١٩٩٣، ص ٨-٩.

من قراءة سريعة للجدول رقم (١) نلاحظ ما يلي:

- غياب المرجع المختص بتعداد الفلسطينيين، فالمراجع مختلفة، ومتنوعة، وبالتالي عدم دقة الأرقام؛
- عدم وجود إحصاءات دورية منتظمة، كذلك موسمية الاحصاءات لغير الحكومة.
- انخفاض نسبة التزايد، منذ عام ١٩٧٥، بداية الحرب الأهلية وتسجيل هذا الانخفاض رقماً قياسياً منذ عام ١٩٩٣، فبلغت الزيادة ٢٤,١٣٤ فرداً فقط.

التوزع الديمغرفي:(٣)

طرح هذا الموضوع أهمية خاصة بعد التوزيع الجديد للفلسطينيين نتيجة تدمير المخيمات، وما تبعه من عمليات تهجير جديدة. وهنا نجد أنه لا بد من التنويه، مجدداً، بأن غياب الإحصاءات الدقيقة والمتكاملة عن الفلسطينيين في لبنان، جعلتنا نقصر التوزع الديمغرافي على ثلاث مناطق، فقط، هي: صيدا، طرابلس، وبعلبك. وهو ما توفر بين أيدينا. وتشمل هذه الدراسة ٢,٦٠٠ أسرة، قُدِّر عدد أفرادها بـ (١٤,٥٨٧) نسمة، موزعين في ثلاث مناطق جغرافية من لبنان.

الجدول رقم (٢)

توزع الفلسطينيين في لبنان في مخيمات وتجمعات طرابلس، صيدا، بعلبك★

عام ١٩٩٤

مخيمات وتجمعات	ذكور	اناث	المجموع
طرابلس	٣٤٦٩	٣٥٣٣	٧٠٠٢
صيدا	٣٠٣٠	٣١٤٧	٦١٧٧
بعلبك	٦٩٦	٧١٢	١٤٠٨
المجموع	٧١٩٥	٧٣٩٢	١٤٥٨٧

★ يوسف ماضي، الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، ملحق النهار العربي والدولي (بيروت)، عدد ٥٣، ١٩٩٤/٦/١١.

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

التركيب العمري والنوعي:

بينت النتائج أن المجتمع الفلسطيني في لبنان مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأطفال ٤١٪ من مجموع السكان. وبلغت نسبة النوع (٩٧) أي أنه مقابل كل (١٠٠) أنثى، هناك (٩٧) ذكراً، أما متوسط حجم الأسرة فكان (٥,٦) فرداً.

الأوضاع الزواجية:

أظهرت نتائج المسح أن ٤٧,٢ من الذكور البالغين (١٥) سنة فأكثر، و ٣٨,٦٪ من الإناث البالغات كانوا عازبين، كما بلغت نسبة المتزوجين والمتزوجات ٥١,٣٪ للذكور، و ٥٠٪ للإناث، والباقون من الأرامل والمطلّقين.

أما متوسط السن عند الزواج فهو مرتفع عن الذكور والإناث، على السواء، حيث بلغ ٢٧,٤ سنة للذكور، و ٢٨ سنة للإناث، مما عكس تردّي الحالة الأمنية. أما معدلات الطّلاق المقابلة لكل (١٠٠) حالة زواج حصلت، فعلاً، خلال سنة المسح، فقد بلغت (٥) للذكور، مقابل (٤) للإناث في المتوسط. وفي صيدا بلغت معدلات الطلاق (٧)، تنخفض إلى (٥) بالنسبة لذكور طرابلس، في حين أن معدلات الطلاق للفلسطينيات في صيدا بلغت (٤) حالات، وارتفعت إلى (٦) بالنسبة لإناث طرابلس في حين كادت معدلات الطلاق أن تكون معدومة في بعلبك.

مستويات الخصوبة:

يمكن الاستدلال على مستويات الخصوبة من خلال قراءة الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

مستويات الخصوبة لفلسطينيي لبنان في مناطق طرابلس، صيدا، بعلبك★

في عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠

فئات عمر النساء	مسح عام ١٩٨٠ (بالألف)	مسح عام ١٩٩٠ (بالألف)
١٩-١٥	٨٦,٦	٨٣,١
٢٤-٢٠	٣٠٠,٢	٢٠٣,٤
٢٩-٢٥	٣٣٣,٢	٢١٢,٩
٣٤-٣٠	٣٦٨,٣	١٧٧,٣
٣٩-٣٥	٢٥٨,٩	٨٣٨,٠
٤٤-٤٠	١١٥,١	٨٥,٤
٤٩-٤٥	١٩,٩	١١,٧
الخصوبة الكلية	٧,٤	٤,٦
معدل الخصوبة العام (بالألف)	٢٠٣,٩٠	١٤٤,٧

★ ماضي: المصدر نفسه.

نرى من قراءة الجدول ما يلي:

- إن نمط الخصوبة العمرية تغير،خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، حيث نجد أن أعلى مستوى للخصوبة، في عام ١٩٩٠ هي للنساء في عمر (٢٥ - ٢٩). وأن مستويات الخصوبة انخفضت، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، فبينما كان معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية (٧,٤) مولوداً، عام ١٩٨٠، انخفض هذا المعدل إلى (٤,٦) مولوداً للمرأة الواحدة، خلال العام ١٩٩٠، أي أن معدل الخصوبة الكلية قد انخفض بحوالي ٣٨٪ بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠، ومرد ذلك إلى الظروف الأمنية، التي مرت بها المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، إضافة للأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، والظروف الصحية السيئة، خاصة بالنسبة للنساء، وارتفاع تكاليف الولادة في المستشفيات الخاصة، وعدم كفاية مشافي الولادة المجانية.

كما دلت النتائج على أن مستويات الخصوبةو اختلفت، باختلاف التوزع الجغرافي، فنجد، مثلاً، أن أعلى مستويات الخصوبة هي في تجمعات ومخيمات طرابلس في الفئة العمرية (٢٥-٢٩) سنة، إلا أن أعلى مستويات للخصوبة، هي بين النساء في مخيمات وتجمعات صيدا، تقع في فئة الأعمار (٢٠-٢٤) سنة، كذلك، نلاحظ أن مستويات الخصوبة في مخيمات وتجمعات طرابلس هو أعلى من تلك الموجود في مخيمات وتجمعات صيدا، وبعلبك، حيث نجد معدّل الخصوبة الكليّة للنساء في طرابلس (٦)، في حين تنخفض إلى ٣,٩ للنساء في بعلبك، و (٣,١) للنساء في صيدا، ويرجع ذلك إلى تردي الأوضاع الامنية في صيدا.

الوفيات:

تعتبر الوفيات، خاصة لدى الأطفال، والرّضع إحدى المحدّدات الأساسية الثلاثة لنمو السكان إضافة للعاملين الآخرين، المتمثلين في الخصوبة والهجرة، فضلاً عن أنها (الوفيات) مؤشر على الوضع الصحي. ومن خلال المسح الذي جرى خلال العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، فقد تم الحصول على بيانات، عن وقائع الوفيات للفلسطينيين في لبنان، كما وفر المسح كذلك بيانات عن عدد المواليد الأحياء للمرأة، طيلة حياتها الزواجية، وعدد الباقين منهم على قيد الحياة. ومن مجمل هذه البيانات، تمّ حساب معدلات الوفيات التالية:

معدل وفيات الأطفال الرضّع (عدد وفيات الأطفال أقل من سنة) المقابل لكل ألف ولادة حية، خلال نفس السنة، وبناء على هذا التعريف، بلغ معدل وفيات الأطفال الرضّع في صيدا (٥٥,٢) بالألف، وارتفع في مخيمات طرابلس وتجمعاتها إلى ٦٤,٨ بالألف، في حين انخفض

هذا المعدل إلى (٥٢) بالألف، في مخيمات، وتجمعات بعلبك. وعن وفيات الأطفال في عمر (١ - ٤) سنوات، فقد بلغت، عام ١٩٩٠، حوالي (٢٧) بالألف، في حين بلغ توقع الحياة للجنسين عند الولادة (٦٤,٨) سنة. وعليه فإن معدلات وفيات الأطفال هي مرتفعة، مما يعكس تدني الوضع الصحي.

التوزع الجغرافي والهجرة:

توزيع السكان حسب مكان الولادة، والإقامة الحالية:

تفيد دراسة العلاقة بين مكان الإقامة الحالية، ومكان الولادة، في معرفة الهجرة الداخلية، وتحديد المعالم الزمنية لاتجاهات الهجرة الوافدة إلى المخيمات، والتجمعات، سواء كانت هذه الهجرة داخلية، أم خارجية، ويوضح الجدول التالي نسبة المقيمين في المناطق الثلاث، موضوع الدراسة، حسب مكان الولادة.

جدول رقم (٤)

توزيع السكان الفلسطينيين في تجمعات صيدا، طرابلس، بعلبك حسب مكان الإقامة الحالية ومكان الولادة*

عام ١٩٩٠

مكان الولادة لأفراد العينة	النسبة المئوية
مولودون في نفس المخيمات والتجمعات	٧٥,٨
مولودون في مخيمات أخرى (خارج المخيمات)	٥,٧
مولودون في مناطق أخرى من لبنان	٠,١
مولودون في فلسطين المحتلة (١٩٤٨)	١٦,٨
مولودون في الضفة الغربية	٠,١
مولودون في قطاع غزة	٠,١
مولودون في الأردن	٠,١
مولودون في أقطار عربية أخرى	١,٠
مولودون في دول العالم	٠,٣
المجموع	١٠٠,٠

* ماضي، المصدر السابق.

نلاحظ من أرقام الجدول أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، هم مولودون في المخيمات نفسها، التي يقيمون فيها حالياً. ونلاحظ، أيضاً، أن ما نسبته (٦٪) من سكان المخيمات والتجمعات، مولودون في مخيمات ومناطق أُخرى من لبنان، ترتفع هذه النسبة في مخيم وتجمعات بعلبك إلى (١٨٪)، جاؤوا من مناطق أُخرى في لبنان، ولجأ معظمهم إلى بعلبك، بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢)، في حين نجد عدد المولودين في الضفة والقطاع، والأردن، والقاطنين في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان لا تتجاوز نسبتهم (٠,٠٣٪).

الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية:

ونستدل عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

معدلات الهجرة الداخلية والخارجية في تجمعات ومخيمات، طرابلس، صيدا، بعلبك★ (عامي (١٩٨٠، ١٩٩٠)

المنطقة	معدل المغادرة إلى مناطق داخل لبنان (بالألف)	معدل المغادرة خارج لبنان (بالألف)	معدل المغادرة الإجمالية
طرابلس	٢٤,٥	١٨,٠	٤٢,٥
صيدا	٣٦,٤	١١,٦	٤٨,٠
بعلبك	٦٧,٧	١١٩,٥	١٨٧,٢
جميع مناطق لبنان	٣٣,٧	٢٥,٠	٥٨,٧

★ ماضي، المصدر نفسه.

من قراءة الجدول رقم (٥) نلاحظ أن معدلات الهجرة الخارجية مرتفعة، خاصة في مخيم الجليل في بعلبك، الذي شهد خلال العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، عمليات هجرة جماعية، إلى الدول الاسكندنافية، وكذلك تبين أن معدلات الهجرة الداخلية، مرتفعة، أيضاً، حيث بلغت (٢٣,٧) بالألف، وتعطي هذه المعدلات مؤشراً على عدم الاستقرار الأمني، والاقتصادي للفلسطنيين هناك.

معدلات القدوم إلى المخيمات، والتجمعات الفلسطينية من خارج لبنان

تبدو معدلات القدوم إلى المخيمات والتجمعات الفلسطينية من خارج لبنان ضعيفة جداً، بحيث لا تتجاوز (٥) بالألف. وهذا جدول يوضح ذلك.

الجدول رقم (٦)

معدلات القدوم إلى مخيمات وتجمعات طرابلس، صيدا، بعلبك، من خارج لبنان★ عام ١٩٩٠

المنطقة	معدل القدوم من خارج لبنان (بالألف)
طرابلس	١,٧
صيدا	٥,١
بعلبك	١٧,٦
المجموع	٢٤,٤

★ المصدر نفسه.

صافي الهجرة:

بلغ صافي الهجرة الفلسطينية إلى خارج لبنان كما يلي:

جدول رقم (٧)

معدلات صافي الهجرة إلى خارج لبنان من مناطق، صيدا، طرابلس، بعلبك★ في (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

المنطقة	صافي الهجرة إلى خارج لبنان (بالألف)
طرابلس	١٦,٣
صيدا	٦,٥
بعلبك	١٠١,٩
المجموع	١٢٤,٧

★ المصدر نفسه.

وبدراسة المعطيات السابقة من معدلات الخصوبة، والوفيات، وصافي معدلات الهجرة، نجد أن معدل النمو السكاني، السنوي في التجمعات والمخيمات الفلسطينية لا يتجاوز (٦) بالألف، في حين بلغ معدل النمو السكاني السنوي في بعلبك (-٨٩) بالألف، أي أن السكان الفلسطينيين في بعلبك في تناقص كبير، نتيجة موجات الهجرة، التي حصلت في الآونة الأخيرة.

والنتيجة: إن الوضع الديمغرافي لفلسطينيي لبنان غير مستقر، بسبب الأوضاع المعيشية، والأمنية، والاقتصادية، وما ترتب عنها من آثار اجتماعية.

الوضع الاجتماعي:

أقام الفلسطينيون بعد لجوئهم إلى لبنان، في خيام، أصبحت علامة على بؤسهم وشقائهم، وتحولت، فيما بعد، إلى مساكن أقرب إلى الأكواخ، بنيت من الحجارة والزنك، وكانت متراصة متلاصقة، طرقها دروب طينية موحلة، تجري فيها المياه الآسنة، الناتجة عن استعمال المساكن لغياب شبكات الصرف الصحي.

أصبح المخيم مكان الإقامة الإلزامي، فشكل مجمعاً لأبناء عدة أحياء او قرى، أو أجزاء من مدن. فأضحى هذا المخيم جسماً اجتماعياً غير متناغم، يفتقر إلى مكوّنات ومقوّمات المجتمعات الإنسانية المعروفة. وبالتالي لم يتمكن (المخيم) من الاضطلاع بأي دور اجتماعي يعود بالفائدة على سكانه؛ لأنه بحكم تركيبته المؤسسة علي ذلك النحو، لم يكن ليهيء لأي نشاط زراعي، أو صناعي، إلا في أضيق الحدود. إضافة إلى بعد المخيم عن مراكز التجمع السكاني اللبناني، مما خلق نوعاً من العزلة، قبل أن تتسع المدن، والقرى لابتلاعه.[٤]

توزعت المخيمات على سائر المناطق اللبنانية، وبلغ عددها ستة عشر مخيماً. وكانت أوضاع ساكنيها غاية في البؤس والشقاء، كما أشرنا. ناهيك عن أوضاعهم النفسية السيئة، التي أسفرت عنها عادات اليأس، والإتكالية، والاحباط.

كان اللاجئون الفلسطينيون، بمعظمهم، من الفلاحين، حيث شكلت الأرض التي فقدوها مصدر الكبرياء، والمكانة الاجتماعية، فضلاً عن انتظارهم الطويل في الطوابير، للمعونة التي تقدمها الوكالة. مما شكل عامل إذلال، وامتهان لكرامتهم، وإنسانيتهم.

ورغم أن الوكالة وفرت، آنذاك، الحد الأدنى من التعليم؛ والغذاء؛ والكساء، إلا أن دورها ظل سياسياً، بالدرجة الأولى، وكان يؤسس لتوطين اللاجئين، مستتراً تحت شعار «المساعدات الانسانية».

أما السلطات اللبنانية، ففرضت على هذه التجمعات، والمخيمات حصاراً شديداً، لأنها رأت في هذه التجمعات مجموعة سكانية كبيرة، لاتملك سوى النقمة، ورفض الواقع، مما يؤثر في البنية الديمغرافية، والسياسية، والاقتصادية للبلاد. الأمر الذي لم تكن هذه السلطة (اللبنانية) لتقبله، وشكل لها بالتالي هاجساً أمنياً، دفعها لإحكام قبضتها على تلك التجمعات، وفرض رقابة أمنية صارمة، بواسطة أجهزة الأمن، وأدت هذه الرقابة إلى حرمان الفلسطينيين من الحريات العامة، الأمر الذي انعكس على علاقات عدائية بين سكان المخيمات والسلطة. خاصة أن ممثلي هذه السلطة قد مارسو دوراً قمعياً فاضطهدوا السكان، وابتزوهم. فَفَقد الأمان، وانحسر الشعور بالحرية.[٥]

في ظل هذه الأوضاع[٦]، انكفأ الفلسطينيون يعانون أوضاعهم المعيشية الصعبة، وأخذوا بتجميع أنفسهم، بحسب صلات القرابة، وصلات أصولهم المدينية، والقروية، وبات همّهم تأكيد قدرتهم على تمويل أسرهم، ومدنهم، وقراهم الأصلية، إلى حاضن اجتماعي كبير، يعمل في ظل غياب المؤسسات، والأرض والوطن.وشكلت مرحلة البحث عن لقمة العيش؛ والعمل؛ والإنتاج مدخلاً هاماً لاستعادة التوازن في الذات الفلسطينية المحطمة.

وبينما كان جيل الآباء يعاني حسرة الغربة، وتبعة فقدان الوطن،وما بناه كدحهم، وجهدهم خلال عقود، نشأ الجيل الجديد، رافضاً واقعه المرّ واعياً لطبيعة المرحلة، فتحرك آخذاً على عاتقه تجاوز هذه المحنة عن طريق العمل لإعالة أسرة ممتدة، وتعليم للأخوة، من أجل تسليحهم بالوعي والعلم، لاستعادة الكرامة المهدورة، والوطن السليب.

نقل جيل النكبة من الآباء حنينهم للارض، وارتباطهم بها إلى أطفالهم، فنشروا قصص الحصاد والنبع، قصص الكروم، والتين، والزيتون، وعلّموهم أخبار القرية الأسيرة، والبيت المهدوم، والرجال الذين قضوا دفاعاً عنها.

وقد رسمت الذاكرة الفلسطينية الغضة، الأرض، فبُعثت حية بناسها وعلاقاتها، إضافة إلى شحنة خلّاقة من الحنين لها، والإصرار على استعادتها.

وبذلك أصبح الفلسطينيون في تجمعاتهم متماسكين، إلا أن التماسك الاجتاعي والارتباط بالأرض لم يكونا كافيين، ولا بد من محور جديد، ذي أبعاد كفاحية سياسية يسهم في رحلة العودة إلى فلسطين. ورغم أن جذور هذا المحور تعود إلى إعلان الكفاح المسلح (١٩٦٥) إلا أن

سقوط بقية فلسطين في القبضة الصهيونية (١٩٦٧)، ترك الأثر الأكبر في إشعال فتيل الثورة الفلسطينية المعاصرة، الذي أسس لعلاقات جديدة بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين، تُوجت بإعلان اتفاق القاهرة★ (١٩٦٩)، فتمتع الفلسطينيون بعدها بنوع من الحرية، حيث حصلوا على بعض الحقوق المدنية، إلا أن هذه الحرية النسبية لم تُرسم بقوانين، مما أدى إلى عودة الوضع إلى ما كان عليه، تقريباً – إن لم نقل أسوأ – قبل «اتفاقية القاهرة»، وذلك بعد خروج المقاومة من لبنان (١٩٨٢).

ويمكن إبراز أهم السمات الاجتماعية،(٧) التي ميزت الوجود الفلسطيني في لبنان بالنقاط التالية:

- حمل الفلسطينيون معهم إلى المخيمات، ما عرفوه قبل اللجوء من تراتبية اجتماعية، ومناطقية، كرّست للأعيان في العائلات الكبيرة وجاهة الحيّ، ولوجوه البلدات الكبيرة ميزات إضافيّة.
- كانت سرعان ما تتحول الخلافات بين الأفراد، إلى خلافات بين العائلات، وقد تمتد هذه الخلافات إلى القرى، والمناطق، لكن ظهور المقاومة، حدّ من الآثار العشائرية.
- برزت بعض الحساسيات بين أبناء المدن، والقرى، لفترة، لأن أبناء المدن تمكنوا من تدبير أوضاعهم المعيشية، بحكم معايشتهم السابقة للإدارة البريطانية، مما هيأ لهم فرص عمل، ووظائف، أدت لتحسين أوضاعهم.
- أفرز نهوض حركة المقاومة، قيماً اجتماعية جديدة، أثّرت، إيجاباً، في الوضع الاجتماعي.
- أدى نجاح بعض الفلسطينيين في المجال الاقتصادي، إلى شطب أسمائهم من سجلات الإغاثة، وهم يشكلون نسبة ٣٠٪ من مجموع اللاجئين. حيث اعتبرت الأونروا أن آثار النكبة تنحصر بالحاجة الاقتصادية، وهذا مناقض للواقع، لأن وضع الشتات وفقدان الهوية الوطنية، هما جوهر المعاناة بالنسبة للفلسطينيين، كما أن انهيار المجتمع الفلسطيني أدى إلى انهيار المكانة الاجتماعية، التي حافظت على أهميتها في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين، بسبب ميراث الحكم العثماني، وإخفاق تجربة تحديث المجتمع الفلسطين قبل النكبة.
- اتسم المجتمع الفلسطيني بالبطريركية (الأبوية) وقام بتسلط الكبير على الصغير، والذكور على

★ اتفاق القاهرة: عُقد بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في القاهرة، ربيع ١٩٦٩، وتضمن بعض الحقوق المدنية للفلسطينيين، إضافة للبنود العسكرية.

الإناث، وبافتقاد الفرد لحياة خاصة به، بسبب أزمة السكن، أساساً، مما جعل المجتمع يتسم بالطابع العائلي والعشائري.

- تميّز عمل الموظفين العاملين في مرافق المخيم بعجز فاضح عن الوفاء بالتزاماتهم، مما خلق فجوة بينهم وبين سكان المخيم، أدت بالتالي إلى انفجار المشاكل وفقدان الثقة.
- ازدادت حدة المشاكل الأخلاقية، واضطربت تربية الأطفال، بسبب ظروف المخيمات الصعبة، التي تمثلت بعمومية دورات المياه،وحشر عائلات كبيرة في أماكن ضيقة، مما شوه علاقة الآباء بالابناء، وكثيراً ما كانت تحشر عدة أسر في مكان ضيق، لا يفصل بينها إلا ستار من الخيش، أو الخرق البالية، مما أفضى إلى حدوث مشكلات أخلاقية.
- حافظ الفلسطينيون على تماسكهم، بسبب التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني، مما حال دون اندماجهم فيه.
- أظهرت الثورة أن الذين يضحون، ويقاتلون، ويستشهدون هم، في الغالب، من فقراء المخيمات، والكادحين من العمال، مما أحدث تبدلاً في مفهوم المكانة الاجتماعية.
- عانت المخيمات، ولا تزال من الكثافة السكانية، ويسكن حوالي ٦٠٪ منهم مجاناً، و ٣٠٪ بالإيجار، بينما يمتلك الباقون مساكنهم.
- حصل (٥٠,٠٠٠) فلسطيني على الجنسية اللبنانية.
- دفع فلسطينيو لبنان ضريبة باهظة نتيجة احتضانهم للثورة المسلحة، تجلت على الصعيد الاجتماعي بجملة من الأمور، أبرزها ضريبة الدم، فلم يكد يخلُ بيت من تقديم شهيدا أو أكثر، ناهيك عن التفكيك الاجتماعي، وبسبب من ممارسات بعض الفصائل، تحول الفساد إلى سياسة تمثلت بتبني شعار «مال الثورة للثوار»! مما أدى إلى بروز مجتمع سياسي ميليشياوي، مقابل مجتمع أهلي مدني لبناني كذلك برز مجتمع الإعالة، أو الولاء الذي أصبح عملاً يدر دخلاً، وبعد خروج الثورة المسلحة (١٩٨٢)، بدأ المجتمع السياسي الميليشياوي يفقد مرتكزاته، ومكانته، خاصة مع ما رافق هذا الخروج من تجفيف للموارد المالية، وبالتالي انهيار هذا التجمع (المليشياوي)، بعد سحب الغطاء السياسي الذي ظلله، والذي انحسر بعد التراجع السياسي.
- ظهر التناقض بين المجتمع السياسي الفلسطيني، والمجتمع الأهلي اللبناني من جهة، والتناقض الآخر بين المجتمع الفلسيطيني في لبنان، والخارج الفلسطيني، متمثلاً بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ساد شعور متزايد بأن فلسطينيي لبنان متروكون ومنسيون، لتخلي قيادتهم

عنهم من جهة، وتفاوت إسهام حضور فلسطيني لبنان في القيادة، بعد كل التضحيات التي قدموها. كما ظهر تناقض بين المجتمع الفلسطيني ومحيطه اللبناني، بعد تمكن المؤسسة الرسمية -الطائفية - المذهبية من أن تؤسس في الضمير الجمعي اللبناني قناعة مفادها مسؤولية الفلسطينيين عن تفجير لبنان وتخريبه، مما أدى إلى إثارة الكراهية أو، في أحسن الأحوال الحساسية العالية نحوهم.[٨]

- نشأت التناقضات بين لاجئي (١٩٤٨) والوافدين بعد حرب (١٩٦٧) من غزة ومن الضفة، وعقب أحداث (١٩٧٠) و (١٩٧١) في الأردن. وعزّز هذا التناقض، التعيينات في المناصب القيادية التي طالت الوافدين بعد حرب (١٩٦٧). مما دفع إلى الاقتتال الداخلي في بعض التنظيمات، وتكرر الأمر نفسه بالنسبة لتعيينات الأونروا.
- تفاوت الوضع الاجتماعي، وتمثل بنوعية المسكن وتجهيزاته، واثاثه، وبعده عن المخيم ومن ثم الانتقال للسكن خارجه.
- ظهرت العصبية الفلسطينية، في الخمسينات، كعامل للحفاظ على الشخصية الوطنية، وعاودت الظهور، في الستينيات، رداً من البرجوازية الصغيرة وفقراء المخيمات على تنكر البرجوازية المتوسطة، والكبيرة لفلسطينيتها، بالاندفاع للحصول على جنسيات أخرى.
- استمرت العوامل الجزئية، في تكوين الشخصية لدى تجمعات اللاجئين، وظهر ذلك واضحاً في المواقف التي اتخذها سكان القرى السبعة التي ضُمت إلى فلسطين في معاهدات ١٩٢٠، تطبيقاً لاتفاقية سايكس بيكو، والذين أصرّوا على أنهم فلسطينيون عندما خيّروا لتحديد انتمائهم، فناضلوا بعد النكبة في صفوف الفلسطينيين، بينما كثفوا جهودهم بعد مفاوضات ١٩٩١ للحصول على الجنسية اللبنانية، بسبب التأثيرات الاقتصادية للحرمان المفروض عليهم من قبل السلطات اللبنانية، بمنع منح الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان.[٩]

وبصورة عامة، تميّز الفلسطينيون في لبنان - كما في مناطق الشتات الأُخرى- بهوية خاصة، بسبب انتمائهم الوطني أولاً، ومعاناتهم الطويلة، نتيجة الظروف التي تحكم لبنان، والنهج الذي اتبعته السلطات اللبنانية بحقهم، والمتمثل بحرمانهم لكثير من حقوقهم، المدنية والتي كان أبرزها مشكلة العمل. ونرى من المناسب التوسع في هذا الموضوع لأهميته وحيويته والإشكالات العديدة التي أحاطته.

مشكلة العمل:[١٠]

رفضت السلطات اللبنانية المتعاقبة، معاملة الفلسطينيين كمواطنين عاديين، بل عاملتهم

كأجانب، فسرى عليهم قانون العمل اللبناني، وجعلهم يبدون مواطنين من الدرجة الثانية، وحرمهم باستمرار من فرص العمل.

بعد مرور أعوام على النكبة، أيقن الفلسطينيون، أن عودتهم لم تعد قريبة، فأخذوا يفتشون عن وسائل لسد احتياجاتهم المعيشية، خاصة أن برنامج «الوكالة» الذي أقرته الأمم المتحدة، ١٩٥٠، لم يفِ بحاجاتهم المتزايدة، ولم يوفر لهم فرص العمل.

كان الاقتصاد اللبناني في هذه الفترة، بدائياً، اعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة، فأفاد الفلسطينيون من ذلك، خاصة أن معظمهم كان من الفلاحين،وانخرطوا في العمل الزراعي، في مناطق البقاع، والجنوب، كأُجراء لدى الإقطاعيين اللبنانيين، مستفيدين من عدم شمول إجازة العمل بقطاع الزراعة، الأمر الذي أتاح لهم العمل دون الخوف من الملاحقة التي خضع لها العاملون في القطاعات الأُخرى.

عمل الشباب في منطقة بيروت في الصناعة، بعد نشوء المصانع الحديثة، خاصة في المنطقة الشرقية من بيروت، وبذلك تشكلت نواة عمال صناعيين في المخيمات التي أُنشئت في مناطق تل الزعتر، وضبية، وجسر الباشا، كما التحق بالعمل الصناعي - كأُجراء- الفلسطينيون الذين سكنوا خارج المخيمات، في محلات المسلخ والكرنتينا، والنبعة. أما في الشمال، فقد تراوح عمل الفلسطينيين بين العمل كأُجراء في مجال الزراعة، أو الصناعة، بحسب حاجة أصحاب الأراضي أو المصانع.

ظلت قوانين العمل اللبنانية سداً منيعاً، أمام الفلسطينيين باعتبارهم أجانب، حرمهم الالتحاق بالكثير من الوظائف، والأعمال؛ التي يحظر أو يصعب منح إجازة العمل فيها، وهي:العمل في البنوك والوظائف الحكومية، والمؤسسات والمدارس الرسمية، الوظائف الإدارية في المؤسسات والشركات، والمكاتب الخاصة، وسائر المهن الحرة كالاستخدام في الفنادق الكبرى، العمل كسائق لسيارات عمومية؛ أو لعربات تابعة لمؤسسة؛ أو لشركة، أو محل. كما صدر عام ١٩٧٣، بلاغ صدر عن وزارة العمل اللبنانية، حذّرت بموجبه من استخدام غير اللبنانيين نواطير في البنايات، وبذلك لم يبق أمام الفلسطينيين، سوى تعاطي المهن، والأعمال السوداء والموسمية،والعمل في المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تعرّضهم للملاحقة، ومن ثمّ حرمانهم من أبسط حقوقهم كعمال.

أما عن الإجراءات المضنية، التي يتطلبها الحصول على إجازة العمل، والتي كانت تكلف العامل، أو طالب الوظيفة مبالغ كبيرة، ووقتاً، قياساً للأجر الذي سيدفع له مقابل العمل، أوالوظيفة المطلوبة، فهذه الإجراءات صعوبة قائمة بذاتها، من حيث المدة اللازمة للحصول على

الإجازة، والتي لا تتجاوز مدة صلاحيتها السنة الواحدة.

وعن الأعمال الحرة، وإذا ما رغب الفلسطيني بفتح مكتب، أو محل تجاري خاص، توجب عليه أن يضع في حسابه الخاص في المصرف، مبلغاً من المال لا يقل عن (٥٠,٠٠٠) ليرة لبنانية، وهكذا مبلغ كان حتى مطلع السبعينات يعتبر خيالياً، ومن العسير تأمينه، خاصة بالنسبة للذين يمتلكون محالاً صغيرة، إضافة إلى باب العقوبات، المدرج تحت قانون العمل اللبناني، والذي ينص على معاقبة صاحب العمل الذي يستخدم أجنبياً (فلسطينياً)، بدفع غرامة، لا تقل عن (٥٠) ليرة عن كل يوم عمل، الأمر الذي دفع أصحاب العمل للعزوف عن استخدام الفلسطينيين.

كما أن نظام الضمان الاجتماعي لم يشمل الفلسطينيين العاملين.

ونتيجة لنظام العمل الجائر هذا، عزف الفلسطينيون بدورهم عن أخذ إجازة العمل، وتبين أرقام المجموعة الإحصائية اللبنانية، أن عدد الفلسطينيين الحاصلين على إجازةعمل سنة ١٩٦٦ بلغ (٨٧٧) فرداً، وسنة ١٩٦٧ (١٢٤٤) فرداً، وفي سنة ١٩٨٦ (٢٤٤٨) فرداً، بينما وصل في ١٩٦٩ إلى (٢٣٦٢) فرداً. وهو عدد قليل إذا ما قورن بعدد الفلسطينيين في لبنان.

أدت حالة الحصار هذه إلى هجرة العمال الفلسطينين إلى البلدان العربية، وخاصة دول الخليج، وبعض الدول الأوروبية، المفتوحة أمام أبواب الهجرة، ولم تجدِ الاتصالات التي أجراها الاتحاد العام لعمال فلسطين، واستمر الحال على هذه الشاكلة، حتى أواسط السبعينيات، وذلك على الرغم من توقيع اتفاقية القاهرة بين م.ت.ف؛ و الحكومة اللبنانية، التي ضُمنت بموجبها بعض الحقوق المدنية للفلسطينيين اللبنانيين، إضافة إلى البنود العسكرية، والتي تلتها فترة انفراج للفلسطينيين، مكّنت «الاتحاد العام لعمال فلسطين» من شن حملة إعلامية في الصحف، من خلال الاتصالات بالنقابات اللبنانية المختلفة، هدفت إلى الضغط على الحكومة اللبنانية، من أجل تعديل قوانين معاملة الفلسطينيين كأجانب. كما عمل «الاتحاد العام لعمال فلسطين» على الاتصال بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ورفع عدة مذكرات إلى «اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان»، وإلى م.ت.ف. وكان ردّ المسؤولين اللبنانيين في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية الدائم، بأن موضوع إجازة العمل بالنسبة للأجانب هو بمثابة تشريع صادر عن مجلس النواب، ومجلس الوزراء، ولا يمكن الغاؤه إلا بسنّ تشريع مضاد؛ إلا أن التشريع المضاد لم يصدر، بالرغم من تغير الظروف السياسية، الأمر الذي يبدو، الآن، أكثر وضوحاً، ويمكن قراءته، دون أي لبس على النحو التالي: إن تهرب السلطات اللبنانية المعنية من إقرار أوضح الحقوق المدنية للفلسطينيين كان سياسة واضحة، ونهجاً متعمداً. وما فترة الانفراج التي شهدها الفلسطينيون،

إلا نتيجة حتمية لرجحان كفتهم في ظل موازين القوى، التي حكمت الساحة اللبنانية، في فترات متباينة. وفي سياق تطور العمل السياسي والعسكري لـ م.ت.ف. في لبنان، خاصة بعد ١٩٧٥ - ١٩٧٧ (أعوام الحرب الأهلية)، حيث شهدت الأوضاع الفلسطينية تغييرات جوهرية، فأصبح التنقل متاحاً، مما أدى إلى حدوث تطور إيجابي في توظيف الفلسطينيين، والسماح لهم بالعمل، ولكن عودة الحرب الأهلية، وتهجير الفلسطينيين من المخيمات الموجودة في المنطقة الشرقية من بيروت، بعد المجازر التي شهدتها أدت إلى حرمان الفلسطينيين في هذه المناطق من عملهم في المصانع الموجودة هناك. وشكل هذا الوضع عامل ضغط إضافي، دفع بأعداد كبيرة من الشباب، تحت وطأة الفقر والعوز للهجرة إلى ألمانيا.

لكن العد العكسي لتدهور أوضاع الفلسطينيين بدأ، فعلياً، مع الاجتياح الاسرائيلي الكبير للبنان، صيف ١٩٨٢، والذي تبعته ملاحقات أشد ضراوة مما كان سائداً من قبل بحق الفلسطينيين. فقد أعلن الرئيس اللبناني الأسبق، بشير الجميّل، صراحة، بأن على الفلسطينيين أن يرحلوا. وبعد مقتله، تابع أخوه أمين السياسة نفسها، وعاد قانون العمل اللبناني إلى الواجهة، حيث تمّ التذكير به عبر وزير العمل والشؤون الإجتماعية اللبناني.

وبإطلالة عام ١٩٨٥، انفجرت حرب «أمل» ضد المخيمات، والوجود الفلسطيني في بيروت، وامتدت إلى الجنوب، فحرم الفلسطينيون من العمل في البساتين، وهجّر من منطقة صور ما يزيد على (٣٠,٠٠٠) فلسطيني، حتى عام ١٩٨٧، أكثرهم من الشباب، فاكتظت منطقة صيدا بالمهجّرين، مما قلل فرص العمل، فانتشرت البطالة، وأُلغي اتفاق القاهرة، ليُكمل سلسلة قهر الفلسطينيين على أوراق القرارات، إضافة لقهرهم واقعياً على الأرض.

المشكلة الإجتماعية الأساسية الأُخرى كانت التعليم ولعل المطّلع على الأوضاع التعليمية يصاب بالذهول لهذا الوضع ولنتابع معاً، وبإيجاز شديد حسب ما توفر بين أيدينا:

الأوضاع التعليمية:[١١]

دلت نتائج دراسة نشرتها صحيفة «النهار العربي الدولي»: أن مستوى التعليم متدنٍ، في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان، حيث ذكرت أن أكثر من نصف السكان هم من الأُميين، وأشباه الأميين، غير أن المستويات التعليمية في منطقة بعلبك هي أفضل من باقي التجمعات الفلسطينية، حيث وصلت نسبة الأميين إلى حوالي ٤٢٪ للذكور و ٥٤٪ للإناث، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٢٪ للذكور و ٦٣٪ للإناث في منطقة طرابلس والملفت أن حوالي ثلث الذكور والإناث في سنّ الشباب (١٥ - ٢٤) سنة هم من الأُميين، أو أشباه الأُميين، أما نسبة

الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق (بما فيها المعاهد المتوسطة) فلا تتجاوز (٥٪) للذكور و (١٪) للإناث.

الأوضاع الصحية:(١٢)

يعاني قطاع كبير من الشعب الفلسطيني، وخاصة في المخيمات من مشكلات صحية خطيرة، نظراً لارتفاع تكاليف العلاج والخدمات الصحية في لبنان، ولعدم استفادة الفلسطينيين من تسهيلات الضمان الصحي، إضافة إلى تقليص الخدمات الصحيّة التي تقدمها الأنروا، وتدني مستواها. فقد بلغت تكلفة إحدى العمليات الجراحية المعقدة حواي (١٥٠٠٠) دولار، ولا تقدم الأنروا سوى ٢٠٪ من تكلفة بعض العمليات الجراحية والأمراض الخطيرة، مثل القلب المفتوح، والسرطان، وأورام الدماغ، والأمراض العقلية.

وتقيم الأونروا عيادات داخل المخيمات، تقدم خدمات علاجية بسيطة، فهي تعاني (العيادات) نقصاً في الأدوية والتجهيزات، والكوادر الطبية الاختصاصية، وإذا ما تعاقدت الأونروا مع مستشفيات فإن مستواها يكون متدنياً، تحيل المرضى للاستشفاء فيها، ولا تتحمل سوى جزء من تكاليفها اليومية، ولمدة لا تزيد عن عشرين يوماً.

ومما زاد من سوء الاوضاع الصحية، تدهور أوضاع مؤسسات «الهلال الأحمر الفلسطيني» وانحسار خدماتها، باطراد، بدءاً من خروج مؤسسات م.ت.ف. ١٩٨٢؛ وقد كانت تعوض جزءاً هاماً ومؤثراً من النقص القائم في المجال الصحي، من خلال شبكة خدماتها الواسعة المنتشرة في سائر التجمعات الفلسطينية على الأرض اللبنانية، حيث بلغ عدد مستشفياتها عشرة إضافة إلى ٤٦ عيادة.

كما تجدر الإشارة إلى تردي مستوى الصحة البيئية في معظم المخيمات نتيجة الازدحام السكاني، وتدني مستوى المعيشة، وسوء أوضاع المرافق العامة التي تؤمن البنية التحتية للخدمات.

وهكذا، فالأوضاع الاجتماعية سيئة للغاية، وبائسة، وبحاجة للنظر فيها دون إبطاء، وكما أشرنا، فإن مجمل المشكلة الفلسطينية في لبنان، وجوهرها، سياسي، فما هي الأوضاع السياسية التي تحكمت في الوجود الفلسطيني في لبنان، في مختلف المراحل وبإيجاز:

الوضع السياسي:(١٣)

ثمة وجهة نظر لا يجانبها الصواب تشير إلى: «أن الحوار المتأني بيّن أن المشاكل والمخاطر التي يجابهها فلسيطنيو لبنان، أكثر حدّة، وتأصلاً مما ظن، ربما أكثر المتشائمين».

منذ عام ١٩٦٩، ظهرت إشكالية العلاقة بين الدولة اللبنانية، والمنظمات الفدائية المسلحة، ووُجد من السياسيين اللبنانيين المخضرمين، من سلّم بالمسألة الفلسطينية في لبنان، كقدر ترتبه الجغرافيا السياسية، والتاريخ المشترك، بين لبنان وفلسطين. ولكن في الواقع، ما كان لهذا الطرح أن يكون إلا بسبب رجحان ميزان القوى التي حكمت الساحة اللبنانية آنذاك مع بروز الثورة الفلسطينية كقوة فاعلة، ومؤثرة، سيما أن الفترة التي بدأ الفلسطينيون فيها يحملون السلاح، كانت اسرائيل أثناءها تستهل استباحة الجنوب، فيما المؤسسة الرسمية اللبنانية، لا تستطيع الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة.

وعلى الرغم من التعايش اللبناني الرسمي مع الوجود الفلسطيني المسلّح، فقد كان ثمة ما يدفع الحكومات اللبنانية المتعاقبة إلى تحيُّن الفرص المناسبة لتحجيم السلطة الموازية للسلاح الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى معارك حقيقية، في فترات متلاحقة، حول المخيّمات، في بيروت، والجنوب، وحول المعسكرات الجبلية في مناطق العرقوب، مما يؤكد الحساسيّة تجاه الوجود الفلسطيني بمختلف أشكاله، ومنذ البداية من قبل فئات متعددة تؤلف مجموعة التركيبة اللبنانية التي تحكمها التناقضات، التربصات، التي تتحين الفرص لإثبات وجودها وتغليبها على بقية الفئات. هذا الوضع الذي تحكّم بلبنان وجعله مسرحاً مناسباً للتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية.

وبين المعارك المستترة حيناً (مع الوجود الفلسطيني)، والمشهرة حيناً آخر، جاء «اتفاق القاهرة» (١٩٦٩) بين الحكومة اللبنانية و م.ت.ف. ليفتتح طوراً جديداً من العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، فضمنت بموجبه بعض الحقوق المدنية، إضافة إلى البنود العسكرية، و اعتبرت اتفاقية القاهرة، إحدى أخطر العوامل السياسية، والأمنية، التي ساهمت في تسعير الحرب اللبنانية الأهلية، لأن الجبهة اللبنانية التي وحدت الأحزاب المارونية والمسيحية، في إطارها، اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة الخطيئة المارونية الكبرى في تاريخ لبنان، خاصة وأن توقيعها تمّ على يد قائد الجيش، آنذاك، إميل البستاني، ورئيس الجمهورية، شارل حلو.

كانت الاتفاقية مادة دعائية ثمينة في متناول التكتل السياسي الماروني، وفي مقدمته حزب الكتائب، الذي أخذ المبادرة إلى الحرب، بحجة أنها «حرب وقائية»، للحد من استشراء التآكل في الدولة اللبنانية. إلا أن التطور اللاحق للحرب الأهلية، والمسار الدموي الذي سلكته بفعل التداخلات الإقليمية، والدولية، فتح الوضع اللبناني، على فضاء من الفوضى الدائمة، مما حتّم على كل طرف من أطراف الحرب، اتخاذ تدابير التحصين الذاتي لوجوده.

كان الفلسطينيون، من أوائل الذين اتخذوا تدابير التحصين، بسبب خصوصية المواجهة مع

اسرائيل، وتطوّر رحيوية القضية الفلسطينية، على الصعيد السياسي والدولي، والإقليمي من جهة؛ ولحماية الوجود المدني والعسكري من محاولات التصفية، التي تعرضت لها. وكانت النتيجة، سقوط عددمن المخيمات في المناطق الشرقيةو إبان الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٧٦).

بعد الإجتياح الاسرائيلي، صيف ١٩٨٢، حدثت تحولات نوعية وتاريخية على الوجود الفلسطيني المدني، والمسلّح بصورة خاصة، والتي كان من أبرز معطياتها انعدام الأساس السياسي، والأمني، لاتفاق القاهرة، الأمر الذي أدّى لاضطرار القيادة الفلسيطينية إلى الموافقة عليه، تحت ضغط الغزو الصهيوني، وحصار بيروت؛ إلا أن الضمانات المعطاة للفلسطينيين، ما لبثت أن سقطت سقوطاً مدوياً، في مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢. مما خلق سجالاً حاداً بقيت آثاره وتفاعلاته قائمة، بين الحكومة اللبنانية، والقيادة الفلسطينية.

وفي حين رأت القيادة الفلسطينية أن الإتفاق الذي ترتب على الغزو الاسرائيلي لم تعد له قيمة، حين نكثت الولايات المتحدة، وحلفاؤها، ببند حماية الوجود المدني الفلسطيني في المخيمات، رأت المراجع الرسمية اللبنانية أن الغزو الاسرائيلي (١٩٨٢)، أسقط كل الاتفاقات الرسمية مع م.ت.ف.، وفي مقدمتها «اتفاق القاهرة»، باعتبار أن هذا الاتفاق، كان ظرفياً، ومحدوداً بمناطق جغرافية محدّدة، وبالتالي لم يعد له أي معنى؛ بمجرد وصول الاجتياح الاسرائيلي إلى العاصمة، وتوقيع المنظمة اتفاق رحيلها عن لبنان.

لكن السجال بأبعاده النظرية، والقانونية المتشعبة، لم يتوقف، إلا عندما أقدم مجلس النواب اللبناني على عقد جلسة خاصة، ألغى بموجبها «اتفاق القاهرة»، ففتح هذا الإجراء، المناقشة على مصراعيها، بين الفريقين اللبناني؛ والفلسطيني. ودخل الفلسطينيون على خط الحرب الضروس، في إقليم التفاح، فأقاموا قوة فصل بين حزب الله، وحركة أمل. وأفادوامن هذا الدور، لجهة ردّ الاعتبار لحضورهم في لبنان، مما دعا إلى الحوار حول الانسحاب من قرى الإقليم، بين الحكومة اللبنانية، والمنظمة. وتجاوز هذا الحوار الحالة المحددة في اقليم التفاح، و كان فاتحة لحوار أوسع، وصل إلى إعادة تنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، على كل المستويات.

كلا الطرفين لم يظهر التزمت في التمسك بالمبادئ النظرية، فبينما رأت القيادة الفلسطينية أن الحوار مع الحكومة اللبنانية، ليس مشروطاً ببنود «اتفاقية القاهرة» وإنما يتحدد الأمر بوجوب تثبيت الأمن في المخيمات، حتى لا يكون عدوان اسرائيلي عليهاو لأن اسرائيل تعتبرها مستباحة. رأت الشرعية اللبنانية - ممثلة بالرئيس الهرواي - أنه: «كدولة حرة، مستقلّة، لها نظامهاو لسنا مع وجود أيّ فريق مسلح على الأراضي اللبنانية، وأما القول باتفاقات ثنائية، واتفاقات مع فريق ضد

آخر، فليسمح لنا بذلك». مما يوحي بأن اتفاقاً كاتفاق القاهرة، ليس وارداً. وإن كان من الممكن إبرام اتفاق معيّن، تنتظم فيه العلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

إلا أن التطورات الأخيرة منذ صيغة الوفاق اوطني ، مروراً بمؤتمر مدريد، وما أعقبه من اتفاقات جزئية في مقدمها اتفاق اوسلو قفز عن البحث، الذي في موضوع اللاجئين، خاصة لاجئي ١٩٤٨ والذين تتكون غالبية فلسطينيين لبنان منهم، أو أجّله إلى مرحلة الاتفاق النهائي كما يذكر، وفي ضوء المعطيات الراهنة والمستقبلية التي تلوح في الأفق والطروحات المختلفة بشأن اللاجئين ، وبغياب المرجعية السياسية لفلسطينيين لبنان التي تتولى شؤونهم، أضحى وضع فلسطينيين لبنان مفتوحاً على كل الاحتمالات، والتي لا يبدو في الأفق أي منها لصالحه.

بعد «اتفاق الطائف»★ تمثل الموقف اللبناني الرسمي بمؤشّرين واضحين، هدف الأول إلى إعادة بسط سيطرة الدولة اللبنانية على الفلسطينيين، ابتداء بفرض قيود على الأسلحة، وحصر عمليات المقاومة في المنطقة التي يسيطر عليها «حزب الله»، مروراً بإغلاق العيادات، والمختبرات والصيدليات داخل المخيمات وخارجها. أم المؤشر الثاني على اتساع السيطرة من قبل الحكومة اللبنانية على مناحي التواجد الفلسطيني، فقد ظهر من خلال طلب وزارة التربية إلى الأونروا تزويدها بلوائح سنوية كاملة عن عدد التلاميذ في مدراسها (الأونروا).

وهناك مؤشر آخر واضح ومعلن يتمثل برفض التوطين، وثمة مؤشر غير معلن، يقضي بدفع الفلسطينيين للهجرة، بالتضييق عليهم وإهمال أوضاعهم. وعدم تمكينهم من إعادة تعمير بيوتهم التي هدمت بفعل الحروب المتكررة، وظهور قانون العمل من جديد كما أشرنا، وتفاقم المشكلات المتعلقة بمختلف مناحي الحياة الفلسطينية في لبنان. وقد شغل واقع الفلسطينيين المتردي الصحافة والإعلام اللبنانية، وجهات إعلامية ومنظمات دولية وغير دولية مهتمة، إنما كان الطابع الغالب على تناول هذا الموضوع منطلقاً من ناحية محددة أساسية تتمثل بطرح جديد، أو سيناريو جديد لموضع قديم هو التوطين.

التوطين:

ها هم الفلسطينيون واللبنانيون يدقون معاً ناقوس الخطر: التوطين!!

★ اتفاق الطائف: عقد في الطائف (السعودية)، بين ٨٩/٩/٣٠ - ١٩٨٩/١٠/٢٢، وأفضى إلى إصلاحات سياسية، وإدارية، أدت إلى وفاق وطني بين مختلف الطوائف، ارتكز على ميزان طائفي مقبول.

أحد سيناريوهات التوطين تلك الخطة التي وضعها ابراهام تامير★. وبدا واضحاً أن لتجمع (المعراخ)، والتكتل (الليكود)، اللذان يختلفان[١٤] حول أشياء كثيرة، متفقان على كل التفاصيل المتعلقة بتلك الصيغة التي تقضي بتوطين نحو (٧٥٠,٠٠٠) فلسطيني في الأراضي اللبنانية، على أن يرتفع هذا العدد إلى المليون، مع تنفيذ خطة تقضي بترحيل حوالي نصف مليون فلسطيني من الضفة الغربية، وقطاع غزة. وهذه الصيغة النهائية، حملها تامير إلى الرئيس الروماني السابق، نيقولاي شاوشيسكو، الذي كان يدير حواراً غير مباشر، بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين فلسطينيين، معتبراً أن الوفاق الدولي، أطلق ديناميات سياسية جديدة، يمكن استثمارها في إقامة كيان فلسطيني فوق التراب الفلسطيني من جهة، وفي حل مشكلة الشتات الفلسطيني من جهة أخرى. وإذا كان المشروع المتعلق بحل مشكلة الضفة الغربية يقضي «بامتصاص» الفلسطينيين، من خلال كونفيدرالية تجمع ما بين الأردن واسرائيل وما بينهما (الضفة الغربية)، فإن أحد ملاحق هذا المشروع، يقضي بإعطاء الفلسطينيين وضعاً خاصاً في لبنان، داخل حيّز جغرافي محدّد، في صيغة كونفيدرالية، تعترف لكل طائفة في لبنان بكانتون خاص بها. وبطبيعة الحال فإن الكانتون الفلسطيني لن يتمع بالحرية الكاملة التي تتيح «للمتطرفين» إعادة انتاج «السراب» وتشكيل الخلايا، التي تعمل للعودة إلى فلسطين.

الواقع أن مشاريع التوطين، بدأت منذ ظهور مشكلة اللاجئين (١٩٤٨)، ولم تتوقف حتى اليوم؛ لكنها، في هذه الفترة، أخذت دفعاً جديداً، فطرحت بشكل أكثر جدية وإلحاحاً منذ اتفاق أوسلو.

في خريف ١٩٩٢، زار لبنان وفد كندي بمهمة محددة، هي استطلاع أوضاع الفلسطينيين، وذلك بحجة أن لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة كانت تعقد أعمالها في «أوتاوا» العاصمة الكندية، وحين سأل أحد المسؤولين اللبنانيين، الذين التقوا الوفد، عمّا إذا كان لمهمته علاقةبتوطين الفلسطينين المقيمين في لبنان، أجابه رئيس الوفد: «أين سنوطنهم. فوق الغيوم؟ إنهم يقيمون في لبنان» وفهم المسؤول اللبناني من خلال الغموض الكلامي أن واقع الفلسطينيين في لبنان هو دائم، ولن توفّر لهم أية تسوية للعودة إلى وطنهم.

في خريف ١٩٩٤، عاد الكلام عن التوطين مجدداً، ولكن بصيغة أُخرى، هي إسكان الفلسطينيين. «الخطة الآنية»، تتحدث عن إسكان أو توطين، وفي الحالتين يبدو الخطر واضحاً.

★ ابراهام تامير: الأمين العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية (١٩٨٢)، ويعتبر كبير الأدمغة الاستراتيجية.

«فالإسكان الفلسطيني» لدوافع إنسانية، كما يقول رئيس الحكومة رفيق الحريري، ووزير المهجرين، وليد جنبلاط، أو «التوطين» الفلسطيني، كما تصفه الأغلبية الساحقة من اللبنانيين، يحمل في طياته ألغاماً مستقبلية، لا يمكن لأحد التكهن بها، خاصة مع ما يشاع من أن الإدارة الأميريكية كانت ومنذ فترة - قد اشترطت على أي مرشح للرئاسة اللبنانية أن يقبل بموضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين، بل ويعمل على تحقيقه.

الهوامش:

١ - سهيل الناطور، **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**، بيروت، دار التقدم العربي، طبعة أولى، ١٩٩٣، ص ٢١ - ٢٢.

٢ - نواف سلام، بين العودة والتوطين، أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، (بيروت)، الهدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ٣٠.

٣ - استندت هذه الدراسة أساساً، على يوسف الماضي، الأوضاع الديمغرافية والإجتماعية للفلسطينيين في لبنان، **ملحق النهار العربي والدولي** (بيروت)، عدد ٥٣٠، ١٠٩٩٤/٦/١١.

٤ - الناطور، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

٥ - **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

٦ - المزيد من التفاصيل، انظر: شفيق الغبرا، من الاقتلاع إلى الصراع من أجل البقاء، **العربي**، (الكويت) عدد ٣٥٤، أيار / مايو ١٩٨٨، ص ٣٦ - ٤٠.

٧ - الناطور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١ - ٢٢.

٨ - **المصدر نفسه**، الصفحات نفسها.

٩ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **فلسطينو لبنان وخيار المصالحة مع الذات والآخرين**، بيروت، تموز / يوليو ١٩٩٥،

١٠ - إياد عزام، العمل والعمال الفلسطينيون في لبنان، **الهدف**، (دمشق)، عدد ٩١٠، ١٩٨٨/٥/١، ص ١٩ - ٢٢.

١١ - الماضي، **مصدر سبق ذكره**.

١٢ - جابر سليمان، الفلسطينيون في لبنان: من تردي الوضع المعيشي إلى غياب المرجعية، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) عدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١٦٥ - ١٧٦.

١٣ - محمود حيدر، الملف الفلسطيني مجدداً، **الكفاح العربي** (بيروت)، ١٩٩٠/١٢/١٠، ص ١٤ - ١٥.

١٤ - نبيه البرجي، التوطين، **الكفاح العربي** (بيروت) عدد ٥٣٠، ١٩٨٨/٩/١٢، ص ١٦ - ١٨.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

يسار أيوب

جاء عام ١٩٤٨ حاملاً معه ارث تاريخ طويل من الصراع على أرض فلسطين، ومن أجلها.

صراع بين المشروعين: العربي الفلسطيني المتمثل باستقلال فلسطين العربية في اطار حدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني واعتبارها جزءاً من سوريا الطبيعية، من جهة، والمشروع الصهيوني المتمثل بإقامة الدولة العبرية على أرض فلسطين، وتجميع يهود العالم فيها، تمهيداً لتحقيق قيام الدولة التوراتية من الفرات إلى النيل من جهة أخرى.

كان الصراع حتى قبيل العام ٤٨ صراعاً محدوداً نسبياً، إذ أنه ظل محصوراً في إطار توازنات القوى والمصالح، ميدانه اللعبةالسياسية غالباً، ولم يأخذ صفة الشمولية إلا باستثناءات قليلة (الثورةالفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩). غير أنه وفي العام ٤٨ اكتسب طابع الحرب العسكرية الشاملة لأول مرة. فما إن أعلنت بريطانيا عن نيتها انهاء الانتداب، حتى أخذت الاطراف العربية والصهيونية تستعد للحصول على ما يحقق أهدافها. ودخلت الحرب جيوشاً عربية عديدة من الأقطار: سوريا، مصر، الأردن، العراق، السعودية، المغرب،...، ونتيجة لارتباط هذه الدول آنذاك بالغرب على شكل اتفاقيات ومعاهدات، وخضوعها تسليحياً له، وأيضاً لتفوق العدد والعتاد الصهيوني، وخيانة بعض الحكام العرب (قضية الأسلحة المصريةالفاسدة، وتسليم اللد والرملة دون قتال) والضغط الاستعماري.... إلخ. نتيجة لكل ذلك حُسمت الحرب لصالح الكيان الوليد، وأصطلح على تسمية الهزيمة بالنكبة حيث برع العرب باطلاق التسميات على هزائمهم، وحملت النكبة كغيرها من الهزائم، نتائجها الكارثية والتي عمت المنطقة العربية

بأسرها متركزة بفلسطين.

كان من نتائج هذه الحرب استيلاء الكيان الصهيوني على أكثر من ٧٠٪ من أرض فلسطين متجاوزاً بذلك ما كان قد حدده قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ انشاء الكيان الصهيوني لم يكف قادته عن اعتباره جزءاً ينتمي للغرب حضارة وتاريخاً ومصالحاً، بل هو قاعدة متقدمة للغرب في منطقة الشرق الاوسط، ورأس حربة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة منابع النفط.

وكانت سياستهم المتبعة تجاه العرب الفلسطينين هي «الترانسفير» بغية تفريغ الأرض من سكانها، لاثبات المقولة الصهيونية: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ولعل من أخطر نتائج النكبة وانعكاساتها على أرض الواقع هو ما دعي بمشكلة اللاجئين الفلسطينين فعندما دخل جيش الانقاذ العربي أرض فلسطين مطلقاً سيل وعوده بالتحرير والنصر، وعندما اشتدت المعارك، وبدأ الصهاينة بتنفيذ مجازرهم الدموية على أرض فلسطين بحق السكان (قرية دير ياسين، قرية أبو شوشة)، ومع اتباع الصهاينة لسياسة الترانسفير. لم يجد قسم من السكان سوى اللجوء إلى الدول العربية المحيطة بفلسطين: سوريا، الاردن، لبنان، إضافة إلى الضفةالغربية وقطاع غزة، حالمين بعودة قريبة إليها بعد الانتصار الساحق الذي سوف يحققه جيش الانقاذ العربي على أرض فلسطين!

غادر فلسطين أثناء الحرب وبعيدها زهاء ٩٤٠ ألف لاجيء فلسطيني[1] توزعوا على الدول الآنفةالذكر، مما ترتب عليه احداث مجموعة من التغيرات الديمغرافية والاجتماعية في مجتمعات هذه الاقطار. وتحركت الدول العربية في المحافل الدولية، عارضة قضية فلسطين، شارحة وجهة نظرها التي لا تدعمها القوة، مستجدية أي حل يحفظ ماء الوجه ولو كان يحقق تغيراً جزئياً وظاهرياً في الاشكاليات التي خلقتها قضية فلسطين وحرب ٤٨ ، وبالأخص مشكلة اللاجئين. وقد يكون من نتيجة التحركات الرسمية صدور القرار رقم ١٩٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة اجتماعاتها الثالثة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والذي نصت الفقرة (١١) منه على ما يلي:

«إن الجمعية العامة تقرر:

وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات أولئك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمباديء القانون الدولي والانصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»[2].

ورغم ما يحمله هذا القرار من صيغة سلبية في التعامل مع مشكلة اللاجئين، على أنها قضية انسانية بحته، معزولة تماماً عن اطارها السياسي والحقوقي والاخلاقي - قضية فلسطين، إلا أن ايجابية القرار تكمن في كونه ضمن - دولياً - حق العودة أو التعويض للاجئين، وهو إذن حافظ على الحد الأدنى من الاعتراف العالمي بوجوب ايجاد حل لقضية فلسطين كلية، وقضية اللاجئين بشكل خاص، هذه المشكلة التي تأثر بها الشعب الفلسطيني، والشعب العربي المحيط بفلسطين، والتي تعقدت كثيراً، وتشابكت خيوطها، وتداخلت أطرافها وحقائها، واحتلت مكاناً متميزاً في سلسلةالاشكاليات التي استتبعت قضية فلسطين، حتى أن المؤرخ البريطاني «أرنولد توينبي» رهن مستقبل «اسرائيل» بحل هذه القضية وذلك في مقال كتبه لمجلة جويش فرونتير في شباط ١٩٥٥ حين قال: «إن مستقبل اسرائيل الروحي والسياسي مرتبط بمستقبل اللاجئين الفلسطينين العرب، وإن إلغاء المظالم التي حلت بهؤلاء اللاجئين هي على ما أعتقد أساس واجبات اسرائيل وأسمى مصلحتها»[٣]. ويتابع توينبي القول في المقالة نفسها محملاً «الصهيونية» المسؤولية عن كل ما حدث: «إن مأساة التاريخ اليهودي الحديث، هي أنها بدلاً من أن يتعلم اليهود من مصائبهم وآلامهم، قد صنعوا بغيرهم العرب، ما صنعه الآخرون بهم أي النازيون (....) وإني أشعر بأن مأساة جرائم إسرائيل والصهيونية، أعظم شأناً من مأساة مستقبل «اسرائيل» وقضية اللاجئين، وذلك حين حمل اللاجئون الفلسطينيون مأساتهم وحوّلوها إلى نار مستعرة، أرقت أمن «اسرائيل» لمدة جاوزت الخمسة والعشرين عاماً، مشكلين ما عرف بالثورة الفلسطينية المعاصرة، رافعين راية الكفاح المسلح، يحدوهم الأمل بالنصر والتحرير والعودة، بعد أن عانوا ما عانوه من حرمان وفقر وبؤس وتشرد وحنين. ومع بدء ثورتهم المسلحة. أخذ العالم يعي أن هنالك مشكلة تستلزم الحل، وإلا فإن الصراع في الشرق الأوسط سيبقى قائماً، ولن تستطيع أيه تسوية سلمية أن تجد لها مكاناً على خريطة الواقع، ما لم تأخذ بعين الاعتبار الحق الذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، بعودة اللاجئين الفلسطينين إلى ديارهم، وهو أساس من مجموعة أسس يجب أن تقوم عليها عملية السلام في المنطقة.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا:

تأسست وكالة هيئة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين بناء على القرار رقم ٣٠٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ . وجاء في الفقرة السابعة منه، مايلي:

«إن الجمعية العامة تقرر:

تؤسس وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولتشغيلهم. أ - لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالاغاثة المباشرة، وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية

ب - تتشاور مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدات الدولية للاغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة»[٥]

استقبلت سوريا عدداً لا بأس به من اللاجئين الفلسطينيين، معظمهم من سكان شمال فلسطين، لقربها منهم، وبلغ عددهم عام ١٩٥٥: ٨٨١٧٩ لاجئاً فلسطينياً سُجّلوا في قوائم الوكالة، وتوزعوا جغرافياً على المناطق السورية كالتالي:

دمشق: ٥١١١٦ ، الشمال: ١٠٢٥٠ ، حمص وحماه: ٧٥٤١ ، الجنوب (درعا): ١٩٢٧٢ . يضاف إليهم ١٧٣٣٦ لاجئاً من غير المسجلين في قوائم الوكالة، وبذلك يصبح العدد الكلي للاجئين الفلسطينيين في سوريا لعام ١٩٥٥: ١٠٥٥١٥ لاجئاً[٦].

أشرفت الوكالة على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والمسجلين في قوائمها، محاولة تقديم خدماتها المتضمنة الغذاء والسكن والتعليم والصحة والتأهيل الاجتماعي .... إلخ. إلا أن خدمات الوكالة كانت دون المستوى المطلوب. فمثلاً: بلغت حصة اللاجيء الواحد من الغذاء في اليوم الصيفي الواحد ١٤٩٠ وحدة حرارية، وفي اليوم الشتائي ١٥٨٠ وحدة حرارية، فإذا علمنا أن الوحدات الحرارية اللازمة صحياً للفرد في اليوم هي بحد ٢٥٠٠ وحدة حرارية[٧]، استطعنا القول أن اللاجيء الفلسطيني كان يعاني من نقص في الغذاء يقدر بحوالي ٣٨,٦٪ وسطياً في اليوم الواحد. وهو معدل نقص كبير، أدى إلى مضاعفات خطيرة، أهمها تفشي الأمراض بسبب نقص المناعة الطبيعية للأجساد، وقد بلغ عدد المصابين مثلاً بمرض الملاريا ٣٤٩٥ لاجئاً، والدوسنطاريا ٢٢٧٨٦ لاجئاً، وبالرمد ٢٣٩٢٨ لاجئاً[٨]. وهي أمراض معدية تتطلب رعاية صحية جيدة يجب أن تتوفر حتى يتم حصر هذه الامراض، ومن ثم القضاء عليها، فهل توافرت هذه الرعاية؟؟

استطاعت الوكالة أن تؤمن عدداً من الاطباء والممرضات من أجل العناية باللاجئين، في مختلف أقطار تواجدهم بحسب النسب الآتية:

طبيب عام واحد لكل ٩٠٨٧ لاجئاً، طبيب أسنان واحد لكل ٨٥٠٩٠ لاجئاً، ممرضة أو ممرضة مساعدة أو قابلة لكل ٢٥٣٤ لاجئاً، كما أنها استطاعت توفير عدد من الأسرة العلاجية بمعدل سرير واحد لكل ٤٤٧ لاجئاً في سوريا[٩]. وبدلالة هذه النسب، نقول بأن الوكالة لم

تستطع توفير الحد الأدنى من الرعاية والتغذية. إلا أن التعليم كان أفضل حالاً من الجوانب الأخرى، حيث بلغ عدد التلاميذ الدارسين على نفقة الوكالة في العام ١٩٥٥: «١٩٥٦٧»[١٠] وهو عدد ليس بالكبير بالنسبة للشعب الفلسطيني كشعب فتي. غير أن النسبة هي أعلى من غيرها في أقطار عربية أخرى.

هذا هو الوضع الذي ساد حتى بعيد العام ١٩٥٥. وفي هذه الفترة تلقت مجموعة اللاجئين معونات من الدول المضيفة، وعلى الأخص سوريا (مجال بحثنا). وقد كانت هذه المعونات توزع مباشرة على اللاجئين. والمعونات من دول أخرى غير مضيفة كانت تعطى للوكالة.

إذن فقد كان الوضع العام للاجئين سيئاً، فهل تغير في الفترة اللاحقة؟!

قبل الدخول في تفصيلات الاجابة عن هذا السؤال لا بد من التنويه إلى أمرين هامين:

الأول: هو أن أيه دراسة للاجئين الفلسطينيين في سوريا ومن أي جانب تناولتهم لا يمكنها اهمال الوضع العام السائد في سوريا ذاتها. فاللاجئون شكلوا جزءاً من تركيبة الشعب السوري، وذلك من خلال انخراطهم في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. وإن كان بشكل غير ظاهر، وقد تمتعوا بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها السوري في سوريا، فصار لهم ما له، وعليهم ما عليه: ووضعوا تحت تسمية: «عرب فلسطينيون بحكم السوريين»، وبالتالي فإن أي فصل بين اللاجئين في سوريا، والمحيط الذي يعيشون فيه، هو فصل صوري لا علاقة له ولا وجود في الواقع.

والأمر الثاني: هو أن هنالك نقص فادح في الدراسات التي تتناول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ووضعهم بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص. واقتصار هذه الدراسات على دراسات ميدانية يقوم بها المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني في دمشق، ونشرات الأونروا، وسجلات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب. وقد «استحدثت هذه الهيئة ذات الشخصية الحقوقية والاستقلال المالي في سوريا، بموجب القانون ٤٥٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٥ بغاية تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب، ومعونتهم، وتأمين مختلف حاجاتهم وإيجاد الأعمال المناسبة لهم واقتراح التدابير لتقرير أوضاعهم في ذلك الوقت وفيما بعده، وقد كانت تعرف حتى العام ١٩٧٤ باسم مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين»[١١] وقد صدر النظام الداخلي لهذه الهيئة في ١/ ١٩٩٠/٢، من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا، وهي ملحقة بالوزير شخصياً. بعد أن كانت ملحقة بوزير الداخلية في سوريا.

التركيب السكاني للاجئين في سوريا:

يبين الجدول رقم (١) تعداد الفلسطينيين في سوريا، والمسجلين كلاجئين في سجلات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين.

الجدول (١)

الفلسطينيون في سوريا حسب الجنس في الاعوام ٨١,٧٠,٦٠ .... ٨٨:

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الجنس★
١٩٦٠	٦٥٠٣١	٦١٦٣١	١٢٦٦٦٢	١٠٦
١٩٧٠	٩٢٥٧٣	٨٧٧٦٣	١٨٠٣٣٦	١٠٥
١٩٨١	١٢٤٧٢٢	١١٩٤٧٦	٢٤٤١٩٨	١٠٤
١٩٨٢	١٢٧٧٩٢	١٢٢٤٩٩	٢٥٠٢٩١	١٠٤
١٩٨٣	١٣١٠٣٠	١٢٥٧١٦	٢٥٦٧٤٦	١٠٤
١٩٨٤	١٣٤٥١٦	١٢٨٨٨٥	٢٦٣٤٠١	١٠٤
١٩٨٥	١٣٧٨٠٣	١٣١٩٧٣	٢٦٩٧٧٦	١٠٤
١٩٨٦	١٤١٠٩٣	١٣٥٠٩٠	٢٧٦١٨٣	١٠٤
١٩٨٧	١٤٤٣٩٥	١٣٨٢٧٨	٢٨٢٦٧٣	١٠٤
١٩٨٨	١٤٧٧٩٥	١٤١٦٦٧	٢٨٩٤٦٢	١٠٤

المصدر: المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٨٦/٨٥ ، العدد ١ ، ص ١٦٩
المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٨٨/٨٧ ، العدد ، ص ١٥١

وارتفع العدد الكلي للاجئين الفلسطينيين في سوريا حتى لغاية ١٩٩٥/١٢/٢٦ إلى ٣٤٣٥١١[١٢] لاجئاً فلسطينياًمسجلين في الهيئة العامة للاجئين، وبذلك فإن معدل التغير السنوي يبلغ ١,٠٢٣ بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٥

ولا بد من الاشارة إلى الفرق في تعداد الهيئة العامة للاجئين، وتعداد الاونروا، حيث بلغ

★ نسبة الجنس: هي عدد الذكور المقابل لكل ١٠٠ أنثى.

تعداد الاونروا لغاية ٣١/١٢/١٩٩٥ : ٣٤٢٥٠٧[١٣] لاجئاً. أي بفرق حوالي الـ ١٠٠٠ فرداً، وطبعاً يبقى هذا العدد نظرياً ويفتقر إلى الدقة ومع ذلك فهو آخذ بالتناقص بسبب اقبال اللاجئين في سوريا في هذه الفترة تحديداً على تسجيل من لم يسجل منهم في لوائح الاونروا في ظل الظروف السياسية الراهنة، إذ يقول البعض: إن أية تسوية لوضع اللاجئين لا بد وأن تكون الوكالة طرفاً فيها، وبالتالي فإن الاعتماد في تحديد اللاجئين يتم على لوائح الاونروا.

ولكي نستطيع تكوين صورة عامة عن التركيب السكاني للاجئين الفلسطينيين في سوريا، لا بد لنا من اللجوء إلى التمثيل النسبي للشرائح العمرية عند اللاجئين وهو ما يوضحه لنا الجدول رقم (٢).

الجدول (٢)

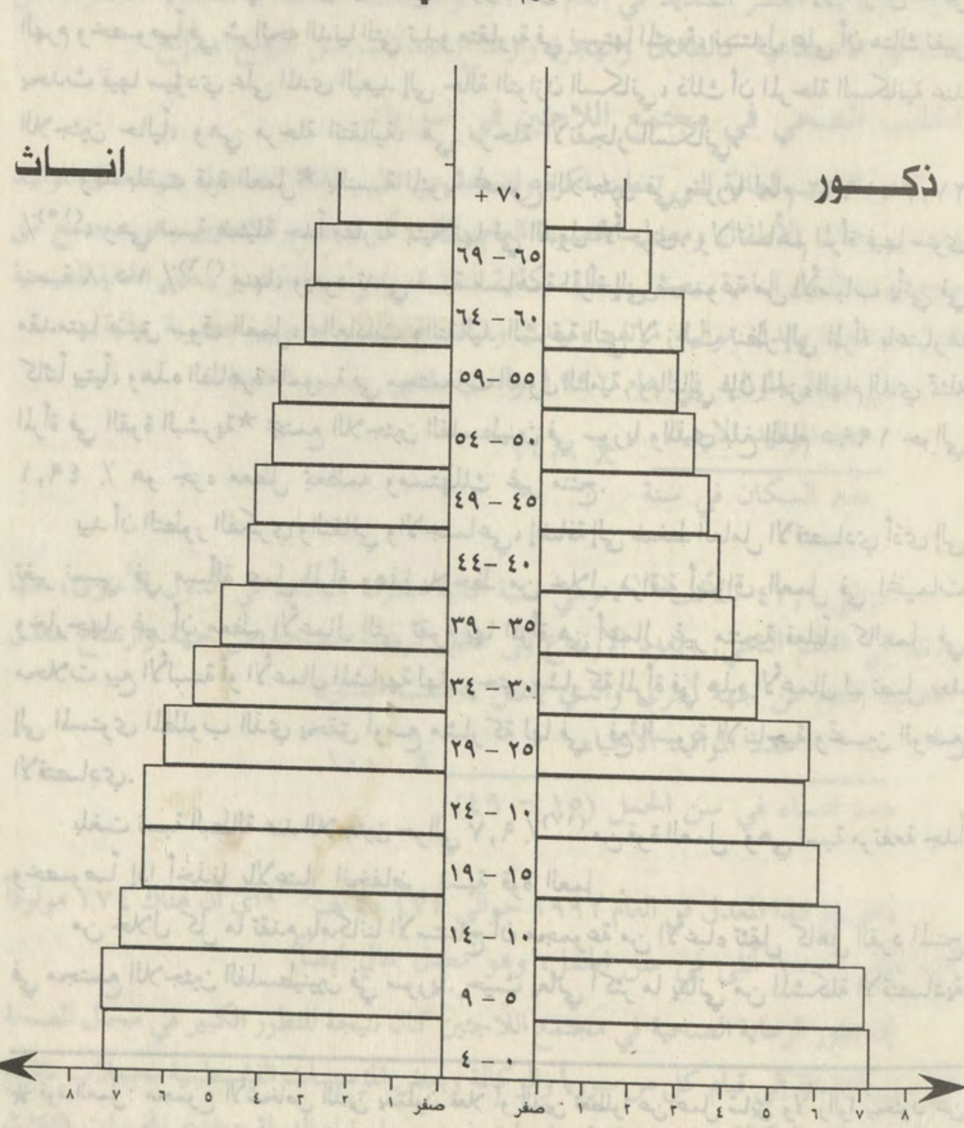
التوزيع النسبي للسكان حسب فئات العمر والجنس لعام ١٩٩٥

فئات العمر	ذكور	إناث	المجموع
٠ - ٤	٧,١	٧,٢	١٤,٣
٥ - ٩	٦,٣	٦,٥	١٢,٨
١٠ - ١٤	٧,١	٦,٧	١٣,٨
١٥ - ١٩	٦,٨	٦,٣	١٣,١
٢٠ - ٢٤	٥,٠	٥,٤	١٠,٤
٢٥ - ٢٩	٤,٩	٤,٣	٩,٢
٣٠ - ٣٤	٣,٥	٣,٢	٦,٧
٣٥ - ٣٩	٢,٤	٢,٣	٤,٧
٤٠ - ٤٤	١,٦	١,٨	٣,٤
٤٥ - ٤٩	١,٧	١,٦	٣,٣
٥٠ - ٥٤	١,٤	١,٣	٢,٧
٥٥ - ٥٩	٠,٨	٠,٩	١,٧
٦٠ - ٦٤	٠,٨	٠,٨	١,٦
٦٥ +...	١,٢	١,١	٢,٣
المجموع	٥٠,٦	٤٩,٤	١٠٠,٠

المصدر: يوسف الماضي، الأوضاع الصحية للطفل الفلسطيني....، ص ٥

وفقاً لهذه النسب المأخوذة عن دراسة ميدانية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، نستطيع رسم الهرم السكاني الممثل للاجئين في سوريا.

الهرم السكاني



ويبدو الهرم السكاني الممثل لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من النوع المتزايد، وهو هرم خاص بالمجتمعات النامية، يتميز بقاعدة عريضة، ورأس مدبب، يظهر بوضوح ارتفاع نسبة صغار السن، وبالتالي يترتب عليه ارتفاع معدل اعالتهم، حيث بلغ هذا المعدل في العام ١٩٩٢ (٣,٧)[١٤]، وهذا يعني أن كل فرد منتج مسؤول عن اعالة ٣ - ٤ أفراد اضافة إليه، ومن شكل الهرم وخصوصاً في شرائحه الدنيا التي تبدو متقاربة في نسبتها المئوية، نستدل على أن هناك تغيراً يحدث فيها سيؤدي على المدى البعيد إلى حالة التوازن السكاني، ذلك أن المرحلة السكانية عند اللاجئين حالياً، وهي مرحلة انتقالية، هي مرحلة الانفجار السكاني.

وقد بلغت قوة العمل★ بالنسبة المئوية لمجموع اللاجئين في سوريا لعام ١٩٩٢: ٢٧,٣ ٪[١٥]، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى. ولا تساهم المرأة فيها سوى بنسبة ١٥,٨ ٪[١٦] منها، ويعود تدني نسبة مساهمة المرأة إلى مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها ضيق سوق العمل، والعادات والتقاليد الشرقية التي لا زالت تنظر إلى المرأة باعتبارها كائناً بيتياً، وهذه الظاهرة ملموسة في مجتمعات الدول النامية. وبالتالي فإن الجزء الهام الذي تمثله المرأة في القوة البشرية★ لمجتمع اللاجئين الفلسطينين في سوريا والذي بلغ العام ١٩٩٥ حوالي ٤٩,١ ٪ هو جزء معطل بمعظمه ومستهلك غير منتج.

بيد أن التطور الفكري والثقافي والاجتماعي، إضافة إلى ضغط العامل الاقتصادي أدّى إلى تغير نسبي في مسألة عمل المرأة وهذا يلاحظ من خلال مراقبة أسواق العمل في المخيمات وخارجها. غير أن معظم الأعمال التي تقوم بها المرأة هي أعمال غير منتجة فعلياً، كالعمل في محلات بيع الألبسة أو الأعمال المشابهة لها. وحتى مشاركة المرأة في هذه الأعمال لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يحقق أوسع مشاركة لها في رفع السوية الانتاجية وتحسين الوضع الاقتصادي.

بلغت نسبة البطالة عند اللاجئين حوالي ٩,٧ ٪[١٧] من قوة العمل. وهي نسبة مرتفعة جداً وخصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار انخفاض نسبة قوة العمل .

من خلال كل ما تقدم بامكاننا الاستنتاج أن مجموعة من الأعباء تثقل كاهل الفرد المنتج في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. حيث يعاني أكثر ما يعاني من المشكلة الاقتصادية

★ قوة العمل: مجموع الأشخاص الذين يعملون فعلاً أو الذين تعطلوا عن عمل سابق ولا زالوا يبحثون عن عمل.

★ القوة البشرية: عدد الأفراد الواقعين بين ١٥ - ٦٤ سنة.

التي تعود بالأساس إلى افتقاره إلى القاعدة الانتاجية الواسعة وإلى ضيق في أسواق العمل. وعدم توافر فرص الانخراط في عملية الانتاج، وهذا يؤدي إلى انخفاض في مستوى دخل الاسرة الواحدة، مما وضع عدداً كبيراً من الأسر تحت خط الفقر الشديد وسجلت الوكالة ٢١٧١٤[١٨] حالة تحت بند العُسر الشديد في العام ١٩٩٥ واستتبعت المشكلة الاقتصادية مجموعة من المشاكل الاجتماعية كالطلاق والهجرة وارتفاع معدلات سن الزواج....إلخ.

الجانب الصحي في مجتمع اللاجئين في سوريا:

من النسب الهامة التي تعطينا فكرة واضحة عن تطور الحالة الصحية، هو معدل المواليد ومعدل وفيات الأطفال ومعدل الخصوبة العام، ذلك أن مجتمع اللاجئين وهو مجتمع من مجتمعات الدول النامية، يعيش مرحلة سكانية انتقالية، وهي مرحلة تتميز بتطور الحالة الصحية التي يستتبعها معدل مواليد مرتفع ومعدل وفيات منخفض ومعدل خصوبة عالية.

بلغ معدل المواليد في عام ١٩٩٢ والذي يقاس حسب القانون

$$\frac{\text{عدد المواليد الاحياء}}{\text{عدد السكان في سنة}} \times ١٠٠٠$$

حوالي ٤٣,١ بالألف[١٩]، وهي نسبة عالية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، منها بلدان في العالم النامي. ويعود الارتفاع إلى تطور الرعاية الصحية من جهة وارتفاع معدل الخصوبة العام من جهة أخرى والذي يقاس بحسب القانون

$$\frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد النساء في سن الحمل (١٥ - ٤٩)}} \times ١٠٠٠$$

وقد بلغ هذا المعدل في العام ١٩٩٢ حوالي ١٧٤ بالألف[٢٠] أي أن هناك ١٧٤ مولوداً حياً لكل ١٠٠٠ أنثى في سن الحمل، وهو معدل عالٍ ايضاً.

إن تطور الرعاية الصحية في مجتمع اللاجئين كان نتيجة للتطور الكبير في مجال الصحة في سوريا إضافة إلى قيام كل من سوريا والوكالة وبعض المؤسسات الفلسطينية بحملات تلقيح منتظمة، وقيام الوكالة بتخديم عشرة مخيمات في سوريا وقيام الدولة بتخديم المخيمات الثلاث الباقية من جوانب النظافة والصرف الصحي، وتأمين مياه الشرب.

وتهتم الوكالة بمسألة الصحة من خلال خدماتها المتعددة التي تقدمها في ٢٤ نقطة أو مركزاً طبياً في سوريا توفر الرعاية الصحية الشاملة. تجهز ١٧ منها بمختبرات و ١٣ بخدمات متخصصة بأمراض شرايين القلب و ١٢ قدمت رعاية أسنان، بالاضافة إلى أن الوكالة متعاقدة مع ثمانية مستشفيات من أجل خدمات الاستشفاء[٢١]. وقد بلغت الميزانية التي رصدتها الوكالة للعامين ٩٤ - ٩٥ من أجل برنامج الصحة ١٠٦١٥٠٠٠ دولار أمريكي[٢٢].

إن هذا التطور في المجال الصحي أدى إلى إنخفاض في معدلات وفيات الأطفال الرضع من ٥٦,١ بالألف في العام ١٩٨٣ إلى ٤٠,١ بالألف في العام ١٩٩٥ وأيضاً بالنسبة للأطفال بين ١ - ٤ سنوات من معدل وفيات ١٢,٣ بالألف لعام ١٩٨٣ إلى ٩,٤ بالألف[٢٣] لعام ١٩٩٥ . وانخفض أيضاً معدل الخصوبة الكلية وهو متوسط ما تنجبه المرأة خلال حياتها من ٧,٣ طفلاً لعام ١٩٨٣ إلى ٤,٧ طفلاً[٢٤] لعام ١٩٩٥ . وهو فارق كبير قد يكون مرده إلى أن هذين المعدلين مستمدين من دراسات ميدانية وليس بخاف على أحد صعوبة الدراسات الميدانية، وحدود الثقة التي يمكن أن تمنح للنتائج المترتبة عليها. إلا أن الاستنتاج الذي يحمل أكثر الاحتمالات صحة هو أن معدلات الخصوبة والمواليد آخذة بالانخفاض تدريجياً وهو ما نستدل عليه من شكل الهرم السكاني أيضاً إضافة إلى الدراسات الميدانية.

وفي مقابل الانخفاض الذي حدث في معدلات المواليد. حدث ارتفاع في معدل سن الزواج من ٣٠,٩ سنة لعام ١٩٨٣ إلى ٣٢ سنة[٢٥] لعام ١٩٩٢، وقد يكون هذا الارتفاع الناتج عن خروج قسم كبير من دائرة الانتاج إلى دائرة الاستهلاك سبباً في انخفاض معدلات المواليد والخصوبة.

ويعتبر سن ١٥,٨ سنة[٢٦] هو العمر الوسيطي أي الذي يقع دونه نصف عدد اللاجئين في سوريا، وهو يحمل في دلالاته مدى تطور الرعاية الصحية الممنوحة للأطفال، إضافة إلى أنه يدل على فتوة مجتمع اللاجئين في سوريا. وأيضاً مؤشر على الأعباء الملقاة على عاتق الفرد المنتج في مجتمع اللاجئين والتي تأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات الاعالة المشار إليها سابقاً.

الجانب التعليمي عند اللاجئين في سوريا:

شهد هذا الجانب تطوراً كبيراً، تبعاً للتطور الحاصل في الجانب التعليمي في سوريا، وتجلى

هذا التطور في زيادة عدد التلاميذ والمدارس، وانحسار نسبة الأمية وتناقصها، واهتمام الأهل بمسألة التعليم. وقد لعب قرار الزامية التعليم الابتدائي ومجانيته، وقرار ديمقراطية التعليم، أي تحقيق مجانية التعليم في جميع مراحله بما فيها المرحلة الجامعية، دوراً كبيراً وهاماً في هذا التطور من خلال منع التسرب في المرحلة الابتدائية، وإتاحة الفرصة أمام الجميع للتعليم. كما أن الجهود الحثيثة التي تبذلها عدة جهات رسمية في سوريا لاقامة دورات محو الأمية.والتي كانت تساهم فيها إلى وقت قريب بعض المؤسسات الفلسطينية في المخيمات. هذه الجهود ساهمت في تطوير الجانب التعليمي وتقليص عدد الأميين.

الجدول (٣)

التوزيع النسبي المئوي حسب الحالة التعليمية والجنس لعام ١٩٩٢

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	مجموع
أمي	٥,٨	١٩,٢	١٢,٥
ملم	٢٩,٥	٢١,١	٢٢,٨
ابتدائي	٢٩,٩	٢٨,٠	٢٩,٠
إعدادي	١٧,٥	١٥,٩	١٦,٧
ثانوي	١٠,٩	٩,٦	١٠,٢
معهد متوسط	٥,٥	٤,٠	٤,٨
جامعة	٥,٩	٢,٢	٤,٠
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: يوسف الماضي وحاتم صادق، الأوضاع الصحية والاجتماعية...،ص ٩

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن نسبة الأمية منخفضة جداً بالنسبة لغيرها في أقطار أخرى، ولكنها مع ذلك مرتفعة، ومتفاوتة بين الذكور والاناث، وهي مرتفعة عند الإناث في مقابل الذكور، ويتضح ذلك عندما نستعرض الأمية كنسبة مئوية عند الشرائح العمرية بين الذكور والاناث.

الجدول (٤)

النسبة المئوية للامية حسب الفئات العمرية والجنس لعام ١٩٩٢

فئات العمر	ذكور	إناث
١٠ - ١٤	١,٣	١,٣
١٥ - ١٩	١,٥	١,٨
٢٠ - ٢٤	٠,٧	٤,٣
٢٥ - ٢٩	٢,١	٧,٣
٣٠ - ٣٤	١,٦	٨,٧
٣٥ - ٣٩	٢,٦	٩,٠
٤٠ - ٤٤	٣,٢	١٨,١
٤٥ - ٤٩	٢,٥	٤٨,١
٥٠ - ٥٤	٢١,٩	٧٦,٣
٥٥ - ٥٩	٣٠,٥	٨٤,٣
٦٠ - ٦٤	٣١,٠	٨٩,٦
٦٥+....	٥٩,٤	٩٨,٧

المصدر: يوسف الماضي وحاتم صادق، الأوضاع الصحية والاجتماعية..ص ١١

وبالنظر إلى هذا الجدول نستطيع القول أن نصيب الاناث أكبر كثيراً من نصيب الذكور، وهذا واضح في الشرائح المتقدمة في السن، أما في الشرائح الصغيرة، فإن هذا الفرق آخذ بالتناقص حتى ينعدم تماماً في الشريحة ١٠ - ١٤ سنة. وهذا يعني أن هناك تقدماً وتطوراً فكرياً واجتماعياً عند اللاجئين بخصوص النظرة إلى المرأة في تعليمها وعملها، كذلك بإمكاننا القول أن معدل التعليم يزداد على حساب انحسار نسبة الأمية، وهذا واضح في الجدول، ولا يمكننا في تفسير ذلك، إهمال دور القرارات الرسمية للدولة في سوريا، وخصوصاً قرار إلزامية التعليم الابتدائي، في الحد من نسبة الامية، حيث كان هذا القرار وليد ظروف خاصة وشكل في وقته

دافعاً أساسياً للتعليم، إلا أن أهميته تراجعت على حساب دور أكثر فاعلية وأهمية وهو الوعي الذي يدفع الأهل لتعليم الفتيان والفتيات والنظر إلى الطفل على أنه مشروع متكامل الجوانب اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وليس كمشروع اقتصادي فقط كما كانت النظرة في السابق.

وتلعب الوكالة دوراً هاماً وأساسياً في ميدان التعليم الابتدائي والاعدادي والتدريب المهني والفني، حيث بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في المدارس التابعة للوكالة في العام الدراسي ٨٧ - ٨٨ (٣٠٧٥٨) بينهم ١٤٨٣٨ إناث و ١٥٩٢٠ ذكور[٢٧]، ارتفع هذا العدد في العام الدراسي ٩٥ - ٩٦ إلى ٤١٦٩٧ بينهم ٢١٤٢٢ ذكور و ٢٠٢٧٥ إناث[٢٨]. وايضاً كان عدد الدارسين في مدارس الوكالة في المرحلة الاعدادية للعام الدراسي ٩٤ - ٩٥: ١٧٧٣٤ طالباً توزعوا بين ٩٢٤١ ذكور و ٨٤٩٣ إناث وارتفع العدد في العام الدراسي ٩٥ - ٩٦ إلى ١٩٣٣٦ توزعوا بين ١٠٠٤٠ ذكور و ٩٢٩٦ إناث[٢٩]. والجدير بالذكر أن نسبة النجاح في شهادة الدراسة الاعدادية في مدارس الوكالة بلغت في العام ١٩٩٤ (٩١٪) من مجموع المتقدمين في مقابل ٥٣٪ نسبة النجاح في مدارس الحكومة (بما فيها مدارس الوكالة)[٣٠]، وأيضاً كان هنالك ٩ طلاب[٣١] من العشرة الاوائل على سوريا من مدارس الوكالة. بيد أن المدارس التابعة للوكالة تعاني من مشكلة الاكتظاظ بالتلاميذ، حيث بلغ عددها ١١٠[٣٢] مدارس، يعمل معظمها بنظام الفترتين وذلك للعام الدراسي ٩٥ - ٩٦.

ويوجد في مدينة دمشق مركزاً للتدريب والتأهيل تابعاً للوكالة يعرف اختصاراً باسم D.T.C (مركز تدريب دمشق)، يحتوي على عدد من الشعب التدريسية المهنية الحرفية، والفنية العلمية. وقد بلغ عدد طلاب هذا المعهد كما يلي:

الجدول (٥)

المتدربون في مركز تدريب دمشق حسب السنة والاختصاص للعام الدراسي ٩٥ - ٩٦

الاختصاص	السنة الأولى	السنة الثانية	المجموع
مساعد صيدلي	٢٢	٢٠	٤٢
فني مخبري	٢٢	٢١	٤٣
رسام معماري	٢٤	٢٦	٥٠
فني انشاءات	٢٦	٢٥	٥١
ديكور وتصميم★	١٧	-	١٧
الكترونيات	١٧	١٨	٣٥
ادارة أعمال	٢٦	٢٥	٥١
كهرباء عامة	٣٤	٣٠	٦٤
كهرباء سيارات	١٨	١٨	٣٦
راديو وتلفزيون	١٧	١٥	٣٢
نجارة	١٧	١٦	٣٣
حدادة	١٥	١٤	٢٩
تبريد وتكييف	١٦	١٨	٣٤
ديزل	٣٤	٣٠	٦٤
اصلاح سيارات	٣٢	٣٣	٦٥
اصلاح هياكل	١٧	١٦	٣٣
لحام صفائح★★	١٨	-	١٨
ألمنيوم	٢٦	٢٥	٥١
اصلاح آلات	١٥	١٥	٣٠
المجموع العام	٤١٣	٣٦٥	٧٧٨

المصدر: بيانات وسجلات مركز تدريب دمشق.

نلاحظ أن العدد الكلي للدارسين في الـD.T.C قليل جداً مقارنة بعدد اللاجئين في سوريا

★ افتتح هذا القسم(الديكور والتصميم) في هذا العام الدراسي ٩٥ - ٩٦

★★ هذا القسم دراسته لمدة سنة واحدة فقط.

ويعود ذلك إلى أن الطلاب غالباً ما يفضلون الجامعة في حال كانت الدراسة بعد شهادة الثانوية العامة (مساعد صيدلي، فني مخبري، رسام معماري،...)، ويفضلون الثانوية العامة على المعاهد المهنية إذا كانت الدراسة بعد الاعدادية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية: إن الحكومة السورية لا تعترف بالشهادة التي يمنحها المركز لخريجيه، ذلك أن المناهج المعتمدة في المركز لا تطابق مناهج الدراسة في المعاهد والمراكز السورية المماثلة، لذا فالطالب يفضل الالتحاق بمعاهد الدولة على الالتحاق بمركز تدريب دمشق D.T.C.

عموماً، نلاحظ من كل ما تقدم أن نسبة التعليم عند اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هي نسبة مرتفعة تجاوز الكثير من نسب التعليم في الاقطار العربية. حيث بلغت نسبة الانتظام الدراسي الاجمالي في المراحل التعليمية الثلاث الاولى (الابتدائي والاعدادي والثانوي) لعام ١٩٩٢ (٨٤,٨٪)[٣٣]، ويرد ارتفاع نسبة التعليم عند الفلسطينيين عموماً مقارنة بغيرهم إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها واقع التشرد، وحالة الفقر التي دفعت الكثير من اللاجئين إلى اعتبار العلم حصناً أخيراً بعد افتقادهم الارض ومصدر الرزق، إضافة إلى تطور الوعي عند اللاجئين بحكم التجربة الوطنية، ودعم فصائل المقاومة الفلسطينية في بداياتها للتعليم والثقافة، مما خلق حالة نوعية جميلة، وهي اصرار الاهل على تعليم أطفالهم حتى ولو كانت العائلة تعيش تحت خط الفقر. هذا بالاضافة إلى أن مجانية التعليم في جميع مراحله من الابتدائية وحتى الجامعية، أسهمت في دفع الاهل لتعليم أبنائهم، وكذلك الخدمات التي تقدمها الوكالة والتي يصفها والتر تركمان المفوض العام للاونروا بقوله: «ساعدت الاونروا بشكل أساسي في المجال التعليمي حيث كان مستوى التعليم أعلى من مستويات الدول التي يقيمون بها، أو يعملون فيها. وفي المجال الصحي من خلال اقامتها لمستوصفات وبرامج التلقيح ومراكز العناية بالأمومة والطفولة وحصل الفقراء من هؤلاء على مساعدات مباشرة من منظمتنا، إضافة إلى تنظيم المساعدات الاجتماعية التي بدأنا بها، كل هذا ساعد اللاجئين على تحسين معيشتهم، ورغم هذه المساعدات إلا أنه ليس من السهل أن يكون الشخص لاجئاً مدة ٤٥ سنة، فالمعاناة ما زالت موجودة، ونحن نحاول تخفيفها على قدر استطاعتنا»[٣٤].

ويعود التطور الحاصل في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في جانب كبير ومهم منه إلى التطور الحاصل في سوريا ذاتها، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ الفرق الهائل بين الفترات الزمنية في هذه الأوضاع متعددة الجوانب من تعليم وصحة وخدمات و... إلخ.

إلا أن هذا التطور والتحسن النسبي في أحوال اللاجئين لا يلغي قضيتهم، كشعب هُجر من وطنه، ولا زال يعيش حلم العودة إليه. صحيح أن الوضع العام الذي يعيشونه يتميز باليأس

واللامبالاة والاحباط، وفقدان الثقة بإمكانية تحقيق الحلم الهاجس، نتيجة الظروف السياسية التي استجدت منذ مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ . وما تبعه من اتفاقيات استبعدت قضيتهم إلى المرحلة النهائية من المفاوضات السلمية. وأيضاً الشعور بعقم المرحلة السياسية وخطورتها، وضغط العامل الاقتصادي والذي ازدادت وطأته بعد استغناء كثير من فصائل المقاومة عن العديد من المقاتلين بسبب الازمات المالية التي تعيشها هذه الفصائل... إلخ.. كل هذا ولد الشعور باليأس والاحباط. بيد أن العدل، والسلام الحقيقي، والشرعية الدولية تقتضي ايجاد حل لهذه المعضلة الخطيرة، ليس كقضية انسانية، وإنما سياسية، ولا بد هنا من التأكيد على أن لا سلام دائم دون حل قضية اللاجئين حلاً جذرياً وعادلاً على أساس القرارات الدولية، ولا مستقبل مستقر لهذه المنطقة إذا لم تُعالج هذه المشكلة. لأنها سوف تنفجر بركاناً تنسف كل سلام يستبعدها.

الهوامش:

(١) د.ا.م، **اللاجئون الفلسطينيون/ بيانات واحصاءات**، جامعة الدول العربية، القاهرة دار الهنا،د.ت.ن، ط١ ، ص ١٦

(٢) د. جورج طعمة (معد)، **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥ ،ط٢ ،ص ١٨

(٣) د.ا.م، **اللاجئون الفلسطينيون/ بيانات واحصاءات**، سبق ذكره، ص٦

(٤) المصدر نفسه، ص١٤

(٥) د. جورج طعمة (معد)، **قرارات الأمم المتحدة..**، سبق ذكره، ص٢١

(٦) د.ا.م، **اللاجئون الفلسطينيون/ بيانات واحصاءات**، سبق ذكره، ص٢٥

(٧) انظر: المصدر نفسه، ص٣٢

(٨) المصدر نفسه، ص٣٤

(٩) المصدر نفسه، ص٣٥ - ٣٦

(١٠) المصدر نفسه، ص٤٤

(١١) أنيس صانع وآخرون (معدون)، **الموسوعة الفلسطينية** - القسم العام - الجزء الرابع، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ط١ ، ص٥٥٥

(١٢) **سجلات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين**، دائرة الاحصاء، دمشق،

(١٣) **سجلات وكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**، دمشق

(١٤) يوسف الماضي وَ حاتم صادق، **الأوضاع الاجتماعية والصحية للطفل والأم الفلسطينية في مخيمات العرب الفلسطينيين في سوريا**، دمشق، المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني - قسم الدراسات، ١٩٩٢، ط١ ، ص٢١

(١٥) المصدر نفسه، ص٢١

(١٦) المصدر نفسه، ص٢٢

(١٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(١٨) **تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى**، تموز - حزيران، ٩٤ - ٩٥ المقدم إلى الجمعية العامة - الوثائق الرسمية - الدورة الخمسون، حول الحالة المالية لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين، نيويورك، ١٩٩٥ ، ص٤٠

(١٩) يوسف الماضي وحاتم صادق، **الاوضاع الاجتماعية والصحية...**، سبق ذكره، ص٢٥

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢٤

(٢١) انظر: **تقرير المفوض العام حول أعمال وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** ١ تموز ١٩٩٤ - ٣٠ حزيران ١٩٩٥ ، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الخمسون، نيويورك ١٩٩٥، ص٤٨

(٢٢) **تقرير المفوض العام حول الحالة المالية....**، سبق ذكره، ص٣٠

(٢٣) انظر: - يوسف الماضي وحاتم صادق، **الاوضاع الاجتماعية والصحية...**، سبق ذكره، ص٢٥

- يوسف الماضي، **الأوضاع الصحية للطفل الفلسطيني والظروف البيئية بالمخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا**، دمشق، المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني - منظمة الأمم المتحدة للطفولة - يونيسف، ١٩٩٦،ص١٧

(٢٤) انظر: يوسف الماضي، **الأوضاع الصحية للطفل الفلسطيني....**، سبق ذكره، ص١٢

(٢٥) يوسف الماضي وحاتم صادق، **الأوضاع الاجتماعية والصحية...**، سبق ذكره، ص٢٥

(٢٦) المصدر السابق، ص١٣

(٢٧) **المجموعة الاحصائية الفلسطينية ٨٨/٨٧** ، العدد الثامن، دمشق، م.ت.ف - المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، ١٩٩٥،ص١٦٥

(٢٨) **سجلات دائرة التربية في وكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**، دمشق

(٢٩) المصدر السابق

(٣٠) انظر: **تقرير المفوض العام حول أعمال وكالة...**، سبق ذكره، ص٤٧

(٣١) انظر المصدر السابق، الصفحة نفسها

(٣٢) **سجلات دائرة التربية في وكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**، دمشق

(٣٣) يوسف الماضي وحاتم صادق، **الأوضاع الاجتماعية والصحية...**، سبق ذكره، ص١٢

(٣٤) لقاء مع المفوض العام السيد والتركمان، **مجلة إلى الأمام**، دمشق، العدد ٢٢٩٤ ، تاريخ ١٩٩٦/١/٣١ ، ص١٧.

الواقـع الدّيمغرافي والإقتصَادي للاّجئين الفلسطينيّين في لبنان وسوريـا

نبيل السهلي

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي انصب على محنة اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم، فإنه لم تصدر سوى أعداد قليلة من الدراسات المتخصصة، رصدت إلى حدٍ ما التطورات الكمية على مجموع اللاجئين في مجمل أماكن وجودهم، وفي دراستنا هذه سنحاول القاء الضوء على التطور الكمي وبعض الخصائص النوعية، الديموغرافية، والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية، خاصة وأن قضيتهم تعتبر من أهم القضايا المؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والطرف الاسرائيلي، الذي بدأ منذ الشروع في المفاوضات العربية الاسرائيلية بوضع تصورات اسرائيلية بشأن القضايا المؤجلة، القدس، المستوطنات، الحدود اللاجئين، تنسجم مع التفكير الاسرائيلي حيال الحل الدائم، وفي هذا السياق صدرت عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ثلاث دراسات قصيرة في اللغتين العبرية والانكليزية، وقامت مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بترجمة البعض منها وهذه الدراسات هي «ماذا لو فشلت التسوية؟» و «المستوطنات والحدود» والدراسة الثالثة والأهم للباحث المعروف رئيس الاستخبارات العسكري الاسرائيلية السابقة «شلوموغازيت» وهي بعنوان «مشكلة اللاجئين الفلسطينين»[1].

يحاول الباحث أثناء عرضه لمفاصل دراسته وضع حلول اسرائيلية محددة مسبقاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينين، لا تأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨، تحت رقم ١٩٤ وذلك بحجة أنه قد نشأ وعي دولي متزايد بأن هذا القرار أصبح ويصبح مع الوقت،

متقادماً وغير قابل للتطبيق بصيغته القائمة. فضلاً عن ذلك، يحاول الباحث التلاعب بالاحصاءات للتقليل من حجم المشكلة المطروحة في دراسته.

ما هي حجم المشكلة، وما هو التوصيف الدقيق لها، اسئلة سنحاول الاجابة عنها، في سياق عرضنا لتقديرات مجموع اللاجئين منذ العام ١٩٤٩، مع التركيز على خصائص الفلسطينين في لبنان وسورية موضوع دراستنا هذه.

فعلى الرغم من عدم معرفة مجموع الفلسطينين الذي هُجّروا من ديارهم أو الذين ظلوا فيها، أو الذين لم تتعرض أراضيهم للاحتلال الصهيوني، يمكن الدلالة على المجموع من خلال القراءة في الأرقام حسب مصادرها، فوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين قدرت مجموع اللاجئين عام ١٩٤٩ بنحو (٩٦٠) الف لاجيء، في حين قدرته الجامعة العربية ما بين (٨٤٠ - ٩٤٠) الف لاجيء فلسطيني، ولجنة كلاب التابعة للأمم المتحدة كانت قد قدرته بنحو ٧٢٦ الف[2]، أي أن هناك نحو (٨٥٠) ألف فلسطيني بالمتوسط أصبحو نتيجة حرب عام ١٩٤٨ واقامة اسرائيل بمثابة لاجئين، استوعبت الضفة الفلسطينية حوالي (٣٨,٦) في المائة، وقطاع غزة نحو (٢٦,٢) في المائة، في حين استأثرت لبنان بـ (١٣,٨) في المائة وسورية بـ (١٠,٣) في المائة والأردن ٩,٦) في المائة ومصر بنحو (١) في المائة والعراق (٠,٥) في المائة فقط،[3] وبالطبع تغير التوزيع الجغرافي لمجموع اللاجئين بعد احتلال اسرائيل للضفة والقطاع وطرد أكثر من (٤٠٠) الف فلسطيني بينهم جزء كبير من اللاجئين باتجاه الأردن وغيرها من الدول العربية المحيطة بفلسطين.

الفلسطينيون في لبنان:

في اطار تعاطي الدولة اللبنانية مع الفلسطينيين في لبنان، فإنها تقسمهم الى ثلاث فئات بالنسبة لشرعية اقامتهم. الأولى التي شملها احصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأونروا في الخمسينات، وهي مسجلة في سجلات المديرية العامة للأمن العام ومديرية شؤون اللاجئين، ولا يوجد خلاف على شرعية اقامة هؤلاء في لبنان، وبالتالي يتم منحهم وثائق سفر تمكنهم من السفر إلى الخارج والعودة إلى لبنان، وهذا الاجراء ساري المفعول حتى الآن، على الرغم من الاجراءات الجديدة بعد طرد المزيد من الفلسطينيين من ليبيا. أما الفئة الثانية وهي التي لم يشملها الاحصاء الأول بالرغم من اقامتها على الأراضي اللبنانية، فقد تمت تسوية أوضاعها في العام ١٩٦٩، وأصبح أفراد هذه الفئة يحصلون على وثائق مرور تمكنهم من السفر والعودة إلى لبنان، إلا أن هذه الفئة ليست مسجلة في سجلات وكالة الغوث، وتالياً فانها لا تستفيد من الخدمات. أما الفئة

الثالثة فهي التي دخلت لبنان وأقامت فيه بعد حرب عام ١٩٦٧، وهي تضم عدداً غير كبير من الفلسطينين، وهؤلاء لا يملكون أية أوراق ثبوتية وليسوا مسجلين في قيود الأونروا أيضاً، أي أن اقامتهم بنظر السلطات اللبنانية غير شرعية.

وبالنسبة للواقع الديموغرافي للفلسطينين في لبنان، فإن التقديرات تختلف لدى كل من المديرية العامة للأمن العام واللجان الفلسطينية ووكالة الغوث وكذلك المديرية العامة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية.

دخل الفلسطينيون لبنان على مراحل عدة، أهمها وأكبرها كان خلال عام ١٩٤٨، أي إبان عام النكبة وفي اعقابها، ثم بعد عام ١٩٥٦، وكذلك بعد احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأحداث الأردن في العام ١٩٧٠.

وتأسيساً على حجم اللاجئين الذين هجرّوا عام ١٩٤٨ من ديارهم في فلسطين، ونسبة من اتجه إلى لبنان، فإن مجموع اللاجئين الذي قطنو المدن والقرى اللبنانية في العام المذكور تراوح بين (١٠٠ - ١٣٠) ألف فلسطيني، ارتفع مجموعهم نتيجة محددات النمو المختلفة الى نحو (١٧٥٩٥٩) عام ١٩٧٠ ثم الى (٣٢٨١٧٨) عام ١٩٩٣،[٤] ومن المتوقع أن يكون قد وصل مجموعهم تبعاً لمعدل النمو السنوي ٣,٥ في المائة، إلى (٣٥١٥٥٢) فلسطيني عام ١٩٩٥ حسب الرقم الأساسي للأونروا والاسقاطات على ذلك.

إلا أن هناك مأخذاً على احصاءات الأونروا، مرده أن تعريف اللاجيء استثنى الفلسطينين الذي طردوا من المناطق المجردة من السلاح بين العرب واسرائيل بعد ١٩٥٢/٧/١، كما استثنى المقتلعين الجدد في حرب الخامس من حزيران، هذا فضلاً عن العائلات التي لم تسجل لسبب أو لأخر في سجلات الأونروا، كذلك لم تسجل الأونروا المواليد الجدد في احصاءاتها نظراً الى أن هؤلاء، حسب رؤيتها للاجيء، لا تنطبق عليهم المواصفات للتسجيل.

فإذا جعلنا سنة الأساس ١٩٤٨، وباعتبار أن مجموع اللاجئين الذين قدموا إلى لبنان هم فقط (١٠٠) ألف فلسطيني ومعدل نموهم لا يتعدى ٣,٥ في المائة، فإنه مجموعهم يجب أن يكون في نهاية العام ١٩٩٥ أكثر من (٤٧٥) الف فلسطيني.

مقابل ذلك، إذا جعلنا سنة الأساس ١٩٥٢ واعتمدنا الأرقام اللبنانية في العام المذكور، فإن مجموع الفلسطينيين سيكون في نهاية العام ١٩٩٥ هو الرقم السابق نفسه أو أكثر منه بقليل.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للفلسطينيين في لبنان، فقد استأثرت المخيمات الفلسطينية ومجموعها ١٢ مخيماً، بنحو ٥٣ في المائة من مجموعهم الحالي، أما الباقون فيقيمون في المدن والقرى اللبنانية اضافة الى تجمعات سكنية جديدة نشأت بسبب تطورات الأوضاع في لبنان ومن

أهم هذه التجمعات غير المعترف بها من قبل الأونروا، جل البحر، الشبريحا، البرغليه، ابو الأسود، عدلون، البيسارية، الغازية، وادي الزينة، الناعمة، صبرا، ثعلبايا، سعد نايل.[٥]

يتميز الفلسطينيون في لبنان بأنهم مجتمع فتي لكون أكثر من (٤٣) في المائة فهم هم دون سن الخامسة عشر من العمر، وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى.

أما نسبة النوع فقد بلغت في السنوات الأخيرة (١٩٩١ - ١٩٩٤) حوالي ١٠٠ - ٩٧، أي أن هناك مائة انثى يقابلها ٩٧ ذكراً، أما متوسط حجم الأسرة الفلسطينية فقد بلغ حوالي (٦) أفراد للاسرة الواحدة، وهو متساوٍ في جميع مناطق لبنان. ونتيجة للظروف التي مرَّ بها الفلسطينيون في لبنان منذ عام ١٩٨٢، فقد ارتفعت نسب التسرب، وأصبح أكثر من نصف السكان في سن ١٥ سنة فأكثر بمثابة أميين أو أشباه اميين، ولا تتعدى نسبة الذكور الحاصلين على الشهادة الجامعية (٥) في المائة والاناث (١) في المائة فقط.

إلى ذلك انخفضت معدلات الخصوبة الكلية للمرأة الفلسطينية في لبنان من (٧,٤) مولوداً للمرأة الواحدة عام ١٩٨٠ إلى (٤,٦) مولوداً عام ١٩٩٣، ومرد هذا الانخفاض يعود الى الظروف الأمنية التي مرَّت بها المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان. ونتيجة تردي الأوضاع الصحية للفلسطينين في لبنان، ارتفع معدل وفيات الرضع دون السنة من العمر ليصل إلى أكثر من (٥٥) بالألف، ترتفع هذه النسبة بين فئات الأعمار من (١ - ٤) سنوات لتصل الى أكثر من المعدل المذكور.

ومن مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، معدل العمر المتوقع الذي لا يزيد عن ٦٥ سنة، وإذا اضفنا متوسط دخل الفرد الفلسطيني الذي لا يتعدى (١٠٠٠) دولار سنوياً، فإن معدلات التنمية البشرية تعتبر متوسطة حسب التصنيفات الدولية. إذ تعتبر التنمية البشرية مرتفعة اذا كان العمر المتوقع أكثر من (٧٠) سنة، والدخل أكثر من (١٠) ألاف دولار، فضلاً عن ارتفاع معدلات القراءة والكتابة بين الكبار فوق ١٥ سنة من العمر.

ومن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن أكثر من (١٢) في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينين الذين أقاموا في لبنان، أصبحوا يعيشون الان خارج الأراضي اللبنانية، وتحديداً في الدول الاسكندنافية، وألمانيا وغيرها، فهناك تجمع للفلسطينيين في صور وهو تجمع القاسمية على سبيل المثال لا الحصر، قد غادره أكثر من نصف سكانه إلى المانيا على شكل هجرة عائلة تحت وطأة الظروف الأمنية والاقتصادية بعد عام ١٩٨٢.

النشاط الاقتصادي الفلسطيني في لبنان:

كان للأزمة الاقتصادية التي مرَّ بها لبنان، ولا يزال، تأثيراتها وانعكاساتها المباشرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في هذا البلد الذي تمنع قوانينه العمل للفلسطينيين في أكثر من (٧٢) مهنة معظمها حكومية. فضلاً عن ذلك، فإن العامل الفلسطيني لا يتمتع بالضمان الاجتماعي، اضافة الى عدم وجود النقابات المهنية التي تحميه. وبعد أن قلصت الأونروا من خدماتها، وتراجعت خدمات م.ت.ف إلى حد تلاشيها الا في بعض الأطر الخدماتية، تفاقمت المأساة التي تتوالى صورها يومياً للعامل الفلسطيني الذي لم يعد قادراً على تأمين لقمة عيشه في ظل اغلاق القاعدة الاقتصادية اللبنانية أبوابها امامه، الأمر الذي رفع من نسب البطالة لتصل في السنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٥) الى أكثر من (٦٠) في المائة من اجمالي من هم في قوة العمل.

وانعكس ذلك على انخراط الكثير من النساء الفلسطينيات، خاصة في مخيمات جنوب لبنان، برج الشمالي، البص، والرشيدية في العمل الزراعي الشاق حتى يتسنى للأسرة الفلسطينية تأمين لقمة عيشها. وخلال جولة قام بها المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني في تلك المخيمات في منتصف العام ١٩٩٤ لسحب عينة عشوائية للأم والطفل، تبين من خلال المؤشرات الأولى من المسح أن هناك تأثير مباشر للوضع الاقتصادي على نسب التسرب من المدارس الابتدائية والاعدادية وقد تزداد هذه الظاهرة بسبب مشاركة المرأة الفلسطينية هناك في اعمال مجهدة، لا تمكنها من الاهتمام ومتابعة أطفالها ورعايتهم في المنزل، وبالنسبة لتوزيع ذوي النشاط الاقتصادي الفلسطيني في لبنان، فقد تبين أن (٤٢) في المائة منهم يعملون في قطاع الخدمات المختلفة، في حين استأثر قطاع الزراعة بنحو ٢٢ في المائة، والبناء بنحو ٢٠ في المائة، وتوزع الباقون على باقي القطاعات الاقتصادية بنسب قليلة متفاوتة.[٦]

وكما ذكرنا سابقاً، فان هناك نحو (٤٨) في المائة من النشيطين الفلسطينيين اقتصاديا في لبنان هم من عداد الاميين، ونتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، تردت أوضاع السكن بالنسبة للأسرة الفلسطينية، إذ بلغ متوسط أفراد الأسرة في المسكن الواحد حوالي (٥,٦) فرداً، ولم يتعد مجموع الغرف في المسكن الواحد (٢,٢) غرفة فقط، أي أن درجة التزاحم في الغرفة الواحدة هي (٢,٥) فرد، تتفاوت بين منطقة وأخرى في لبنان.[٧]

وبالنسبة لأصول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في وطنهم فلسطين، فإن معظمهم من مدينة عكا الساحلية وقضائها، ومن حيفا والقضاء، ويافا، وصفد والناصرة، اللتين تعتبران أهم مدن الجليل الفلسطيني.

الفلسطينيون ومشاريع التوطين:

عقب خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢، شاعت عدة مشاريع هناك بشأن تهجير الفلسطينيين من لبنان إلى منطقة الأزرق في الأردن. وتكرر الحديث عن المشاريع إبان حرب المخيمات. ولم تتبناها بشكل رسمي أية جهة فلسطينية، بل على العكس، إذ ووجهت برفض شعبي واسع. وبعد مؤتمر السلام في نهاية عام ١٩٩١، راجت سلسلة من المشاريع تتمحور حول توطين جزء من الفلسطينيين في لبنان، لا يتعدى بالأرقام (١٠٠) الف فلسطيني، في حين يستوعب العراق القسم الباقي من مجموع اللاجئين في لبنان في مقابل رفع الخطر الاقتصادي عنه، كما راجت مشاريع عديدة لنقل الفلسطينيين من بيروت إلى منطقة البقاع. وكسابقاتها من المشاريع لم تلقى أذن فلسطينية صاغية، اذ رفض التجمع الفلسطيني في لبنان منذ العام ١٩٤٨ كافة المشاريع التي طرحت بشأن توطينه، كما اعتبر تواجده في لبنان مؤقتاً الى حين تطبيق حق العودة الذي جاء به القرار الصادر عن الأمم المتحدة تحت رقم ١٩٤.

الفلسطينيون في سورية:

عند تدفق اللاجئين الفلسطينيين الى سورية سنة ١٩٤٨ بأعداد قدرت ما بين (٨٥ - ١٠٠) الف فلسطيني، كانت سورية وحدها بين الدول العربية المضيفة التي لا تعاني البطالة أو ضآلة الموارد. استقر معظم اللاجئين في مدينة دمشق ثم في بقية المدن والمحافظات السورية حيث فرص العمل، وخلال عقد الخمسينات اثير موضوع يقضي بتوطين اللاجئين في منطقة الجزيرة شمال شرق سورية، الغنية بثرواتها والقليلة بكثافتها السكانية، ومنذ تلك الفترة لم يثر الموضوع على بساط البحث والمداولة، كما هي الحال بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين تشاع عشرات الشائعات وتثار عدة خطط بشأن توزيعهم وتوطينهم وتهجيرهم، ناهيك عن الوضع الاقتصادي الذي بات لا يطاق بالنسبة للفلسطينيين في لبنان، فالقاعدة الاقتصادية اللبنانية موصدة تماماً، وهم لا يمنحون رخص عمل.

في مقابل ذلك يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سورية بذات الميزات التي يتمتع بها المواطن السوري، على الرغم من عدم حصولهم على الجنسية. ففي الخمسينات صدرت عدة قوانين أتاحت لهم العمل في مجالات حيوية كالتوظيف والنشاط التجاري والتعليم، ناهيك عن السماح للفلسطينيين بالتجنيد في صفوف الجيش السوري والقوات المسلحة السورية، والعمل في

مراكز البحث المهمة أيضاً.

مؤشرات ديموغرافية:

ارتفع مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية من نحو (٩٠) الف عام ١٩٤٨ الى (٣٠٦٠٤٢) عام ١٩٩٢، والى (٣١٤٠٣٩) لاجيء في حزيران من العام ١٩٩٣، وارتفع مجموعهم ليصل الى (٣٣٤٨٧٠) لاجيء في آذار ١٩٩٥ حسب احصاءات الأونروا.[٨] في حين أشارت احصاءات مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية الى بلوغ ماتم تسجيله (٣١٥٥٥١) فلسطينياً في نهاية عام ١٩٩٢، ارتفع المجموع حسب المصدر نفسه الى (٣٢٢٥٨٩) فلسطيني في نهاية ١٩٩٣، ووصل الى (٣٢٩٨٣٤) فلسطيني في نهاية عام ١٩٩٤ نتيجة الزيادة الطبيعية (الولادات - الوفيات).

من الملاحظ أنه لا يوجد تفاوت كبير في احصاءات الأونروا ومؤسسة اللاجئين، ولكن يمكن تسجيل ملاحظة هامة تتمثل بعدم التسجيل الكلي للمواليد الجدد في الأونروا والمؤسسة، هذا فضلاً عن تعريف اللاجيء الذي يسقط الكثير من الفلسطينيين من ملفات وكالة الغوث في سورية. وتبعاً لمعدلات النمو السائدة بين الفلسطينيين في سورية والتي تصل الى نحو ٣,٥ في المائة سنوياً فإنه من المقدر أن يصل مجموع اللاجئين الفلسطينيين في نهاية العام ١٩٩٥ الى حوالي (٣٤٢) الف فلسطيني، وفي نهاية العام ١٩٩٦ الى نحو (٣٥٤) الف فلسطيني.

استأثرت دمشق والمخيمات القائمة فيها بنحو (٦٧) في المائة من اجمالي مجموع الفلسطينيين في سورية في نهاية العام ١٩٩٤، والباقون توزعوا بنسب مختلفة في المدن السورية الأخرى، ومن الأهمية الاشارة الى أن هناك ثمة (٣٠) في المائة من اجمالي مجموع اللاجئين يقيمون في عشرة مخيمات فلسطينية، ولا يعتبر في هذا السياق مخيم اليرموك والذي يضم أكثر من (١٠٠) الف فلسطيني، مخيماً في عداد مخيمات الأونروا، وذلك على الرغم من احتوائه على مراكز خدمية صحية للأونروا، اضافة الى العديد من المدارس الابتدائية والاعدادية التابعة لها أيضاً.

وبالنسبة الى أصول اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فقد كان نحو (٤٠) في المائة منهم من صفد والقضاء، و(٢٢) في المائة من حيفا والقضاء، في حين بلغت شبه اللاجئين من طبريا والقضاء (١٦) في المائة، والباقون من عكا والقضاء ويافا والقضاء، والناصرة والقضاء والمدن الفلسطينية الأخرى وأقضيتها.[٩] من المؤشرات الديموغرافية التي يمكن ملاحظتها في سورية، الهرم السكاني الذي يمتاز باتساع قاعدته، إذ يمثل الأطفال دون الخامسة عشر من العمر نحو

(٤٧) في المائة من اجمالي السكان أي أن المجتمع الفلسطيني هناك يعتبر وفق المقاييس الديموغرافية الدولية فتياً. اضافة الى ذلك، فقد بلغ العمر المتوقع عند الولادة للفلسطينيين في سورية في السنوات الأخيرة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) نحو ٦٩ سنة عند الذكور ونحو ٧٢ سنة عند الاناث وبلغت نسبة التعليم عند الكبار نحو ٧٥ في المائة، هذا فضلاً عن دخل الفرد الذي يصل الى (١٤٠٠) دولار سنوياً، أي أن التنمية البشرية للفلسطينيين في سورية هي تنمية بشرية تبعاً لمؤشراتها المتمثل بالدخل السنوي للفرد، والعمر المتوقع ومعدل القراءة والكتابة عند الكبار.

ومن المؤشرات الديموغرافية الهامة أيضاً، معدل الخصوبة الذي بلغ نحو (٦) مواليد للمرأة طيلة حياتها الانجابية.

مؤشرات اقتصادية:

ساعدت القوانين السورية، خلافاً لما هي الحال بالنسبة للقوانين اللبنانية التي تمنع الفلسطيني بشكل تام دخول سوق العمل اللبناني، على دخول الفلسطينيين سوق العمل، شأنهم في ذلك شأن المواطن السوري الذي يتمتع بحقوق العمل الكاملة، اضافة الى أن الفلسطيني يعامل في المدارس والجامعات السورية ذات المعاملة التي يتمتع بها المواطن السوري، الأمر الذي مكّن المزيد من الفلسطينيين من تحصيل شهادات عليا ساهمت بتأهيلهم ودخولهم الى سوق العمل بمواصفات ممتازة أحياناً، كما استفاد الفلسطينيون من خدمات الأونروا المنتشرة في المخيمات وبعض المدن السورية.

ونتيجة لذلك، استطاع الفلسطينيون في سورية الاندماج في القاعدة الاقتصادية السورية الى حد كبير، فاستحوذ قطاع البناء على ٢٢,٥ في المائة من النشاط الاقتصادي للفلسطينيين، في حين استأثر قطاع الخدمات الجماعية والشخصية على ٣٦ في المائة جلهم يعمل في التعليم والصحة والوزارات الأخرى، وامتصت الصناعة ٢٠,٨ في المائة من اجمالي العمالة الفلسطينية في سورية، وتوزع العمال الباقون على القطاعات الاقتصادية بنسب قليلة متفاوتة على القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا يتعدى معدل البطالة بين الفلسطينيين في سورية (١١) في المائة، ويعمل نحو (٨٠) في المائة من ذوي النشاط الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في سورية بأجر يومي أو أسبوعي أو شهري، في حين تبلغ نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص نحو (١٩) في المائة، ويشمل هؤلاء أصحاب الورش والكراجات والبقالات والمقاهي وصناعة الأحذية والمواد الجلدية

ومعامل البلاط والموزاييك أو محلات البيع الصغيرة.[١٠] وما يلفت الانتباه بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في سورية، شأنه في ذلك شأن المجتمع الفلسطيني في لبنان وفي كافة أماكن تواجده، إرتفاع معدلات الاعانة، نتيجة التركيب السكاني الفتي، أي ارتفاع نسبة الأطفال وهم بالطبع من الفئات العمرية خارج قوة العمل.

مما تقدم نرى أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية قد تمتعوا منذ دخولهم سورية بحقوق المواطنين السوريين على الرغم من احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية ووثيقة سفر مؤقتة، الأمر الذي جعلهم أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك من الناحية السكانية، على عكس الفلسطينيين في لبنان الذين تعرضوا الى مشاكل عديدة، في وقت يعانون من الضغط الاقتصادي وانخفاض مستوى معيشتهم بشكل ملحوظ بعد الحروب المتكررة التي نالت من منازلهم واولادهم ووضعهم النفسي الذي كان له الأثر المباشر على أوضاعهم الاجتماعية والتربوية، فكان التسرب أخطر ظاهرة عانى ويعاني منها المجتمع الفلسطيني في لبنان. إذ ستتضح أثارها بشكل واضح في السنوات القادمة.

نتائج واستخلاصات:

١ - يتمتع المجتمع الفلسطيني، سواء في لبنان وسوريا بكونه مجتمعاً فتياً تتسع فيه قاعدة الهرم الممثل للسكان.

٢ - يتمتع الفلسطينيون في سورية بديناميكية أكثر لجهة دخولهم سوق العمل السورية، لكون القوانين تسمح بذلك، على عكس الفلسطينيين في لبنان، إذ لا تسمح القوانين اللبنانية لهم بالعمل في أكثر من (٧٢) مهنة في لبنان. وبخروج منظمة التحرير الفلسطينية، تراجع المستوى الحياتي للفلسطينيين في لبنان، إذ بلغت معدلات البطالة نحو (٦٠) في المائة، في حين لا تتعدى في سورية (١١) في المائة.

٣ - على الرغم من المعاناة التي يلقاها الفلسطينيون في لبنان والحروب المتكررة في المخيمات رفض هؤلاء مشاريع التوطين، وبقي حلم العودة يراودهم حتى اللحظة.

٤ - وفي سورية كان الحلم، حلم العودة، أكبر من حدود المخيم أيضاً.

٥ - غالبية الفلسطينيين في سورية من مدينة صفد وحيفا والقضاء، في حين أن غالبية الفلسطينيين في لبنان هم من عكا وقضائها.

٦ - يمتاز الفلسطينيون في كل من سورية ولبنان بكونهم يتمتعون بتنمية بشرية متوسطة، يعبر عنها بالعمر المتوقع ودخل الفرد في السنة، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار وهي بذلك تشابه مثيلاتها في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية المضيفة لهم، سورية ولبنان.

٧ - من المقدر أن يصل مجموع اللاجئين في سورية ولبنان في نهاية العام ١٩٩٥ الى نحو (٨١٢) الف لاجيء. أي ما نسبته حوالي (٢٤) في المائة من اجمالي مجموع اللاجئين في العام المذكور.

٨ - يتضاعف مجموع اللاجئين في سورية ولبنان كل عشرين سنة تبعاً لمعدل النمو السنوي ٣,٥ في المائة.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١)

تطور مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان خلال سنوات مختارة خلال الفترة (١٩٤٩ - ١٩٩٦)

الدولة / السنوات	١٩٤٩	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
لبنان	١٠٠٠٠٠	١٧٥٩٥٨	٢٢٦٥٥٤	٣٠٢٠٤٩	٣٤٦١٦٤	٣٥٨٢٧٩
سورية	٨٥٠٠٠	١٥٨٧١٧	٢٠٩٣٦٢	٢٨٠٧٣١	٣٢٧٣٠٨	٣٣٨٧٦٣
المجموع	١٨٥٠٠٠	٣٣٤٦٧٤	٤٣٥٩١٦	٥٨٢٧٨٠	٦٧٣٤٧٢	٦٩٧٠٤٢

المصدر: نشرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المختلفة حتى حزيران ١٩٩٥.

• محمد تيسير عبد الحافظ، الأوضاع الديمغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير ١٩٧٨.

•• تم تقدير الأرقام بناء على معدلات نمو السكان السائدة لدى الفلسطينيين في سورية ولبنان.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في سورية ولبنان حسب فئات العمر الرئيسية عام ١٩٩٥

البلد / الفئة	صفر - ١٤سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة وأكثر
سورية	٤٣,٢	٥٤,٣	٢,٥
لبنان	٤١,١	٥٥,٨	٣,١

المصدر: بناء على نتائج المسح بالعينة الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني للفلسطينيين في سورية ولبنان بتاريخ شهر أيار ١٩٩٥.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للفلسطينيين في سورية ولبنان حسب الحالة العلمية لعام ١٩٩٥ (١٠ سنوات وأكثر من العمر)

الدولة / الحالة العلمية	أمي		ملم		ابتدائية		إعدادية		ثانوية		معهد متوسط		جامعة فما فوق	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
سورية	٦,٥	١٥,٢	٢٤,٣	٢٢,٤	٣٤,٧	٢٩,٥	١٦,٢	١٦,٥	٧,١	٨,٩	٧,٢	٥,٧	٤	١,٨
لبنان	١٠,٨	٢٢,٥	٣١,١	٢٨	٢٨,٥	٢٨,٩	١٤,٤	١٣,٢	٨,٦	٥,٢	٢,٨	١	٣,٨	١,٢

المصدر: بناءً على نتائج المسح بالعينة الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني في سورية ولبنان خلال أيار ١٩٩٥.

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للمشتغلين الفلسطينيين في سورية ولبنان عام ١٩٩٥

القطاع الاقتصادي	في سورية			في لبنان		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
زراعة	٢,٢	١,٢	٢	١٤	١٨,٥	١٤,٦
★صناعة تحويلية	١٣,٢	٢٣,١	١٤,٦	٨,٤	١٧,٦	٩,٧
بناء وتشييد	٣١,٥	٢,٤	٢٧	٣٢,٧	١,٧	٢٨,٣
تجارة	٩,٥	٢,٩	٨,٤	١٢,٦	١٣,٧	١٢,٧
نقل ومواصلات	٥,٥	١,٢	٤,٨	٦,٣	٠,٢	٥,٥
الخدمات	٣٦,٣	٦٨	٤١,٢	٢٥,٥	٤٨,٢	٢٨,٧
أخرى	١,٨	١,٢	٢	٠,٥	٠,١	٠,٥
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: النتائج مستخلصة من المسح الميداني بالعينة الذي أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني في أيار ١٩٩٥.

★ تتضمن بند العاملين الفلسطينيين في سورية في قطاع المناجم السوري.

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦–١٨) سنة في لبنان حسب الجهة المشرفة والمرحلة للسنة الدراسية ١٩٩٤ – ١٩٩٥

الجهة المشرفة	المنتظمين		
	ابتدائية	اعدادية	المجموع
حكومي	٠,٩	١,٨	١,١
أونروا	٩٧,٤	٩٧,١	٩٧,٣
خاصة	١,٦	١,٠	١,٥
أخرى	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: يوسف الماضي، **أوضاع الطفل الفلسطيني في لبنان**، دراسة تحليلية صادرة عن المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، حزيران ١٩٩٦ ص ٣٦.

جدول رقم (٦)

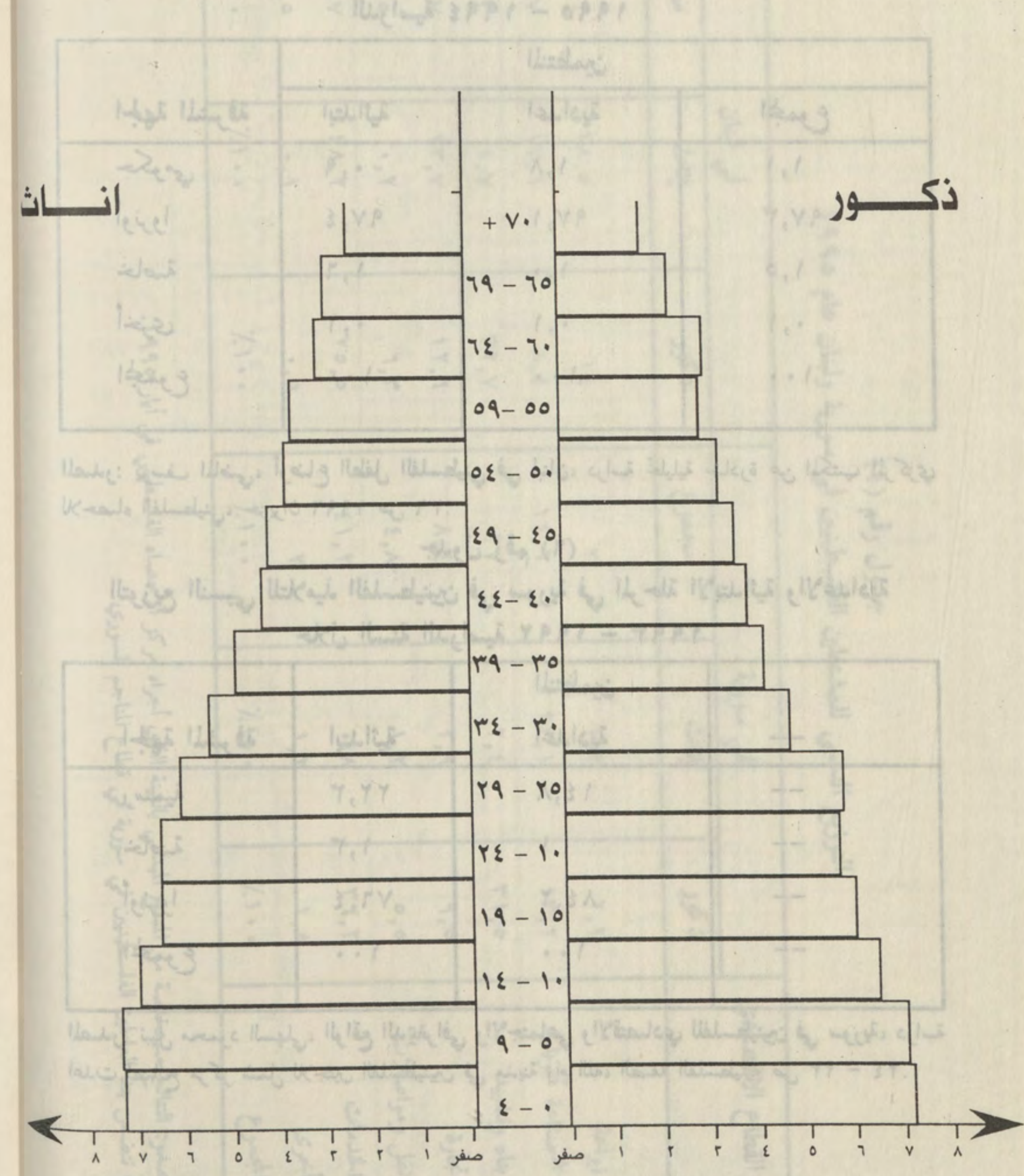
التوزيع النسبي للتلاميذ الفلسطينيين في سورية في المرحلة الابتدائية والاعدادية خلال السنة الدراسية ١٩٩٢ – ١٩٩٣

الجهة المشرفة	المنتظمين		
	ابتدائية	اعدادية	—
رسمية	٢٢,٣	١٤,٨	--
خاصة	١,٣	١	--
أونروا	٧٦,٤	٨٤,٢	--
المجموع	١٠٠	١٠٠	--

المصدر: نبيل محمود السهلي، **الواقع الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في سورية**، دراسة اعدت لصالح مركز شمل للاجئين الفلسطينيين في مدينة رام الله، الضفة الفلسطينية ص ٢٣ – ٢٤.

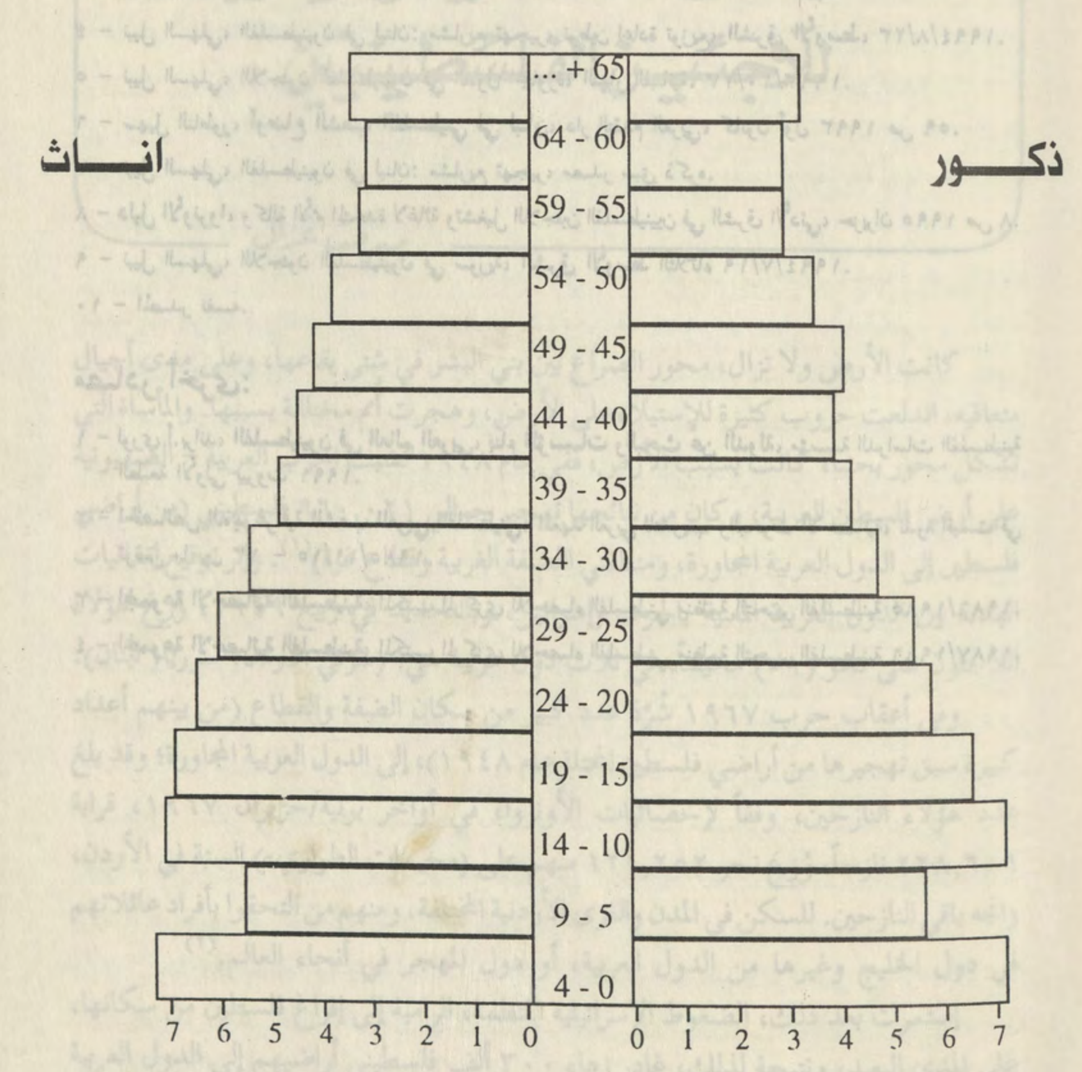
الشكل رقم (١)

الهرم السكاني للعرب الفلسطينيين في سورية عام ١٩٩٥



الشكل رقم (٢)

الهرم السكاني للعرب الفلسطينيين في لبنان عام ١٩٩٥



الهوامش:

١ – شلومو غازيت، **قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور اسرائيلي**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن الانكليزية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥ ص ٧٨، ٨٣.

٢ – محمد تيسير عبد الحافظ، **الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين**، رسالة ماجستير، القاهرة، أيار ١٩٧٨ ص ٢٥٧.

٣ – المصدر نفسه ص ٢٦٠.

٤ – نبيل السهلي، الفلسطينيون في لبنان: مشاريع تهجير، توطين اعادة توزيع، **الشرق الأوسط**، ١٩٩٤/٨/٢٣.

٥ – نبيل السهلي، اللاجئون الفلسطينيون في الدول المجاورة، **النهار** اللبنانية، ١٩٩٣/١٠/٢٧.

٦ – سهيل الناطور، **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**، دار التقدم العربي، كانون أول ١٩٩٣ ص ٥٩.

٧ – نبيل السهلي، الفلسطينيون في لبنان: مشاريع تهجير، مصدر سبق ذكره.

٨ – **دليل الأونروا**، وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني، حزيران ١٩٩٥ ص ٨.

٩ – نبيل السهلي، اللاجئون الفلسطينيون في سورية، **الشرق الأوسط** الثلاثاء ١٩٩٤/٧/١٩.

١٠ – المصدر نفسه.

مصادر أخرى:

١ – لوري أ.براند، **الفلسطينيون في العالم العربي، بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى بيروت ١٩٩١.

٢ – **الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، ندوة اقيمت في تونس ما بين ١٣ – ١٩٨٥/١١/١٥.

٣ – **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٦/١٩٨٥.

٤ – **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧/١٩٨٦.

الأوضاع الإقتصاديّة والمعيشيّة للاجئين الفلسطينيّين

ميرفت غزال

كانت الأرض ولا تزال، محور الصراع بين بني البشر في شتى بقاعها، وعلى مدى أجيال متعاقبه، اندلعت حروب كثيرة للإستيلاء على الأرض، وهجرت أمم مختلفة بسببها. والمأساة التي تشكل محور بحثنا، كانت بسبب الأرض، ففي عام ١٩٤٨ نشبت الحرب العربية – الصهيونية على أرض فلسطين العربية، وكان من نتائجها تهجير حوالي ٩٦٠,٠٢١ فلسطيني (من أراضي فلسطين إلى الدول العربية المجاورة، ومنطقتي االضفة الغربية وقطاع غزة)[١]. وإثر توقيع إتفاقيات الهدنة بين الدول العربية المعنية بالحرب وإسرائيل، وبالتحديد في ربيع ١٩٤٩، وُزِعَ هؤلاء اللاجئون على نحو (٥١) مخيماً، في ثلاث دول عربية هي: (شرقي الأردن؛ سوريا؛ لبنان).

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ شُرِّدَ عدد كبير من سكان الضفة والقطاع (من بينهم أعداد كبيرة سبق تهجيرها من أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨)، إلى الدول العربية المجاورة؛ وقد بلغ عدد هؤلاء النازحين، وفقاً لإحصائيات الأُونروا، في أواخر يونية/حزيران ١٩٦٧، قرابة ٢٢٨,٦٠٦ نازحاً، وُزِعَ نحو ١٢١,٢٥٢ منهم على (مخيمات الطواريء) الستة في الأُردن، واتجه باقي النازحين. للسكن في المدن والقرى الأُردنية المختلفة، ومنهم من التحقوا بأفراد عائلاتهم في دول الخليج وغيرها من الدول العربية، أو دول المهجر في أنحاء العالم.[٢]

إستمرت بعد ذلك، الضغوط الإسرائيلية المنظمة، الرامية إلى إفراغ فلسطين من سكانها، على المدى البعيد، ونتيجة لذلك، غادر زهاء ٣٠٠ ألف فلسطيني أراضيهم إلى الدول العربية المجاورة، وأنحاء أُخرى من العالم، (التماساً للأمان، وطلباً للرزق)، وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٢، أي بمعدل ٢٠ ألف نازح، سنوياً. وتعاظم هذا العدد، منذ إندلاع الإنتفاضة

الفلسطينية عام ١٩٨٧م.[٣]

اضافة إلى ما سبق، فقد أدت أحداث عربية معينة، إلى زيادة حدة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حيث أسهمت أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) بنحو ٤٠٠ ألف فلسطيني، تم طردهم من الكويت، استقبلت الأردن حوالي ٣٠٠ ألف منهم، فيما تم توزيع الباقين، ما بين الأراضي الفلسطينية المحتلة (ممن يحملون بطاقات هوية إسرائيلية). وبين مناطق الشتات الأخرى، ولم تسمح الكويت، بعد إنتهاء الأزمة، بعودة عدة الآف منهم، كانوا قد فروا إلى أوروبا وأمريكا، في إنتظار إنتهاء الحرب، وهم من ذوي رؤوس الأموال الكبيرة، كما قامت دول خليجية أخرى بطرد عدة مئات من الفلسطينيين المقيمين فيها، بعد إلصاق التهم بهم، أو بذريعة إنتهاء صلاحية إقاماتهم، مما زاد من حدة المشكلة.

فضلاً عما سبق، هناك الزيادة الطبيعية في أعداد هؤلاء اللاجئين الناجمة عن ازدياد معدلات المواليد، وإنخفاض معدلات الوفيات، ومن هنا يتضح أن هذا التزايد المطرد في أعداد اللاجئين الفلسطينيين، على مدار ما يقرب من ٤٨ سنة، يشكل عبئاً مضاعفاً بالنسبة لمناطق سكناهم (في الضفة الغربية أو قطاع غزة)، أو في الدول العربية المضيفة، حيث أن الأغلبية الساحقة من الشعب المهاجر أصبحت بلا مأوى، مما ألقى على عاتق البلاد العربية المضيفة عبء توفير المأوى والغذاء، وتنظيم تدفق المعونة لهذه الأعداد المهجرة، من خلال الأونروا، التي اتفقت مع الدول العربية المضيفة، على المشاركة في إعالة هذا الكم الهائل من اللاجئين الفلسطينيين. وجدير بالذكر أن الأونروا بدأت أعمالها في أول مايو/آيار عام ١٩٥٠[٤]، فقدمت خدماتها في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، للاجئين الفلسطينيين في الأردن، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وتم تمويل جميع هذه الخدمات تبرعات طوعية من الحكومات والمنظمات الدولية، «وقد رأت بعض الحكومات العربية، أن الوسيلة لتنظيم إغاثة اللاجئين، تتمثل في حصرهم جميعاً في مكان واحد، فأقامت معسكرات ضخمة لهم في المناطق غير المسكونة من بلادها، أو صحاري فلسطين التي لم يحتلها اليهود. بحيث لا يتلقى الإعانات، أي لاجيء يختار الإقامة خارج هذه المعسكرات.

كما حظرت حكومات هذه الدول، على االلاجئين الفلسطينيين، العمل في بلادها، وتغريم أو سجن من يشغّل أحد الفلسطينيين، ولم يوقف العمل بهذه القوانين إلا بتغير الأوضاع الداخلية في هذه البلاد، وانتقال الحكم فيها إلى عناصر أكثر وطنية، أما الفلسطينيون المهجرون الذين لجأوا إلى صحاري بلادهم، فقد أقاموا في معسكرات، لا تتوفر فيها أبسط مقومات عيش الآدميين.[٥]

الأوضاع المعيشية والإقتصادية للاجئين الفلسطينيين:-

زالت الأسس المادية لوجود إقتصاد فلسطيني قائم بذاته، في أعقاب نكبة ١٩٤٨، التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني، حيث إنقسم هذا المجتمع إلى تكوينات إجتماعية، ذات خصائص إقتصادية مختلفة، ينتجه تطورها في ظل مجتمعات مختلفة، مما يدل على إقتصار الاقتصادات الفلسطينية المستقلة إلى إساليب ومؤشرات إقتصادية متشابهة.

وتتميز التكوينات الإقتصادية الفلسطينية بالإزدواجية من حيث تعرضها لعوامل التفكك الداخلي الذي يضعف التفاعل الإقتصادي بين فلسطيني الجماعة أو الشريحة الواحدة، مما يتوجب إختيار أحد أمرين، أولهما الإندماج ضمن الإقتصاد الوطني لبلد الملجأ، أو إقتصاد الاحتلال، أو الهجرة إلى بلدان أخرى، والاندماج في إقتصاداتها الوطنية، ومن العوامل الأخرى المكونة للخصائص الإقتصادية لهذه التكوينات الفلسطينية، التدامج بين النشاطات الإقتصادية الفلسطينية ضمن جماعات المهاجرين، والذي حدث كرد فعل للمؤثرات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حدث هذا النوع من التدامج في الأراضي المحتلة لفترة وجيزة خلال فترة الركود التي أصابت الإقتصاد الإسرائيلي، في أعقاب حرب ١٩٧٣.

ومن ناحية أخرى، أثرت العوامل الثقافية والسياسية والايديولوجية والاجتماعية، في زيادة الوعي القومي الفلسطيني، الذي دفع بدوره إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الشرعية، والتي أدت إلى إحداث التكامل المتوازي، الذي ظهرت نتائجه في صورة مشاريع فلسطينية خالصة، اضافة إلى دعم إقتصادات الأراضي المحتلة، لتمكينها من مقاومة الضغوط المفروضة من قبل الإقتصاد الاسرائيلي لأحتوائها.[٦]

ومن الطبيعي، أن تؤثر هذه الحيثية الإقتصادية للأراضي المحتلة على الاوضاع المعيشية للفلسطينيين داخل المخيمات، بوصنهم جزء لا ينفصل من هذا الشعب.

أولاً: في الضفة الغربية وقطاع غزة:

فقدت الضفة الغربية بعد أحداث ١٩٤٨، سوقها المحلية الرئيسية، حيث أصبحت عاجزة عن بلوغ الموانىء الساحلية على البحر المتوسط، وقد أدى الواقع السياسي بعد ١٩٤٨، إلى إتحاد الضفة الغربية مع الأردن، وفقدان الضفة الغربية خطوط مواصلاتها المرتبطة بعموم فلسطين، مما جعل عمان مركز النقل الاقتصادي الذي يربط الضفة الغربية في العالم الخارجي، كذلك، فقد الآلاف من سكان الضفة أعمالهم في المدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى مصادرة إسرائيل للكثير من الأراضي الزراعية الفلسطينية، كما أدى تدفق نحو ٤٥٠ ألف لاجيء جديد

إلى حدوث زيادات كبيرة في عدد السكان، مما ارهق الوضع الإقتصادي وأسهم في تقليص فرص العمل.

وقد اعتمد إقتصاد الضفة الغربية، حتى عام ١٩٦٧ على الزراعة بدرجة رئيسية وعلى بعض الصناعات وعلى السياحة، وأدت حركة الهجرة من الضفة الغربية إلى خارجها، إلى تخفيف الضغط السكاني من ناحية، وتزويدها بمصدر مهم من مصادر الدخل من ناحية أخرى، وعلى الرغم من معاناتها المستمرة في نقص الموارد، وكثافة السكان (خاصة اللاجئين)، فإن الضفة الغربية حققت، بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧، معدل نمو بلغ نحو ١٠٪ كما ارتفع معدل دخل الفرد من ٩٠ إلى ٢٠٠ دولار،[٧] وقد إعتمد إقتصاد الضفة على الزراعة، على الرغم من التطورات التي شهدها إقتصاد الضفة الغربية في عدد من المجالات (حيث كانت مدن الضفة مراكز تجارية، قامت فيها صناعات حرفية مهمة، كمعاصر الزيتون، وصناعة الزجاج، والتحف الشرقية، إلى جانب بعض الصناعات الخفيفة)[٨].

أما قطاع غزة، فكانت خسائره نتيجة حرب ١٩٤٨، أكبر من خسائر الضفة الغربية، حيث عزل القطاع عن العالم الخارجي، بسبب سيطرة إسرائيل على معظم أراضي وموانيء فلسطين، فيما أعتبرت شبه جزيرة سيناء، حاجزاً بين القطاع ومصر، كما أضاف تدفق اللاجئين على القطاع عاملاً آخر، أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث تضاعف عدد سكان القطاع، ثلاث مرات، في أعقاب نكبة ١٩٤٨.

وقد أدى العجز في الاقتصاد المحلي، إلى عجز في امكانية احتواء اللاجئين في الأعمال المنتجة؟ وكانت الزراعة المحرك الأساسي لإقتصاد القطاع، حيث شكلت نحو نصف الإنتاج والإستخدام، يليها قطاع الخدمات (نتيجة إحتفاظ مصر بقاعدة عسكرية مجاورة، ووجود قوات الطواريء الدولية، في أعقاب العدوان الثلاثي (١٩٥٦ - ١٩٦٧)، إضافة إلى صناعة النسيج، وبعض الصناعات الخفيفة الاخرى.

ومع توالي الأحداث، فقد أدى الإحتلال الإسرائيلي لبقية أراضي فلسطين عام ١٩٦٧، إلى إحداث تحولات جذرية في إقتصاد الضفة والقطاع، وكان للقرارات الثلاثة المتخذة من قبل سلطات الاحتلال، والمتمثلة في (ضم القدس؛ واتباع سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن؛ وإقامة حدود مفتوحة بين كل منها الضفة والقطاع واسرائيل)، اثارها في تغير معالم إقتصاد هاتين المنطقتين، حيث خضع سكان القدس؛ اقتصادياً، للإدارة الإسرائيلية، مما تسبب في تغيير مركزهم المالي، نتيجة القرار الأول، كما ضمنت اسرائيل عدم تأثير المحصولات االزراعية المنتجة في الضفة الغربية على ميثلاتها الإسرائيلية، بتصريف تلك المحصولات خلال سياسة الجسور

المفتوحة، والتي رأى فيها العرب، وسيلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، من خلال تحسين أوضاعهم الإقتصادية.

وقد تعددت الأساليب والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إحتواء إقتصاد الضفة واالقطاع، ففي مجال الزراعة مثلاً، إتبعت اسرائيل عدة سياسات مثل:-

أ - مصادرة الأراضي: فخلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٧ - ١٩٤٨، تقلص حجم الأراضي الزراعية التي بيد الفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة ٢٧٪، عن طريق المصادرة، وبين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٩، انخفض عدد العاملين في الزراعة بنسبة ٣١٪ في الضفة الغربية، ٤٣٪ في القطاع.[٩]

ب - إخضاع الزراعة الفلسطينية لحاجات السوق الاسرائيلية، حيث أصبح الزارع الفلسطيني ينتج لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي.[١٠]

جـ - السيطرة على مصادرة المياه، حيث تتحكم إسرائيل حالياً بنحو ٥٠٠ مليون م٣ من مجموع ٦٣٠ مليون م٣ (تشكل الثروة المائية للضفة).[١١]

وفي مجال الصناعة، إستغلت إسرائيل الوضع القائم في الضفة والقطاع، (حيث الصناعات صغيرة الحجم)، تم تحويلها لخدمة إحتياجات الشركات الإسرائيلية، مما ساهم في خنق الصناعة الوطنية الفلسطينية، في بدايتها، خاصة تلك التي لم تتمكن من منافسة الصناعات الإسرائيلية، بالإضافة إلى ربط كافة النشاط المالي للأراضي المحتلة بالبنوك الإسرائيلية، مع التمييز الشديد في المعاملة عند منح القروض بين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي الوقت ذاته تم إغراق أسواق المناطق المحتلة بالبضائع الإسرائيلية، مما جعل هاتين المنطقتين أكبر مستورد لتلك البضائع.

ففي عام ١٩٧٧م مثلاً، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية للضفة والقطاع، نحو ٤٤٨ مليون دولار، مقارنة مع صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت نحو ٢٥٤,٦ مليون دولار (بإستثناء الماس)، ٢٣٤,٢ مليون دولار إلى بريطانيا، ٢٧٥,٤ مليون دولار إلى ألمانيا الغربية[١٢].

من خلال ذلك يتضح أن عملية التفكك الداخلي للإقتصاد الفلسطيني، والتكامل الخارجي مع الإقتصاد الإسرائيلي، شملت كافة مجالات الإقتصاد، وكانت النتيجة المنطقية لتلك السياسات، توجيه قوة العمل الفلسطينية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وبذلك لم يعد أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، سوى تفضيل أحد أمرين: إما العمل لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، أو الهجرة إلى خارج المناطق المحتلة، بحثا عن الرزق، وقد تم إستيعاب الاقتصاد الإسرائيلي، لقوة العمل العربية بمعدلات مرتفعة، مما أدى إلى إنخفاض نسبة العاملين في الزراعة داخل الضفة

الغربية من ٤٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٠م، ومن ٣١,٦٪ إلى ١٨,٥٪ من قطاع غزة خلال الفترة نفسها[١٣].

وهذه الاوضاع الاقتصادية السائدة في المناطق المحتلة، هي ذاتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ضمن هاتين المنطقتين، فضلاً عما تعانيه هذه المخيمات، الإرتفاع الشديد في نسبة الكثافة السكانية، حيث تصل إلى ١٠٠ ألف شخص/كم٢، يسكنون في منازل من طابق واحد، كذلك تعاني مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع، من عدم وجود الخدمات الأساسية، حيث دمرت سلطات الاحتلال البنية التحتية، بهدف تهجير أبناء هذه المناطق.

كذلك قامت سلطات الاحتلال، على مدار سنوات إحتلالها، بمصادرة الأراضي بحجج أمنية وقانونية واهية، فقد إستولت على قرابة ٤٠٪[١٤] من أراضي الضفة، ٨٥٪ من أراضي قطاع غزة، واعتبرت جميع مصادر المياه في الأراضي المحتلة، ملكاً عاماً للسلطات الإسرائيلية[١٥]، وبنت المستوطنات كأسلوب إستعماري لتجزئة المساحات الزراعية الممتدة، كما قامت بتخريب وإتلاف التربة الزراعية، بالاضافة إلى تحويل الأراضي إلى مزارع لمنتجات لا جدوى منها (كالورد والفراولة.. الخ)، ناهيك عن فرض الضرائب، ومنع إعطاء رخص لبناء المصانع، وإعاقة أو منع التصدير إلى الخارج، مقابل إغراق الأسواق بالمنتجات الإسرائيلية.

نتج عن تلك السياسات وغيرها، إنخفاضاً مستمراً في المستويات الإقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع، إنعكست بالتالي على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ومن أبرز هذه المظاهر، التدهور الكبير الذي حدث في نسبة البطالة. فعلى سبيل المثال، إنخفضت نسبة عمال الزراعة في الأراضي المحتلة من ٥٠٪ من مجموع الأيدي العاملة الفلسطينية عام ١٩٨٣، ويعتقد أنها أقل من ذلك بكثير في الوقت الحاضر، بسبب إحلال العمالة اليهودية القادمة من وسط آسيا، محل العمالة الفلسطينية،[١٦] كما أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات من اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع، تبلغ حوالي ٤٢٪ من مجمل عدد الخريجين الذي وصل إلى ١٠ آلاف خريج عام ١٩٨٨،[١٧] وبصفة عامة تقدر نسبة البطالة بين اللاجئين في الأراضي المحتلة، بأكثر من ٤٠٪ نتيجة تدهور إقتصاد الأراضي المحتلة في أعقاب حرب الخليج الثانية.[١٨]

وبشكل عام، فإن أوضاع سكان المخيمات، هي الأسوأ حالاً بين فلسطيني الضفة والقطاع، ربما لأن معظم هذه المخيمات، أنشئت أصلاً بصفة مؤقته، وبالتالي تدهورت عبر الزمن، ومعظمها تعاني من خطر السقوط، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من الأونروا، خاصة في ضوء الزيادة السكانية المطردة، وإرتفاع الكثافة العددية للسكان، وقد تدهورت اوضاع اللاجئين بعد أحداث الخليج الثانية ١٩٩٠م – ١٩٩١.

كما تعاني المخيمات من غياب إمدادات المياه والصرف الصحي، ومن التردي المستمر في الأحوال الاقتصادية، مما دفع الأونروا في أحيان كثيرة إلى دفع مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة، رغم نقص الموارد المالية للأونروا[١٩]، كما أدت إجراءات الأمن من قبل سلطات الاحتلال والقيود الصارمة المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، وتوقف تحويلات الفلسطينيين من دول الخليج إلى ذويهم في الضفة والقطاع، إلى إعاقة عمليات التنمية الإقتصادية.[٢٠]

ثانياً: في الدول المضيفة:

يمكن تقسيم البلدان المضيفة من الناحية الاقتصادية، إلى قسمين وهما البلدان التي يوجد فيها مخيمات اللاجئين مثل سوريا، الأردن، لبنان، الضفة والقطاع. وتلك التي لا توجد فيها مخيمات، وتشمل كلاً من مصر والعراق.

والمخيم: هو التجمع الفلسطيني المعروف منذ الخمسينات، بإسم مخيم اللاجئين الفلسطينيين، وقد أصبح له على مر السنين حدود مادية وإجتماعية وإقتصادية، ونشأ داخل كل مخيم، إقتصاد محلي لتأمين الحاجات الأساسية لسكانه، وكان الشكل الوحيد للتبادل بين المخيمات، هو الهجرة من مخيم إلى آخر، بدوافع إقتصادية أو إجتماعي، وتميز المخيم بوجود شبه إقتصاد قائم بذاته، يتفاعل مع أقرب مركز اقتصادي اليه في البلد المضيف، كما أن سكان المخيم يمدون أقرب المراكز إليهم، بالأيدي العاملة، ويبيعون إليهم البضائع.

ولم تقتصر إقامة الفلسطينيين في البلدان المضيفة على المخيمات، فقد توزع العديد منهم، على مختلف مجالات الاقتصاد في البلدان المضيفة، فأصبحوا جزءاً من قوة العمل المشاركة في النشاط الاقتصادي، بالقدر الذي تسمح به القوانين المحلية.[٢١]

ووفقاً لإحصائيات الأونروا سنة ١٩٩٢، يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٢,٧ مليون نسمة تقريباً،[٢٢] وكما سبق، فقد توزعت هذه الأعداد، منذ بدء النكبة، وحتى وقتنا الحالي، على مناطق الضفة والقطاع، والدول العربية المضيفة، ويعيش أكبر تجمع لهؤلاء اللاجئين في الأردن، حيث يوجد فيه، حالياً أكثر من مليون لاجيء فلسطيني، ٢٣٪ منهم موزعين على عشرة مخيمات، وقد قدمت أعداد اللاجئين هذه إلى الأردن على مراحل؛ ففي عام ١٩٤٨ لجأ إلى الأردن قرابة، ٢٤٠ الف شخص نتيجة للدمار الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ذلك العام، وبذلك حرمت هذه الأعداد الكبيرة من البشر من أراضيهم، وممتلكاتهم، ومصادر رزقهم،

في أعقاب حرب ١٩٦٧، قدم إلى شرقي الأردن حوالي ١٥٠ ألف شخص، وتوالت

الأحداث على الصعيدين العربي والعالمي، إلى أن جاءت أزمة الخليج الثانية، والتي أسفرت عن طرد زهاء ٤٠٠ ألف شخص، استوعبت الأردن منهم، حوالي ٣٠٠ ألف شخص، وقد تمكن معظم اللاجئين الفلسطينيين لدى الأردن من الإندماج، والمشاركة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية.

مما لا شك فيه، فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أثرت، بشكل فعال، على شتى مستويات الحياة، فقد أدت إلى تضاعف عدد سكان الأردن ثلاث مرات، في ظل عدم تضاعف الثروة الاقتصادية، مما تسبب في خلق أزمات إقتصادية شديدة، وعلى صعيد آخر، أدى وجود اللاجئين إلى إرتقاء الاردن وتقدمه، لأن هؤلاء قدموا بأفكار جديده، وساهموا في زيادة نسبة الأيدي العاملة، مما ساعد على الإسراع بعمليات التنمية والتحديث في الأردن.

وقد لخص لنا جلوب باشا شيئاً عن أثر اللاجئين العرب على الأردن عندما قال: «كانت الأردن صغيره، وكان تعداد سكانها ٣٠٠ ألف، ولم يكن بينهم الأغنياء جداً، ولا الفقراء جداً، ولم يكن بها أكثر من ٥٠٠ جندي، وكانت عمان قرية لا يزيد تعدادها، على بضع مئات قليلة، أما اليوم (١٩٥٧)، فإن عمان مدينة حديثة، يبلغ تعدادها، ما يزيد على ٢٠٠ ألف نسمة، وإرتفع عدد الجنود إلى حوالي ٢٨ ألف جندي، وتغير الوضع فأصبحنا نرى الغني والفقير، وخريجي جامعات أوروبا بجانب الفلاحين الجهلة، وإختفى من الأردن طابعها الهادىء»[٢٣]

نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية في الأردن، في الآونة الأخيرة، أخذ مؤشر البطالة في الإرتفاع، وإزداد تفاقم الوضع الإقتصادي، بعد حرب الخليج الثانية، مما تسبب في خلق أزمات مضاعفة لسكان المخيمات من اللاجئين الفلسطينيين.

في لبنان يعيش حوالي ٣٢٨ ألف لاجىء فلسطيني، أكثر من نصفهم موزع على ١٢ مخيم، ولا يمكن العمل دون إجازات عمل خاصة، كما أن القليل جداً منهم، إستطاعوا الحصول على عمل ثابت. وقد أدت الحرب الأهلية في لبنان، والإجتياح الإسرائيلي، وعدم الإستقرار السياسي إلى معاناة اللبنانيين والفلسطينيين، على السواء، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية والاقتصادية، ومما زاد من حدة المشكلة، فقدان الدخل والحوالات من الخليج، كل هذا تسبب في الضغط الشديد على وكالة الإغاثة لتوفير مساعدات إغاثة طارئة؛ ففي عام ١٩٩٢، قامت «الاونروا» بتوزيع حوالي ٨٠٠ ألف رزمة من المواد الغذائية، كمساعدة طارئة، لعائلات اللاجئين الذين يواجهون ضائقة إقتصادية في لبنان، والضفة والقطاع، وكانت الوكالة ترفق برامجها للمساعدة الغذائية بخطة للتشغيل، لتشجيع روح الاعتماد على الذات داخل مجتمع اللاجئين.[٢٣]

أما سوريا فقد منحت أكثر من ٣١٠,٠٠٠ لاجيء لديها (يقيم نحو ٢٩٪ منهم في المخيمات)، حقوقاً متساوية مع السوريين في مجالات العمل والتجارة والخدمات العامة. بالإضافة إلى المساواة في التعليم، وقد أدي الأزدهار النسبي للأحوال الاقتصادية في سوريا، إلى فتح المجال أمام اللاجئين لخروج أغلبيتهم من المخيمات إلى المدن.[٢٥]

الأبعاد الاقتصادية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين:-

أعقب اللقاء التاريخي الذي عُقِد في مدريد في أكتوبر/تشرين الأول سنة ١٩٩١، عدة إجتماعات في واشنطن، اثيرت فيها العديد من القضايا الهامة، خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، ومن هذه القضايا، قضية اللاجئين الفلسطينيين. ومع أن المحادثات لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة، إلا أن استمرارها يمنحنا بعض التفاؤل.

لكن التساؤل الذي يتبادر إلى الأذهان، هل من حل لهذه القضية؟! وإذا كانت الإجابة مفعمة بالتفاؤل، فهل هو الحل الدائم، أم الجزئي، أو أن المحادثات ستسفر، دوماً، عن لا حل؟ مهما يكن الأمر، فكيف ستكون الأوضاع الإقتصادية لهؤلاء اللاجئين؟ في الصفحات التالية محاولة للإجابة عن بعض هذه التساؤلات.

لا تمتلك السلطة الفلسطينية، حالياً، ما تقدمه لشعب الشتات، سوى محاولة ايجاد مخرج لهذه المشكلة المزمنة، والإ وقعت عقبة تهدد سير «عملية السلام»، بل مشروع الدولة الفلسطينية، برمته، فقد تعرضت العلاقة بين فلسطيني الشتات، والكيان الفلسطيني الناىء إلى التفكك، فمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها التي عنيت، دوماً، بفلسطيني الداخل، والخارج، تعاني مصاعب سياسية، وعسراً مالياً، بالإضافة إلى الخلافات الداخلية.[٢٦]

فيما يختص بحل مشكلة اللاجئين ذاتها، فالآراء متضاربة والمواقف متعددة، فمن وجهة نظر الفلسطينيين أنفسهم، وحتى أوائل أو منتصف السبعينيات، كانت الآراء تنادي بفكرة (العودة) لجميع فلسطيني الشتات، كجزء لا ينفصل، عن تحرير كامل التراب الفلسطيني، ويتأتى ذلك بإزالة إسرائيل وبإنشاء الدولة الفلسطينية، ولا يمكن تحقيق هذا الأمر بدون العرب ومساعداتهم المالية والبشرية، بالإضافة إلى الإبقاء على التوتر وعدم الإستقرار السياسي، في مجالات الحياة كافة، مما يقلق العرب، ويجعل بعض الدول العربية المعنية، تقبل بفكرة توطين أعداد الفلسطينيين اللاجئين لديها.

أولاً: حالة الحل الجذري «ومستقبل الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين»:-

في حالة الاتفاق على الحل الجذري، والدائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أي موافقة اسرائيل على (عودة) هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم داخل الخط الأخضر، مع أن هذا الأمر لن يطبق، فعلياً، فإن اسرائيل هي الخاسر الأكبر، جراء هذه التسوية، فأعداد السكان لديها ستتزايد، في ظل ثبات نسبي للموارد المتاحة، وبالتالي تزداد تبعاتها المالية، وإن كانت ستحقق نوعاً من الإزدهار الإقتصادي من خلال الإفتتاح على العالم العربي، وإمكانية تحقيق فكرة السوق الشرق أوسطية، أما بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأمر يختلف، حيث ستلقي عن كاهلها أعباء هؤلاء اللاجئين (على الأقل من الناحية المالية والاقتصادية)، بالإضافة الى خلق نوع من الاستقرار السياسي، وحسن الجوار بينها وبين اسرائيل، مما سيضمن، استمرار عملية السلام، وجني مغانمها على الأقل على المدى الطويل.

فيما يتعلق بالدول العربية المضيفة، فلديها الكم الهائل من أعداد اللاجئين الفلسطينيين، ونسبة كبيرة من هؤلاء، تساهم بروؤس أموال ضخمة في إقتصاديات هذه الدول، وهم أصحاب مصالح متشابكة إقتصادياً مع دول الملجأ، مما يصعب الإنسلاخ الكلي عنها، فإن أجبرت هذه الأعداد بالكامل، على تنفيذ هذا الأمر، فبلاشك أن إقتصاد تلك الدول سوف يتأثر بشكل ملحوظ، وإن كانت دولة مثل الأردن، ستستفيد من تحقيق التوازن النسبي بين مواردها وسكانها.(٢٧)

ثانيا: في حالة الحل الجزئي:

من الأرجح أن يتم التوصل إلى إتفاق جزئي بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أي السماح (بعودة) إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مع السماح بعودة بعض الحالات الإنسانية إلى داخل الخط الأخضر، ودفع تعويضات مالية، من قبل إسرائيل للاجيء ١٩٤٨، وفي هذه الحالة لن تقبل أعداد كبيره من لاجيء ١٩٤٨، العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وتفضل الاستمرار في العيش داخل الدولة المضيفة، خاصة في سوريا أو لبنان مثلاً، فالمصالح الإقتصادية متشابكة، وأراضي الضفة والقطاع لا تعني له شيئ، بالمقارنة مع مسقط رأسه داخل أراضي ١٩٤٨.

وبناء على ذلك، فإن على المجتمع الدولي، الضغط على تلك الدول المضيفة من أجل السماح لمن يرغب من هؤلاء الفلسطينيين البقاء في أراضيها، ومنحهم حق المواطنة، وإن كانت

تلك الدول المضيفة، تستفيد من هذه الأعداد اقتصادياً، الا أن هذا الأمر يقلقها من الناحية السياسية، وعلى المدى الطويل، وبالنسبة لإسرائيل فالأمر غير مزعج من الناحية المالية، فمعلوم لدينا أن جهات خارجية هي المسؤولة دوماً عن تمويل إسرائيل، والمخاوف بالنسبة لها تتركز على الصعيد السياسي، إذ سيبقى لدى الفلسطينيين (داخل الضفة والقطاع، والذي حرم من العودة إلى مواطنه الأصلي داخل الخط الأخضر، شعور بالانتماء والرغبة في الوصول إلى حلمه الضائع ولو بعد حين).

إذن السلطة الوطنية الفلسطينية، هي المتضرر الأساسي من هذه التسوية، ففي حين أن أراضي الضفة والقطاع محدودة، فإن الزيادة السكانية في تلك المناطق تشهد أعلى معدلاتها، والأوضاع الاقتصادية مترديه نتيجة الممارسات السابقة لسلطات الإحتلال الإسرائيلي، وعودة المزيد من اللاجئين لتلك المناطق، ستساهم في تشكيل ضغط أكبر على الموارد المتاحة.(٢٨)

ثالثاً: بقاء الحال كما هو:

في حالة فشل المفاوضات الثنائية، فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم التوصل إلى حل جذري، أو جزئي، سيبقى الحال كما هو عليه، أي أن فلسطيني المهجر، في الدول العربية المضيفة، سيحرمون من حق العودة إلى وطنهم الأصلي، وسيعاملون معاملة مواطنين من الدرجة االثانية داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق آثار نفسية سيئة، وإحساس بعدم الرضا، ليس تجاه الدولة المضيفة فحسب، وإنما تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، داخل مناطق الحكم الذاتي، لأنها ستكون في هذه الحالة هي السبب (من وجهة نظري) في ضياع حقوقه، وفي هذه الحالة سيتجه إلى اتخاذ واحد من أمرين، فإما أن يندمج بشكل أو بآخر في المجتمع الذي إستقبله طوال سنوات المحنة، والمشاركة في بناء هذا المجتمع، سواء من الناحية الفكرية، أو الاقتصادية، أو أن يضطرهم للهجرة إلى ملجأ أفضل على الأقل من الناحية الإنسانية، وفي كلتا الحالتين، ستضيع أو تفقد ملامح الهوية الفلسطينية. والأهم من ذلك، فإن مناطق الحكم الذاتي، ستحرم على الأقل من خبرات، وكفاءات فلسطينية، بإمكانها الإسراع في عملية تنمية تلك المناطق، بالإضافة إلى عدم الإستفادة من رؤوس الأموال فلسطينية المهجرة، كاصحابها.

أما فيما يتعلق بالدول المضيفة، فإن كانت ستحقق نوعاً من المغانم، لإستثمار أموال عربية لديها، فعلى صعيد آخر، فانها ستتكفل بإعالة المئات من الفلسطينيين من ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة.

النتائج والاستخلاصات:-

مما سبق يتضح لنا عدة أمور منها:-

١ - أثرت مشكلة اللاجئين: على شتى الأوضاع الحياتية داخل الدول المضيفة، ومناطق الضفة والقطاع، خاصة الناحية الإقتصادية، وهذا التأثير تفاوت بين السلبي والايجابي.

٢ - في المدى القصير، لا يوجد في الأفق ما يبشر بإمكانية الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حتى ولو بشكل جزئي.

٣ - في الوقت الذي يمكن للعرب فيه، اللعب بورقة اللاجئين الفلسطينيين، للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات لصالح االعرب، يحدث االعكس، وبدلاً من أن تلزم إسرائيل بدفع التعويضات المالية، إلى جانب الإعتراف بحق عودة الآف المهجرين، سيضطر العرب صاغرين إلى إحتواء المشكلة، والخاسر الوحيد هنا هو اللاجيء نفسه، حيث سيفقد هويته، وتطمس معالم شخصيته الوطنية على المدى الطويل.

٤ - مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدءاً من إيجاد حل جذري لها ستبقى من الناحية الإقتصادية، السبب في توتر العلاقات العربية - الإسرائيلية، والسبب الأساسي لفشل فكرة السوق الشرق أوسطية.

الهوامش:

١ - ملف (اللاجئون الفلسطينيون ومعاناة على مدى ٤٦ سنه) **مجلة العهد** (تونس)، سبتمبر ٩٤ ص ٢٤.

٢ - **المصدر نفسه،** ص ٢٤ - ٢٥.

٣ - **المصدر نفسه.**

٤ - **تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادني،** يوليو ٩١ - يونيه ١٩٩٢م)، الجمعية العامة (الوثائق الرسمية: الدورة السابعة والأربعون) الملحق رقم ١٣، الأمم المتحدة، ص ٤٣.

٥ - عميد الأمام، **الصلح مع اسرائيل،** القاهرة، ١٩٥٤. ص ٣٧.

٦ - راجع تقارير الأونروا وأخرها التقرير المقدم للدورة (٤٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنظر: **التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩١م،** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٩٦ - ٣٠١.

٧ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى **(الأونروا استثمار في شعب)** تصدرها الأونروا، مكتب الاعلام، فينا، ص ٤.

٨ - رجا شحاده، التفاوض في شأن ترتيبات الحكم الذاتي، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٢م العدد ١٠، ص ٩١.

٩ - مروان حداد وسمير أبو عيشة (أزمة المياه في الضفة الغربية، الوضع الراهن وتوجيهات المعالجة) **مجلة الدراسات**

الفلسطينية (بيروت)، ربيع ١٩٩٢، العدد ١٠، ص ٦٢ - ص ٦٦.

١٠ - محمود ميعاري، هوية الفلسطينيين في اسرائيل، هل هي فلسطينية - اسرائيلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، ربيع ١٩٩٢، العدد ١٠، ص ٤٧.

١١ - **المصدر نفسه،** ص ٤٧ - ٤٨.

١٢ - التقرير الإستراتيجي، **مصدر سبق ذكره،** ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

١٣ - وليد محمود عبد الناصر، (قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الاقليمية في الشرق الأوسط) **السياسة الدولية** (القاهرة) يناير ١٩٩٤م، العدد ١١٥، ص٢٠٢.

١٤ - الجمعية العامة، **مرجع سابق.** ص ٨.

١٥ - شلومو غازيت، (قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور اسرائيل، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، ربيع ١٩٩٥، العدد ٢٢، ص ٨٠.

١٦ - إدوارد سيدهم، **مشكلة اللاجئين العرب،** القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر يوليو ١٩٦١م، ص.

١٧ - وكالة الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره،** ص ٤.

١٨ - عبد الناصر، **مصدر سابق،** ص ٢٥.

١٩ - غازيت، **مصدر سابق،** ص٨٢.

٢٠ - **المصدر نفسه،** ص٨٦.

٢١ - عبد الناصر، **مصدر سابق،** ص ٢٠٤ - ٢٠٩.

٢٢ - **المصدر نفسه،** ص ٢٠٤ - ٢٠٩.

٢٣ - إدوارد سيدهم، **مشكلة اللاجئين العرب،** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٩٤.

٢٤ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى، **مصدر سابق،** ص ١٥.

٢٥ - **المصدر نفسه،** ص ٤.

٢٦ - إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** (بيروت)، صيف ١٩٩٤، العدد ١٩، ص ٦٨ - ٨١.

٢٧ - وليد محمود عبد الناصر، **مصدر سابق،** ص ٢٠٨.

٢٨ - وحدة الدراسات الاقتصادية، عبد الفتاح الجبالي وآخرون، مشكلات اللاجئين الفلسطينيين، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥،** (القاهرة) ١٩٩٦، ص ٣٠٩.

خدمات الأونروا للاّجئين الفلسطينيّين في الأردن، لبنان، سوريا.. وفلسطين

نشرنا في العدد الماضي (رقم ١٠٥) من مجلة «صامد الاقتصادي»، مناقشة لتقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والذي يغطي الفترة من بداية تموز/يوليه ١٩٩٤ وحتى نهاية حزيران/يونية ١٩٩٥.

ونظراً لتعذر نشر مجمل التقرير، فإننا ننشر هنا أجزاء هامة منه، تركز على خدمات الاونروا في منطقة عملياتها، في الاردن ولبنان وسوريا والضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مع الاضطرار الى عدم نشر المرفقات التي تحتوي على جداول ورسوم بيانية تتضمن معلومات احصائية ومالية، والوثائق ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة.

«صامد الاقتصادي»

الأردن

أ - التعليم

قامت مدارس الأونروا في الأردن، التي بلغ عددها ٢٠٢ مدرسة، بتوفير التعليم خلال الفترة المستعرضة★ لما مجموعه ١٤٩ ٩٣٢ تلميذا في المرحلة الابتدائية (ست سنوات دراسية). والإعدادية (أربع سنوات)، أي بنقص قدره ٦٧٥ ١ تلميذا عن السنة السابقة. وهذا النقص المعاكس لاتجاهات الزيادة السكانية، ولتدفق التلامذة من الجمهورية العربية السورية، نتج عن انتقال التلامذة إلى مدارس حكومية جديدة، افتتحت في مخيمات اللاجئين أو قربها، في مستهل السنة الدراسية. وقد وفرت تلك المدارس صفوفا أصغر حجما، ومرافق أرقى مستوى، وأسبوعا دراسيا من خمسة أيام. وبالمقابل، فإن مدارس الأونروا في الأردن عملت ستة أيام في الاسبوع، وعانت من اكتظاظ شديد، واعتمد ٩٣ بالمائة منها نظام الفترتين، مما حرم التلامذة فعليا من الانشطة المرافقة للمنهج. وكانت نحو ٢٤ بالمائة من مدارس الأنروا تستخدم أبنية مستأجرة غير ملائمة، تفتقر إلى الصفوف الواسعة بشكل كاف، والمرافق المساعدة، كالمختبرات والمكتبات والملاعب.

إن قيام الحكومة الأردنية بتوفير المزيد من الخدمات التعليمية النوعية للاجئين، يعتبر تطورا محبذا، لكنه يؤكد الحاجة الماسة إلى تحسينات في البنية الأساسية التعليمية لدى الأونروا. ولذا، تواصلت الجهود لإقامة مبان مدرسية بالمواصفات المعتمدة لدى الأونروا، لتحل محل أبنية جاهزة الصنع ومتصدعة، فأنشئت مدرسة تضم ٢٠ صفا للإناث في مخيم البقعة، واستمر العمل في بناء ست مدارس أخرى، وهي آخر ما يراد استبداله في الاردن. وبين المدارس قيد الانشاء مبنى يضم ٣١ صفا، إضافة إلى غرف متخصصة وأخرى لأغراض إدارية، لتحل محل ثلاثة أبنية مدرسية مستأجرة في الطيبة، وتم بناء غرفة متخصصة أيضا، فيما تواصل بناء أربع غرف أخرى بحلول منتصف عام ١٩٩٥ . ولتلبية متطلبات مادة علم الحاسوب في منهج الصف الإعدادي الرابع، فإنه يجري تزويد جميع المدارس الجديدة بمختبرات كاملة التجهيز للحواسيب، والجهود جارية لتوفير مرافق مماثلة لمدارس إعدادية أخرى. وأقيمت صفوف خاصة لبطيئي التعلم، وذوي الصعوبات التعلمية من الأطفال، في مدرستين في مخيمي ماركا وسوف، تستقبلان تلامذة من

★ ١ تموز / يوليه ١٩٦٤ - ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٩٥.

المدارس المجاورة أيضا. وتم دمج نحو ٦٠٠ طفل (بينهم ١٢ طفلا أصم)، من المعاقين وذوي الصعوبات التعلمية، وبطيئي التعلم، في برنامج التعليم النظامي، بعد تقديم الرعاية العلاجية اللازمة لهم.

وفرت كلية العلوم التربوية التدريب أثناء الخدمة لما مجموعه ٣٦٥ معلما في الأونروا، بهدف الارتقاء بمؤهلاتهم إلى مستوى الدرجة الجامعية الأولى، كما وفرت دورات لإعداد المعلمين قبل الخدمة، لما مجموعه ١٥٧ طالبا في السنتين الأولى والثانية. وكانت كلية العلوم التربوية قد افتتحت في مركز عمان للتدريب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، عملا باشتراط الحكومة الأردنية أن يكون لدى المعلمين في مرحلة التعليم الإلزامي شهادات بإتمام أربع سنوات جامعية. وأفاد ما مجموعه ١١٣ موظفا في التعليم من دورات الوكالة للتدريب أثناء الخدمة للمعلمين ومديري المدارس والموجهين التربويين والمدربين. وهدفت هذه الدورات التي نظمها معهد التربية في رئاسة الأونروا (عمان)، ونفذها مركز التطوير التربوي في الأردن، إلى تحسين مؤهلات الموظفين، والتكيف للتغييرات المنهجية، وتحديث الطرائق التعليمية وتعزيز مهارات الإدارة التربوية.

ووفر مركزا عمان ووادي السير للتدريب أماكن لما مجموعه ١٢٢٤ طالبا في دورات تدريبية مهنية وشبه فنية. والدورات شبه الفنية في مركز عمان للتدريب، أعدت الشبان والشابات، الذين أنهوا المرحلة الثانوية، لأعمال مثل مساعدي صيادلة، ومساعدي فني مختبر، ومديري أعمال تجارية. وقد جرى تنظيم دورات إضافية في الأعمال المصرفية، والادارة المالية، وحفظ السجلات الطبية، ومهارات السكرتاريا، إضافة إلى دورة في تصفيف الشعر للنساء اللواتي أنهين المرحلة الإعدادية. ووفر مركز وادي السير للتدريب دورات شبه فنية في الهندسة المعمارية والمدنية، ومسح الأراضي. والرسم الميكانيكي، إلى جانب التدريب المهني في أشغال الميكانيك والكهرباء والبناء. والتحقت دفعة جديدة من الطلبة بدورة الألكترونيات الصناعية التي استحدثت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، وحظيت باعتماد خاص من وزارة التعليم العالي الأردنية. وحقق المتدربون في الوكالة مستويات عالية من التحصيل في الامتحانات السنوية الشاملة لكليات المجتمع، التي تنظمها وزارة التعليم العالي. فقد نال طلبة مركزي وادي السير وعمان للتدريب معدلات بلغت ٩٤,٥ بالمائة و ٩١,٤٩ بالمائة على التوالي، في الامتحانات نصف السنوية لعام ١٩٩٤ ، مقابل معدل عام قدره ٦١ بالمائة، في الاختصاصات التي يوفرها المركزان.

وقدمت الوكالة منحا لما مجموعه ٢٣١ طالبا من اللاجئين، بينهم ٨٩ طالبة، للدراسة في الجامعات الأردنية، وذلك على أساس تحصيلهم في امتحانات المرحلة الثانوية (التوجيهي).

ب - الصحة

قدمت الأونروا الخدمات الصحية لنحو ١,٣ مليون لاجيء في الأردن، عبر شبكة تضم ٢٢ مركزا صحيا، وتوفر الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الأم والطفل. واشتملت هذه المراكز جميعاً على مختبرات، فيما وفر ٢٠ مركزا منها الرعاية بالأسنان، و ١٧ مركزا قدمت رعاية خاصة لمكافحة أمراض السكري وضغط الدم، و ١٤ مركزا وفرت خدمات متخصصة في طب العيون والقبالة والأمراض النسائية ومعالجة أمراض شرايين القلب. وازدياد الطلب الناشيء عن الضائقة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ظل يؤثر على برنامج الأونروا للرعاية الصحية. فعلى الرغم من الموارد البشرية الاضافية التي تم توظيفها لتجنب عبء العمل الثقيل، فإن معدل الاستشارات الطبية اليومية للطبيب الواحد بلغ ١٠٥ استشارات، وهو المعدل الأعلى في جميع مناطق عمليات الوكالة، ويتجاوز كثيرا المعدل العام في الوكالة، وقدره ٩٤ استشارة. وواصلت الأونروا العمل بنظام تعويض يغطي جزئيا تكاليف خدمات الاستشفاء للاجئين في المستشفيات الأردنية الحكومية والخاصة. ونظرا لإمكانية إفادة اللاجئين من خدمات المستشفيات العامة، فقد ظل الأردن الإقليم الوحيد الذي لم تتعاقد فيه الوكالة مباشرة مع مستشفيات محلية. وظلت نفقات الأونروا على خدمات الرعاية الطبية في الأردن أدنى من مثيلاتها في الأقاليم الخمسة لعمليات الوكالة.

واصلت الأونروا استبدال أو توسيع المرافق الصحية غير الملائمة، بما ينسجم مع مستوى التبرعات المتوافرة لذلك. فقد أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ، عيادة متخصصة في مخيم إربد، تقدم الخدمات الطبية المتصلة بالأمراض النسائية والقبالة وأمراض القلب والعين؛ وافتتحت عيادة جديدة لطب الأسنان في المركز الصحي في عوجان؛ ومن المقرر إنجاز مركز لصحة الأم والطفل في الزرقاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

أنجزت سلطة المياه الأردنية استبدال شبكة توزيع المياه في مخيم إربد. وتم توفير الأموال في اطار برنامج تطبيق السلام، لشراء آليات إضافية لجمع النفايات من المخيمات. وفي سياق برنامج الإعالة الذاتي للصحة البيئية في الوكالة، تعاونت الأونروا مع دائرة الشؤون الفلسطينية واللجان المحلية في المخيمات، بتقديم مواد البناء للمشاريع الطوعية للأشغال العامة. فقد تم تعبيد ٢٠٠٠٠ متر مربع من الممرات، وشق ٥٠٠ متر من المجارير المكشوفة في سبعة مخيمات للاجئين، في إطار هذا البرنامج، حيث قدمت الأونروا تكاليف مواد البناء.

ج – الإغاثة والخدمات الاجتماعية

ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بنسبة ٧,٩ بالمائة خلال الفترة المستعرضة، أي من ١,١٩ مليون سخص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١,٢٩ مليون شخص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ . والسبب الأهم لهذه الزيادة التي تجاوزت بشكل ملحوظ النمو السكاني الطبيعي. هو طلب اللاجئين استكمال سجلاتهم لدى الأونروا. ومع أن نسبة هذا الطلب قد انخفضت عما كانت عليه في الفترة المستعرضة السابقة، فإن الوكالة سجلت نسبة ١١,١ بالمائة من الزيادة في عدد عائلات اللاجئين المسجلين، لأن مزيداً من اللاجئين قد سجلوا أسرهم الصغيرة المنفصلة عن العائلات الموسعة. وزاد الطلب على مساعدات العسر الشديد بين اللاجئين المستحقين لها، للمرة الأولى منذ سنوات. وارتفع عدد الأشخاص المتحقين بهذا البرنامج بنسبة ٨,٩ بالمائة، أي من ٣٠ ٣٦٥ شخصا إلى ٣٣ ٠٦٦ شخصا، مقابل زيادة عامة في جميع مناطق عمليات الوكالة نسبتها ٢,٣٩ بالمائة. وشكلت حالات العسر الشديد ٢,٥٧ بالمائة فقط من مجموع اللاجئين المسجلين في الأردن. بينما كان المعدل في جميع مناطق عمليات الوكالة ٥,٧٢ بالمائة. وأظهرت إحصاءات حكومية أن النسبة الرسمية للبطالة في الأردن أواخر عام ١٩٩٤ بلغت ١٨ بالمائة، مما جعل ١٤,٥ بالمائة من العائلات المقيمة في المملكة يعيشون تحت خط الفقر الرسمي، و ٤,٥ بالمائة منهم اعتبروا في حالة فقر مدقع. وكثيرون من عائلات العسر الشديد يعيشون في ظروف سكنية دون المستوى الأدنى المقبول. وتلقى إقليم الأردن للمرة الأولى تبرعا خاصا لبرنامج استصلاح المآوي، تم في إطاره استصلاح ٧٨ مأوى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، إضافة إلى استصلاح ٧٢ مأوى خلال الفترة المستعرضة بأموال تم تخصيصها لهذا الغرض من الصندوق العام.

وخلال السنة المستعرضة، شاركت ٢٢ عائلة من حالات العسر الشديد في برنامج الحد من الفقر لتطوير مشاريع العمل الصغيرة، بحيث حققت ١٧ عائلة منهم دخلا ثابتا وكافيا لشطبها من سجلات العسر الشديد. وفي مطلع عام ١٩٩٥ ، تابعت ١٢ امرأة من مركز برامج المرأة في مخيم عمان الجديد تدريبا وتحضيرات أخرى لبرنامج تسليف مضمون جماعيا، بتمويل ودعم تقني خاصين. وفي إطار برنامج القروض، أتاح تبرع خاص لبرنامج تطبيق السلام، توزيع اعتمادات جديدة لما مجموعه ٢٣ لاجئا من أصحاب الأعمال. وعقدت حلقات تدريبية منتظمة للمطالبين بقروض حول كيفية إنشاء عمل تجاري، مما عزز تنفيذ هذا البرنامج. وارتفع أيضا عدد مشاريع در الدخل، المرتبطة بمراكز التأهيل الاجتماعي للمعاقين من ثلاثة إلى خمسة مشاريع. بينها مشغل لتوضيب المنتجات الورقية الصحية في سوف، وبناء ١٠ دكاكين للإيجار

في البقعة. وقد أسهمت هذه المشاريع في تغطية التكاليف المتكررة لبرنامج التأهيل الاجتماعي، كما أظهرت للمجتمع المحلي أنه يمكن للمعاقين الإسهام بشكل فعال في أعمال تجارية ناجحة. وتم تنظيم دورة تدريبية في حفظ المواد الغذائية، لمساعدة النساء الراغبات في إقامة مشاريعهن الخاصة لإنتاج المواد الغذائية.

وتلقى برنامج تعليم المبادئ القانونية للنساء دفعا جديدا بسلسلة من ١٠ دورات حضرتها ٨٠٠ امرأة في مراكز برامج المرأة. فقد افتتح مكتب الاستشارات القانونية في مخيم عمان الجديد، وهو الأول من نوعه في الأردن، وعمل ستة أيام في الأسبوع بوجود محاميتين متطوعتين لتقديم المشورة للنساء وعائلاتهن. وكان هناك تطور ملحوظ في اهتمامات النساء المشاركات، اللواتي تحولن من القانون الشخصي والعائلي إلى القوانين والأنظمة المتصلة بالعمالة وترخيص الأعمال التجارية وإدارتها. وافتتح مركز جديد لبرامج المرأة في الشخنة، فيما نقلت الحضانة في مخيم الطالبية إلى مبنى أوسع، تم تجديده مؤخرا، حيث أمكنت العناية بالأطفال في سن الروضة. وقد أدارت لجان نسائية محلية هذين المرفقين بشكل كامل.

اتسمت أنشطة برامج التأهيل الاجتماعي للمعاقين في الأونروا بالتعاون المتزايد بين هذه البرامج الاجتماعية في القطاعات المختلفة. فقد افتتح مركز برامج المرأة في مخيم عمان الجديد صفا دراسيا للأطفال المصابين بضعف في السمع. والمشروع الرائد لدمج مثل هؤلاء الأطفال في النظام التعليمي العادي تواصل في البقعة وامتد إلى الحصن وسوف والوقاص. وافتتح مركز جديد للتأهيل الاجتماعي في ماركا، كما أتاح تبرع خاص بناء وحدات جديدة للعلاج الطبيعي والمهني، واستحداث برنامج لدر الدخل في مركز سوف. وشكلت اللجان الست للتأهيل الاجتماعي في الأردن لجنة تنسيق مشتركة، التقت مع بعض موظفي الأونروا وممثلي المنظمات غير الحكومية، للتخطيط لأنشطة مشتركة ولتبادل الخبرات والموارد. كما أقامت اللجان روابط مع برامج أخرى للتأهيل الاجتماعي في المملكة، واشتركت في عدة حلقات تدريبية ولقاءات استهدفت تطوير سياسة وطنية عامة وموارد تدريبية. وحصلت المسؤولة الفلسطينية عن برنامج الإعاقة لدى الوكالة في إقليم الأردن على منحة للداسات العليا في التنمية الاجتماعية وإدارة التخطيط في المملكة المتحدة، في العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

وخلال الفترة المستعرضة، وافق صندوق القروض التدويرية لمشاريع العمل الصغيرة، المنبثق عن برنامج در الدخل، على منح قروض قيمتها نحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لما مجموعه ٤١ مؤسسة تجارية، مما أدى إلى إيجاد أو استمرار ١٢٢ فرصة عمل. وتم تنظيم حلقة تدريبية مكثفة قبل منح القروض في شباط/فبراير ١٩٩٥ ،استهدفت تدريب طالبي القروض على الجوانب التقنية

والادارية لتسيير مشاريع العمل الصغيرة. وتلقى البرنامج ثالث تبرع كبير له، مما زاد رأسماله الأساسي بنسبة ٥٧ بالمائة، فبلغ ٤٩٤ ٠٠٠ دولار. وبلغت نسبة التسديد الاجمالية التي حققها البرنامج ٩٦ بالمائة.

لبنان

أ – التعليم

إن التحسن المستمر في الوضع الأمني في لبنان، مكن ٧٥ مدرسة للأونروا هناك أن تعمل دون انقطاع، خلال الفترة المستعرَضة، ودون فقدان أية أيام دراسية بسبب الإضرابات والاضطرابات، مقابل فقدان ٧ بالمائة من هذه الأيام في السنة المستعرَضة السابقة. وبلغ عدد التلامذة في مدارس الأونروا الابتدائية (ست سنوات دراسية) والإعدادية (اربع سنوات) وفي المدرسة الثانوية الوحيدة ٣٥ ٢٠٧ تلامذة، أي بزيادة ١ ٥٦٠ تلميذاً عن السنة السابقة. وبالإضافة إلى النمو السكاني الطبيعي، فإن هذه الزيادة غير العادية في عدد التلامذة، هي نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للاجئين الفلسطينيين، التي أجبرت عائلات كثيرة على نقل أطفالهم من مدارس خاصة تتقاضى رسوماً، إلى مدارس الأونروا. ومع أن مدارس الأونروا في لبنان سجلت ثاني أدنى نسبة من نظام الفترتين في جميع مناطق عمليات الأونروا، فإن نحو ٥٦ بالمائة من الصفوف الابتدائية و ٣٩ بالمائة من الصفوف الإعدادية عملت بنظام الفترتين، مما حرم التلامذة من الأنشطة المرافقة للمنهج. وعملت ٤٥ بالمائة من مدارس الأونروا في أبنية مستأجرة، تفتقر إلى المساحة الكافية والتهوية والإضاءة، ولا تفيد من المرافق المساعدة كالمكتبات والمختبرات والملاعب.

وحقق التلامذة في مدارس الأونروا تحسناً ملحوظاً في أدائهم في الامتحانات السنوية لشهادة البريفيه، التي أُجريت في جميع أنحاء لبنان في تموز/يوليه ١٩٩٤، لطلبة السنة الرابعة من المرحلة الإعدادية. فإن نسبة نجاحهم في الامتحان عام ١٩٩٤ بلغت ٤٩ بالمائة، مقابل ٣٨ بالمائة في السنة السابقة. وهذا التحسن الثابت في النتائج التي حققها التلامذة اللاجئون، يعكس الأثر التراكمي للبرامج التعليمية العلاجية التي اعتمدتها الأونروا، إذ كانت مصممة للتعويض عن تعطيل العملية التعليمية، المترتب على سنوات من النزاعات الأهلية في البلد. إلا أن تدني مستوى الأداء عموماً لدى تلامذة مدارس الأونروا، بالقياس إلى تلامذة المدارس الرسمية والخاصة، ظل مصدراً للقلق. فواصلت البرامج العلاجية توفير ساعات دراسية اضافية، ومواد تعلمية

متخصصة، واختبارات تشخيصية، وصفوف خاصة لبطيئي التعلم وذوي الصعوبات التعلمية من الأطفال.

واصلت مدرسة الجليل الثانوية التي تأسست في برج البراجنة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تطورها في العام الدراسي ١٩٩٤ – ١٩٩٦، باستيعاب ٢٥٢ طالباً في الصفوف من الحادي عشر إلى الثالث عشر. وكانت الأونروا قد أسست هذه المدرسة للتعويض عن عدم امكانية اللاجئين الفلسطينيين في منطقة لبنان الوسطى، من الوصول إلى المدارس الرسمية أو المدارس الخاصة الباهظة التكاليف في المنطقة. ولم يسبق للوكالة أن وفرت التعليم الثانوي في لبنان منذ عام ١٩٦١ . وتم إعداد مشروع مقترح لمدرسة ثانوية جديدة في صيدا بعد إغلاق مدرسة ثانوية محلية، ممولة جزئياً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. وتواصلت الجهود لتحسين البنية الأساسية التعليمية لدى الأونروا في لبنان. فقد تمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إعادة بناء مدرسة الناقورة في مخيم عين الحلوة، التي كانت قد تضررت نتيجة أعمال العنف خلال السنة الدراسية ١٩٩١ – ١٩٩٢ . وجرى افتتاح مبنىً مدرسي جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ، ليحل محل أبنية مدرسية متصدعة في مخيم البص، كما تم بناء مدرسة جديدة تضم ١٢ صفاً في مخيم البرج الشمالي. وكان العمل جارياً لإنشاء أربعة مبانٍ مدرسية، سيعمل أحدها بنظام الفترتين،فتستوعب بذلك خمس مدارس في مخيم البداوي. وأُجريت تحسينات وترميمات شاملة في أربعة مبانٍ مدرسيةٍ في منطقتي صور وصيدا.

وخلال الفترة المستعرضة، وفر مركز سبلين للتدريب التعليم المهني والتقني لما مجموعه ٦٢٤ متدرباً، بينهم ١١٣ متدربة. وشكل الطلبة الداخليون ٣٨ بالمائة من مجموع المتدربين. وقد نظم المركز دورات تدريبية بعد المرحلة الإعدادية في مهن الكهرباء والميكانيك والبناء، إضافة إلى دورات تدريبية شبه فنية بعد المرحلة الثانوية، في الرسم الهندسي والأعمال التجارية والمكتبية والألكترونات. كما قدم المركز دورة في تصفيف الشعرللمتدربات. ولتلبية الحاجة المتزايدة إلى مهارات السكريتاريا، أُضيف صف للسنة الأولى من دورة السكريتاريا وإدارة المكاتب ليحل محل صف في الأعمال التجارية والمكتبية. وتم استحداث دورتين في مهن البناء، مدة كل منهما ستة أشهر، بعد الحصول على تمويل خاص لهذا الغرض. وجرى تطوير التجهيزات والمعدات في مختبر الحواسيب وقسم إدارة المكاتب في المركز. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥، كانت المساعي جارية للحصول على تمويل لتطوير وتوسيع مشاغل المركز وشراء معدات جديدة. وقد تأكدت فعالية برامج المركز في دراسة استطلاعية أجريت في أواخر عام ١٩٩٤ ، حيث تبين أن ٩٢ بالمائة من المتخرجين شبه الفنيين عام ١٩٩٢ و ٩٦ بالمائة من المتخرجين المهنيين في العام

نفسه، قد وجدوا فرص عمل.

وشارك ٥٠ موظفاً في التعليم في دورات للتربية الصحية ومناهج التعليم الابتدائي، إلى جانب برنامج يستهدف الارتقاء بمؤهلات المعلمين، وذلك من خلال برنامج الأونروا للتدريب أثناء الخدمة. فقد التحق ٢٤ مدرباً مهنياً بالسنة الأخيرة من دورة مدتها ثلاث سنوات، للارتقاء بمؤهلاتهم. وقدمت الأونروا منحاً جامعية لما مجموعه ٥٤ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ١٨ طالبة، استناداً إلى أدائهم في امتحانات شهادة البكالوريا.

ب - الصحة

ظلت الأونروا المصدر الأساسي لتقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية لنحو ٣٤٦٠٠٠ لاجئ فلسطيني في لبنان، ممن اعتمدوا بشكل كبير وخاص على خدمات الأونروا، نظراً لعدم إمكانيتهم من الإفادة من المرافق الصحية في القطاع العام. وتم تقديم الخدمات الصحية من خلال بنية أساسية موسعة، تضم ٢٥ مركزاً أو نقطة صحية، تقدم الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الأم والطفل. ومن بين هذه المراكز والنقاط، وفر ٢٤ مركزاً أو نقطة صحية الرعاية الخاصة لمكافحة أمراض السكري وضغط الدم، وقدم ١٦ منها الرعاية بالأسنان، فيما اشتمل ١٥ مركزاً أو نقطة على مختبرات، ووفر ١٥ مركزاً ونقطة خدمات متخصصة في أمراض القلب والقبالة والأمراض النسائية وطب العيون وأمراض الأطفال، ولمعالجة أمراض الأذن والأنف والحنجرة. وجرى تقديم الرعاية الاستشفائية للاجئين من خلال ترتيبات تعاقدية مع ١١ مستشفئ عاماً ومستشفيين للأمراض العقلية. ونظراً لغياب المرافق الاستشفائية البديلة، التي يمكن للاجئين الإفادة منها بتكاليف أكثر اعتدالاً، فإن الزيادة المضطردة في تكاليف الخدمات لدى المستشفيات الخاصة المتعاقَد معها، جعلت من المستحيل للوكالة الحفاظ على المستوى الراهن لتلك الخدمات، واستحداث نظام لتقاسم تكاليف الرعاية الاستشفائية المتخصصة.

ونظراً للأولوية القصوى التي أعطتها الأونروا منذ عام ١٩٨٩ لبرنامجها الصحي في لبنان، فيما يتصل بتخصيص الموارد لتحسين وتوسيع بنيتها الأساسية الصحية على المستوى الأولي منذ عام ١٩٨٩ ، فإن معظم أبنية مراكزها الصحية القديمة وغير الملائمة، قد استبدلت أو جرى تحسينها، وتم توظيف موارد بشرية إضافية لها، مما جعل برنامج الصحة في الإقليم في وضع أفضل من حيث عبء العمل الناتج عن نسبة الموظفين إلى المستفيدين. وقد بدأت الأعمال التحضيرية في مشروعين آخرين للبناء، أحدهما عيادة جديدة متعددة الاختصاصات في بيروت، والثاني لمبنئ يحل محل المركز الصحي في البرج الشمالي، وكلاهما مولان من برنامج تطبيق السلام.

تم تنفيذ عدة مشاريع كبرى خلال الفترة المستعرَضة، لتحسين أوضاع الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين. ففي مخيم نهر البارد، أُنجزت المرحلة الثانية من شبكة داخلية للمجارير، تحل محل حفر رشح خاصة ومجارير مكشوفة، وتخدم نحو ٩٠ بالمائة من مآوي المخيم. كما أُنجزت المرحلة الثانية من مشروع مماثل في مخيم برج البراجنة، يخدم معظم المآوي في المخيم، وتم ربطه بخط البلدية الأساسي للصرف الصحي. وقد سعت الأونروا للحصول على المال لتوسيع هذين المشروعين ليشملا بقية المآوي، ولبناء محطة لمعالجة مياه البواليع في نهر البارد. وأُنجزت في حزيران/يونيه ١٩٩٥، المرحلة الأولى من مشروع لتمديد شبكة داخلية للمجارير في مخيم البص، تخدم ٦٥ بالمائة من سكان المخيم البالغين ٨٤٠٠ شخص. وقد تلقت الأونروا تعهداً قيمته ٦,٧ ملايين دولار، لتمويل مد شبكة للمياه، وأُخرى للصرف الصحي في مخيمات البداوي والبرج الشمالي وضبية والميه ميه والرشيدية، ولإتمام المرحلة الثانية من مشروع مخيم البص، والمرحلة النهائية من مشروع مخيم نهر البارد، وتحسين شبكة المياه القائمة في مخيم عين الحلوة. وقد استندت مقترحات هذه المشاريع إلى تقرير أعده مستشار من المكتب الإقليمي لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٢ . وأوقفت الأونروا ترتيباتها مع متعهدين من القطاع الخاص لتصريف النفايات في مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة ومار الياس، بعد أن قررت بلدية بيروت إيصال خدماتها لتصريف النفايات إلى جميع المخيمات في منطقة بيروت.

ج - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان ٣٤٦١٦٤ شخصاً، أي بزيادة ٢,٣٣ بالمائة عن السنة السابقة. وظلت في لبنان أعلى نسبة - ١٠,٤٧ بالمائة أو ٣٦٢٣٩ شخصاً - من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد، نظراً للقيود على تشغيل الفلسطينيين في البلد، وكثرة عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء. وبقي غياب المسكن اللائق مشكلةً كبرى، حيث إن عائلات عديدة ممن كانوا قد تهجروا خلال سنوات النزاع، مازالوا ينتظرون إعادة إيوائهم بشكل مقبول. وقد أُنجزت الأونروا في آب/أغسطس ١٩٩٤ ، مشروعاً سكنياً متعدد الطبقات في مخيم عين الحلوة، لما مجموعه ١١٨ عائلة، تم إجلاؤهم عن أماكن إقامتهم غير الشرعية، وذلك بمساعدةٍ من تبرعات خاصة، وبتعويضات مالية من الصندوق المركزي للمهجرين. وواصلت الأونروا اتصالها المنتظم بالسلطات اللبنانية، في محاولة لإيجاد حلٍ مقبول من الطرفين، لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين سبق اجلاؤهم وتشريدهم. واستؤنف استصلاح مآوي عائلات العسر الشديد داخل

المخيمات في آيار/مايو ١٩٩٥ ، لما مجموعه ٩٦ عائلة، بعد قرار من الحكومة اللبنانية. ويُؤمَل توافر تمويل خاص للمزيد من هذه المآوي في الفترة المقبلة. وظل لدى الأونروا قلق عميق حيال الأوضاع المعيشية المتردية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والضغوط الكبيرة التي واجهوها والمخاطر الناتجة عنها، والتي أبرزَت في اجتماع كبار المتبرعين للوكالة في عمان في آذار/مارس ١٩٩٥ .

في مواجهة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية بين اللاجئين الفلسطينيين، وسعت الأونروا أفق برنامجها للحد من الفقر، ليشمل إلى جانب عائلات العسر الشديد، أولئك الذين يعيشون على مقربة من خط الفقر، والذين لم يمكنهم الحصول على اعتمادات لأنشطة در الدخل. وخلال الفترة المستعرَضة، تلقت ١٨ عائلة من حالات العسر الشديد منحاً للإعالة الذاتية، بهدف إقامة مشاريع عمل صغيرة. وفي خريف عام ١٩٩٤ ، تم استحداث برنامج للقروض الصغيرة إلى جانب المنح القائمة للإعالة الذاتية، وذلك لتشجيع جميع المستفيدين على الإسهام مالياً، ولتمكين القروض التدويرية من الوصول إلى مزيد من العائلات. وترتب على تلك القروض التي تراوحت من ٣٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠ دولار، والتي أُديرت من خلال مصارف محلية،فائدة سنوية نسبتها ٥ بالمائة. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، كان قد تم منح ١٥ قرضاً من هذا النوع، مما أوجد أو أبقى على ١٥ فرصة عمل. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، اتخذت الأونروا الخطوة الأولى نحو الإلغاء التدريجي للمنح النقدية، لصالح الاعتمادات الواجب تسديدها، مع استحداث القروض الميسرة التي حصلت عليها أربع عائلات لمشاريع در الدخل. وتكونت القروض الميسرة من مزيج من القروض والمنح، وصل فيه القرض إلى ٣٠ بالمائة من مجموع رأس المال الذي توفره الأونروا لكل مشروع. وتعاونت الأونروا في الوقت نفسه مع منظمة غير حكومية محلية لتسهيل إنشاء نظام للمدخرات والقروض المضمونة جماعياً في مجتمع اللاجئين، يقوم على مراكز برامج المرأة في المخيمات. وأُعطي مزيد من الدعم لوحدة النجارة الإنتاجية، التي أُقيمت في الرشيدية للشباب المعاقين، عن طريق ربطها ببرنامج العسر الشديد. وأُتيح لمجموعة مختارة من عائلات العسر الشديد، محتاجة إلى أثاث خشبي رخيص أو مواد لإصلاح المآوي، كالأبواب أو إطارات النوافذ، أن تطلب ما تحتاج إليه من وحدة النجارة مقابل مساعدات نقدية من الأونروا. وتم توفير التدريب للمدربين على تأسيس أعمال تجارية، لممثلين من منظمات غير حكومية فلسطينية محلية ومن لجان في المجتمع المحلي.

أدارت دائرة الإغاثة والخدمات الاجتماعية في لبنان صندوق القروض التدويرية لمشاريع العمل الصغيرة في برنامج در الدخل. وخلال الفترة المستعرَضة، حصلت أربعون مؤسسة تجارية،

معظمها في مجال الخدمات، على قروض بلغ مجموعها ٢١٦٠٠٠ دولار مما أوجد أو أبقى على ٧٩ فرصة عمل. وكان مطلوباً من المستفيدين من القروض أن يُسهموا من مواردهم الخاصة بمبلغ يساوي ١٥ بالمائة من قيمة القرض. وبلغ رأسمال البرنامج مع نهاية الفترة المستعرَضة ٢٨٤٠٠٠ دولار، فما بلغت نسبة التسديد الاجمالية ٩٦ بالمائة.

وفضل إقليم لبنان دعم برامج أخرى للتأهيل والتكامل الاجتماعي، كالبرنامج الذي يديره اتحاد المعاقين الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة، ويضم مجموعة ملتزمة بإتاحة الفرص للمعاقين، أكثر من زيادة عدد مراكز التأهيل الاجتماعي للمعاقين. وبالتنسيق مع الاتحاد، جرى تنفيذ مشروع ريادي لدمج الاطفال دون سن المدرسة، ممن يعانون صعوبات بصرية، في روضة أطفال في المخيم، بعد تنظيم دورة للمعلمين والباحثين الاجتماعيين في كيفية تلبية احتياجات الأطفال المعاقين والعاجزين جسدياً في أجواء طبيعية. وأسهمت الأونروا في تغطية تكاليف التعليم، التي استخدمتها روضة الأطفال في الإفادة من خدمات معلم كفيف، ليُسهم في دمج الأطفال المكفوفين في البرنامج التعليمي العادي. واصل الإقليم أيضاً سياسته في تسهيل قبول الأطفال ذوي الاعاقات الحركية في مدارس الأونروا الابتدائية. وتم تكييف ١٥ مدرسة في مناطق لبنان الوسطى، ولبنان الشمالي، وصور، للاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال، بحيث تمكن ٧٠ طفلاً من الالتحاق بالسنة الدراسية ١٩٩٤ – ١٩٩٥. وبدأ العمل بنظام تقاسم التكاليف المترتبة على إعادة تأهيل الأطفال المعاقين في مؤسسات متخصصة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حيث أسهمت ٨٨ عائلة بمعدل ١٠ بالمائة من مجموع تكاليف السنة الدراسية ١٩٩٤ – ١٩٩٥. وأجريت دراسة استطلاعية بين العاملين في مجال التأهيل الاجتماعي، لتقييم الحاجة إلى الموارد. وشاركت مسؤولة برنامج الإعاقة لدى الإقليم في التخطيط لرسالة إخبارية إقليمية باللغة العربية، حول الرعاية الصحية الأولية وإعادة التأهيل الاجتماعي.

وفي إطار برنامج تطبيق السلام وسياسة الأونروا لإطلاق انشطة يديرها المجتمع المحلي، وتعزيز تنمية المؤسسات ضمن المجتمع المحلي الفلسطيني، تركز اهتمام خاص في لبنان على مشاركة منظمات فلسطينية غير حكومية محلية ولجان من المجتمع المحلي، في دورات تدريبية تنظمها الأونروا. وشملت تلك الدورات الصحة العقلية الاجتماعية، وإدارة المجتمع المحلي لمراكز التأهيل الاجتماعي ومراكز برامج المرأة. وسهلت الأونروا إقامة مركز لبرامج المرأة بإدارة المجتمع المحلي في آذار/مارس ١٩٩٥ ، للنساء الفلسطينيات واللبنانيات المقيمات في مخيم ضبيه. فقد قدمت الأونروا التجهيزات اللازمة لبدء العمل في المركز، ووفرت له الدعم التقني والإداري. لكن لجنة نسائية منتخَبة أدارت أنشطة المركز، التي تم تمويلها من رسوم تدفعها المشتركات. ومن

المبادرات الأخرى لمصلحة النساء، مواصلة البرنامج الجاري لمحو الأمية في منطقة لبنان الوسطى، وتوسيعه ليصل إلى منطقة صيدا، ويشمل نحو ٨٠ إمرأة عام ١٩٩٥.

الجمهورية العربية السورية

أ – التعليم

التحق ما مجموعه ٦٠ ٧٤٣ تلميذاً بالمرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) في ١٠٨ مدارس للأونروا في الجمهورية العربية السورية للعام الدراسي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ ، أي بنقص قدره ٥٢٠ تلميذاً عن السنة السابقة. ويمكن أن يُعزى هذا النقص لانتقال بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى قطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينية، وكذلك إلى الأردن. وبقي مستوى أداء التلامذة في مدارس الأونروا عالياً، حيث حقق تلامذة السنة الإعدادية الثالثة نجاحاً نسبته ٩١ بالمائة في الامتحانات العامة للمرحلة الإعدادية في منتصف عام ١٩٩٤ ، مقابل نسبة معدلها ٥٣ بالمائة في المدارس الحكومية. وحصل تلامذة في مدارس الأونروا على تسع من أعلى ١٠ علامات في جميع أنحاء القطر.

وظل الاكتظاظ مشكلة كبرى في مدارس الأونروا، حيث عملت ٩٨ بالمائة من الصفوف الابتدائية و ٩١ بالمائة من الصفوف الإعدادية بنظام الفترتين، مما حرم التلامذة فعلياً من الأنشطة الإضافية إلى المنهج. وكانت ١٥ بالمائة من المدارس قائمة في أبنية مستأجَرة تفتقر إلى المرافق المساعِدة على التعلم. وفي محاولة للتخفيف من هذه النواقص، أنشأت الأونروا مدرستين في اليرموك ودمر، وبدأت بإنشاء مدرسة ثالثة في الحسينية. وقد حل المبنى الجديد في دمر محل مبنيين مدرسيين قديمين. وأُنشيء مبنىً جديد يضم مكتبة وقاعة للحلقات الدراسية واستديو، ويقوم فيه مركز التطوير التربوي للإقليم. وتم بناء ستة صفوف جديدة أيضاً. ولم يمكن استخدام الأموال التي جرى تسلمها في إطار برنامج تطبيق السلام، لبناء مدرسة في منطقة المزة بدمشق، تحل محل بناء مدرسي مستأجَر، بسبب صعوبة الحصول على موقع للبناء. وكانت الترتيبات جارية مع المتبرع لإعادة برمجة هذا المبلغ لمناطق أخرى، بهدف بناء صفوف إضافية في أبنية مدرسية قائمة. والمساعي جارية أيضاً للحصول على أموال إضافية لتحسين البنية الأساسية التعليمية، بزيادة عدد الصفوف الموجودة، واستبدال الأبنية المستأجَرة غير الملائمة، وتوفير غرف متخصصة كمختبرات العلوم والمكتبات.

وعمل مركز دمشق للتدريب بشكل منتظم، فوفر دورات مهنية متنوعة في أشغال

الميكانيك والكهرباء والبناء لخريجي المرحلة الإعدادية. كما تم تقديم دورات شبه فنية في الخدمات شبه الطبية والأعمال التجارية والمكتبية، والمهارات التقنية والألكترونية. ومن بين ٧٦٧ متدرباً في ٢٠ دورة يقدمها المركز، كان هناك ١٠٨ متدربات و ١٨٤ متدرباً داخلياً. وكانت الأونروا قد خصصت مبلغ ٧٧٠ ٠٠٠ دولار عام ١٩٩٣ ، للمرحلة الأولى من خطة لتطوير أبنية المركز ومعداته، أستُخدم لإعادة تجهيز المكاتب الإدارية في المركز، والمطبخ وقاعات الطعام ومرافق الدورات شبه الفنية ودورات البناء، وكانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها تجديد مرافق المركز منذ تأسيسه عام ١٩٦١ . وجرى استخدام الأموال الواردة من خلال برنامج تطبيق السلام في بناء مشغل للزخرفة والديكور، لدورة جديدة تبدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. والمساعي جارية للحصول على أموال إضافية لتوسيع أفق الدورات التي يقدمها المركز، لمواكبة حاجة السوق المحلية للمهارات المهنية.

والتحق ١٦٨ معلماً ومدير مدرسة وموجهاً تربوياً ومدرباً ببرنامج التدريب أثناء الخدمة، الذي ساعد موظفي التعليم على تحسين الطرائق التعليمية، وتعزيز المهارات الإدارية، وتسهيل تطوير المنهج. وحصل ٢٠٨ طلبة من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٧٤ طالبة، على مِنَح جامعية، إستناداً إلى نتائجهم في امتحانات المرحلة الثانوية العامة.

ب – الصحة

أفاد نحو ٣٣٧ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني من خدمات الرعاية الصحية لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية. وتم تقديم هذه الخدمات من خلال ٢٤ مركزاً أو نقطة صحية، توفر الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل. وقد وفرت جميع هذه المراكز والنقاط الرعاية الخاصة لمكافحة أمراض السكري وضغط الدم. وقدم ٢٢ منها خدمات تنظيم الأسرة، واشتمل ١٧ مرفقاً على مختبرات، فيما قدم ١٣ مرفقاً خدمات متخصصة لأمراض شرايين القلب، وطب الأطفال والقبالة والأمراض النسائية، و ١٢ مرفقاً منها قدمت الرعاية بالأسنان. وجرى توفير خدمات الاستشفاء من خلال اتفاقات تعاقدية مع ثمانية مستشفيات.

أنجزت الأونروا بناء مركز صحي جديد في الحسينية، باشر عمله في آذار/مارس ١٩٩٥ . وكان قد بدأ العمل على بناء مراكز صحية جديدة في مخيمي حمص وسبينة، لتحل محل أبنية غير ملائمة، فيما تواصل العمل على إعادة تصميم وتطوير المركز الصحي الأساسي ومركز الرعاية الصحية للأم والطفل في اليرموك. وكان من المقرر البدء ببناء مركز صحي إضافي في مخيم اليرموك في النصف الثاني من عام ١٩٩٥.

تم إنجاز تحسينات كبرى في خدمات الصحة البيئية في مخيم النيرب، حيث قامت الحكومة بتمديد خط أنابيب قطرها ٢٥٠ ملليمتراً لتوفير مياه الشرب، فيما أعادت الأونروا تأهيل شبكة المياه القائمة، بتغيير مكوناتها من فروع متفرقة إلى شبكة متكاملة، وتمديد أنابيب إضافية. وأتاح تحسين الطاقة المائية في الشبكة لسكان المخيم البالغ عددهم ١٥ ٠٠٠ شخص، الحصول على المياه. وأعدت الأونروا أيضاً مقترحات مشاريع لإقامة شبكات جديدة للمجارير والصرف الصحي في مخيمي خان الشيح وخان دنون بمنطقة دمشق.

وعملت الأونروا بالارتباط الوثيق مع وزارة الصحة السورية لتنسيق الإجراءات لمكافحة الأمراض وضبطها، كما تعاونت مع الوزارة لتوزيع تبرعات عينية من لقاح «ب» ضد التهاب الكبد، ومعالجة تضخم الغدة الدرقية، وسواها من المواد الطبية. وساعدت اليونيسيف الأونروا في التدريب الصحي وأبحاث الخدمات الصحية في إقليم الجمهورية العربية السورية، وفي تعزيز التمويل لتطوير مرافق الصيدلية الإقليمية.

ج - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ ، بلغ عدد اللاجئين المسجلين في الجمهورية العربية السورية ٣٠٨ ٣٣٧ أشخاص، أي بزيادة نسبتها ٣,٠٦ بالمائة عن السنة السابقة. وكان ما مجموعه ٦١٩ ٢١ لاجئاً (٦,٤ بالمائة)، مشمولين في برنامج العسر الشديد، أي بزيادة بسيطة عن المعدل في جميع مناطق عمليات الأونروا، وأكثر قليلاً من السنة السابقة. وظل الوضع السكاني غير الملائم مشكلة للكثيرين من اللاجئين. إلا أن التمويل المتوافر أتاح، خلال الفترة المستعرَضة، استصلاح ٥٣ مأوى، والتخطيط لاستصلاح ٨٥ مأوى آخر. وبقي مشروع إيواء العائلات المقيمة في ثكنات عسكرية متصدعة في مخيم النيرب، ينتظر موافقة الحكومة السورية، فيما واصلت الأونروا مشاوراتها مع المتبرع المعني حول طرائق أخرى لاستخدام الأموال المخصصة لهذا الغرض، في تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين المقيمين في المخيم. وفي خريف عام ١٩٩٤، نقلت الحكومة السورية ٣٥٣ عائلة من مخيم في جرمانا إلى مشروع سكني متعدد الطبقات في الحسينية. ولمواجهة تكاليف إتمام مساكنهم وتسديد الديون المترتبة عليها، توجه الكثيرون من العائلات إلى الأونروا طلباً للمساعدة. وبعد تقييم الاحتياجات، قدمت الأونروا مِنَحاً نقدية بمعدل ٢٠٠ دولار لكل من ٢١٣ عائلة، لتحسين مساكنهم بالتجصيص والتبليط وتزجيج النوافذ ودهانها.

ومع أن نسبة فرص العمل عالية نسبياً في الجمهورية العربية السورية، فإن مستوى الدخل

فيها من أدنى المستويات في المنطقة، وإمكانية حصول العائلات الأكثر فقراً على قروض محدودة. لذا، فقد حاول برنامج الأونروا للقروض والمدخرات المضمونة جماعياً أن يسد جزءاً من هذا النقص. ومنذ قيام البرنامج حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، تشكلت ٢٤ مجموعة في أوساط مختلفة للاجئين، بعضوية ٢١٩ لاجئاً ولاجئة، (١٣٠ عضواً منهم التحقوا خلال الفترة المستعرَضة) استخدموا قروضهم في تأسيس أو توسيع أعمال تجارية. أما المخططات لاستحداث قروض در الدخل على نطاق أوسع، فلم تجتذب بعد التمويل الخاص المطلوب. وفي عين التل، تم عقد دورة تدريبية مدتها شهران في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، للنساء المعنيات بتأسيس وحدة انتاجية للتطريز الآلي.

وتركز الاهتمام في برامج المرأة على تطوير الأنشطة التي يديرها المجتمع المحلي. فقد تم تنظيم دورة تدريبية حول مهارات إدارة البرامج من قِبَل المجتمع المحلي، لعدد من موظفي الأونروا وأكثر من ١٠٠ لاجئة من لجان منتخَبة محلياً. وتم افتتاح مركز لبرامج المرأة بإدارة المجتمع المحلي في منطقة الأليانس بدمشق، كما أُعدت المخططات لمركز اجتماعي في مخيم سبينه، يشتمل على أنشطة للنساء والشباب والأطفال المعاقين. وتوفر الدعم التقني لرياض الأطفال وحضاناتهم القائمة في أربعة مراكز لبرامج المرأة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ، ركزت دورة للمعلمين على مساعدة صغار الأطفال لتطوير عادات تعلمية سليمة. وقد جرى توسيع روضة الأطفال في مركز برامج المرأة في اليرموك، بمساعدة من تبرع خاص.

واجتاز برنامج الإعاقة مرحلة من إعادة التقييم والتعزيز، مع وضوح الحاجة المتنامية إلى مزيد من التدريب التقني والإداري لمتطوعي المجتمع المحلي. وقد تم توفير مثل هذا التدريب للمتطوعين في مخيم النيرب، في محاولة لتطوير الامكانات الضرورية لمركز التأهيل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، استجاب الإقليم للطلبات المتزايدة من أوساط أخرى للاجئين، للحصول على مساعدة لاستحداث برامج للتأهيل الاجتماعي. وقد بدأ العمل على بناء مرفق لهذا الغرض في منطقة الأليانس بدمشق، بينما أُعدت المخططات لمرفق آخر، تابع لمركز برامج المرأة في جرمانا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ ، تم تنظيم حملة واسعة في دمشق لفحص الأطفال المصابين بالشلل الدماغي، اجتذبت مئات الأهالي، واشتملت على تقديم المعلومات حول الخدمات المتوافرة لهم، كما تم تزويد الأطفال بمقاعد مهيأة لاستخداماتهم في بيوتهم.

الضفة الغربية المحتلة ومناطق الحكم الذاتي

أ – التعليم

ضمت ١٠٠ مدرسة للأونروا في الضفة الغربية ٥٧٣ ٤٤ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) للعام الدراسي ١٩٩٤ – ١٩٩٥، أي بزيادة ١٩٨٤ تلميذاً عن العام الدراسي السابق. والسبب الرئيس لهذه الزيادة الكبيرة بشكل غير عادي، إلى جانب النمو السكاني الطبيعي في مجتمع اللاجئين، هو عودة العديد من العائلات إلى الضفة الغربية مع قيام السلطة الفلسطينية. وإضافة سنة عاشرة إلى مرحلة التعليم الإلزامي، عملاً بالإصلاحات التي تبنتها وزارة التربية الأردنية، ظلت مسألة عالقة في الضفة الغربية، حيث اتبعت مدارس الأونروا النظام التعليمي الأردني. فنظراً لنقص التمويل، لم تستطع الأونروا استحداث الصف الاضافي في مدارس الضفة الغربية كما طلبت إدارة التعليم في السلطة الفلسطينية. وفي منتصف عام ١٩٩٥، كان مشروع مقترح لاستحداث السنة العاشرة قيد الإعداد لتقديمه إلى المتبرعين.

لاحظت الأونروا انخفاضاً ملموساً في نسبة التعطيل لبرامجها في التعليم العام والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية، نتيجة حظر التجول والاضرابات العامة والإغلاقات العسكرية. فقد انخفضت نسبة الأيام المفقودة نتيجة هذه العوامل من ١٤ بالمائة للعام الدراسي ١٩٩٣ – ١٩٩٤ إلى أقل من ١ بالمائة في المدارس للعام الدراسي ١٩٩٤ – ١٩٩٥، ومن ٢٥ بالمائة إلى ١٤ بالمائة في مراكز التدريب.

على الرغم من هذا التحسن المرحب به، ظلت المؤسسات التعليمية في الأونروا تعاني بشكل حاد من القيود المفروضة على التنقل من قِبَل السلطات الإسرائيلية. فقد تأثرت بشكل سلبي الخدمات التعليمية في المدارس الواقعة ضمن حدود بلدية القدس، بسبب نظام التصاريح الذي فُرض في شباط/فبراير ١٩٩٤، والذي ألزم الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية بالحصول على تصاريح للدخول إلى منطقة القدس. وكثيرون من المعلمين أو موظفي التعليم العاملين في مدارس منطقة القدس، والمقيمين في الضفة الغربية، مُنِعوا من الوصول إلى أماكن عملهم أو اضطروا للمخاطرة بالدخول إلى المدينة بصورة غير قانونية. كما أن الموظفين المحتاجين إلى المرور عبر القدس للوصول إلى أماكن عملهم في مواقع أخرى، تأثروا بهذه الإجراءات أيضاً. واضطرت الأونروا لطلب تصاريح لموظفيها، بمن فيهم المعلمون الحاملون بطاقات هوية من الضفة الغربية، لتسهيل تنقلهم بين أماكن اقامتهم ومواقع عملهم. وفي شباط/

فبراير ١٩٩٥، تم منح معلمي الأونروا العاملين في القدس تصاريح للدخول إلى المدينة في النهاية. وتمثلت المشكلة الكبرى التي واجهتها مراكز التدريب في عدم استطاعة الطلبة الوافدين من غزة الحصول على تصاريح تمكنهم من الانتقال إلى الضفة الغربية والإقامة فيها. فقد استطاع طالب واحد فقط من ٧١ طالباً، مقيمين في غزة ومسجلين في مركزي قلنديا ورام الله لتدريب الشباب، الحصول على مثل هذا التصريح.

إن الآثار التراكمية لتعطيل المدارس في السنوات السابقة، بسبب الانتفاضة والإجراءات الإسرائيلية المضادة، ظلت واضحة في المستويات المتدنية لتحصيل التلامذة. فالتلامذة المقيمون في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، التي شهدت قدراً أكبر من الاضطرابات الأهلية، كانوا أكثر تأثراً بتلك العوامل. وأشارت اختبارات تحصيلية وتشخيصية نظمتها الأونروا، وملاحظات جمعها الموجهون التربويون، إلى أن التلامذة عانوا من الأداء الضعيف في جميع المواد التعليمية الأساسية، بما في ذلك القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم واللغة الانكليزية والدراسات الاجتماعية. كما أن العلامات التي حصل عليها الطلاب في الامتحانات الثانوية العامة (التوجيهي) عكست أداءً أكثر ضعفاً، قياساً إلى النتائج التي حققها الطلاب قبل الانتفاضة. وفي محاولة للتعويض عن الوقت التعليمي الضائع وتحسين مستوى التحصيل، واصلت الأونروا تنظيم صفوف علاجية لمساعدة الطلاب على مواكبة برنامج التعليم النظامي، وبخاصة في المواضيع الأساسية، كالقراءة والكتابة والرياضيات واللغة الانكليزية. وتم توزيع مواد لإثراء المنهج وأخرى للتعلم المنزلي على التلامذة في جميع مدارس الأونروا في الضفة الغربية. ونُظمت اختبارات تشخيصية لتحديد الحاجات التعلمية الخاصة للتلامذة وتطوير المواد العلاجية الملائمة لها. كما نُظمت صفوف خاصة للتلامذة ذوي الصعوبات التعلمية.

وخلال الفترة المستعرَضة، حققت الأونروا تقدماً ملحوظاً نحو هدفها في التطوير الشامل لبنيتها الأساسية التعلمية في الضفة الغربية فتم إنجاز بناء أربع مدارس لتحل محل أبنية مستأجَرة غير ملائمة، وثلاثة صفوف لتفادي العمل بنظام الفترات الثلاث، وست غرف متخصصة، وجرت أعمال للترميم في تسعة مبان مدرسية مستأجَرة. وكانت تسع مدارس إضافية، وأربعة صفوف، وغرفة متخصصة واحدة قيد البناء في منتصف عام ١٩٩٥. وجاء معظم التمويل لهذه المشاريع من برنامج تطبيق السلام، الذي كان قد تلقى ١٠,٣ ملايين دولار في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥ لتحسين المرافق التعليمية ومشاريع أخرى لدى الأونروا في الضفة الغربية. وظل العديد من المدارس في الضفة الغربية مكتظاً بسبب النمو السكاني الطبيعي، ونقص التمويل لتوظيف معلمين إضافيين، أو لعدم توافر الموقع لبناء مدارس أو صفوف إضافية. كما أن نسبة

العمل بنظام الفترتين في مدارس الإقليم، والتي بلغت ٤٢ بالمائة من المدارس تشغل أبنية مستأجَرة غير ملائمة، ولا تستطيع استيعاب جميع التلامذة، وتفتقر إلى المرافق المساعدة كمختبرات العلوم والمكتبات والملاعب. والعديد من الأبنية المدرسية القديمة التي تستخدمها الأونروا، أصبحت غير آمنة وبحاجة إلى استبدال. ومن المتوقع تحقيق المزيد من التقدم في تحسين البنية الأساسية التعليمية، مع التقدم في تنفيذ المشاريع الممولة من برنامج تطبيق السلام في الأشهر المقبلة.

وفرت المراكز الثلاثة للتدريب لدى الأونروا في الضفة الغربية التدريب المهني والتقني لما مجموعه ١ ٢٤٨ شاباً فلسطينياً، أي بزيادة ٣٢ مقعداً تدريبياً عن السنة السابقة. كما وفر مركز تدريب رام الله للإناث دورات في تصفيف الشعر، وإنتاج الملابس، وإدارة الأعمال، وصناعة السيراميك، والبحث الاجتماعي ودراسات الحواسيب، إضافة إلى برامج تعد الطلاب للعمل كفنيي مختبرات، ومساعدي صيادلة ومساعدين للعلاج الطبيعي. واستحدث المركز دورة قصيرة الأجل للسكريتيرات التنفيذيات. ونُقلت إلى المركز دورة في الرسم الهندسي من مركز قلنديا للتدريب. وواصل مركز تدريب رام الله للشباب توفير التعليم في إدارة الأعمال وعلم الحواسيب والإدارة المالية والتسويق، بينما وفر مركز قلنديا للتدريب دورات في أشغال البناء والكهرباء والميكانيك، إلى جانب دورات تقنية بعد المرحلة الثانوية، تعد الطلاب ليصبحوا فنيي بناء ومساحي أراضٍ. وتم تطوير أبنية مركز قلنديا ومعداته بتمويل من تبرع خاص، كما تم بناء مشغل جديد لدورة محركات الديزل وميكانيك المعدات الثقيلة، التي تقرر استحداثها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

واستحدثت كلية العلوم التربوية في مركزي التدريب في رام الله للمرة الأولى السنة الدراسية الثالثة التي ضمت ١٥٠ طالباً، مما جعل مجموع الطلبة في السنوات الثلاث الأولى من التدريب قبل الخدمة ٤٢٨ طالباً للعام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وكانت كلية العلوم التربوية قد أُنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في الأردن والضفة الغربية لتوفير برنامج تدريبي مدته أربع سنوات، لتأهيل معلمي الأونروا إلى مستوى الدرجة الجامعية الأولى. وقد وفرت الكلية تدريباً متخصصاً لمعلمي اللغة العربية والرياضيات والعلوم. كما ارتقت الأونروا بمؤهلات ١١٧ موظفاً في التعليم من خلال برنامجها العادي للتدريب أثناء الخدمة، الذي نظم دورات في الإدارة التربوية وطرائق التعليم، وساعد المعلمين في تطبيق التغييرات المنهجية. وقدمت الأونروا مِنَحاً جامعية لما مجموعه ١٥٠ طالباً، بينهم ٨٨ طالبة، للدراسة في جامعات المنطقة.

ب - الصحة

قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لما مجموعه ٥١٧ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية، من خلال شبكة ضمت ٣٤ مركزاً أو نقطة صحية توفر الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة ورعاية صحة الأم والطفل. وجميع هذه المرافق قدمت الرعاية الخاصة بمكافحة أمراض السكري وضغط الدم، بينما شمل ١٩ مرفقاً وفرت الرعاية بالأسنان، و ١٧ مرفقاً وفرت خدمات متخصصة في الأمراض الجلدية والقبالة والأمراض النسائية. وقامت ست عيادات للعلاج الطبيعي بمعالجة الإعاقات الناجمة عن الإصابات بشكل أساسي. وتم تقديم الرعاية الاستشفائية من خلال المستشفى العام للأونروا في قلقيلية، إضافة إلى التعاقد مع أربعة مستشفيات غير حكومية، حيث تم حجز الأسرة للاجئين المرضى. وواصلت الأونروا تقديم مساعدات مالية للاجئين، بهدف تغطية تكاليف الرعاية الطبية المتخصصة في المستشفيات الحكومية في إسرائيل، كلما كانت تلك الرعاية غير متوفرة في الضفة الغربية. ونظام التصاريح المفروض على السكان في الضفة الغربية، أثر سلباً في الخدمات الصحية المتاحة للاجئين، بسبب منع أو تأخير وصولهم إلى المؤسسات التي تقدم الخدمات الطبية الأساسية.

وخضع قطاع الصحة العامة في الضفة الغربية لتغييرات بارزة خلال الفترة المستعرَضة. فنظام الرعاية الصحية الذي كانت تديره الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، تم تسليمه إلى السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ، وجرى استحداث نظام تأمين صحي فلسطيني لاحقاً، كما فرضت الحكومة الإسرائيلية الاشتراك في نظام التأمين الصحي الإسرائيلي على الذين يحملون بطاقات هوية من القدس. واستجابة الأونروا لهذه التطورات، ركزت على التنسيق الوثيق مع السلطة الفلسطينية لتحقيق المواءمة بين سياسات الرعاية الصحية الأولية وخدماتها، وبلوغ المنحنى الاستراتيجي الهادف إلى النقل التدريجي للموارد من المستشفيات غير الحكومية إلى مستشفيات السلطة الفلسطينية. وقدمت الأونروا دعماً لوجيستياً لبعثات متعددة تم تنظيمها بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، ومن بينها موظفو ومستشارو منظمة الصحة العالمية/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. وبناء لطلب السلطة الفلسطينية، سمحت الأونروا في تموز/ يوليه ١٩٩٤ لأفراد قوة الشرطة الفلسطينية في أريحا بتلقي المعالجة في عيادات الأونروا هناك، وخصصت بشكل مؤقت وحدة إسعاف للخدمات الطبية لشرطة أريحا. وفيما واصلت الأونروا دعمها للمستشفيات غير الحكومية، واتخذت إجراءات ضرورية لتبرير الإحالات إليها، فقد أنجزت مع السلطات الصحية الفلسطينية اتفاقاً جديداً حول معالجة اللاجئين المرضى في مستشفيات السلطة الفلسطينية، بتوفيرها ٧٥ بالمائة من تكاليف الاستشفاء.

واصلت الأونروا إجراء تحسينات كبيرة في مستشفاها الذي يضم ٤٣ سريراً في قلقيلية، بإتمام مشروع ذي مرحلتين للترميم الشامل خلال الفترة المستعرَضة. وشمل المشروع إعادة تصميم وتطوير جناحي الرجال والأطفال في المستشفى، وعيادة الطوارئ ومكاتب الإدارة والاستعلامات والتسجيل، وتوفير المزيد من أسرة العناية الفائقة وغرف المراقبة، وإنشاء مبنى يضم طبقتين جديدتين، مساحتهما المسطحة ٥٥٠ متراً مربعاً. وهذا المبنى الجديد يربط بين مختلف أقسام المستشفى ووحدة الجراحة، ويعوض عن الأسرة المفقودة نتيجة توسيع مرافق أخرى. وكان العمل جارياً لبناء مركز صحي جديد في قرية بدو. والتحضيرات متواصلة لبناء مراكز صحية في قرى بيت عور، وعين عريك، ورمادين، ويعبد.

وفي برنامج الصحة البيئية، تم تمديد شبكات داخلية للمجارير في مخيمي نور شمس وطولكرم، باستثناء بعض الأجزاء في مخيم طولكرم، التي لم يمكن تغطيتها بسبب نقص التمويل. وأعدت دراسات للجدوى وتصاميم أولية لشبكات المجارير وتصريف المياه المبتذلة في مخيمات العروب والفارعة والفوار وقلنديا، مما يعكس تركيز الأونروا على تخطيط البرامج وتصميمها كجزء أساسي من الاستراتيجية العامة للصحة البيئية. وقد تم إعداد المشاريع في تلك المخيمات وكانت الأونروا تسعى للحصول على التمويل من أجل التنفيذ. وفي مخيم الجلزون، تعاونت منظمة غير حكومية مع بلدية بيرزيت في إعداد دراسة للجدوى. كما أعدت دراسة مسبقة للجدوى حول الموارد المائية وشبكات المجارير وتصريف مياه الأمطار في منطقة أريحا بناء لطلب السلطة الفلسطينية.

والإغلاق المتقطع للضفة الغربية من قبل السلطات الإسرائيلية منع موظفي الصحة المقيمين في الضفة الغربية من الوصول إلى أماكن عملهم في القدس، وحال دون وصول سكان الضفة الغربية إلى المرافق الصحية في المدينة. كما أن القيود التي فرضتها سلطات الجمارك الإسرائيلية على استيراد المواد الطبية الضرورية كانت سبباً للقلق أيضاً لأنها أخرت وصول بعض المواد اللازمة عدة أشهر أحياناً.

ج - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

ارتفع عدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية من ٥٠٤ ٠٧٠ شخصاً في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ٥١٧ ٤١٢ شخصاً في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥، أي بزيادة ٢,٦٥ بالمائة، وذلك ينسجم مع النمو السكاني الطبيعي. وبقيت نسبة اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد ثابتة تقريباً، أي بنسبة ٦ بالمائة، على الرغم من استمرار الضائقة الاجتماعية والاقتصادية

التي تفاقمت بسبب قرار السلطات الإسرائيلية الحد من عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول إلى إسرائيل.

وتم تحقيق تقدم بارز على صعيد استصلاح مآوي اللاجئين في إطار برنامج تطبيق السلام، حيث تلقت الأونروا تمويلاً بلغ ١١,٤ مليون دولار لهذا الغرض في الضفة الغربية. فخلال الفترة المستعرَضة، تم استصلاح أو إعادة بناء ١ ٠٦٠ مأوى، بينها ٤٠٠ مأوى، تم التعاقد عليها مع شركات محلية للبناء، و ٦٦٠ مأوى، جرى استصلاحها على أساس ترتيبات العون الذاتي، التي شملت توزيع ٥٠ ٠٠٠ كيس من الإسمنت. وكان العمل جارياً على ٩٤٧ مأوى آخر، بينها ٢٠٠ مأوى، تم التعاقد عليها، و ٧٤٧ مأوى، كانت قيد الاستصلاح في إطار ترتيبات العون الذاتي. وبناء لطلب إدارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية، أقامت الأونروا ٣٢ مسكناً جاهزاً في مخيم عقبة جبر، بتمويل من المتبرعين لإيواء الفلسطينيين الذين تم إطلاقهم من السجون الإسرائيلية.

وعالج برنامج الحد من الفقر حاجات بعض عائلات العسر الشديد وغيرهم من عائلات المعوزين، الذين لم يستطع أبناؤهم إيجاد فرص عمل حتى ذلك الحين. وفي سياق برنامج تدريبي لملء الشواغر، تم تشغيل ٩٥ شاباً من فئة العمر ١٦ - ٢١ سنة، لدى أرباب عمل محليين، كما التحق ٣٦١ شخصاً آخر بدورات تدريبية مهنية. وبعد إتمام تدريبهم، ستتم مساعدتهم على إيجاد فرص عمل، أو أنهم سيتقدمون بطلبات للحصول على قروض ميسرة للبدء بمشاريع عمل صغيرة خاصة بهم، أفراداً أو مجموعات. وتركز اهتمام خاص على شمول النساء والمعاقين في هذا البرنامج. وبالتنسيق مع المنظمات الدولية وغير الحكومية المحلية، قام موظفو الأونروا بدور المدربين في دورة لأصحاب الأعمال المحتملين حول كيفية البدء بعمل تجاري، وقد عقدت هذه الدورة في منطقة نابلس في تموز/يوليه ١٩٩٤.

وخلال الفترة المستعرَضة، تلقى برنامج در الدخل الذي يستهدف المشاريع التجارية الصغيرة في الضفة الغربية، تبرعاً كبيراً مما رفع قاعدة رأسماله إلى ٢,٤ مليون دولار. وقد واجه البرنامج صعوبات في إجراءات استلام القروض التي اعتمدها مصرف محلي معني، مما استلزم إيقاف البرنامج موقتاً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فيما تواصلت المفاوضات مع مصرف آخر حول ترتيبات جديدة. وقد تمت الموافقة خلال الفترة المستعرَضة على عشرين قرضاً قيمتها ٣٣٧ ٠٠٠ دولار، ينتظر أن يتم توزيعها بعد استكمال الترتيبات مع المصرف الجديد، والتي يتوقع أن تتم بعد نهاية الفترة المستعرَضة بقليل.

ومع ظهور احتمالات الانتخابات في الأفق، فإن مراكز برامج المرأة ومراكز أنشطة الشباب

أظهرت مزيداً من الاهتمام بالتربية المدنية. فقد تم تنظيم ندوات بمشاركة منظمات غير حكومية محلية حول معنى الديمقراطية وحقوق الناخبين ومسؤولياتهم. وجرى تنفيذ برامج لتعليم المبادئ القانونية، شمل كل منها ٢٥ جلسة للمناقشة، وذلك في أربعة مراكز لبرامج المرأة في مخيمات مختلفة. وقد تناولت المناقشات مسائل متعددة تفاوتت من الشؤون الشخصية والعائلية إلى القانون الدستوري وحقوق الإنسان. وطلبت اللجان النسائية في مخيمات متعددة دعماً تقنياً إضافياً للتدريب على القيادة وبناء المؤسسات، مما شكل تأكيداً مشجعاً على أنه حان الوقت لتنفيذ سياسة الأونروا في تعزيز إدارة المجتمع المحلي للبرامج. وتم تنظيم دورات وندوات أخرى للنساء حول مواضيع مختلفة، كإدارة مكتبات المجتمع المحلي ومعالجة ظاهرة الاغتصاب وإساءة التصرف. وتواصلت عمليات تطوير مرافق من قبل المدرسة، الملحقة بمراكز برامج المرأة، كتوفير تمويل خاص لروضة أطفال تديرها النساء أنفسهن في مخيم عسكر. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، جرى تنظيم ندوتين تدريبيتين من قبل موظفي الإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى جانب موظفي البرامج الصحية، ضمت ٢٩ معلمة لرياض الأطفال.

وفي برنامج التأهيل الاجتماعي، توسعت الأنشطة في مخيمي عسكر وبلاطة، بتوافر أبنية جديدة أو مجددة لهذه الأنشطة، تتولى مسؤوليتها اللجان المحلية بشكل أساسي. وفي مخيم الجلزون، خصص مركز أنشطة الشباب إحدى غرفه لأنشطة التأهيل الاجتماعي للأطفال المعاقين، وساعد في جمع الأموال لبرنامج جديد، بعد أن أجرت مجموعة من اللاجئين في المخيم استطلاعاً لتحديد احتياجات الأشخاص المعاقين في المجتمع المحلي. وهذا التعاون الهام بين مختلف الفئات في المجتمع المحلي، ظهر أيضاً في مخيم بلاطة وسواه من المخيمات، من خلال تقاسم الموارد وتبادل تمثيل اللجان. وقد ساعد ذلك على تسهيل دمج الأشخاص المعاقين في الحياة العامة للمجتمع المحلي. ومن الأمثلة على ذلك، إدخال ٢٥ طفلاً معاقاً في مدارس الأونروا الابتدائية في المخيمات للعام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وأسهم الشباب المحليون في مخيمي جنين وعسكر في إجراء التعديلات الضرورية لمنازل الأشخاص المعاقين، بتمويل من مصادر غير حكومية. وقام الأشخاص المعاقون بدور قيادي بارز في أنشطة مختلفة. ففي كانون الثاني/يناير، وبعد المخيم الشتوي السنوي في أريحا للأطفال المعاقين من الضفة الغربية وغزة، قام أولئك الأطفال بتنظيم مظاهرة تحت شعار «دعونا نبني الدولة معاً». وتواصل التدريب للعاملين في التأهيل الاجتماعي، عبر حلقات تدريبية جرى تنظيمها في تموز/يوليه ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٩٥، لإعداد المدربين على برنامج الزيارات المنزلية، الذي تديره منظمة غير حكومية بالتعاون الوثيق مع الأونروا، وبتنظيم ندوة تدريبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ حول إعداد المواد

التدريبية باللغة العربية. وواصل موظفون في الأونروا القيام بدور استشاري في اللجنة الوطنية المركزية للتأهيل الاجتماعي، التي عقدت اجتماعاً لها في آذار/مارس ١٩٩٥، لمناقشة العلاقات المستقبلية بين إدارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية وبرنامج التأهيل الاجتماعي.

وتعاونت الأونروا مع إدارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية، لإعداد خطة وطنية للأطفال، ومع إدارة الرياضة والشباب، لإعداد خطة وطنية للشباب. وأجريت جولة جديدة من الانتخابات في مراكز أنشطة الشباب، أدت إلى ظهور لجان منبثقة عن اتحاد أنشطة الشباب، قامت بتنظيم ندوة تدريبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، للنظر في علاقاتها المستقبلية مع الأونروا. ومساهمة الأونروا في المشروع المشترك بين الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيسيف للشباب والأطفال، أدت إلى تطوير خمسة مراكز لأنشطة الشباب مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نظم مركز أنشطة الشباب في الأمعري المهرجان الأول للفنون الفلسطينية، وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، استضاف فريقاً لكرة القدم من مخيم عمان الجديد في الأردن. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٤، تعاونت الأونروا مع اليونيسيف ومنظمات محلية وأخرى دولية غير حكومية لتنظيم مخيمات صيفية في مخيمات اللاجئين، وفي القرى والمدن لنحو ٩٠٠٠ طفل من فئة العمر ٦ - ١٢ سنة. وشمل البرنامج تدريب ٧٠٠ شخص للإشراف على هذه المخيمات، على الصعد المركزية والمحلية. وتعاونت الأونروا أيضاً مع منظمات غير حكومية محلية لإقامة مرافق آمنة متعددة الأغراض للألعاب والرياضة، لاستخدام الأطفال والشباب في المخيمات.

منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة

أ - التعليم

عملت ١٥٩ مدرسة للأونروا في قطاع غزة بانتظام خلال الفترة المستعرَضة، فقدمت التعليم الابتدائي (ست سنوات) والإعدادي (ثلاث سنوات) لما مجموعه ١١٨٤٠٦ تلامذة، أي بزيادة ٨٧٠٧ تلامذة عن السنة السابقة. وهذه الزيادة الكبيرة في عدد التلامذة كانت بشكل أساسي نتيجة عودة عائلات اللاجئين إلى قطاع غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٤، مما أضاف إلى عدد التلامذة في مدارس الأونروا هناك ٤٣٥٨ تلميذاً. ولمواجهة هذه الزيادة الاستثنائية، استخدمت الأونروا ١٦٣ معلماً إضافياً بعقود مدتها سنة واحدة، فضلاً عن زيادة قدرها ١١٣ معلماً، لحظتها أصلاً ميزانية عام ١٩٩٤. ولتوظيفهم في النهاية بشكل دائم.

ومع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية بعيداً عن التجمعات السكنية الرئيسة في قطاع غزة، وما نتج عنها من تراجع الاضطرابات، استطاعت المرافق التعليمية لدى الأونروا أن تعمل دون تعطيل خلال الفترة المستعرضة، وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الانتفاضة والإجراءات الإسرائيلية المضادة لها. ولم تسجل مدارس الأونروا ومركز التدريب في غزة فقدان أية أيام دراسية بسبب الأوامر العسكرية بالإغلاق أو الاضرابات العامة أو حظر التجول خلال السنة الدراسية ١٩٩٤ – ١٩٩٥ ، بينما كانت قد سجلت فقدان ١٠ بالمائة من الأيام المدرسية و ٢٥ بالمائة من أيام التدريب في السنة السابقة. إلا أن التلامذة ظلوا يعانون من الانقطاعات التراكمية في البرامج التعليمية في السنوات السابقة. فالعلامات التي حصل عليها طلبة الأونروا في الامتحانات العامة للمرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية (التوجيهي) بقيت أدنى بشكل ملحوظ مما كانت عليه قبل الانتفاضة. وأظهرت الاختبارات التي نظمتها الأونروا أن الطلبة ظلوا دون مستويات التحصيل المتوقعة. وواصلت الأونروا توفير برامج تعليمية علاجية في جميع مدارسها في قطاع غزة بإعداد مواد للتعلم المنزلي وإثراء المنهج استناداً إلى اختبارات تشخيصية لتحديد احتياجات التلامذة. وللمرة الأولى منذ أكثر من ١٥ سنة، شارك معلمو الأونروا في تنظيم امتحانات التوجيهي، بالتعاون مع زملائهم لدى السلطة الفلسطينية.

والنسبة العالية من تزايد عدد التلامذة، والتمويل المحدود المتاح لتعيين موظفين إضافيين في التعليم، زادا حدة الاكتظاظ في مدارس الأونروا في قطاع غزة. فقد بلغ معدل عدد التلامذة في الصف الواحد خلال الفترة المستعرَضة ٤٧,٢ تلميذاً، وهي أعلى نسبة من نوعها في الأقاليم الخمسة لعمليات الأونروا. وكانت مدارس عديدة تشغل أبنية من الإسمنت والآجر، يعود تاريخها إلى الخمسينات والستينات، وكانت قد أنشئت أصلاً كأبنية موقتة. واضطرت ثلاث مدارس للعمل بنظام الفترات الثلاث، بعد أن أصبحت أبنية مدرسية أخرى غير آمنة وتوجب إخلاؤها.

والأولوية العليا التي أعطتها الأونروا لتحسين الأوضاع في مدارسها، كانت موضع مشاركة من البلدان المتبرعة، التي كانت قد قدمت ٢٧,٧ مليون دولار حتى منتصف عام ١٩٩٥ من خلال برنامج تطبيق السلام لتوسيع وتطوير البنية الأساسية التعليمية ومشاريع أخرى لدى الأونروا في غزة. وخلال الفترة المستعرضة، تم إنشاء سبعة مبان مدرسية جديدة وغرفتين متخصصتين، فيما تواصل العمل على إنشاء ٢١ مدرسة إضافية (بينها أربع مدارس ممولة من مصادر أخرى) و ٨٦ صفاً، وغرفة متخصصة واحدة. وأُجريت صيانة شاملة لخمس مدارس، فيما أعيد دهان ٦٧ مدرسة، وتمت إقامة ٢٥ ملعباً في مواقع مختلفة. والتمويل الذي تسلمته

الأونروا في إطار المرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام، مكنها من توفير الصيانة الشاملة في ١٤ مدرسة تابعة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة المستعرضة.

وتم توفير التدريب المهني والتقني لما مجموعه ٦٢٩ متدرباً و ٢٥ متدربة في مركز غزة للتدريب، الذي وفر ١٣ دورة تدريبية مهنية مدتها سنتان، في أشغال الميكانيك والكهرباء والبناء. إضافة إلى ثلاث دورات شبه فنية مدتها سنتان في العلاج الطبيعي والالكترونات الصناعية والأعمال التجارية والمكتبية. وكانت الترتيبات جارية لاستحداث دورة جديدة في الرسم المعماري اعتباراً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ . ولتلبية الحاجة المحلية المتنامية للعمال المهرة في قطاع البناء، نظم المركز دورات مهنية مدتها ١٢ اسبوعاً في صناعة الألمنيوم وتشكيل الإسمنت والسمكرة. ومع أنه لم تقع خسارة في أيام التدريب بسبب الاغلاقات أو منع التجول أو الاضرابات في غزة. فإن المتدربين الوافدين من غزة واجهوا صعوبة كبرى في الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للالتحاق بمراكز التدريب التابعة للأونروا في الضفة الغربية. ولطالما أفاد طلاب غزة من مرافق التدريب في الضفة الغربية، لأن عدد أماكن التدريب في مركز غزة للتدريب غير كاف لتلبية الحاجة المحلية.

واستوعب برنامج الأونروا للتدريب في أثناء الخدمة خلال الفترة المستعرَضة ١٦٢ معلماً ومدير مدرسة وموجهاً تربوياً ومدرباً. وهدفت دورات هذا البرنامج إلى الارتقاء بمؤهلات المشتركين، بمساعدتهم في تطبيق التغييرات المنهجية وتحسين طرائقهم التعليمية وتعزيز مهاراتهم في الإدارة التربوية. وقدمت الأونروا منحاً جامعية لما مجموعه ٢٢٠ طالباً لاجئاً فلسطينياً، بينهم ١٠٢ طالبة، كانوا قد تفوقوا في الامتحانات العامة للمرحلة الثانوية.

ب – الصحة

قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لأكثر من ٦٨٣ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، عبر شبكة تضم ١٨ مركزاً أو نقطة صحية، وتوفر الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل. ومن بين هذه المرافق، قدم ١٤ مرفقاً خدمات تنظيم الأسرة، و ١١ مرفقاً اشتملت على مختبرات، وقدمت الرعاية بالأسنان، والرعاية الخاصة لمكافحة أمراض السكري وضغط الدم، وخدمات متخصصة لأمراض القلب والقبالة والأمراض النسائية وطب العيون وطب الأطفال. وأدارت الأونروا ست عيادات إضافية للعلاج الطبيعي، إلى جانب ست وحدات للرعاية بالأمومة تضم ما مجموعه ستين سريراً، حيث تمت ولادة نحو ثلث الأطفال اللاجئين. وتواصل تقديم خدمات الاستشفاء من خلال ترتيب تعاقدي مع مستشفى غير حكومي،

حجزت في الأونروا خمسين سريراً لمعالجة اللاجئين، أو من خلال مساعدة مالية لتغطية تكاليف العلاج في مستشفيات القطاع العام. وعلى الرغم من التحسينات الكبرى في توسيع وتطوير مرافق الرعاية الصحية الأولية خلال الفترة المستعرَضة، فقد تزايد الطلب على خدمات الأونروا بنسبة تفوق الموارد البشرية الإضافية التي استطاعت الأونروا توفيرها بما لديها من موارد مالية محدودة. ولذا، فقد أبقت الأونروا على الترتيب الخاص بتشغيل عيادات بعد الظهر في أكبر خمسة مخيمات وفي مدينة غزة، وهو ترتيب كانت قد بدأته كإجراء موقت عام ١٩٩٢، لمواجهة عبء العمل الثقيل على موظفي الصحة في الأونروا. وكان لإغلاق قطاع غزة أثر سلبي على الخدمات الصحية المتوفرة للاجئين. إذ منع أو أخّر وصولهم إلى المؤسسات الصحية الموجودة في أماكن أخرى، والتي تقدم خدمات غير متوفرة محلياً.

وتقدم العمل باضطراد لبناء مستشفى غزة العام الذي يضم ٢٣٢ سريراً، على الرغم من التأخيرات الناجمة عن الإغلاقات المتكررة لقطاع غزة، وما أدت إليه من نقص في مواد البناء. فقد تم إنجاز بناء المستشفى، فيما تواصلت أعمال تحصيص الجدران والتبليط والأشغال الميكانيكية والكهربائية. وقد جرى استلام تبرعات إضافية خلال الفترة المستعرَضة لسد النقص في تمويل تكاليف البناء والمرافق الأساسية العامة، ولتغطية تكاليف كبار الموظفين وتصنيع الأثاث وإنشاء محطة معالجة المياه المبتذلة في المستشفى وشراء المواد الطبية. وقد سارت أعمال بناء المستشفى وفقاً للجدول الموضوع لها عموماً، ومن المنتظر إتمام هذه الأعمال في مطلع عام ١٩٩٦. وشملت التحسينات الأخرى في البنية الأساسية للنظام الصحي، بناء وتجهيز مراكز صحية إضافية في مخيم الشاطئ وتل السلطان، وبناء عيادة جديدة لرعاية صحة الأم والطفل في الفاخورة، وعيادة لطب الأسنان في مخيم المغازي. وقد تم انجاز أعمال الترميم والتطوير للمراكز الصحية في رفح وخان يونس.

وافتتحت كلية التمريض التابعة للوكالة في غزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بعد إجراء ترميم شامل لها وتطوير تجهيزاتها. والمهمة المركزية لهذه الكلية هي برنامج لتعليم التمريض للنساء مدته ثلاث سنوات، التحقت به ٥٣ متدربة في السنة الدراسية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، أنهت ١٤ طالبة برنامجاً لتعليم القبالة مدته سنتان، فيما بدأت ٢٥ طالبة سنتهن النهائية من التدريب بعد الانتقال من مدرسة للتمريض في القاهرة. واستحدثت الكلية بالارتباط مع جامعة بيت لحم برنامجاً بدوام جزئي يمنح شهادة معتمدة لمدربين ومشرفين طبيين. وتم إعداد وتطوير برامج الكلية بالتنسيق الوثيق مع سلطات الصحة الفلسطينية والجامعات المحلية والمؤسسات الصحية غير الحكومية. وأتاح تبرع كبير البدء بناء كلية جديدة للتمريض والعلوم الصحية ذات

الصلة، كلفتها ٢,٣ ملايين دولار، ستكون في النهاية ملحقة بمستشفى غزة العام. والكلية المقرر إتمامها في مطلع عام ١٩٩٦، ستستند إلى النجاحات التي حققتها كلية غزة للتمريض في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطواقم الطبية المؤهلة للمؤسسات الصحية المحلية، فضلاً عن توفير الموظفين المتخصصين المدربين لمستشفى غزة العام.

إن الأونروا بما لديها من بنية أساسية راسخة وموظفين مدربين بشكل جيد وخبرة طويلة في تقديم الرعاية الصحية وتنفيذ المشاريع، اكتسبت موقعاً فريداً في توفير المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية، فيما هي تنشئ مؤسساتها الصحية في قطاع غزة. وأسهمت الأونروا في إجراء استطلاع شامل لمرافق الرعاية الصحية الأولية التي تديرها السلطة الفلسطينية، بهدف تحديد احتياجاتها من الترميم والتطوير. وتم تقديم الدعم اللوجيستي لتسهيل عمل موظفي منظمة الصحة العالمية ومستشاريها الذين يزورون قطاع غزة لتقييم الاحتياجات، ومساعدة السلطة الفلسطينية في إعداد برنامجها الصحي الوطني. وبفضل تبرعات خاصة، اشترت الأونروا تجهيزات طبية بمبلغ ١,٢ مليون دولار لتطوير مستشفى الشفاء الذي تديره السلطة الفلسطينية، كما اشترت مواد طبية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار لمرافق مختلفة لدى السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وأسهمت الأونروا في التخليص الجمركي لشحنات متعددة من التجهيزات والمواد الطبية المقدمة كتبرعات عينية للسلطة الفلسطينية.

وتم تحقيق تقدم ملحوظ في البرنامج الخاص بالصحة البيئية في قطاع غزة خلال الفترة المستعرَضة. وقد تركزت أنشطة الأونروا في هذا المجال على إيجاد شبكات ملائمة للمجارير والصرف الصحي. فقد أدى غياب تلك الشبكات إلى جعل مشاكل الفيضانات الكبرى في المخيمات والمناطق المجاورة لها أمراً مألوفاً، مما شكل تهديداً صحياً مباشراً للسكان، وأثر في موارد المياه الجوفية المحلية. وارتبطت مشكلة المجارير بشكل وثيق بتصريف مياه الأمطار وتسوية الطرقات. وقد أدى عدم ضبط تصريف النفايات الصلبة فعلياً إلى تلويث المياه الجوفية وانتشار الحشرات والقوارض. وشكل الوضع المتدهور لخدمات الصحة البيئية مشكلة إضافية. وتركزت أنشطة الأونروا في مجال الصحة البيئية على إطار استراتيجية عامة، أكدت على التخطيط السليم، وتطوير المؤسسات، ومشاركة المجتمع المحلي، واستخدام التقنيات الملائمة لضمان جعل التحسينات أطول مدى. وعملت الأونروا بالتعاون الوثيق مع البلديات على تخطيط المشاريع وتصميمها وتنفيذها، وعلى تطوير الموارد البشرية المحلية والإمكانات المؤسساتية لتشغيل وصيانة المرافق والخدمات. ولمواكبة الأنشطة المتزايدة في هذا المجال، تم تعزيز البرنامج الخاص بالصحة البيئية لتنمية قدراته على استطلاع الأوضاع وإعداد التصاميم وتنظيم الهندسة الميدانية.

وتواصل العمل لتنفيذ مشروع الأونروا قيمته ٤,٣ ملايين دولار،لإقامة شبكة داخلية جديدة للمجاري في مخيم الشاطئ، يفيد منها ٦٣ ٠٠٠ شخص. وتم تمديد شبكات للمجارير وتصريف مياه الأمطار في المناطق المعرضة للفيضانات. وبدئ بإقامة عوائق ساحلية لمنع تصريف مياه المجارير الآتية من المخيم ومن الثلث الشمالي من بلدية غزة إلى البحر قبل معالجتها. وكانت محطتان للضخ في المخيم قيد التطوير، وثالثة كبرى قيد الإنشاء. وكان العمل جارياً على شق طرق جديدة للممرات الاساسية في المخيم. وأتاح تمويل إضافي تطوير خدمات تصريف النفايات الصلبة في المخيم، مما أسهم في تحسين وضع الصحة العامة. وفيما يتصل بمشروع مخيم الشاطئ، سعت الأونروا للحصول على ٨,٧ ملايين دولار لتمويل التقوية على مرحلتين لمحطة معالجة النفايات، التابعة لبلدية غزة، والتي تعاني من شدة الاستعمال.

وتلقت الأونروا تعهداً قيمته ١١ مليون دولار لإجراء تحسينات شاملة في البنية الأساسية لتصريف المياه المبتذلة ومياه الأمطار في مدينة غزة. وتتركز المرحلة الأولى من المشروع على وضع خطة شاملة لتصريف مياه البواليع ومياه الأمطار. من خلال إعداد دراسات للجدوى وتصاميم أولية تفصيلية للمجارير ومحطات الضخ ومجاري مياه الأمطار والطرقات، وتطوير خزان المياه في الشيخ رضوان. ويغطي هذا التبرع التصوير الفضائي وإعداد الخرائط، وإعادة تأهيل مجاري البواليع ومياه الأمطار، والدعم المؤسساتي لبلدية غزة، وحملة توعية عامة حول شؤون الصحة البيئية ومراقبة نوعية المياه. والمشروع في حال إتمامه، يؤثر مباشرة على نصف مناطق بلدية غزة. ومن المتوقع استلام تبرعين إضافيين كبيرين لمشاريع الصحة البيئية في قطاع غزة بعد منتصف عام ١٩٩٥ بقليل.

وعملاً بمنحى التخطيط الشامل الذي تعتمده الأونروا للصحة البيئية، تم، بحلول منتصف عام ١٩٩٥ ، إجراء دراسات للجدوى وإعداد تصاميم أولية لشبكات المجارير والصرف الصحي لمخيمات الشاطئ وجباليا ورفح، والبلديات المجاورة، ولمخيمات النصَيرات والبريج والمغازي الوسطى، ولمخيم دير البلح والبلدية المجاورة له، كما استكملت أو كادت تستكمل التصاميم التفصيلية لمخيم الشاطئ ومنطقة المخيمات الوسطى ومخيم دير البلح والبلدية. واستناداً إلى هذه الدراسات، أعدت الأونروا مشاريع مقترحة كلفتها ١٠٢ مليون دولار، لتحسين شبكات المجارير والصرف الصحي في قطاع غزة كله. وقد بُدئ بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع لخدمة مخيم رفح والبلدية، بعد أن تلقت الأونروا تبرعاً قدره ١٧ مليون دولار. ولدعم مشروع تصريف النفايات الصلبة في عدة مخيمات وبلدات في قطاع غزة، اشترت الأونروا ١٧ شاحنة لجمع النفايات، وعربات بدولابَين، وجرارَين للقاطرات، وكمية من الفولاذ لصناعة ٩٠٠ مستوعَب

للنفايات، تجاوزت كلفتها جميعاً ٢,٦ ملايين دولار. وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والبلديات المحلية، قامت الأونروا بتطوير مكبات النفايات التابعة للبلدية، وصيانة شبكات المياه والمجارير. ونظمت الأونروا حملات لإزالة أنقاض السيارات والأبنية من مخيمي جباليا والنصيرات، كما كانت تواصل إزالة النفايات الصلبة المتراكمة من الشاطئ المجاور لمخيم الشاطئ وإلى الشمال منه.

بحكم مساعدتها المالية لمشاريع الصحة البيئية المحلية، وعلاقاتها الوثيقة بالبلديات والسلطة الفلسطينية، ودورها التعاوني في ثلاثة مشاريع كبرى لتصريف النفايات الصلبة في قطاع غزة، كان للأونروا دور أساسي في تنسيق وتنشيط المستويات والاستراتيجيات في مجال الصحة البيئية بين السلطة الفلسطينية والبلديات المحلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة. واستطاعت الأونروا توفير المساعدة التقنية للسلطات الصحية الفلسطينية في تطوير مؤسساتها الخاصة بها، وفي تخطيط المشاريع وتصميمها وتنفيذها.

تفشى داء الكوليرا بشكل محدود في قطاع غزة في أواخر عام ١٩٩٤ . وأفادت التقارير وقوع إصابات بهذا الداء، منها ١١ إصابة بين اللاجئين. وكانت الوفاة الوحيدة لطفل لاجئ. وتواصل الارتباط بين السلطة الفلسطينية والأونروا لتنسيق الإجراءات الوقائية والضابطة خلال فترة تفشي المرض، الذي أكد الحاجة إلى تدابير احترازية صارمة خلال فصلي الصيف والخريف، وأبرز أهمية تحسين البنية الأساسية السيئة للصحة البيئية في قطاع غزة، وبخاصة شبكات المجارير والصرف الصحي.

ج - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

مع أن قطاع غزة هو الأصغر مساحة بين الأقاليم الخمسة لعمليات الأونروا، فقد ضم ثاني أكبر عدد من اللاجئين، بلغ ٦٨٣ ٥٦٠ شخصاً مسجلاً في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥ . ويشير هذا العدد إلى زيادة نسبتها ٦,٢١ بالمائة عن السنة السابقة، نتجت جزئياً عن عودة اللاجئين الذين كانوا قد تهجروا عام ١٩٦٧ ، أو الذين يعملون لدى السلطة الفلسطينية. وظلت في غزة ثاني أعلى نسبة (٨,٧٠ بالمائة) من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد للاقتصاد المحلي، فضلاً عن إغلاق قطاع غزة وما أدى إليه من انخفاض في حجم الواردات والصادرات، وفي فرص العمل في اسرائيل.

وباعتبار غزة مركزاً لإدارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية، فقد طورت الأونروا فيها آلية للتنسيق مع السلطة الفلسطينية، للخدمات في غزة والضفة الغربية معاً، للبدء بالمقارنة بين

المعايير والتقديمات والمستفيدين من كلا برنامجي المساعدات الاجتماعية، وإعداد التوصيات للمواءمة بين المنحيين. وتعاونت الأونروا أيضاً مع إدارة الإسكان في السلطة الفلسطينية حول السكن في المخيمات، حيث تم إسكان الكثيرين من العائدين. وأتاح التمويل السخي من المتبرعين مواصلة برنامج الأونروا لاستصلاح المآوي على نطاق هام، حيث تم الاستصلاح الكامل لما مجموعه ٦١٦ مأوىً، وإعادة تسقيف ٥٨٤ ٢ مأوىً آخر خلال الفترة المستعرَضة. وفضلاً عن توفيره التحسينات الضرورية جداً للوضع السكني، فقد قدم هذا البرنامج الفرعي إسهاماً مفيداً بشكل خاص في إيجاد فرص عمل قصيرة المدى في المخيمات.

وتم تسجيل موظفي الإغاثة والخدمات الاجتماعية ليصبحوا مدربين في دورة بعنوان «إبدأ عملك الخاص بك». في آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد قام الموظفون أنفسهم بتنظيم حلقات تدريبية من هذه الدورة مدتها اسبوعان، في النصف الأول من عام ١٩٩٥ . كما ساعدوا مراكز التأهيل الاجتماعي ومراكز أنشطة الشباب في إعداد المشاريع الخاصة بها لدر الدخل. وشملت أنشطة المحافظة على الدخل، التي استهدفت التوظيف الأكثر فعالية للموارد المحلية، تدريب النساء على صيانة وتصليح آلات الخياطة والحياكة، التي تم استخدام الكثير منها في الصناعات المنزلية والوحدات الإنتاجية في مراكز برامج المرأة. وجرى تدريب ٢٠ إمرأة أخرى على حفظ المواد الغذائية، من قِبَل منظمة غير حكومية محلية بالتعاون مع الأونروا.

والتمويل لبرنامج تطبيق السلام أتاح إنشاء أبنية جديدة لمراكز برامج المرأة، جرى افتتاح اثنين منها خلال الفترة المستعرَضة. وهذه الانطلاقة الجديدة أعطت زخماً لتشكيل اللجان النسائية المنتخَبة، ودوراً أكبر لهن في إدارة برامجهن وميزانياتهن الخاصة بهن. وتم تنظيم تسع دورات لتعليم المبادئ القانونية في تلك المراكز، حضرتها أكثر من ٤٠٠ إمرأة، كما تم عقد ست ندوات تدريبية حول العنف ضد المرأة. في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٥.

وقد قامت عدة مراكز للتأهيل الاجتماعي، بتعزيز برامجها على الرغم من الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل من المجتمع المحلي لتغطية التكاليف الجارية، بسبب الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام. وقدمت الأونروا مساعدات نقدية وعينية لتلك المراكز، وللعديد من المنظمات غير الحكومية التي تم تشكيلها محلياً، والتي قامت بتقديم خدمات أكثر تخصصاً للأطفال المعاقين. وقامت الأونروا بدور فعال في تعزيز الروابط بين الخدمات الاجتماعية والخدمات المتخصصة من جهة، وبين المنظمات المعنية بالمعاقين والخدمات العامة من جهة أخرى، كما شاركت في الاتحاد العام للمعاقين، وأسهمت في تسهيل الاتصالات مع السلطة الفلسطينية.

تواصل تسجيل الأطفال المصابين بضعف بصري في المدارس الابتدائية للأونروا، حيث التحق ٣٦ طفلاً منهم بالسنة الدراسية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وتم توفير المقاعد المُدوَلَبة والوسائل المساعدة، بما فيها الأطراف الصناعية والنظارات والوسائط السمعية، للعائلات التي لم تستطع الحصول عليها بطرائق أخرى، لمساعدة الأطفال في سن الدراسة بشكل خاص، على التحصيل العلمي الذي يناسب قدراتهم. وجرى تغيير اسم «مركز غزة لتدريب المكفوفين» إلى «مركز تأهيل الضعفاء بصرياً»، كدليل على حساسية وعي المجتمع المحلي لاحتياجات المعاقين وحقوقهم. وأصبح هذا المركز المتيسر في مدينة غزة، منطَلقاً للعديد من الأنشطة الاجتماعية، بما فيها المخيمات الصيفية المشتركة للأطفال المعاقين والأصحاء في آب/أغسطس، ومهرجان التراث الفلسطيني الذي استغرق أسبوعاً في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وظهر التعاون بين الأونروا والمجتمع المحلي والسلطة الفلسطينية في برامج الشباب أيضاً. فبالارتباط مع إدارة الرياضة والشباب في السلطة الفلسطينية، جرى تحسين المرافق الرياضية في مراكز أنشطة الشباب، وتنظيم سلسلة ناشطة من مباريات البطولة خلال الفترة المستعرَضة. وفي إطار مشروع مشترك بين الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي واليونيسيف، كانت الأونروا قد أسهمت في تطوير خمسة مراكز لأنشطة الشباب مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥، كما سهلت ودعمت مشاركة الفتيات في أنشطة اثنين من تلك المراكز. وتقدمت ثلاثة مراكز لأنشطة الشباب بمشاريع مقترَحة لإقامة مشاريع لدر الدخل، بهدف تغطية بعض التكاليف الجارية. وشاركت الأونروا أيضاً في برنامج ترعاه السلطة الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية، لإيجاد فرص العمل للسجناء الذين تم إطلاقهم، وللشباب الذين أُصيبوا بإعاقات أثناء الانتفاضة، وذلك من خلال تمثيل الأونروا في اللجنة الاستشارية، وبرنامج تدريب الموظفين في تموز/يوليه ١٩٩٤، لمساعدتهم على تعزيز وتوظيف قدرات ومهارات السجناء الذين أُطلقوا.

تجمعت لدى صندوق الأونروا للقروض التدويرية في قطاع غزة، الذي تتم إدارته من خلال مكتب التنمية والتخطيط في الإقليم، كتلة من القروض بلغت ٤,٩٨ ملايين دولار بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أفاد منها ٦١٧ مشروعا عمل في إطار برنامجين منفصلين. فقد منح البرنامج الخاص بمشاريع العمل الصغيرة قروضاً لما مجموعه ٨٨ مؤسسة تجارية صغيرة خلال الفترة المستعرَضة، مما أدى إلى إيجاد ٢٦٠ فرصة عمل. وتم توزيع مبلغ إجمالي قدره ٢,١ مليون دولار، على شكل قروض تراوحت من ١٠٠ ١ دولار إلى ٠٠٠ ٧٠ دولار. وجرى تشجيع

ناشط لمشاريع الأعمال التي تملكها النساء على المشاركة في هذا البرنامج بحيث شكلت النساء ٩ بالمائة من المقترضين. وبلغت نسبة الأعمال التجارية الجديدة المدعومة من كتلة القروض ٣٦ بالمائة. أما البرنامج الثاني لصندوق القروض التدويرية، وهو برنامج التسليف الجماعي التضامني، فقد منح خلال الفترة المستعرَضة ٣٨٩ قرضاً لمدة ستة أشهر، بمعدل ٤٠٠ دولار للنساء اللواتي يملكن مشاريع أعمال. وتم تنظيم المستفيدات من القروض في ٧٤ مجموعة، في كل منها أربع إلى عشر نساء، وفرت الضمانة للقروض الفردية. وبلغت قاعدة رأسمال برنامج التسليف الجماعي التضامني ١٠٢ ٠٠٠ دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، فيما بلغت النسبة الاجمالية للتسديد ٩٩ بالمائة.

الفلسطينيّون في مصر

عبد القادر ياسين

تختلف سمات الفلسطينيين في مصر، اختلافاً بيناً، عن سمات أشقائهم في الشتات والوطن، على حد سواء. فتركيبتهم الاقتصادية الاجتماعية، وتعبيراتهم السياسية، والثقافية، والنقابية اكتسبت ملامح فريدة، على مر الزمن؛ كما أن أشكال معاناتهم تختلف عن تلك التي يعاني منها أي تجمع فلسطيني آخر.

لكن ما الذي أتى بالفلسطينيين إلى مصر؟ فرغم مئات الأميال التي تفصلها عن فلسطين بعكس كل «دول الطوق» إلا أن فلسطينيين بعينهم اختاروها، دوناً عن دول الجوار، آثروا الهجرة إليها.

موجات الهجرة:

عرفت فلسطين أعمال العنف والصدامات الدامية بين شعبها العربي والمهاجرين إليها من اليهود، بمجرد انتقالها من الاحتلال العثماني إلى الاحتلال البريطاني، سنة ١٩١٨. مما جعل هذه البلاد مركز طرد، إلى حد ما. وقد توّجت هذه الصدامات بهبّة البراق، صيف ١٩٢٩، وفي أعقابها تدفق عشرات الفلسطينيين إلى مصر، دوناً عن شقيقاته العربيات. وجاءت النسبة الأكبر في هذه الموجة من الخليل، المدينة التي شهدت أشرس الصدامات بين العرب واليهود، إبان هبّة البراق. ثم وصلت موجة المهاجرين الفلسطينيين الثانية، خلال سنوات ثورة ١٩٣٦، الوطنية الفلسطينية (١٩٣٦ - ١٩٣٩). على أن النسبة الأكبر من هؤلاء وأولئك حصلت، مبكراً، على الجنسية المصرية.

لكن الموجة الأكبر جاءت مع نكبة ١٩٤٨، وبعدها توافدت مجموعات صغيرة الحجم، ممن قذفت بهم قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، خريف ١٩٥٦، خلال العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة. على أن مجموعات أكبر وصلت مصر، بعد احتلال القوات الإسرائيلية لقطاع غزة والضفة الغربية، في حرب حزيران / يونيو ١٩٧٦. بل إن نزف المواطنين في هاتين المنطقتين المحتلتين لم ينقطع، منذئذ وإلى يوم قريب مضى.

بدأت قصة موجة ١٩٤٨ حين طلب المستوى السياسي الأعلى في مصر إلى وزارة الشئون الإجتماعية فيها، في ٢٤/ ٤/ ١٩٤٨، الإستعداد لإستقبال المهاجرين من أبناء فلسطين. فبادرت الوزارة إلى إعداد مخيم لهم في منطقة العباسية، إحدى ضواحي العاصمة المصرية. وفي هذا التاريخ، بالذات، شددت العصابات الصهيونية المسلحة هجومها على مدينة يافا، التي سقطت فعلاً بأيدي العصابات الصهيونية، يوم الجمعة ١٤/ ٥/ ١٩٤٨؛ ولم يبق فيها سوى قرابة الثلاثة آلاف نسمة، من ١٢٠ الفاً هم مجموع سكانها.[1]

لأن العصابات الصهيونية أحكمت حصار المدينة من ثلاث جهات، على شكل حدوة حصان، ولم تترك لأهاليها إلا شاطئ البحر، فإن غالبية الأهالي اتجهت إلى الشاطئ، لائذة بالقوارب واللنشات، التي نزلت بها الجموع إلى البحر، ميممة وجوهها إلى الجنوب، في اتجاه قطاع غزة، ومصر؛ ولعل في ذلك ما يفسر ارتفاع نسبة اليافيين في هاتين المنطقتين، أكثر من غيرهما. ولعل ما دفع اليافيين إليهما؛ الساحل الجنوبي الآمن؛ وقصر المسافة،نسبياً؛ ناهيك عن تحدر نسبة غير قليلة من أهالي يافا من هاتين الجهتين. فيما نجح الباقون في اختراق الحصار الصهيوني، والوصول إلى الضفة الغربية، ولبنان وسوريا.

ارتفع معدل وصول اللاجئين إلى مصر، في مابين ٢٨/ ٤ - ١/ ٥/ ١٩٤٨؛[2] وحين ضاق معسكر العباسية بنزلائه، استخدمت وزارة الشؤون الاجتماعية معسكراً كبيراً كانت القوات البريطانية تستخدمه، قبل ذلك الوقت، في القنطرة شرق، قرب قناة السويس. وكان ذلك في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨. وسرعان ما انضمت إلى معسكر القنطرة مجموعات كانت وصلت إلى «المزاريطة» في بور سعيد. حتى حوى المعسكر زهاء ١٢ الف فلسطيني.

بقرار وزاري تشكلت «اللجنة العليا لشؤون المهاجرين الفلسطينيين»، وتألفت من عشرين عضواً، يمثلون وزارات الداخلية، والاجتماعية، والصحة، والزراعة، والدفاع، والخارجية، فضلاً عن مصلحة السكة الحديد، ومصلحة الحدود، وجمعية الهلال الأحمر المصري. ومهمة هذه اللجنة الإشراف على المهاجرين في المعسكر من جميع النواحي، ووضعت الحكومة تحت تصرف اللجنة ٣٠٠ ألف جنيه مصري، عدا أربعة آلاف جنيه دفعتها جامعة الدول العربية لهذا الغرض.

ضاق الفلسطينيون ذرعاً بالأسلاك الشائكة المضروبة من حول معسكرهم، والتي تبقيهم بعيداً في الصحراء. وطلب الموسرون ومتوسطو الحال من بينهم السماح لهم بمغادرة المعسكر، والإقامة في القطر المصري. هنا تشكلت لجنة خاصة للنظر في هذه الطلبات. وسمحت اللجنة بالخروج لكل من أثبت قدرته المالية، وأتى بكفيل ميسور من أهل البلاد؛ حتى لم يبق في معسكر القنطرة سوى حوالي سبعة آلاف لاجئ فقط، تحت إشراف اللجنة العليا؛ التي أجرت إحصاءً اجتماعياً شاملاً لسكان المعسكر، وقسمت المعسكر إلى خمس مناطق، ووضعت على رأس كل منها مفتشاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، يعاونه موظفو الوزارات الأخرى، يشاركهم نفر من أبناء فلسطين. حتى لقد أطلق على المعسكر اسم «مدينة اللاجئين» وفيه توافرت الخدمات الضرورية، من مسكن مضاء بالكهرباء ومزوّد بالماء، عدا الطعام المطهي، والصحة، والتعليم، حيث كانت هناك مدرسة اعدادية (٤٠٠ تلميذ)؛ وأخرى ابتدائية (٤٠٠ طفل)، فيما التحق الطلبة الثانوية بمدرسة القنطرة خارج المعسكر؛ وانتقل عدد آخر إلى جامعتي فؤاد الأول (القاهرة الآن)؛ وفاروق الأول (الإسكندرية الآن). وأقيم في المعسكر مسجد كبير، خصص له واعظ مؤهل، كما سمح للمسيحيين بالخروج أيام الآحاد والأعياد، إلى كنيسة القنطرة شرق، لأداء صلواتهم.

اعتنت اللجنة العليا بالرياضة، فأعدت ملعباً لكرة القدم، وصالة للتمرينات السويدية. وتولى أحد أبناء فلسطين تدريب الراغبين في هذه التمرينات. وما لبث أن قام نفر من اللاجئين في معسكر القنطرة بتشكيل هيئة لهم، تمثلهم لدى السلطات الحكومية في المعسكر.

لم تنس اللجنة خدمة البرق والبريد، والترفيه، فأنشأت داراً للسينما، لعرض الأفلام العلمية، والثقافية والسياحية. عدا مخافر الشرطة، ودورات الحراسة.

سمحت اللجنة للمرفهين من اللاجئين بمزاولة أعمالهم داخل المعسكر، ففتح هؤلاء محلات البقالة، وبيع الفول والفلافل، وأخرى لتصليح الراديو، ولغسل الملابس وكيّها، وخياطتها. كما انخرط عدد غير قليل من فتيان المعسكر وفتياته في التمريض والإسعاف، في عمل بعضهم كتبة في دوائر المعسكر المختلفة، وفي الشؤون الاجتماعية ، وللمحافظة على النظام. كما تم تدريب عدد كبير من الرجال على السلاح.

في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ تم ترحيل سكان المعسكر إلى قطاع غزة، بناء على قرار اتخذه مجلس الوزراء المصري في هذا الصدد، بعد أن لاحظ تململ سكان المعسكر. واستقبلت هيئة «الكويكرز» الأميركية هؤلاء السكان، وأنزلتهم في معسكر المغازي في قطاع غزة، وانتقلت أعمال اللجنة العليا إلى القاهرة والمحافظات.

في عام ١٩٥٠، أصدرت جامعة الدول العربية «قرار لم الشمل»، الذي يقضي بترحيل اللاجئين الراغبين في السفر إلى المناطق العربية في فلسطين (الضفة، والقطاع)، من أجل الإنضمام إلى أسرهم وذويهم. وبلغ عدد هؤلاء ٥٨٩ لاجئاً؛ سافروا بطريق الجو، على نفقة الحكومة المصرية، فيما سافر على نفقة الجامعة، في المرة نفسها، ١٢٣ شخصاً. وأعيد فتح معسكر العباسية، لتجميع الراغبين في مغادرة مصر. وفي ٥/ ٨/ ١٩٥٠، نقل إلى قطاع غزة ١٨٤ لاجئاً، بعد أن نقل، في ٥/ ٦ وما تلاه، ٥١٦ لاجئاً إلى القدس؛ صرفت لهم ٤٥٨ تذكرة؛ وقامت طائرات «شركة مصر للطيران» بنقلهم تباعاً من القاهرة إلى عمان، في ١٧ رحلة. أخذ دور اللجنة العليا يتراجع، حتى اختفى تماماً، إلى ان قررت حكومة الثورة، في ١٢/ ١٠/ ١٩٥٣، إعادة تشغيلها.(٣)

استقر الفلسطينيون في مصر، نسبياً، وأخذوا يكتسبون ملامحهم الجديدة.

منحنى حجومهم:

بعد صيف سنة ١٩٥٠، لم يبق في مصر سوى ما يربو قليلاً على السبعة آلاف شخص؛ رصدت منهم اللجنة العليا، أواخر ١٩٥٣، قرابة ٧١٢ أسرة، قفزت إلى ١٠٥٧، مطلع سنة ١٩٥٥.(٤)

وفي سنة ١٩٦٠، قفز عددهم إلى ١٥,٤٩٣ فلسطينياً، بيد أن المتوافدين من أهالي غزة إلى مصر أخذوا في الإزدياد، منذ مطلع الستينات؛(٥) أساساً بسبب تعافي الإقتصاد الفلسطيني. وانتشر الفلسطينيون في أربعة عشر محافظة، لكن هذا العدد تراجع إلى عشر محافظات فقط، غداة حرب ١٩٦٧، بمجرد أن احتلت إسرائيل صحراء سيناء، وتوسعت في قصف مدن القناة الثلاث، وأجبرت أهلها والمهاجرين إليها على النزوح عنها.

قفز عدد الفلسطينيين، سنة ١٩٦٩، إلى قرابة ٣٣,٠٠٠ نسمة.(٦)

في أواسط الثمانينات حددت احصائيات إدارة الحاكم العام لقطاع غزة مجموع الفلسطينيين المقيمين في مصر، بصورة قانونية، بحوالي ٢٧,٥٠٠ شخصاً، فضلاً عن قرابة ثمانية آلاف آخرين، يقيمون في مصر بصورة غير رسمية. فيما أكدت مصلحة الجوازات والسفر والجنسية المصرية بأن العدد الصحيح هو ٢٥,٤٢٣. ومعروف بأن ثمة ٨٠٠ شخصاً قد أبعدتهم سلطات الإحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، غداة إحتلاله (١٩٦٧)، وآوتهم مصر في «مديرية التحرير».(٧)

تركز الفلسطينيون في محافظات القاهرة، والجيزة، والإسكندرية؛ وبوجه خاص في

محافظة القاهرة، التي تستقطب أكثر من نصف مجموع الفلسطينيين في مصر (٥٢٪)؛ فيما استقطبت الجيزة ٧٪؛ وبقي في سيناء زهاء ٢٥ ألف فلسطيني، مقابل تجمع حوالي ٤٣ ألفاً في الوادي.(٨) هنا غدا التجمع الفلسطيني في مصر السابع، من حيث الأهمية العددية، للفلسطينيين خارج وطنهم الممثل بجزئيه (أراضي ١٩٤٨؛ والضفة والقطاع)★

وحسب وثيقة لمصلحة الجوازات المصرية، فإن المصلحة أصدرت قرابة مئتين وستين الف وثيقة سفر للفلسطينيين حتى ربيع ١٩٩٤، موزعة على النحو التالي:(٩)

- فئة أ = ١,٠٧٥ لاجئ؛ (الوافدين إلى مصر قبل نكبة ١٩٤٨)
- فئة ب = ١٣,٠٣٢ لاجئ؛ (الوافدين مع نكبة ١٩٤٨)
- فئة ج = ١٤٢ لاجئ؛ (الوافدين بسبب العدوان الثلاثي [١٩٥٦])
- فئة د = ٦,٤١٧ لاجئ؛ (الوافدين حتى اندلاع حرب ١٩٦٧)
- فئة هـ = ٣٦,٣٠٧ لاجئ (الوافدين بعد حرب ١٩٦٧)

المجموع ٢٥٦,٩٧٣.

غني عن القول بأن حجم الفلسطينيين في مصر يقل كثيراً عن هذا الرقم، حتى أنه بالكاد يبلغ ثلثه؛ أما من تبقى فيعيش خارج مصر، أو تحول القيود التي فرضتها الحكومة المصرية على تنقل الفلسطينيين وإقامتهم، دون تمكن بعض المقيمين خارج مصر من الإنتقال إليها والإقامة فيها.

يؤكد إحصاء أجرته الداخلية المصرية بأن في مصر، مطلع ١٩٩٥، زهاء ٨٩ ألف فلسطيني، عدا ما بين ١٠ و ٢٠ ألف آخرين لم يتم حصرهم.(١٠)

يستخلص خبير سكاني فلسطيني من التوزيع الديموغرافي للفلسطينيين في مصر، أنهم من سكان الحَضَر، حيث يسكن ٩٤,٤ في المئة من مجموعهم المدن، فيما يسكن ٥,٦ في المئة الأرياف.(١١)

فيما يشير الهرم السكاني العربي إلى نمط مغاير، تماماً، للنمط المعروف في المجتمعات النامية؛ كما يختلف عن الأنماط الأخرى المعروفة؛ حيث يُميّز الديموغرافيون بين ثلاثة أنماط من الأهرامات السكانية، تتسع قاعدة أولها وتضيق قمته؛ إنه مجتمع فتى، تزيد فيه نسبة المواليد والأطفال وغير البالغين، وهو النمط السائد في مجتمعات الأقطار النامية. أما النمط الثاني فيمثل مرحلة

★ الترتيب السابع، بعد الضفة الشرقية للأردن، ولبنان، والكويت، وسوريا، والسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخوخة، حيث تضيق قاعدته، وتقترب أضلاع هرمه من القائمة. وتتصف المجتمعات التي يأخذ هرمها السكاني هذا الشكل بتدني نسبة المواليد، وارتفاع ذوي الأعمار الكبيرة؛ وتكاد تتساوى معدلات مواليده مع معدلات وفياته (كلاهما منخفض). ولا يبدو الهرم السكاني للتجمع الفلسطيني هنا ضيِّق القاعدة، كما أن كبار السن لا يشكلون نسبة كبيرة، في حين تتسع نسبة الأعمار المتوسطة، فتصل نسبة الفئة العمرية من ٢٠ – ٢٤ إلى ١٤,٧ في المئة من مجموع السكان؛ أما الذين تجاوزت أعمارهم ٦٥ سنة، فلا يمثلون أكثر من ١,٨٪ وشكلت نسبة الأعمار الصغيرة (أقل من ١٥ سنة) ٢٩,٦٪ فيما احتلت الفئات المتوسطة (١٥ – ٢٤ سنة) النسبة الغالبة (٦٨,٦٪) من المجموع الكلي. لأن الطلاب يشكلون ما يقرب من ٤٦٪ من المجموع الكلي للسكان الفلسطينيين.(١٢)

لم يتغير توزيع الفلسطينيين في مصر كثيراً، حتى سنة ١٩٨٦، فقد تركز الفلسطينيون في القاهرة، والإسكندرية، ومحافظة الشرقية، ومنطقة القناة، وسيناء. ومال الأغنياء في العاصمة، عادة، إلى الإقامة في هليوبولس، والدقي؛ بينما سكن أفراد الطبقة الوسطى في أحياء العباسية، وشبرا، ومدينةنصر، فضلاً عن هليوبولس. أما الفقراء فمراكزهم في مدينة نصر، وشبرا، وعين شمس، والوايلي، وترتفع مراكزهم في الشرقية في أبي كبير، والزقازيق، وفاقوس، والصالحية، والخَطَّارة. أما في سيناء، فأغلبيتهم الساحقة في العريش والشيخ زويِّد.(١٣)

الموقع الإقتصادي:

في سنة ١٩٨٥، شكلت قوة العمل (٦ سنوات فما فوق) ٨٦,٥ في المئة من مجموع الفلسطينيين في مصر، ٥٣ في المئة منهم طلبة . أما ذوي النشاط (اي العاملون المتعطلون) فلا يعادلون أكثر من ٢٢ في المئة من قوة العمل، و ١٩,٢. في المئة من جملة السكان.(١٤)

فيما تتواضع نسبة المرأة في العمل؛ فالإناث لم يشكلن أكثر من ٨,١ في المئة من ذوي النشاط الإقتصادي (العاملون فقط)؛ بينما تشكل السيدات المتفرغات للتدبير المنزلي ١٧,٥ في المئة من قوة العمل؛ و ٥,١ في المئة من جملة السكان، و ٢٥,٥ في المئة من مجموع الإناث الفلسطينيات في مصر؛ أي أن ربع إناث هذا المجتمع منصرف إلى التدبير المنزلي، فقط. والملاحظ أن النسبة المحتلة لمساهمة المرأة في قوة العمل ضعيفة، أيضاً. وقد تبدو النسبة الأخيرة مقبولة؛ ذلك أن المرأة الفلسطينية – شأن بقية النساء العربيات – لم تنخرط، بعد، في مجال العمل، بشكل كامل. أما النسبة الأولى، فإن ضعفها يعزى إلى النسبة غير القليلة من الإناث المتفرغات للتعليم. ومن جملة العاملين الفلسطينيين في مصر، فإن ٣٠ في المئة يعملون لحسابهم الخاص، و ٦٧,٦ في

المئة يعملون بأجر نقدي في الدوائر الحكومية، أو لدى الغير. إن ٣٢,١ في المئة يعملون في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصيية، بينما يعمل ١٩,٨ في المئة في التجارة والمطاعم والفنادق، و ١٢,١ في المئة في النقل والتخزين. ولا يعمل في الصناعة أكثر من ٨,٧ في المئة، و٤٥ في المئة، فقط، في الزراعة، وصيد الأسماك، و ٢٢,٧ في المئة في المهن الأخرى.(١٥)

أما المهن التي يمارسها السكان ممن يزيد أعمارهم عن ١٥ سنة، فإن ٢٣,٢ في المئة عمال إنتاج، وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة، و ١٧,٧ في المئة من من العاملين في أعمال البيع، و ١٤,٦ في المئة في المهن الكتابية، و ١٦,٨ في المئة في المهن الفنية، و٣,٧ في المئة في مهنة الزراعة، و ٤,٤ في المئة في الأعمال الإدارية، و ١٢,٥ في المئة في مهن غير موَّصفة. ولعل هذا التركيب الإقتصادي لذوي النشاط، من أكثر الخصائص اللافتة للنظر في التركيب السكاني العام للشعب الفلسطيني؛ حيث أن العاملين في الزراعة قلة ضئيلة. وإذا كان هذا الأمر يعزى، في جانب منه، إلى إفتقار الفلسطينيين النسبي، للأراضي الزراعية، وإلى أن المجتمعات الزراعية في مناطق اللجوء مناطق طاردة للسكان، فإن العوامل الرئيسية تكمن في إنعكاسات هزيمة ١٩٦٧ على بنية الشعب الفلسطيني، وما خلَّفته من آثار نفسية واجتماعية؛ لعل أهم ايجابياتها سرعة التحول الحضاري لدى هذا الشعب؛ ولا تتجلى السمة الحضارية في أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين تسكن في المدن، وتعمل في غير الزراعة فحسب، ذلك أن مثل هذه الظاهرة قد نجدها في المجتمعات النامية الأخرى، إلا أنها لا تشير إلى تحول اجتماعي جذري، حيث أن الكثيرين من المصَّنفين حَضراً – وهم سكان المدن – في الحقيقة مجتمعات ريفية. وقد يرى البعض أن مثل هذا التحول عملية تزييف للمجتمع الحَضري، إلا أن الصورة مختلفة بالنسبة للفلسطينيين؛ فتحولهم اكثر جذرية، لأنهم يتركزون في المدن الكبرى، ويعملون في الصناعة، والتجارة والخدمات.(١٦)

ثمة رأسماليون فلسطينيون كبار في مصر. فالشنطي وعائلته يعملون في الجلود والبلاستيك؛ وعائلة جمجوم في تجارة المواد الغذائية، ورضوان العجيل – الذي اكتسب الجنسية المصرية – في الأجهزة والإكسسوارات؛ وآل أبو لبن في الطوب الحراري والأدوات الصحية؛ والسكسك في الأقمشة؛ والعتَّال في الموبيليا والأجهزة الإلكترونية؛ وعصفور في الزجاج والكريستال. وشهدت الستينات أول صعود مالي للفلسطينيين؛ وحسب مصادر منظمة التحرير، فقد كان قرابة عشرين فلسطينياً يمتلكون مصانع متنوعة، متوسطة الحجم؛ بالإضافة إلى ٥٥ آخرين يمتلكون عمارات سكنية؛ وثمانية آخرين يمتلكون فنادق متوسطة؛ و ١٥ يستحوذون على «عِزب»؛ فضلاً عن عدد لا بأس به من المقاولين هنا كان قرابة ٢٥٠٠ شخص يديرون رؤوس

أموال تتراوح ما بين ١٥ و٢٠مليون جنيه مصري؛ في مطاعم، وفنادق، وأعمال النقل؛ والخدمات. أما الآن، فثمة أشخاص قلائل استفادوا من أوضاع السوق المصرية، بشكل جعل رؤوس أموالهم تفوق في حجمها رؤوس أموال المئات في الستينات. وفي مابين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، رصد أحد الباحثين المصريين ٢٢٢ متجراً للفلسطينيين في مصر،بينها ٥٨ مطعماً ومحل بقالة؛ و ٧٤ محلاً لبيع الأقمشة، ومتجران للمجوهرات؛ و ٣٢ وكالة سياحة ومكتب استيراد وتصدير؛ و ٤٦ مصنع جلود، وفواكه، وصابون، وأحذية.[١٧]

ويقطن قرابة خمسة آلاف فلسطيني قرية عرب أبو ذكرى، في قويسنا محافظة المنوفية، حيث يمثل المصريون هناك أقلية. ويعمل معظم الفلسطينيين هناك في الأعمال الحرة والإستثمار، بشتى أشكاله، فيما يتركز نشاطهم في المجال الزراعي، في محافظة الشرقية والإسماعيلية بشكل خاص. ويعمل فلسطينيو أبو ذكرى، في معظمهم، بصناعة أل«الطواقي»، حيث ينسجون وبر الجمال، ويصنعون منه الطواقي، يبيعونها لأهالي القرى المجاورة. وكان هؤلاء الفلسطينيون يعملون في تجارة الجمال، إلا أنهم تحولوا، مع مرور الوقت، للعمل في الزراعة والتجارة الصغيرة، شأن أهل القرية، تماماً.[١٨]

أما البطالة فمتفشية بشكل وبائي، خاصة بين الجامعيين، الذين تحول القوانين الجديدة دون تشغيلهم في المؤسسات والدوائر الحكومية؛ فيما يحتاج الراغب في العمل مع القطاع الخاص إلى ترخيص عمل.

في المجال السياسي:

معروف بأن الشعب المصري طالما تضامن مع فلسطين وشعبها، منذ التهبت القضية الفلسطينية، مطلع عشرينات هذا القرن؛ فيما ظل النشاط السياسي الفلسطيني في محصوراً محدوداً، لا يزيد كثيراً عن تحركات محمد على الطاهر★ السياسية والصحف التي أصدرها هذا المكافح الوطني الفلسطيني، وعلاقاته الوطيدة بالإخوان والوفد المصري؛ والتي سخرها لخدمة قضية بلاده الوطنية.

مع نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية، أخذت معدلات الطلبة الجامعية ترتفع في مصر، وأوجدت الاحزاب السياسية الفلسطينية فروعاً نشطة لها وسط هؤلاء الطلاب، فكان فرع الإخوان

★ لمزيد من المعلومات عن الطاهر، يمكن العودة إلى: سميح شبيب، محمد على الطاهر تجربته الصحافية في مصر، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٩١.

المسلمين في أوساط طلاب القاهرة والذي تزعمه فتحي البلعاوي، ثم صلاح خلف، وفرع «عصبة التحرير الوطني»ووريثها «الحزب الشيوعي الأردني» الذي ترأسه طالب الطب ابن صفد، نديم النحوي؛ قبل أن ينجح «البعث» في تشكيل فرع له، وتلحقه «حركة القوميين العرب».

ولأن «الهيئة العربية العليا» وحكومة عموم فلسطين، فقدتا مبرر وجودهما، فقد كان طبيعياً ان يتركز النشاط السياسي في «رابطة الطلبة الفلسطينية» في القاهرة، والتي غدت مدرسة كادر خرّجت القيادات السياسية اللاحقة؛ فمنها ياسر عرفات، أول رئيس لهذه الرابطة (١٩٥٠ - ١٩٥٦)؛ وصلاح خلف (أبو إياد) الذي كان نائباً لعرفات في الرابطة، وخلفه في رئاسة الرابطة، سنة ١٩٥٦، وحمل صفة «الرجل الثاني» في فتح، بعد صعودها؛ فضلاً عن فاروق القدومي (أبو اللطف)؛ وتيسير قبعة؛ وبشير البرغوثي.[١٩]

من هنا يكمن فهم الصراع الحزبي الذي احتدم من أجل الإستحواذ على قيادة «رابطة الطلبة» ومن بعدها «الإتحاد العام لطلبة فلسطين».

معروف بأن «الإتحاد» اتخذ من القاهرة مقراً له، منذ قام، سنة ١٩٥٩، بمجرد اتحاد الروابط الطلابية الفلسطينية في مصر وسوريا ولبنان وألمانيا.

ومنذ سنة ١٩٥٧ أخذت مصر تتدخل باطراد، في أمر تشكيل قيادة «الرابطة» ومن بعدها «الإتحاد». فحين كان النظام المصري راضياً عن «البعث» - إلى جانب عوامل أخرى - تولى أعضاء من «البعث» رئاسة الإتحاد، واستحوذوا على النسبة الأكبر من هيئته التنفيذية. حتى إذا ما اصطدم النظام الناصري بالبعث، صيف ١٩٦٣، قلب لهم ظهر المجن، ونقل دعمه إلى «حركة القوميين العرب»، حتى أواسط الستينات، حيث انتقل بدعمه إلى طلبة «الطليعة العربية»، الموالية لعبد الناصر. مما قلل كثيراً من الوزن السياسي لهذا الإتحاد، الأمر الذي تعزز مع قيام منظمة التحرير، أواسط الستينات، بمؤسساتها السياسية، والثقافية والعسكرية، فضلاً عن تنظيمها الشعبي.

إلى جانب «الرابطة» تأسس، في القاهرة «النادي الفلسطيني العربي»، سنة ١٩٥٣؛ وبقي حتى سنة ١٩٦٤. وفي موازاته تأسس «النادي الفلسطيني العربي»، في الإسكندرية، فضلاً عن فرعين للنادي، قاما في مدينتي العريش وبور سعيد.[٢٠] وقد هدفت هذه النوادي إلى تعزيز روابط الفلسطينيين المقيمين في مصر، بعضهم ببعض؛ ونشر الوعي السياسي بينهم، وتبني مشاكلهم الاجتماعية والثقافية.

منذ تأسيس منظمة التحرير، صيف ١٩٦٤، احتكرت هذه المنظمة حق النشاط العلني في مصر، دوناً عن المنظمات السياسية الفلسطينية إلى ما بعد حرب ١٩٦٧؛ ونشط مكتباها في

القاهرة والإسكندرية، بمراجعة اللجنة التنفيذية للمنظمة في العاصمة المصرية، حيث سمحت السلطات المصرية، بعد هذه الحرب وصعود المنظمات الفدائية، لحركة «فتح» بالنشاط العلني، فافتتحت الحركة عدة مكاتب، تركز أغلبها في العاصمة.

وإذا كانت مصر قد أجّرت لمنظمة التحرير، منذ تأسيسها، إذاعة بثت باسم «صوت فلسطين»، فإن مصر منحت «فتح»، بعيد معركة الكرامة (٢١/ ٣/ ١٩٦٨)، محطة إذاعية بإسم «صوت الثورة الفلسطينية). وبعد أن استأثرت «فتح» برئاسة منظمة التحرير، في فبراير / شباط ١٩٩٦، عمدت إلى دمج الإذاعتين، في إذاعة واحدة، حملت اسم الثانية، وترأسها مدير الثانية، فؤاد ياسين، حتى صيف ١٩٧٤، حيث أخلى موقعه للطيب عبد الرحيم. عدا فترة انقطاع، اقتربت من سنة كاملة، حين أوقفت السلطات المصرية هذه الإذاعة، بمجرد انفجار الأزمة بين القيادتين المصرية والفلسطينية، مع قبول الأولى «مبادرة روجرز». وهو الإجراء الذي اقترن بترحيل الأمن المصري لعشرات من أعضاء الجبهتين «الشعبية» «والديمقراطية»، أواخر تموز / يوليو ١٩٧٠، إلى الأردن، انتقاماً من قيام عناصر من هاتين الجبهتين في عمان بمظاهرات، ندّدت بقبول الحكومة المصرية «مبادرة روجرز».

معروف بأن الأمن المصري كان قد تغاضى عن مقر للجبهة الشعبية في إحدى شقق عمارة الايموبيليا، وسط القاهرة، توارت فيه «الشعبية» خلف «جبهة التحرير الوطني البحرينية» صاحبة المكتب. لكن أحداث تموز / يوليو ١٩٧٠، إنهت هذا الوضع؛ فيما سمحت السلطات لمنظمة فلسطين العربية بالنشاط العلني في مصر، بسبب الروابط ا لحميمة لمؤسس هذه المنظمة وقائدها، أحمد زعرور، إلى أن حلّت هذه المنظمة نفسها، على النحو المعروف، صيف ١٩٧١.

ولأن الكيانية الفلسطينية ظلت الهاجس الأول للفلسطينيين، أينما حلُّوا، منذ النكبة؛ لذا غرقت المؤسسات النقابية والشعبية الفلسطينية في النشاط السياسي، على حساب الشأنين النقابي والمطلبي.

في القاهرة، تأسست، عام ١٩٦٣، «رابطة المرأة الفلسطينية»، وضمت قرابة خمسين إمرأة. وبعد أن تأسس في القدس، سنة ١٩٦٥، «الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، تحولت هذه الرابطة إلى فرع لهذا الإتحاد في مصر، ثم استضاف هذا الفرع قيادة الإتحاد المركزية، منذ أغلقت الحكومة الأردنية مقر هذه القيادة في القدس في ١/ ١/ ١٩٦٧.

من جهة أخرى، كان بعض النقابيين العماليين الفلسطينيين اضطر إلى هجر وطنه في الضفة الغربية، بعد أحداث ربيع ١٩٥٧ في الأردن؛ وتجمع هؤلاء في مصر، وفي مقدمتهم حسني صالح الخفْش، وناجي الكوني. وأنضم إلى هؤلاء فلسطينيون آخرون، ممن ساهموا في المحاولة

الإنقلابية الفاشلة في سوريا، في تموز / يوليو ١٩٦٣. وسعى هؤلاء النقابيون إلى تشكيل «الإتحاد العام لعمال فلسطين» ولم تنجح مساعيهم، إلا بعد قيام منظمة التحرير؛ فانعقد المؤتمر الأول للإتحاد، في مدينة غزة، في ما بين ١٤ و١٧ نيسان / ابريل ١٩٦٥. واتخذ الإتحاد من القاهرة مقراً له، إلى ما بعد «مبادرة السادات» (١٩/ ١١/ ١٩٧٧)، حيث نقل مقره إلى دمشق.

فيما بعد نجح الإتحاد في تأسيس فروع له في انحاء متفرقة من مصر: القاهرة؛ الجيزة؛ حلوان؛الإسكندرية؛ دمنهور؛ طنطا؛ كفر الشيخ؛ مرسي مطروح؛ دمياط؛ المنصورة؛ بني سويف؛ الفيوم؛ بورسعيد؛ قنا؛ سوهاج؛ أسيوط؛ والمينا.

في سياق مشابه، انعقد، في مدينة غزة، المؤتمر الأول لإتحاد كتاب فلسطين، في مابين ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر و ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦، بحضور ٣٢ كاتباً وأديباً من شتى مناطق الشتات الفلسطيني. وانتخب خيري حمّاد – من فلسطينيي مصر رئيساً للإتحاد؛ واتخذ الإتحاد من القاهرة مقراً له. إلى أن تأسس في بيروت «الإتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين»، في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، حيث تحول مقر الإتحاد في القاهرة إلى مقر لفرع الإتحاد في مصر، منذ تموز / يوليو ١٩٧٣، حتى «مبادرة السادات» حيث تم ترحيل أربعة من قادة هذا الفرع، وأغلق الأمن المصري مقر الفرع، حتى يومنا هذا، وأصبح الفرع مجرد حبر على ورق.

اليوم، لا يحظى بالوضع الرسمي سوى حركة «فتح»، فيما تفتقر الفصائل الفلسطينية إلى مثل هذا الوضع؛ على أن هذا لم يحرم هذه الفصائل من متعاطفين ومؤيدين بين صفوف الفلسطينيين في مصر. في السياق نفسه، كان يعيش في مصر ٢٥ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.(٢١)

الشأن الثقافي:

تمتع الطلاب الفلسطينيون في مصر بمزايا تعليمية، حيث عوملوا معاملة المصريين، من حيث مجانية التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات؛ حتى كانت «مبادرة السادات» وأخذت السلطات المصرية تحرم الفلسطينيين، تدريجياً من هذه المزايا بل لطالما تم استثناء طلبة فلسطين من شرط المجموع للإلتحاق بمختلف الكليات، طوال المرحلة الناصرية.

منذ بداية الستينات وحتى سنة ١٩٧٨، ظل حجم الطلبة الجامعيين الفلسطينيين في مصر يدور حول العشرين ألف طالب. وبعد «مبادرة السادات» اخذ هذا العدد في الإنحسار التدريجي، مع فرض الرسوم الباهظة،بالعملة الصعبة على هؤلاء الطلاب، فضلاً عن حرمانهم من الإلتحاق بكليات الهندسة، والطب، والصيدلة، والإعلام، والإقتصاد والعلوم السياسية.

حتى هبط عدد الطلبة الفلسطينيين الجامعيين، سنة ١٩٨٥، إلى ٤,٥٠٠ طالب، والثانويين إلى ١,٦٥٠ طالباً.(٢٢) واستوعب ما تبقى من الطلبة الفلسطينيين جامعات اليمن، وسوريا، وليبيا، والجزائر و«المعسكر الإشتراكي».

أما الأمية فلم تتعد نسبتها إل ١٦ في المئة (١٥,٧٪)، وارتفعت إلى ٢٨,٤ في المئة بين الإناث، وانخفضت إلى ٧,٦ في المئة بين الذكور (للسكان عشر سنوات فما فوق) وقلت نسبة الأمية في فئات السن الشابة والصغيرة؛ حيث كان، سنة ١٩٨٥، ١٨,٣ في المئة يقرأون ويكتبون دون مؤهل؛ و١١,٧ في المئة يحملون الإبتدائية؛ و ٩,٢ في المئة بمؤهل أقل من متوسط؛ و ٣٦,٩ في المئة مؤهل متوسط و ٤ في المئة فوق المتوسط و ٥,٦ في المئة الدرجة الجامعية الأولى، و١,٠ في المئة دبلوم عالي؛ و٠,٢ في المئة ماجستير؛ و١,٠ في المئة دكتوراه. ورغم تواضع هذه النسب إلا أنها ذات دلالة، حيث أن بين كل ألف فلسطيني - تتعدى أعمارهم العشر سنوات - ٥٦ شخصاً يحملون شهادة جامعية أولى، وشخص واحد يحمل الدبلوم العالي، وشخصان يحملان الماجستير، وشخص واحد يحمل الدكتوراه. أي أن بين كل ألف فلسطيني - أعمارهم ٢٠ سنة فأكثر ثمة ٨٤ شخصاً يحملون شهادة جامعية فأكثر.(٢٣)

التقطت صحفية معارضة مصرية معاناة ٢٤,٦٠٠ طالب فلسطيني، يعيشون في مصر. فبعد أن ظل الطلبة الفلسطينيون يحصلون على التعليم، لقرابة ثلاثين سنة متصلة (١٩٤٨ - ١٩٧٨). دون رسوم، كالمصريين تماماً، حملت سنة ١٩٧٨ مفاجأة غير سارة لهم، إذ أصبحوا مطالبين بدفع رسوم دراسية، باعتبارهم «أجانب». في البداية دفع طالب الكلية العلمية ٤٥٠ جنهياً استرلينياً، عن السنة الواحدة، قفزت إلى ٣,٠٠٠ جنيه استرليني خلال التسعينات. وبلغ عددهم حوالي ٢٢ ألفا في التعليم الأساسي والثانوي، ٢٦٠٠ طالب في التعليم الجامعي؛ «مع أنهم، مثل الجميع على أرض مصر يحصلون على العملة (السهلة)، بالجنيه المصري، بالكاد» البداية كانت بموجب القرار الوزاري رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٩، الذي بدأ ألزام الطالب الفلسطيني بدفع ١٢٠ جنيها، في الإبتدائي، و ١٦٠ في الإعدادي، و ٢٥٠ في الثانوي، و ٤٢٠ في المعاهد الصناعية و ٣٨٠ في دبلوم الزراعة، و ٣٠٠ في دبلوم التجارة، و ٣٠٠ في معاهد المعلمين والمعلمات، فضلاً عن ١٥٠ دولاراً أمريكياً لإستخراج الشهادة. وفي سنة ١٩٩١ ارتفعت الرسوم بنسبة ٢٠٪ في الجامعة، فأصبحت ٢,٠٠٠ جنيه استرليني للسنة الأولى في الكليات النظرية؛ و١,٠٠٠ جنيه استرليني لكل سنة من السنوات التالية؛ فيما ارتفعت التكلفة في الكليات العملية لتصبح ٣,٠٠٠ جنيه استرليني، في السنة الأولى، و ١,٥٠٠ جنيه استرليني لكل من السنوات التالية. أما تكلفة الدراسات العليا، فبلغت ضعف هذا المبلغ مما جعل الحرمان

من التعليم في انتظار الفلسطيني في مصر، إذا ما عجز عن الدفع؛ حيث يتم أولا، حرمانه من أداء الإمتحان، واعتبار السنة سنة رسوب، بحيث إذا تكرر رسوبه، يفصل من الجامعة أو المدرسة.(٢٤)★

نشير هنا إلى أن الأمير السعودي تركي بن عبد العزيزي قام بتسديد رسوم نسبة صغيرة من الطلبة الفلسطينيين، سنة ١٩٩١، وفي السنة التالية سددت جامعة الدول العربية رسوم بعض طلبة السنتين الثالثة والرابعة في الجامعات المصرية.

★ ففي جامعة المنصورة فوجئ الطلبة الفلسطينيين؛ سنة ١٩٩١ بعدم وجود أرقام جلوس لهم، والمسؤولون يطردونهم خارج لجان الإمتحان.

وفي كلية التربية، سمح لهم العميد بأداء امتحان المادتين الأولى والثانية، ثم طردهم وحرمهم من إكمال الإمتحان. وفي كلية العلوم قام المسؤولون بشطب أسماء وأرقام جلوس الطلبة الفلسطينيين، ولم يسمحوا لهم لأداء الإمتحان.

كما قامت إدارة شؤون الطلبة في الجامعة بإرسال ملفات الطلبة إلى «إدارة الوافدين» بالقاهرة، (مما يعني أنهم غير مسجلين بالجامعة). وحاول الطلاب، عن طريق اتحاد طلبة الجامعة، أن يطلبوا من رئيس الجامعة السماح لهم بدخول الإمتحان، مع حجب النتيجة، لحين سداد المصروفات، إلا أن الرئيس رفض، مؤكداً بأن لديه تعليمات من وزير التعليم بحرمان الفلسطينيين من أداء الإمتحان، بسبب موقف قيادة منظمة التحرير من أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١).

وفي كلية الهندسة، تم رفض اعفاء ٢٩ طالباً فلسطينياً وردت أسماؤهم في كشف مستقل - من دفع الرسوم، وأصبح بعضهم - كالطالب جهاد عبد العزيز إبراهيم - مهدداً بالفصل لتكرار الرسوب،حيث أنه يحرم من دخول الإمتحان!

وفي جامعة الأزهر، يعفى طلاب أفريقيا وجنوب شرق آسيا من دفع رسوم إضافية، في حين تطالب الجامعة الفلسطينيين بأن يدفعوا بالإسترليني. ويقول مصدر فلسطيني مسؤول «إن ثلث أولادنا مجهّلون، محرومون من التعليم الإبتدائي».

بعد العجز المالي للمنظمة، تم حرمان ٤٠٠ طالب جامعي من الإمتحان، عام ١٩٩١؛ وحجبت نتائج ٦٠٠ طالب، لأنهم لم يسددوا الرسوم. وفي عام ١٩٩٢ لم يسمح للفلسطينيين من الأراضي المحتلة والأردن الإلتحاق بالجامعات المصرية، على الإطلاق. وسمح، فقط للمقيمين في مصر بشرط سداد الرسوم التعجيزية.

محمد القدوسي، شبح الجهل يطارد ٢٤ ألف طالب فلسطيني في مصر، الشعب (القاهرة) ٤/ ٢/ ١٩٩٢.

وما جرى في جامعة المنصورة، سنة ١٩٩١، مجرد مثل لما جرى في بقية الجامعات المصرية.

في ربيع ١٩٩٥ وافقت الحكومة المصرية على اعفاء الطالب الفلسطيني ابن المصرية من رفع الرسوم الجامعية، لكنها اشترطت أن تكون الزوجة المصرية أرملة أو مطلقة. إنها دعوة صريحة للزوجات المصريات كي يقتلن أزواجهن حتى يفوز أولادهن بمجانية التعليم، وإلا فليطلّقوا من أزواجهن، وهذا أضعف الإيمان.

معاملة الفلسطينيين:

خضعت معاملة الفلسطينيين في مصر للسياسة، إلى حد بعيد. فقد شهدوا عصرهم الذهبي في ظل الحكم الناصري الراديكالي، ذي الخطاب القومي العربي؛ على أنه ما أن اتجه السادات إلى الغرب، بقوة، حتى أخذت أوضاع الفلسطينيين في مصر تتدهور، باطراد.

بعد ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢، تزايد اهتمام مصر باللاجئين الفلسطينيين، واستهلت اللجنة العليا أعمالها، في ١٢/ ١٠/ ١٩٥٣، فاعتمدت احصائيات مصلحة الجوازات للفلسطينيين، ثم قسمت مجموع الأسر الفلسطينية إلى خمسة أقسام، مستخدمة في ذلك متغير الدخل. فالأسر (أ) ذات دخول مرتفعة، نسبياً (أكثر من عشرة جنيهات مصري. شهرياً، للفرد الواحد)، وشمل هذا القسم أسرتين فقط. ورؤى أن في امكان هاتين الأسرتين مساعدة غيرهما من الأسر. أما الأسر (ب) فمكتفية ذاتياً ويتراوح الدخل الشهري للفرد فيها ما بين جنيه ونصف وعشرة جنيهات. وشمل هذا القسم تسعين أسرة. فيما افتقرت الأسر (ج) إلى الدخول الثابتة، وان امتلكت قدرات يمكن استغلالها، اقتصادياً. وشملت ٧٢ أسرة وقد صُنّف العاجزون، ذوي الدخول الشهرية التي تقل عن جنيه ونصف للفرد ضمن القسم (د). وضمت ١١٤ أسرة. وبقي الراغبون في السفر النهائي إلى قطاع غزة، أو إلى أي قطر عربي، ولا يملكون مصاريف السفر؛ وهؤلاء تم تصنيفهم ضمن القسم (هـ). وبقيت ٢١٤ أسرة دون استيفاء المعلومات عنها. وقد تقرر صرف ثلاثين جنيها مصرياً، حداً أقصى للأسرة الواحدة. وأفاد هذا الأمر ١٣٢ أسرة من القسم (ج)؛ فيما اشتريت أربعون ماكينة خياطة، تم توزيعها على الأسر الأربعين الباقية. وتقرر صرف اعانات مالية شهرية للأسر في القسم (د)؛ عدا الاعانات الطارئة، في حالات الوضع والوفاة (بحد أقصى قدره خمسة جنيهات)؛ وخفضت مصاريف العلاج لأفراد هذا القسم. وصرفت اعانات إضافية للأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ثمانية أفراد.(٢٥)

بدأ تحسن أوضاع الفلسطينيين في مصر مع قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤٦٢، في ٢٣/ ٩/ ١٩٥٢، الذي قضي «بحق العمل والإستخدام» للفلسطينيين في الأقطار العربية المضيفة، أسوة بمواطني هذه الأقطار. مما أتاح تشغيلهم في مصر، بعد طول منع.(٢٦)

منذ سنة ١٩٥٤، أخذت سلسلة من التشريعات تصدر في مصر، لإزالة العوائق أمام تشغيل الفلسطينيين في مصر، ومساواتهم بالمصريين في هذا الصدد. أول هذه التشريعات تعلق بالأطباء، وخوّل وزارة الصحة المصرية حق إصدار الإجازات لكل الأطباء والبياطرة من اللاجئين الفلسطينيين (القانونان ٤١٥ و ٤١٦، لسنة ١٩٥٤م. وخوّل القانون الذي تلاه (٤٨١ لسنة ١٩٥٤) وزارة الصحة اصدار الإجازات للقابلات القانونيات الفلسطينيات، وللمعاونين الصحيين. ثم صدر القانون رقم ٣٧، لسنة ١٩٥٤، الذي أعطى لوزارة الصحة حق إصدار الإجازات لأطباء الأسنان الفلسطينيين. وقد سمح للفلسطينيين، أيضا، بالحصول على سجلات تجارية، ومنحوا حق الإستيراد والتصدير، خلافاً لبقية العرب. كما قدمت المستشفيات الحكومية المصرية خدمات طبية مجانية للفلسطينيين.(٢٧)

على أن التحول الجذري في معاملة الفلسطينيين جاءت في ذروة المد القومي العربي، فأجاز القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ (في ١٠/٣/١٩٦٢) تشغيل الفلسطينيين في سائر وظائف الدولة والمؤسسات العامة المصرية. كما استثنى القانون نفسه الأطباء والمهندسين والصيادلة الفلسطينيين من القانونين ٤١٥ و ٤١٦ لسنة ١٩٥٤، اللذان يحظران عمل الأجانب في البلاد.(٢٨)

ثم جاء وزير العمل المصري، الذي أصدر قراراً وزارياً، في ١٠/ ٥/ ١٩٦٣، أعفي بموجبه الفلسطينيين من شرط الحصول على ترخيص عمل. وعزز رئيس الجمهورية قراره الأول (٦٦)؛ فأصدر، في شباط / فبراير ١٩٦٤، قراراً بقانون، حمل رقم ٤٦، لسنة ١٩٦٤، بشأن نظام العاملين المدنيين في الدولة، أكد فيه على ضرورة استثناء الفلسطينيين من صفة «الأجانب» وفي السياق نفسه، وقّع وزير الخارجية المصري، محمود رياض، سنة ١٩٦٥، بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، خاص بحقوقهم في السفر، والإقامة، والعمل.(٢٩)

في مجال تقديم يد العون للمعوزين من الفلسطينيين، عقدت اللجنة العليا اجتماعاً، في ٧/ ١٠/ ١٩٥٤، حضره ممثلون عن: الهلال الأحمر المصري؛ وهيئة وكالة الإغاثة الدولية؛ واتحاد الكنائس العليا؛ والجمعية الأنجليكانية؛ وجمعية مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وتم التوصل إلى أن يقوم اتحاد الكنائس العالمي بتقديم معونات عينية، تكفي خمسة آلاف لاجئ، كل عام؛ ثم ارتفع العدد إلى سبعة آلاف. وتم توزيع بطاقات تموين عل أرباب الأسر؛ وبمقتضاها حصل كل لاجئ على حوالي عشرة كيلو دقيق؛ ونصف كيلو من السمن أو الزيت؛ وكيلو حليب مجفف. وصرفت هذه البطاقات لأكثر الأسر عوزاً (د، ج)، ثم امتدت لتشمل بعض المنتمين للقسم (ب).(٣٠)

هذا كله لأن الفلسطينيين في مصر لم تشملهم «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين»

بالمعونات التي قدمتها لغالبية اللاجئني الفلسطينيين في الأردن وقطاع غزة وسوريا ولبنان؛ وبذا غدت مصر استثناء من بين دول الطوق في هذا الصدد. والسبب أن الحكومة المصرية نفسها لم تطلب إلى الوكالة القيام بهذا العمل. مما جعل غوث اللاجئين في مصر من مسئولية الحكومة المصرية نفسها.(٣١)

لقد أثرت هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، سلباً على أعمال اللجنة العليا؛ فانقطعت المعونات العينية الخارجية، بعد أن بلغت ٧,٩٦٥ جنيهاً مصرياً، شهرياً، أي بمعدل ٩٥,٥٨٠ جنيهاً، سنوياً وزعت على ١٤١٧ أسرة، ضمت ٨٠١٧ فرداً، منتشرين في محافظات شتى في مصر. كما أن الإعتماد المالي للجنة تجمد عند حد لا يتجاوزه، وهو ١٢ ألف جنيه مصري، سنوياً. مما استتبع وقف الإعانات عن مستحقيها، بضعة أشهر. معروف بأن عدد الفلسطينيين المنضوين تحت مظلة اللجنة العليا بلغ، حتى أول عام ١٩٦٧، ٩٢٤٣ فرداً، منتشرين في ١٤ محافظة. على أن هذا الرقم هبط، عام ١٩٧٠، إلى ٧٦٩٢ فرداً، في عشر محافظات؛ بعد أن هاجر أهالي محافظات سيناء والقناة من مدنهم وقراهم، تحت وطأة الإحتلال الإسرائيلي.(٣٢)

الإنقلاب:

تحسنت أوضاع الفلسطينيين في مصر، طوال عهد جمال عبد الناصر، وبإندفاع الإستمرارية، في السنوات الخمس الأولى من حكم السادات. وارتبط تدهور أوضاعهم مع توجه السادات السافر إلى الغرب. وجاءت أولى الأزمات بين قيادة منظمة التحرير والحكم المصري، في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥، مع توقيع السادات اتفاقية فصل القوات الثانية مع إسرائيل، والتي تضمنت ما اعتبرته قيادة منظمة التحرير، في حينه، تنازلاً وطنياً. فعمد السادات إلى إغلاق إذاعة «صوت الثورة الفلسطينية»، بعد أن كان أعادها إلى العمل، صيف ١٩٧١. وتعسفت الأجهزة المصرية في التعامل مع الفلسطينيين. ولأول مرة انعكس الخلاف بين قيادة المنظمة والحكم المصري، سلباً على الفلسطينيين في مصر.

بعد أقل من سنة واحدة (٤/ ٦/ ١٩٧٦)، أعاد السادات الإذاعة إلى العمل، في مواجهة التدخل السوري الشهير في لبنان، الذي ابتدأ في اليوم ذاته. هنا أخذت معاملة الفلسطينيين في مصر منحنى آخر، عانى فيه الفلسطينيون ما عانوا؛ فكانت التشريعات الجائرة، والإجراءات المتعسفة.

جاء الإنعطاف الحاد مع زيارة السادات للكيان الصهيوني، في ١٩/ ١١/ ١٩٧٧، حيث قامت أجهزة الأمن المصرية بترحيل عشرات الطلبة الفلسطينيين، ممن احتجوا على هذه الزيارة، أو

اشتبهت هذه الأجهزة في انتمائهم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالذات. كما تم ترحيل أربعة من قيادة فرع الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، من تسعة، هم مجموع أعضاء قيادة هذا الفرع (الهيئة الإدارية + مندوبي المؤتمر العام)، وأغلقت هذه الأجهزة مقر فرع الإتحاد في العاصمة المصرية. وسرعان ما ألحقتهم بمعتمد فتح في مصر، ومدير مكتب منظمة التحرير ورئيس الإتحاد العام للطلبة الفلسطينيين.

واتخذ السادات من اقدام مجموعة فلسطينية، تنتمي إلى «فتح / المجلس الثوري»* على قتل الأديب المصري المعروف، يوسف السباعي، في لارنكا بقبرص، في شباط / فبراير ١٩٧٨، ذريعة لعدد من الاجراءات دون أن يراعي أن هذه الجماعة تلاحق حتى قيادات م. ت. ف. أنفسهم. وهكذا لم يستمر في نشاطه من بين كل الإتحادات الشعبية الفلسطينية، سوى فرعي اتحاد المرأة والعمال.

في تموز / يوليو ١٩٧٨، أصدر رئيس الجمهورية، أنور السادات، قراريه رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨، القاضيين بالغاء القرارات التي قضت بمعاملة الفلسطينيين معاملة المصريين. كما حظرت وزارة القوى العاملة اشتغال الأجانب - وبضمنهم الفلسطينيين - في الأعمال التجارية، والإستيراد والتصدير؛ إلا من كان متزوجاً بمصرية، منذ أكثر من خمس سنوات.(٣٣)

لقد سنت الحكومات العربية - عند وقوع النكبة - قوانين تحظر على اللاجئين الفلسطينيين، العمل في بلادها، وتفرض غرامة مالية كبيرة، وعقوبة بالحبس على رعاياها الذين يستخدمون فلسطينيين بأجر أو بلا أجر وظلت هذه القوانين سارية المفعول، لفترة طويلة، في البلاد التي فرضتها. ولم يوقف العمل بها إلا تغيير الأوضاع الداخلية في هذه البلاد، وانتقال جيوشها في حرب فلسطين، وتمت على يدها الهزيمة. ومع ذلك استمرت مدداً طويلة في الحكم، بعد كل ما جرى، على عكس ما سارت عليه العادة في بلاد العالم جميعاً.(٣٤)

في مصر عومل الفلسطينيون في البداية، معاملة الأجانب الغرباء، فلم يسمح لهم بمزاولة أي عمل، وظيفي، أم تجاري، أم صناعي. حتى أن مصلحة الجوازات كانت تضع العبارة التالية على وثيقة سفر الفلسطيني: «لا يجوز له العمل، بأجر أو بدون أجر»، مما دفع بعض خريجي الجامعات الفلسطينيين للتوجه إلى دول الخليج.(٣٥)

* المعروفة بجماعة أبو نضال، صبري البنا؛ والتي احترفت الإغتيال السياسي في الساحة الفلسطينية.

بتشريعات حكومة عبد الناصر انهارت السدود امام التلاميذ والطلبة الفلسطينيين، ففتحت المدارس المصرية أبوابها لهم، أسوة بأطفال مصر. كما تدفق الطلبة الفلسطينيون إلى مختلف الجامعات المصرية. وخلال العام الدراسي ٦٥ - ١٩٦٦، قدمت الحكومة المصرية قروضاً إلى ١١٩٢ طالبا فلسطينياً، بمعدل ٤٨ جنيها مصرياً (اي ١١٠ دولارات) لكل طالب، كما قدمت للمتفوقين منحاً جامعية بقيمة ١٠٠ جنيه مصري (أي ٢٣٠ دولار). وبسبب المعونات، والمنح، ومستوى غلاء المعيشة المتدني عامة، استقطبت الجامعات المصرية آلاف الطلبة الفلسطينيين، خصوصاً في حقلي الطب والهندسة. وبالنظر إلى الفقر الذي كان يجتاح الكثيرين من الفلسطينيين في مصر وقطاع غزة، فإن مثل هذا العون قد فتح أمامهم أبواب الإرتقاء الإجتماعي، التي كان يمكن لها أن تبقى مقفلة. وقبلت مصر، منذ أواسط الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات، ٥٦٤٢ طالبا جامعياً فلسطينياً، من قطاع غزة وحده.[٣٦]

تكافأت الفرص الممنوحة في التعليم الجامعي للفلسطينيين مع المصريين، من حيث معدلات المجموع المقبولة في الكليات، والإعفاء من الرسوم. وفي عام ١٩٧٢، وحده، بلغت عدد المنح الجامعية التي قدمتها الحكومة المصرية للفلسطينيين ١٠٣٠ منحة. واستمرت هذه التسهيلات والإمتيازات، حتى سنة ١٩٧٨، حين صدر قرار وزير التربية والتعليم المصري بنقل الطلاب الفلسطينيين من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة، باستثناء أبناء العاملين في الجيش وإدارة الحاكم. واتبع هذا القرار بقراري الوزير نفسه، رقمي ٨٧ لسنة ١٩٨٣، و٧٥ لسنة ١٩٨٤، اللذين تضمنا معاملة الفلسطينيين معاملة الأجانب الوافدين. وتراوحت رسوم الطالب الجامعي ما بين ٦٠٠ و ١,٢٠٠ جنيه استرليني، فضلاً عن رسم القيد. وحظر دخول الطلبة الفلسطينيين كليات الطب، والهندسة، والصيدلة، والإقتصاد، والإعلام.[٣٧]

بفعل حرب ١٩٦٧، تدفق من قطاع غزة إلى مصر زهاء عشرين ألف فلسطيني، وأقاموا فيها. وتميزوا عن وافدي ١٩٤٨ بالفقراء المعدمين وبذوي الإمكانات المالية العالية، جنباً إلى جنب.[٣٨]

لذا كان طبيعياً أن يصعد النشاط الإقتصادي للفلسطينيين في مصر. وقد رصدت باحثة فلسطينية ٢٢٢ متجراً، افتتحها الفلسطينيون، في ما بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، توزعت على النحو التالي:[٣٩]

	عدد
- متاجر ومطاعم وبقالة	٥٨
- متاجر للمنسوجات والملابس الجاهزة	٧٤
- متاجر للمجوهرات	٠٢
- مراكز استيراد وتصدير ووكالات سياحية وفنادق ومراكز انتاج سينمائي وأعمال خدمية	٣٢
- مصانع للجلود والفواكه والعطور والصابون والأحذية وأعمال التجارة	٤٦

فيما يرى مدير سابق لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة، فخري السراج، بأن حجم هذه المتاجر يفوق الثلاثمائة متجراً. مع ذلك، فإن الإحصائية الأولى تشير إلى طبيعة الأعمال التي تجتذب النشاط الإقتصادي الفلسطيني في مصر، أكثر من غيرها.[٤٠]

رغم أن السادات تبنى سياسة «الإنفتاح الإقتصادي» نحو الغرب، منذ سنة ١٩٧٤، إلا أن النشاط الإقتصادي الفلسطيني في مصر تقلص، مع انحسار مظلة الإستثناءات للفلسطينيين إزاء هذه الإزدواجية، عمد أصحاب الأعمال الفلسطينيين إلى الدخول في شراكات مع أصحاب أعمال مصريين، في محاولة لتوفير ضمانات لأموالهم، وحمايتها من المصادرة.[٤١] وفي السياق نفسه، عمد الرأسماليون الفلسطينيون إلى محاولة تأسيس رابطة لهم، تجنبهم غضب الحكم المصري، وتدافع عن مصالحهم المباشرة، في معزل عن السياسة، أي بعيداً عن م. ت. ف. وقد تكرر ذلك، مرتين، أولاهما صيف ١٩٧٠، عندما انفجرت أزمة سياسية حادة بين قادة منظمة التحرير وعبد الناصر؛ والثانية، مطلع ١٩٧٨، حين تفجرت أزمة أشد وأقسى بين السادات وقيادة منظمة التحرير. هنا أراد هؤلاء الرأسماليون أن يديروا الظهر تماماً، ويغسلوا أيديهم من المنظمة، ويطلبوا لأنفسهم الإستثناء من معاملة بقية الفلسطينيين؛ بعد أن رأوا بأن بقاءهم في حظيرة الفلسطينيين ومنظمتهم يضر بمصالحهم.

حتى بعد أن توارى السادات، وتحسنت العلاقة بين الحكم المصري وقيادة منظمة التحرير، فإن قانونا صدر عن القصر الجمهوري، حمل رقم ١٠٤، لسنة ١٩٨٥، صيف العام نفسه، قضى بالغاء الفقرة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، التي تستثني الفلسطينيين من صفة «الأجانب»، في مجال حق امتلاك الأراضي الزراعية.[٤٢] والغريب أن هذا القانون اشترط بأن يطبق بأثر رجعي، بل إنه منع بيع الأراضي الزراعية المملوكة لفلسطيني إلى زوجته المصرية، بل

لابد من بيعها لمصري آخر.

بعد سبع سنوات، رفضت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع إبداء الرأي في أحقية الفلسطينيين الذين اشتروا أراضي من الشركة العربية لإستصلاح الأراضي في بيع أراضيهم لمن يختارون من المصريين. وكان نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة، يوسف والي، قد أصدر قراراً، قبل عام، بتخصيص ألفي فدان للفلسطينيين؛ الأمر الذي دعا الشركة إلى التمسك بنص القرار، ورفض بيع الأراضي، مرة أخرى.[٤٣]

«تعد هذه الوثيقة ذات شأن عظيم. ويجب التحوط حتى لا تقع في حيازة شخص ليس له الحق في حملها وتصلح هذه الوثيقة للسفر إلى البلاد المدوّنة بها، دون غيرها، كما أنها لا تخول حاملها دخول جمهورية مصر العربية، أو المرور بها، إلا إذا حصل على تأشيرة دخول، أو مرور، أو تأشيرة عودة...»، تتضمن كل وثيقة سفر فلسطينية صادرة من مصر هذه العبارة، المثبتة على الغلاف الداخلي للصفحة الأخيرة من وثيقة السفر. وهي جملة حافلة بالتناقضات، إذ كيف تكون ذات شأن عظيم، ولا تخول صاحبها دخول مصر أو المرور بها؟! باختصار، إن التناقض الذي يطغى على هذه الفكرة انعكاساً للتناقض الواقع فيه الحكومة المصرية إزاء تنقل الفلسطينيين، ذوي وثيقة السفر المصرية. إنه التعارض بين الخطاب القومي والأداء الإقليمي الضيق.

لقد طال العسف سفر الفلسطينيين، من حملة وثائق السفر المصرية، وإقامتهم. وكانوا يحملون وثائق سفر من «حكومة عموم فلسطين»، حتى سنة ١٩٦٠، حين صدر في مصر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠، الذي منح فليسطينيو مصر وقطاع غزة وثائق سفر مصرية ضعيفة القيمة.[٤٤]

تفاوتت السنوات المسموح للفلسطينيين الإقامة بها في مصر، دورياً، بحسب سنة قدومه إلى البلاد، وسنوات إقامته. فمن قدم ما بين سنتي ٤٨ و ١٩٥٣، يمنح إقامة لمدة خمس سنوات متصلة. ومن أقام في البلاد أكثر من عشر سنوات متصلة، يمنح إقامة لثلاث سنوات. أما من أقام لمدة أقل، فلا يمنح إلا سنة واحدة، عليه تجديدها من مصلحة الجوازات، عند إنتهائها.

إذا ما افتقد الفلسطيني مسوغ الإقامة، مثل الإلتحاق بعمل أو بمعهد علمي، فيمكنه إظهار ما يفيد إيداعه مبلغاً من المال في صندوق البريد، أو أحد البنوك، كمسوغ للإقامة.

في مطلع سنة ١٩٤٨، صدر قانون «تنمية موارد الدولة»، الذي اعتبر الفلسطينيين «أجانب»، وفرضت وزارة الداخلية على الإقامة السنوية لكل فلسطيني رسماً قدره ٤٢,٥ جنيهاً مصرياً. بينما لا تتعدى نسبة القادمين الفلسطينيين في مصر ٢٪ من مجموعهم.[٤٥] فيما على الفلسطينين الوافدين إلى مصر، ويرغبون في الإقامة فيها، أن يحوّلوا ١٨٠ دولاراً عن كل فرد،

شهرياً؛ عدا ما أصبح الفلسطيني يتعرض له من مضايقات في مختلف المنافذ المصرية؛ كإهماله، وتركه ينتظر ساعات طوال، قبل أن يسمح له بالدخول، رغم حمله تأشيرة دخول مسبقة. أما القادمون من فلسطين المحتلة، فتواجههم مشكلة عند قدومهم إلى مصر، حيث يتم احتجازهم في منطقة رفح، لمدة لا تقل عن ٣٦ ساعة، حتى يتم السماح لهم بدخول مصر، رغم أنهم يحملون موافقات مسبقة بالدخول.

وبعد،

فإن حل مشاكل الفلسطينيين يكمن في معاملتهم معاملة المصريين، أولاً بفعل المسؤولية القانونية الدولية لمصر عن حملة وثائق السفر الفلسطينية الصادرة عنها، وثانياً بفعل الأخوة القومية العربية. هنا تنهار العقبات أمام عمل الفلسطيني، وسفره، وإقامته، وتعليمه.

الهوامش:

(١) عميد الإمام، **الصلح مع إسرائيل**، القاهرة، الطبعة الثانية، سلسلة «كتب للجميع»، ١٩٥٥، ص ٢٥.

(٢) المعلومات الواردة، لاحقاً، مستقاة من صفحات مختلفة من:

- اللجنة العليا لشئون المهاجرين الفلسطينيين: **أعمالها منذ تكوينها إلى نهاية عام ١٩٦٦**، القاهرة، وزارة الشؤون الإجتماعية.
- نادرة السراج وآخرون، **الفلسطينيون العرب في مصر العربية**، القاهرة، دار المستقبل، ١٩٨٦.
- لوري أ. براند، **الفلسطينيون في العالم العربي / بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

(٣) السراج، **مصدر سبق ذكره** (أنظر: د. نادرة السراج، الفلسطينيون في جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٠، ص ٣٣ - ٣٥).

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٧ - ٣٨.

- عبد الله أبو كاشف، الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر، اطروحة ماجستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد بجامعة القاهرة، مخطوط، ١٩٨٤، ص

(٥) براند، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ - ٥٠.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٥١

(٧) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠ - ٤١.

(٨) عوني سلام، تقدير عدد السكان الفلسطينيين في مصر، ص ١٥ (في: السراج وآخرون، **مصدر سبق ذكره**)

(٩) من إرشيف مصلحة الجوازات والسفر والجنسية في مصر.

(١٠) **الوفد** (القاهرة) ٧/ ٧/ ١٩٩٥

(١١) سلام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦ - ١٧

(١٣) براند، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(١٤) سلام، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ - ١٨.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨ - ١٩.

(١٧) عبد الله كمال، الفلسطينيون في مصر: لاجئون ومليونيرات، **روز اليوسف** (القاهرة). ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، ص ٢٦ - ٢٩.

(١٨) حكايات الجاليات (٣) / ١٠٠ ألف فلسطيني على ضفاف النيل، **الأهرام** (القاهرة)، ١٠/ ١٠/ ١٩٩٥.

(١٩) لمزيد من المعلومات حول «رابطة الطلبة» و «الإتحاد»، يمكن الرجوع إلى: - السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤ - ٦٦.

- براند، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ - ٨٥.

(٢٠) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨ - ٦٠.

(٢١) كمال، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٢) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٢٣) سلام، **مصدر سبق ذكره**، ص.

(٢٤) محمد القدوسي، شبح الجهل يطارد ٢٤ ألف طالب فلسطيني في مصر، **الشعب** (القاهرة) ٤/ ٢/ ١٩٩٢.

(٢٥) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ - ٣٧.

(٢٦) محمد خالد الأزعر، الفلسطينيون في مصر ما بين الحاضر والمستقبل، ص ٩٥ (أنظر: السراج وآخرون، **مصدر سبق ذكره**).

(٢٧) براند، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥ - ٥٦.

(٢٨) أبو كاشف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٢٩) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ - ٥٢.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(٣١) براند، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٣٢) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩ - ٤٠.

(٣٢) السراج، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩ - ٤٠.

(٣٣) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣٤) الإمام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧ - ٣٨.

(٣٥) براند، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ - ٥٠.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٦ - ٥٧.

(٣٧) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩، ١١٢ - ١١٣.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠١ -١٠٢.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣ - ١٠٤، عن:

Maha Dajani, the institutionalization of Palestinianism in Egypt (1960 - 1980), athesis Presnted to the American University in Cairo, 1984, P. 125.

(٤٠) الأزعر، **المصدر نفسه**، ص ١٠٤.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ١١٧.

(٤٣) **الأهرام المسائي** (القاهرة) ٢/ ٢/ ١٩٩٢.

(٤٤) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠.

(٤٥) أبو كاشف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧١.

المخيّمات الفلسطينيّة في الأردن

حقائق وأرقام..

د. محمّد عبد الهادي

يعتبر الأردن أكثر الدول استيعاباً للاجئين والنازحين الفلسطينيين، ويرتبط هذا إلى حد كبير بموقعه الجغرافي الذي جعل له حدوداً طويلة مع فلسطين، إضافة إلى ما ترتب على توحد الضفة الغربية في بداية الخمسينات مع الضفة الشرقية من علاقات متشعبة ومتنوعة في كافة مجالات الحياة، يصعب فصل عراها.

وقبل التطرق إلى دراسة المخيمات الفلسطينية في الأردن، نرى أن من الضروري التنويه إلى أن المعلومات الواردة في هذه الدراسة مصدرها نشرات وكالة الغوث الدولية الدورية، وهي تغطي مختلف جوانب الحياة في المخيمات، إضافة إلى الإستعانة ببعض الخرائط المساحية الصحيحة لتوضيح التوزع المكاني الدقيق لهذه المخيمات.

يضم الأردن في ربوعه عشرة مخيمات فلسطينية منظمة، تشرف عليها وكالة الغوث الدولية (الأنروا)، وهي تشكل حوالي (١٦,٤) من المجموع الكلي للمخيمات الفلسطينية المنظمة، البالغ عددها (٦١) مخيّماً والمنتشرة في كل من الضفة الغربية، قطاع غزة، سوريا، لبنان، علاوة على الأردن.

ويبين الجدول رقم (١) التوزع الجغرافي للمخيمات الفلسطينية وتاريخ إنشائها في الأردن[1]:

جدول رقم (١)

التوزع الجغرافي للمخيمات الفلسطينية وتاريخ إنشائها في الأردن

المخيم	منطقة الموقع	تاريخ الإنشاء	المخيم	منطقة الموقع	تاريخ الإنشاء
الحسين	عمان	١٩٥٢	إربد	اربد	١٩٥١
الوحدات	عمان	١٩٥٥	الحصن	اربد	١٩٦٨
الطالبية	عمان	١٩٦٨	غزة	جرش	١٩٦٨
الزرقاء	الزرقاء	١٩٤٩	سوف	جرش	١٩٦٧
حطين	الزرقاء	١٩٦٨	البقعة	البلقاء	١٩٦٨

من دراسة الجدول رقم (١) يتضح أن المخيمات الفلسطينية منتشرة في خمس مناطق في الأردن هي: عمان، الزرقاء، اربد، جرش ثم البلقاء[2]. فمنطقة عمان تضم مخيمات: الوحدات والحسين، ويشكلان جزءاً من الكتلة السكنية لمدينة عمان، حيث يتبع الأول إداريًا لمنطقة اليرموك، أما الثاني فيتبع منطقة العبدلي، أما مخيم الطالبية فيقع على بعد ٣٥ كم جنوب عمان.

أما الزرقاء فيقع فيها مخيما الزرقاء وحطين. الأول وهو أقدم المخيمات في الأردن، ويقع جنوب شرق مدينة الزرقاء، على بعد حوالي (٢٠) كم شمال شرق عمان، أما حطين فيقع جنوب غرب الزرقاء على بعد حوالي (١٠) كم شمال عمان.

أما بالنسبة لمنطقة اربد فتضم مخيمين أيضا، أولهما مخيم اربد الذي يقع شمال مدينة اربد، ويشكل في الوقت الراهن جزءاً من كتلتها السكنية، ويبعد عن عمان حوالي (٩٠) كم، أما ثانيهما فمخيم الحصن، ويوجد جنوب شرق اربد، وعلى بعد حوالي (٨٠) كم شمال غرب مدينة عمان.

أما منطقة جرش فتضم مخيمين هما غزة وسوف، ويقعان بالقرب من مدينة جرش، على بعد حوالي (٥٠) كم شمال غرب مدينة عمان، مع العلم أن مخيم غزة يقع على بعد (٥) كم جنوب غرب الآثار الرومانية، ومخيم سوف على بعد (٥) كم من هذه الآثار ولكن شمال غربها.

أما مخيم البقعة فيقع في البلقاء على بعد (٢٠) كم شمال غرب عمان.

ويتبين من الجدول رقم (١) كذلك أن هناك أربعة مخيمات يرجع تاريخ إنشائها إلى ما قبل عام ١٩٦٧ وهي: الحسين، الوحدات، الزرقاء ثم إربد، وهذا يعني أن من هم مسجلون في هذه

المخيمات ويسكنون فيها يطلق عليهم لاجئون، وهم الذين تركوا ديارهم قسراً وبدون وجه حق في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن، أي بعد إحتلال فلسطين وقيام إسرائيل.

أما المخيمات الست الباقية وهي: الطالبية، حطين، الحصن، غزة، سوف ثم البقعة، فقد أنشئت سنة ١٩٦٧ أو بعدها، ويقطن هذه المخيمات ما يطلق عليهم بالنازحين، أي الذين نزحوا عن ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة قسراً وظلماً بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

وتتفاوت مساحة المخيمات الفلسطينية في الأردن، مع العلم أنها ثابتة تقريباً منذ الإنشاء، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

مساحة المخيمات الفلسطينية في الأردن

المخيم	المساحة الراهنة دونم	النسبة ٪	المخيم	المساحة الراهنة	النسبة ٪
الحسين	٣٦٧	٦,٤	الحصن	٧٧٤	١٣,٥
الوحدات	٤٨٨	٨,٥	غزة	٧٥٠	١٣,٠٠
الطالبية	١٣٠	٢,٣	سوف	٥٠٠	٨,٧
الزرقاء	١٨٠	٣,١	البقعة	١٤٠٠	٢٤,٣
حطين	٩١٧	١٦,٠٠	المجموع	٥٧٥٠	١٠٠
اربد	٢٤٤	٤,٢			

من تحليل الجدول رقم (٢) يمكن استنتاج أن مساحة مخيمات الأردن تصل إلى حدود ٥٧٥٠ دونماً. تشكل مساحة مخيم البقعة المرتبة الأولى حيث تشكل حوالي ربع المساحة الإجمالية٢٤,٣٪، يليه حطين ١٦٪ أي حوالي السدس، ثم الحصن ١٣,٥٪، ثم غزة ١٣٪، وهذه المخيمات الأربع تكون ثلثي المساحة الإجمالية للمخيمات في الأردن ٦٦,٨٪. أما بقية الخيمات فمساحاتها صغيرة تتراوح ما بين ٢,٣٪ للطالبية إلى ٨,٧٪ لسوف.

وقد تفاوت عدد قاطني المخيمات الفلسطينية في الأردن عند إنشائها، سواء بالنسبة للاجئين أو النازحين (٤)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

عدد سكان المخيمات الفلسطينية في الأردن عند إنشائها

المخيم	تاريخ الإنشاء	عدد السكان عند الإنشاء	المخيم	تاريخ الإنشاء	عدد السكان عند الإنشاء
الحسين	١٩٥٢	٨٠٠٠	الحصن	١٩٦٨	١٢٥٠٠
الوحدات	١٩٥٥	٥٠٠٠	غزة	١٩٦٨	١١٥٠٠
الطالبية	١٩٦٨	٥٠٠٠	سوف	١٩٦٧	٨٠٠٠
الزرقاء	١٩٤٩	٨٠٠٠	البقعة	١٩٦٨	٢٦٠٠٠
حطين	١٩٦٨	١٥٠٠٠	المجموع		١٠٣٠٠٠
اربد	١٩٥١	٤٠٠٠			

من تحليل الجدول رقم (٣) يتبين أن المجموع الكلي لقاطني المخيمات عند بداية إنشائها يقدر بحوالي ١٠٣٠٠٠ نسمة، منهم ٢٥ ألفاً هم سكان المخيمات التي أقيمت قبل عام ١٩٦٧، وهي مخيمات: الحسين، الوحدات، الزرقاء ثم اربد، وقد تراوح عدد سكانها ما بين ٤٠٠٠ نسمة لمخيم اربد، إلى ٨٠٠٠ نسمة لمخيمي الحسين والزرقاء.

أما المخيمات التي أقيمت بعد عام ١٩٦٧، فقد ضمّت في بداياتها الأولى في حدود ٧٨ ألف نسمة، احتوى مخيم البقعة ثلث هذا العدد ٣٣,٣٪ يليه مخيم حطين ١٩,٢٪، أي حوالي الخمس، ثم الحصن حوالي السدس ١٦٪ وفي المركز الأخير مخيم الطالبية ٦,٤٪.

ولا شك أن عدد سكان المخيمات في الأردن هو في تطور مستمر، وخاصة إذا ما أخذ بعين الإعتبار الزيادة الطبيعية، وليس أدل على ذلك من أن عددهم قد وصل سنة ١٩٩٥ إلى ١,٢٨٨,١٩٧ نسمة وفق سجلات وكالة الغوث الدولية، ويشكل هؤلاء حوالي ٤٠,٦٪ من مجموع اللاجئين والنازحين الفلسطنيين المسجلين في داخل وخارج مخيمات الضفة الغربية، قطاع غزة، سوريا، لبنان والأردن.

ونظراً لضيق مساحة المخيمات، وقدرتها الضعيفة على الإستيعاب، فقد اضطر جزء كبير من سكانها إلى أن يقطنوا خارجها، مما أدى إلى جعل عدد ساكني المخيمات في الأردن في حدود ٢٣٨١٨٨ نسمة سنة ١٩٩٥، يكونون حوالي ٢٢,٧٪، أي أكثر قليلا من خمس مجموع

الفلسطينيين المسجلين داخل وخارج المخيمات لدى وكالة الغوث.

وقد تفاوت عدد المسجلين داخل الخيمات ما بين مخيم وآخر في الأردن[٦]، وهذا ما يبينه الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

توزع الفلسطينيين المسجلين داخل المخيمات الفلسطينية لدى وكالة الغوث في الأردن سنة ١٩٩٥

المخيم	المنطقة	المسجلون داخل المخيمات	النسبة ٪
الحسين	شمال عمان	٢٨٧٥٤	١٢,١
البقعة	شمال عمان	٦٣٤٦٣	٢٦,٧
الوحدات	جنوب عمان	٣٩٨٦١	١٦,٨
الطالبية	جنوب عمان	١٠٤٠	٠,٤
الزرقاء	الزرقاء	١٥٠٢٥	٦,٣
حطين	الزرقاء	٣٠٥٨٠	١٢,٨
اربد	اربد	١٩٧٦٢	٨,٣
الحصن	اربد	١٦٠٣٩	٦,٧
غزة	اربد	١١٤٧١	٤,٨
سوف	اربد	١٢١٩٣	٥,١
المجموع		٢٣٨١٨٨	١٠٠

من دراسة الجدول رقم (٤) يمكن استنتاج أن مخيمات منطقة عمان، حسب تقسيمات وكالة الغوث هي: البقعة، الحسين، الوحدات، والطالبية، تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المسجلين داخلها، حيث تضم أكثر من نصف مجموع المسجلين داخل مخيمات الأردن (٥٦٪). يليها مخيمات منطقة اربد وهي: اربد، الحصن، غزة، وسوف، ونسبتها ٢٤,٩٪ أي حوالي الربع، ثم أخيراً منطقة الزرقاء، ومخيماتها الزرقاء وحطين، وتحتوي على ١٩٪، أي حوالي خمس عدد المسجلين في المخيمات.

كما يتبين من تحليل الجدول رقم (٤) أنه يقطن في مخيم البقعة أكثر قليلا من ربع عدد

المسجلين في المخيمات الفلسطينية في الأردن (٢٦,٧٪). يليه مخيم الوحدات ١٦,٨٪ ثم مخيم حطين ١٢,٨٪، ومخيم الحسين ١٢,١٪ وهذه المخيمات الأربع تضم أكثر من ثلثي المجموع الكلي للقاطنين في المخيمات (٦٨,٤٪).

أما بقية المخيمات الست فتتراوح نسبة من هو مسجل فيها ما بين ٠,٤٪ فقط لمخيم الطالبية إلى ٨,٣٪ لمخيم اربد، مع العلم أن جميعها تضم أقل قليلا من الثلث ٣١,٦.

أما بالنسبة للفلسطينيين المسجلين خارج حدود المخيمات الفلسطينية لدى وكالة الغوث الدولية في الأردن، فهم يشكلون غالبية اللاجئين والنازحين، حيث يقدر عددهم بـ ١٠٥٠٠٠٩ نسمة، يمثلون حوالي ٨١,٥٪، أي أكثر من أربعة أخماس الفلسطينيين المسجلين داخل وخارج المخيمات في الأردن. ويوضح الجدول رقم (٥) التوزع الجغرافي لهؤلاء على المخيمات، مع الأخذ بعين الإعتبار أن وكالة الغوث الدولية أوردت أرقاماً لأعدادهم لا على أساس المخيم الواحد، وإنما على أساس مناطقها في الأردن، وهذا من وجهة النظر الإحصائية ليس دقيقاً.[٧]

جدول رقم (٥)

توزع الفلسطينيين خارج المخيمات الفلسطينية لدى وكالة الغوث الدولية سنة ١٩٩٥

المخيم	المنطقة	المسجلون خارج المخيمات	النسبة ٪
الحسين+البقعة	شمال عمان	٢٩٠٦١٣	٢٧,٧
الوحدات+الطالبية	جنوب عمان	٢٩٨٦٣٣	٢٨,٤
الزرقاء+حطين	الزرقاء	٢٨١٧٣٣	٢٦,٨
اربد+الحصن	اربد	١٧٩٠٣٠	١٧,١
غزة+سوف			
المجموع		١٠٥٠٠٠٩	١٠٠

من دراسة الجدول رقم (٥) يتضح أن منطقة جنوب عمان، والتي تضم مخيمي الوحدات والطالبية، تأتي في المقدمة من حيث عدد الفلسطينيين المسجلين خارج حدود مخيمات الأردن، حيث تضم في حدود ٢٨,٤٪ من المجموع الكلي، تليها منطقة شمال عمان ٢٧,٧٪، ثم منطقة

الزرقاء ٢٦,٨٪، وأخيراً منطقة اربد ١٧,١٪.

مما تقدم يمكن القول أن الظروف الحياتية والمعيشية الصعبة في المخيمات، تجبر سكانها على الخروج منها، والعيش في مناطق أخرى، مع التأكيد على أن الوطن هو المكان الأفضل والأحق لصون كرامتهم وحقهم في حياة كريمة.

وتتنوع الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية لسكان المخيمات الفلسطينية في الأردن، على الرغم من تدني الخدمات في هذه المخيمات في معظم الأحيان، اضافة إلى أنها قد تقلصت بشكل كبير، خاصة في السنوات الأخيرة، مع العلم أن هذه الخدمات، حتى ولو كانت كافية، فإنها لا تشكل بديلا عن الوطن، ولا تلغي حق العودة المشروع، الذي أقرته المواثيق والشرائع الدولية.

وتعتبر الخدمات التعليمية من أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين والنازحين الفلسطينيين. وتشكل المدارس حجر الزاوية في خدمات وكالة الغوث التعليمية، غير أنها تؤدي خدماتها حتى الصف العاشر. أما المرحلة الثانوية، فمن يرغب من الطلبة الفلسطينيين في تكملة دراسته إلى التوجيهي،فعليه الإلتحاق بالمدارس الأردنية.

ويبين الجدول رقم (٦) توزع مدارس الوكالة ومعلميها وطلبتها في الأردن سنة١٩٩٥: (ابتدائية ومتوسطة) (٨)

جدول رقم (٦)

التوزع الجغرافي لمدارس الوكالة ومعلميها وطلبتها في الأردن سنة ١٩٩٥

المخيم	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطلبة
الحسين	٦	٦٩	٣١٢٣
الوحدات	٢٠	٣٩٧	١٤٤١٣
الطالبية	٤	٥١	١٥٥٠
الزرقاء	٩	١٤٦	٥٦٨٧
حطين	١٠	٢٥٦	١٠٢٠٣
اربد	١٠	١٤٤	٥٤١٩
الحصن	٤	٩٧	٣٧٢٣
غزة	٤	١٠١	٣٦٤٣
سوف	٤	٧٤	٢٤٤٩
البقعة	١٦	٤٥٧	١٦٥٠٠
المجموع	٨٧	١٧٩٢	٦٦٧١٠
خارج المخيمات			
جبل النزهة	١٢	٢٣٦	١٠٢٥١
مدينة اربد	١١	٢٣٠	٨٣٤٣
المجموع	٢٣	٤٦٦	١٨٥٩٤
الكلي الكلي	١١٠	٢٢٥٨	٨٥٣٠٤

من تحليل الجدول رقم (٦) يتبين أن عدد المدارس التي تشرف عليها وكالة الغوث الدولية يصل إلى (١١٠) مدرسة، فيها ٨٧ مدرسة تقع داخل حدود المخيمات، و ٢٣ مدرسة أخرى واقعة خارج حدودها، (١٢) مدرسة منها توجد حي النزهة وتخدم طلبة مخيم الحسين، و ١١ مدرسة أخرى منتشرة في مدينة اربد تقدم خدماتها لطلبة مخيم اربد.

وتشكل المدارس التي تخدم طلبة مخيمات الحسين، الوحدات، البقعة واربد حوالي ٦٨,٢٪، أي أكثر من ثلثي مجموع مدارس الوكالة. أما بقية المخيمات وهي: الطالبية، الزرقاء، حطين، الحصن، غزة وسوف، فتنتشر فيها (٣٥) مدرسة تكون ٣١,٨٪، أي أقل قليلا من ثلث المجموع الكلي لمدارس الوكالة.

أما بالنسبة للمعلمين، فقد بلغ عددهم سنة ١٩٩٥ (٢٢٥٨) معلماً، منهم ١٧٩٢ معلماً يخدمون داخل المخيمات، ويكوّنون أكثر من ثلاثة أرباع معلمي الوكالة ٧٩,٤٪ أما معلّمو مدارس حي النزهة ومدينة اربد فهم يشكلون في حدود ٢٠,٦٪، أي أكثر قليلاً من خمس المجموع الكلي لمعلمي وكالة الغوث، حيث بلغ عددهم ٤٦٦ مدرساً سنة ١٩٩٥.

ويكون معلمو الوكالة الذين يخدمون طلبة مخيمات الحسين، الوحدات، البقعة واربد أكثر من ثلثي المجموع الكلي للمعلمين ٦٧,٩٪. أما بقية المعلمين وعددهم ٧٢٥ معلماً، فهم يقدمون خدماتهم في مدارس بقية المخيمات الفلسطينية، وهم بهذا يشكلون حوالي ثلث مجموع معلمي الوكالة ٣٢,١٪.

أما فيما يتعلق بالطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في مدارس الوكالة فقد بلغ عددهم سنة ١٩٩٥ (٨٥٣٠٤) طالباً. وتضم مدارس المخيمات الفلسطينية في حدود ٧٨,٢٪، أي أكثر من

ثلاثة أرباع مجموع طلبة مدارس الوكالة.

أما طلبة مدارس الوكالة خارج حدود المخيمات في مدينة اربد وحي النزهة في عمّان فعددهم ١٨٥٩٤ طالبا، يكونون ٢١,٨٪، أي أكثر قليلا من خمس المجموع الكلي للطلبة. وتضم المدارس التي تخدم مخيمات الحسين، الوحدات، البقعة واربد حوالي ٦٨٪، أي أكثر من ثلثي طلبة المدارس التابعة لوكالة الغوث في الأردن. أما بقية المخيمات وهي الطالبية، الزرقاء، حطين، الحصن، غزة وسوف، فيبلغ عدد طلبة مدارسها ٢٧٢٥٥ طالباً، يشكلون حوالي ٣٢٪، أي أقل قليلا من ثلث مجموع طلبة مخيمات الأردن.

مما تقدم يمكن القول أن المتوسط العام لعدد الطلبة في المدرسة الواحدة من مدارس الأنروا في الأردن يصل إلى ٧٧٦ طالبا، وأن المتوسط العام لعدد معلمي المدرسة الواحدة يصل إلى حوالي ٢١ معلما.

كما يمكن القول أيضا أن ٩٠٪ من مدارس الوكالة تعمل على نظام الفترتين، حتى تؤدي خدماتها لجموع الطلبة، وهذا يعني ضغط شديد على هذه المدارس، ومضاعفة عدد الطلبة الدارسين فيها، حيث بلغ عددهم على أساس الفترتين للعام الدراسي ٩٤ / ١٩٩٥ (١٤٩٩٣٢) طالبا.[٩] وهذا يقود إلى بروز مشاكل عديدة ليس أقلها المشاكل النفسية عند الطلبة والهيئة العاملة.

أما عن البرامج التعليمية لمدارس الأنروا، فنظامها ومناهجها لمختلف المراحل التعليمية تتبع نظام التعليم الأردني بمراحله المختلفة، وأن طلبة المرحلة الثانوية يلتحقون عادة بالمدارس الأردنية للحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة بمختلف فروعها.

ويرتبط بالخدمات التعليمية للوكالة في الأردن ما تقدمه كل من مؤسسة تدريب عمان ومؤسسة التدريب المهني في وادي السير من خدمات في مجالات التدريب المهني. فقد استوعبت هاتان المؤسستان عام ١٩٩٥ في حدود ١٢٢٤ طالبا، يدرسون مختلف التخصصات المهنية مثل الكهرباء، الإنشاءات، الميكانيك، أعمال هندسية ومعدنية وغيرها. والمدة الدراسية في هذه المجالات سنتان.[١٠]

وقد ساعدت الأنروا ٢٣١ طالبا في الإلتحاق بالجامعات الأردنية بمختلف التخصصات، منهم ٨٩ طالبة، حسب إحصائيات العام ١٩٩٥ .[١١]

كما تُقدِّم وكالة الغوث الدولية كذلك خدمات صحية متنوعة للاجئين والنازحين

الفلسطينيين في الأردن، وذلك من خلال مؤسساتها الصحية المنتشرة في المخيمات الفلسطينية.

ويوضح الجدول رقم (٧) بعض هذه المؤسسات وما تضمه من كوادر، حسب أرقام العام ١٩٩٥.[١٢]

جدول رقم (٧)

بعض المؤسسات الصحية وكوادرها التابعة لوكالة الغوث في مخيمات الأردن سنة ١٩٩٥

المخيم	مركز أو عيادة صحية	طبيب بشري	طبيب أسنان	ممرض أو ممرضة	مركز أمومة وطفولة	عدد المراجعين يوميا
الحسين	١	٣	١	٢٠	–	٧٥٠
الوحدات	١	١٠	١	٣٩	١	٨٢٠
الطالبية	١	١	١	٤	–	٨٠
الزرقاء	١	٤	١	٢٩	–	٩٥٠
حطين	١	٥	١	٣٨	١	٧٥٠
اربد	١	٦	١	١٦	١	٩٩٠
الحصن	١	٢	١	٧	–	٣٧٠
غزة	١	٢	١	٩	–	٥٧٠
سوف	١	٢	١	٦	–	٣١٠
البقعة	١	٧	١	٤٩	٢	١٠٠٠
المجموع	١٠	٤٢	١٠	٢١٧	٥	٦٥٩٠

من تحليل الجدول رقم (٧) يمكن استنتاج أن خدمات وكالة الغوث الصحية لسكان المخيمات في الاردن متنوّعة نسبيّا، حيث يضم كل واحد من مخيماتها مركزاً صحياً، وهذه المراكز الصحية تحتوي مجتمعة على (٤٢) طبيباً بشرياً، وعشرة اطباء اسنان، وعلى ٢١٧ ممرض وممرضة، وهذه الكوادر إضافة إلى مراكز الأمومة والطفولة الخمس والواقعة في مخيمات: الوحدات، حطين، اربد والبقعة تقدم خدماتها الصحية إلى ٦٥٩٠ مراجعاً يومياً في المتوسط، أي في حدود ٢٤٠٥٣٥٠ مراجعاً سنوياً في المتوسط، وهذا عدد لا بأس به إذا ما أخذ بعين الإعتبار ظروف المخيمات المعيشية وواقعم الحياتي.

وتأتي مخيمات البقعة، اربد، الزرقاء في المقدمة من حيث عدد المراجعين، يليها مخيمات الوحدات، الحسين وحطين، أما أقلها فمخيمات الطالبية، سوف والحصن.

ويتبين من استعراض المؤسسات الصحية التابعة لوكالة الغوث الدولية في الأردن أنها تخلو من المستشفيات. من هنا فإن الوكالة الدولية تتعاون مع المستشفيات الأردنية الحكومية والخاصة في استقبال الحالات التي تستدعي معالجتها دخول هذه المستشفيات.

وبالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية سابقة الذكر، فإن وكالة الغوث الدولية تقدم للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن خدمات أخرى. منها المساعدات العينية المقدمة إلى الحالات الفقيرة والمعدمة بصورة منتظمة، سواء أكانت هذه المساعدات نقدية، أو على شكل أغذية وملابس. ويوضح الجدول رقم (٨) عدد هذه الحالات في مخيمات الأردن سنة ١٩٩٥:

جدول رقم (٨)

توزع الحالات المعدمة والتي تحصل على مساعدات عينية من الوكالة في مخيمات الأردن سنة ١٩٩٥م

المخيم	عدد الحالات	النسبة ٪	المخيم	عدد الحالات	النسبة ٪
الحسين	٨٠٠	٧,٧	الحصن	٩٦٣	٩,٣
الوحدات	٣٩٥	٣,٨	غزة	٢١٠	٢,٠٠
الطالبية	١٦٥ (تقدير)	١,٦	سوف	٨٢٤	٨,٠٠
الزرقاء	٣٩٧	٣,٨	البقعة	٤٦٠١	٤٤,٤
حطين	١٧٠٤	١٦,٥			
اربد	٢٩٥	٢,٩	المجموع	١٠٣٥٤	١٠٠

من دراسة الجدول رقم (٨) يتضح أن مجموع الحالات ذات الأوضاع الصعبة والتي تتلقى مساعدات عينية من الأنروا هي ١٠٣٥٤ حالة، تشكل حوالي ٤,٣٪ من المجموع الكلي للفلسطينيين المسجلين داخل مخيمات الأردن سنة ١٩٩٥م، وهي بدون أدنى شك نسبة متدنية جدا، وتنخفض إلى حوالي ٠,٨٪ فقط إذا أخذ بعين الإعتبار كافة الفلسطينيين المسجلين داخل وخارج المخيمات الفلسطينية في الأردن سنة ١٩٩٥.

ويأتي مخيم البقعة في المقدمة في عدد الحالات الصعبة، حيث يحتوي على حوالي ٤٤,٤٪ من المجموع الكلي للحالات الصعبة في مخيمات الأردن. يليه مخيم حطين ١٦,٥٪، ثم الحصن ٩,٣٪، سوف ٨٪، الحسين ٧,٧٪. أما المخيمات الأخرى فنسبها متدنية وتتراوح ما بين ١,٦٪ فقط لمخيم الطالبية إلى ٣,٨٪ لمخيمي الزرقاء والوحدات.

كما تقدم وكالة الغوث الدولية أيضا مساعدات متنوعة لمجموعة من الفلسطينيين غير القادرين على العمل، وبمعنى آخر للعاجزين، وذلك من خلال جمعيات خيرية تمول دوليا. وعدد هذه الجمعيات ثلاثة، الأولى تقع في مخيم الحصن وتقدم مساعدات لـ ١٤٠ حالة، الثانية في مخيم غزة وعدد الحالات ١٤٠ حالة، أما الجمعية الثالثة ففي مخيم البقعة وتخدم ٢٠٠ حالة. وهذا يعني أن هذه الجمعيات تساعد ما مجموعه ٤٨٠ حالة، وهو رقم بلا شك متدنٍ.

مما تقدم يمكن القول أن الحالات ذات الظروف المعيشية الصعبة، والتي تتلقى مساعدات من الوكالة أو مؤسسات أخرى بالتعاون مع الأنروا، عددها محدود جدا، على الرغم من أن المجتمع الدولي مدين للشعب الفلسطيني، نظرا للظلم الذي وقع عليه.

ومن الخدمات الأخرى التي تقدمها الوكالة الدولية كذلك، وجود مجموعة من مراكز التدريب تنظم دورات تدريبية لنساء المخيمات في مجالات متعددة، مثل الخياطة، ترتيب الزهور، تصفيف الشعر، النسيج وغيرها. ويبين الجدول رقم (٩) توزع مراكز التدريب في مخيمات الأردن سنة ١٩٩٥:[14]

جدول رقم (٩)

توزع مراكز التدريب في المخيمات الفلسطينية في الأردن سنة ١٩٩٥

المخيم	مركز تدريب	عدد المتدربات سنويا	المخيم	مركز تدريب	عدد المتدربات سنويا
			حطين	٢	٣٥٠
الحسين	٢	٢٠٣	اربد	١	١٣٠
الوحدات	٢	٤٦٩	غزة	١	–
الطالبية	١	–	البقعة	٢	٤١٥
الزرقاء	٢	٤٠٠			
المجموع				١٣	١٩٦٧

من دراسة الجدول رقم (٩) يمكن استنتاج أن عدد مراكز تدريب النساء الفلسطينيات يبلغ (١٣) مركزاً، منتشرة في ثمانية مخيمات، ويضم كل من مخيمات الحسين، الوحدات، الزرقاء، حطين والبقعة مركزين، أما المخيمات الثلاثة الأخرى وهي الطالبية، اربد وغزة فيحتوي كل واحد منها على مركز واحد.

وقد تدرب في المراكز سابقة الذكر سنة ١٩٩٥ ما مجموعه ١٩٦٧ متدربة. ويأتي مخيم الوحدات في المركز الأول من حيث عدد المتدربات في مركزية (٤٦٩ متدربة سنويا)، يليه مخيم البقعة (٤١٥ متدربة)، ثم الزرقاء (٤٠٠ متدربة). أما أقل المخيمات فمخيم اربد (١٣٠ متدربة سنويا).

وفيما يتعلق بالمساكن والسكن في المخيمات، فمن المعلوم أنها في بدايات نشأتها الأولى كانت عبارة عن مجموعة من الخيم، تحولت بعد ذلك تدريجيًا إلى بيوت خشبية وطينية مسقوفة بسقوف معدنية، أما في الوقت الراهن فإن معظم مساكن مخيمات الأردن هي أبنية إسمنتية.

وحول خدمات المياه والكهرباء والإتصالات والصرف الصحي، فإن الحكومة الأردنية تمد المخيمات الفلسطينية باحتياجاتها من هذه الخدمات.

مما تقدم يمكن القول أن الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية (الأنروا) للمخيمات الفلسطينية في الأردن متنوعة، وأن تكلفة هذه المساعدات قد بلغت عام ١٩٩٥ في حدود ٨١,٣ مليون دولار أمريكي. يشكل هذا المبلغ حوالي خمس (١٩,٩٪) المبالغ التي صرفتها الوكالة على مجمل مخيمات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية.

وتنقسم مصروفات وكالة الغوث الدولية إلى قسمين، مصروفات جارية منتظمة، وهي الغالبة، ثم مصروفات خاصة. ويوضح الجدول رقم (١٩) توزع هذه المصروفات على أنشطة الأنروا المختلفة.[١٥]

جدول رقم (١٠)

توزع مصروفات الأنروا على الأنشطة المختلفة في المخيمات الفلسطينية في الأردن سنة ١٩٩٦

النشاط	مصروفات جارية منتظمة (مليون دولار)	النسبة ٪	مصروفات خاصة (مليون دولار)	النسبة ٪
تعليم	٤٩,٩	٦٤,١	٢,٠٠	٥٨,٨
صحة	١١,٦	١٤,٩	–	–
مساعدات وخدمات اجتماعية	٦,١	٧,٨	١,٠٠	٢٩,٤
خدمات عامة	٢,٩	٣,٧	–	–
أخرى	٧,٤	٩,٥	٠,٤	١١,٨
المجموع	٧٧,٩	١٠٠	٣,٤	١٠٠

من دراسة الجدول رقم (١٩) يمكن القول أن مصروفات الخدمات التعليمية تشكل أقل قليلا من ثلثي (٦٣,٨٪) المجموع الكلي للمصروفات الجارية والخاصة، كما أنها تكوّن ٦٤,١٪ من المصروفات الجارية و ٥٨,٨٪ من المصروفات الخاصة.

يلي الخدمات التعليمية الخدمات الصحية، وذلك بالنسبة للمصروفات الجارية المنظمة، ثم المساعدات والخدمات الاجتماعية، ثم بعد ذلك الخدمات الأخرى، وأخيراً الخدمات العامة ٣,٧٪.

أما في مجال المصروفات الخاصة، فتأتي المساعدات والخدمات الاجتماعية في المرتبة الثانية ٢٩,٤٪، ثم الخدمات الأخرى في المرتبة الثالثة والأخيرة، مع العلم أن المصروفات الخاصة جميعها لا تشكل إلا حوالي ٤,٢٪ فقط من مجمل مصروفات الوكالة الجارية والخاصة معاً.

وتغطي الأنروا جلّ مصروفاتها من خلال التبرعات التي تتلقاها، إما من دول أو منظمات، فعلى سبيل المثال، بلغت التبرعات التي حصلت عليها الوكالة سنة ١٩٩٤ (٣٤١,٥٥٨,١٤٨) دولار أمريكي موزّعة على الدول والمنظمات المانحة على النحو التالي:[١٦]

جدول رقم (١١)

حجم تبرعات الدول والمنظمات الدولية النقدية للأنروا سنة ١٩٩٤

الدولة	حجم التبرع دولار	الدولة	حجم التبرع دولار	الدولة	حجم التبرع
استراليا	٣٦١٠٠٤٥	ايرلندة	٧١٧٠٢٢	بنما	٥٠٠
النمسا	٥٠٣٢٣٥	إسرائيل	٩٥٣٩٩	الفلبين	٢٩٠٩
البحرين	١٥٠٠٠	ايطاليا	١٠٤٧٢٣٦٦	البرتغال	٥٠٠٠٠
بلجيكا	٢٧٢٥٣٢٤	اليابان	٤١٠٨٣٨٦١	السعودية	١٢٠٠٠٠٠
كندا	١٠٧٥٥٥٤٦	الأردن	٨١٧٦٣	أسبانيا	٢١٨٣٧٢٦
الصين	٣٩٢١٢٩	كوريا الشمالية	١٠٠٠٠	سويسرا	٨٨٤٩٨٢٢
كولومبيا	٢٥٠٠	الكويت	١٥٠٠٠٠٠	السويد	٢٠٤٧٢٤٤٧
قبرص	٢١٥٦	لبنان	١٢١	سوريا	٤٢٦٥٥
تشيكيا	٢٠٠٠٠	لكسمبرج	١٠٤٣٨٤٢	تايلاند	١٤٢٦٦
الدنمارك	١٠٢٥٤١٢١	مليزيا	١٠٠٠٠	تونس	١٢١٢١
مصر	٥٩٣٥	مالديف	١٠٠٠	تركيا	١٠٠٠٠٠
فنلندا	١٩٤٥٧٣٥	المكسيك	٣٠٠٠	المملكة المتحدة	٩٠١٦٣١٤
فرنسا	٣٩٢٣٥٢٢	موناكو	٥١٩٤	الولايات المتحدة	٨١٣٢٢٣٩١
المانيا	٧٩٤٩٦٧٦	المغرب	١٠٥١٧٤٧	السوق الأوربية المشتركة	٩٧٩٩٢٩٨٧
اليونان	١٠٠٠٠٠	هولندا	٩٩٥٦٢٧٠		
هولي سي	٢٠٠٠٠	نيوزيلندا	٢٩٢٠٤٩		
ايلندا	١٥٧٠٠	النرويج	١١٤٠٨٤٠٢		
الهند	٧١٢٥	عمان	٢٥٠٠٠		
أندونيسيا	٢٥٠٠٠	باكستان	١٥٦١٨		
إيران	٣٠٠٠٠	فلسطين	٢٢٢٦٠٧		
				المجموع	٣٤١٥٥٨١٤٨

من تحليل الجدول رقم (١١) يتضح أن تبرعات السوق الأوروبية المشتركة لوكالة الغوث الدولية تشكل أكثر من ربع تبرعات الدول والمؤسسات الدولية (٢٨,٧٪)، يليها الولايات المتحدة (أقل قليلا من الربع ٢٣,٨٪)، وهذا يعني أن السوق الأوروبية والولايات المتحدة تتبرعان أكثر من النصف (٥٢,٥٪). يلي ذلك اليابان (حوالي ١٢٪)، ثم السويد (٦٪). وقد زادت مساهمة المنظمات السابقة الذكر عن (٢٠) مليون دولار. أما النرويج، كندا، الدنمارك، ايطاليا، المملكة المتحدة، هولندا، سويسرا والمانيا، فقد تراوحت تبرعاتها بين ٧ - ١٢ مليون دولار. أما الدول المتبقية فتقل مساهماتها عن الأرقام السابقة، وبعض منها تقدم تبرعات رمزية.

مما تقدم، يمكن القول أن وجود المخيمات الفلسطينية مهما كان موقعها، هو دليل على ظلم فادح وقع على الشعب الفلسطيني وأن عودة الحق لأصحابه، والرجوع إلى أرض الوطن هو أبسط ما تنص عليه الشرائع والمواثيق والقوانين الدولية.

الهوامش:

(١) محمد عبد الهادي، خرائط التوزع الجغرافي لمخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، **صامد الإقتصادي**، عدد (١٠٥)، ص ٨٤.

(٢) (أ) الأنروا، **خريطة منطقة عمليات الأنروا**، فينا، حزيران، ١٩٩٥.

(ب) م. ت. ف.، دائرة الثقافة، **ارشيف معلومات وخرائط الأطلس الوطني**، عمان.

(ج) المركز الجغرافي الأردني، **مجموعة خرائط**، عمان، الأردن.

(د) أنظر خريطة رقم (٣). ص ١٠٤، **صامد الإقتصادي** عدد ١٠٥.

(٣) م. ت. ف، دائرة الثقافة، **ارشيف معلومات الأطلس الوطني**، عمان.

(٤) U.N., Relief and Works Agency for Palestine in the near east, UNRWA field office, report about Jordan Camps, Amman 1995

(٥) الأنروا، **خريطة عمليات الأنروا**، مصدر سابق.

(٦) أ) المصدر السابق.

(ب) أنظر خريطة رقم (٣)، ص ١٠٤، **صامد الإقتصادي**.، عدد ١٠٥.

(٧) **خريطة منطقة عمليات الأنروا**، مصدر سابق.

(٨) المصدر رقم ٤، **تقرير عن مخيمات الأردن**.

(٩) UNRWA, Guide to UNRWA, June 1995, of UNRWA, Jordan p. 6.

(١٠) UNRWA, Report of commissioner, General of UNRWA, 1 July 1994 - 30 JUne 1995, pp 35-36.

(١١) (أ) المصدر رقم (٩)، ص ٦.

(ب) المصدر رقم (١٠)، ص ٣٦.

١٢) المصدر السابق رقم (٤)، **تقرير عن المخيمات في الأردن.**

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) UNRWA in figures, Jordan fact sheet revision - march 1996.

(١٦) UNRWA, Annual Report UNRWA 1994 / 1995, Vienna, Austria, PP 36 - 37.

مخيّم كندا وتراجيديا اللجوء الفلسطيني

أسامة عرابي

تعد قضية اللاجئين الملمح التراجيدي الآخر للهولوكست الفلسطيني، وللشتات العربي، وواحدة من المحاور الأساسية التي يتعين الإلمام بمفرداتها وأبعادها كافة؛ وصولاً إلى فهم واضح وممنهج لماهية القضية الفلسطينية، واستجلاء ثوابتها ومحدداتها. لذا؛ أضحت المخيمات ظاهرة تسم حياة اللاجئين الفلسطينيين الناجين من مقصلة الإرهاب الصهيوني الأعمى، وعمليات القتل الجماعي الاجتياحي المنفلت، وسواها مما عمدت إليه الحركة الصهيونية مُذ نشوئها؛ أملاً في التعجيل بإنهاء الانتداب البريطاني، وإجبار السكان الأصليين على النزوح والهجرة القسريتيْن من ديارهم؛ توطئةً لاحتلال القرى والمدن الفلسطينية، ومن ثم توطينها بالمهاجرين اليهود الوافدين من كل أصقاع العالم، تحت ستار كثيف من دخان المزاعم الاستيهامية التوراتية المفضوحة، واستراتيجيات النبذ والإقصاء «للآخر العربي»، والتلفع بعباءة الأساطير السياسية الدوغمائية، التي لا تخلو - بحال - من محتوى إمبريالي، استيطاني، إحلالي.

وتتسم الحياة في المخيمات بمستوى بدائي، لا إنساني، يعمق - لا شك - أسئلة الوجود الفلسطيني ومستقبله، في ظل التحولات الجارية الآن في المنطقة العربية.. فضلاً عن تدني الشرط الاجتماعي المحيط بهم، وتردي مستوى الخدمات المكفولة لهم.. الأمر الذي لا ييسر للمرء أن ينمو بشكل سَوي، حتى على الصعيد البيولوجي. بله كذات فاعله تبحث عن أدوات تحققها وحضورها الأنطولوجي، بما يتلاءم ومعطيات زماننا وحاجياته. ولم نشهد محاولة وحيدة منذ عقود خلت، تروم انتشال هؤلاء اللاجئين من وهدة النسيان، والتهميش، والتخلف.. أو ترمي

إلى تحسين ظرفهم المعيشي، ومعالجة قضيتهم على أسس سياسية.. ديمقراطية.. تحديثية، ترفض التصالح مع الواقع الراهن، ولا تقبل مواضعاته الجائرة.

ومخيم كندا.. واحد من هذه المخيمات البائسة التي كتب عليها أن تكف عن الانتساب إلى عصرنا هذا، وأن تعيش بمنأى عن نواميسه ومستجداته، وكأنها تشيأت وتحجرت، أو فرضت عليها صيغة سرمدية فوق تاريخية، تتأبى على الزمان والمكان. فرقد المعسكر التعيس معزولاً في الصحراء، مشلولاً، فاقداً القدرة على التواصل مع العالم أو الوطن الأم. وغدا مقطع الأوصال، لا يتمتع بأي مجال حيوي يتيح له حرية الحركة والممارسة، بين قطبي الرحى: مصر وغزة. بل وجد نفسه محاصراً بين الشيطان من جهة، والبحر من جهة أخرى - على حد تعبير المرحوم موسى العلمي - فعومل أبناؤه كالفِطر المستشري، أو كعمال الفحم والمناجم في أفريقيا السوداء. وحرموا من حقهم الطبيعي في العمل، أو التفتح الحر.. وحملوا هويات مصرية مؤقتة؛ تتجدد لبعضهم كل شهر، ولبعضهم الآخر كل ستة أشهر. وجرى منعهم من الاتصال بذويهم في رفح الفلسطينية، إلا من خلال سور شائك.. ملغوم، مُشهر في وجوههم طول الوقت، ومرشح للانفجار في أجسادهم؛ إذا ما تجاسروا واشرأبوا بأعناقهم صوب الضفة الأخرى، وفي حراسة وتسلط أرتال من جنود العدو الصهيوني، لا هَم لها ولا شاغل سوى ممارسة حماقة القوة، وصفاقة الغازي الهمجي، مما يقعد بهم - والحال هكذا - عن نيل الأوطار، في البوح والإفضاء، والدفء الإنساني المنشود.

والواقع، أن أوضاع مخيم كندا لا تنبيء بتجاوزٍ أو تخطٍ ما لهذه الملهاة أو المسخرة الإنسانية. فظاهر الأمور، والرهانات المنتظرة، من خلال التطورات المتتابعة لقضية اللاجئين، تعمدان إلى تكريس وتمديد ما هو قائم.. فضلاً عن العصف الأمريكي - الإسرائيلي المبيت بالمادة ١١ من القرار ١٩٤ ؛ لتمسي القضية كلها دون مرجعية قانونية أو شرعية ترفدها أو تجيرها، ولتستحيل - من ثم - إلى محض قضية فلسطينية - إسرائيلية داخلية، تخضع لذات الشروط والآليات المجحفة بالحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني، وإجهاض حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته الوطنية المستقلة. بل وتدفع العالم العربي والدولي، إلى التنصل من تعداتهما ومسؤولياتهما السياسية والأخلاقية والمالية تجاه الشعب الفلسطيني، والتعامل مع ما ينجم عن ذلك من تداعيات واستحقاقات؛ بوصفه شأناً قانونياً خلافياً، أو إجرائياً مفهومياً تقنياً. ويصبح لاجئو مخيم كندا كلاجئي الهند الصينية، أو لاجئي الأرمن عقب مذابح وشتات الحرب العالمية الأولى. لا يحظوْن بأية حقوق مدنية أو مؤسساتية أو قانونية، ولا بأي تأطير اجتماعي أو اقتصادي من قِبل الجهات المسؤولة.. ولا بمحاولة كتابة تاريخ تضامني وموحد للمخيم، كما فعل المفكر

«محمد أركون» فيما يخص شعوب حوض البحر المتوسط.

لذا؛ أضحى لاجئو مخيم كندا معزولين.. منفيين خارج تاريخ بلادهم؛ لصالح تاريخ آخر ينهض على التأويل الأسطوري للواقع، وصلافة النسق الرمزي المغلق للعقل الكولونيالي، ومديونية المعنى المؤدلج.. من هنا؛ يتعين علينا أن نموضع هؤلاء اللاجئين داخل التحقيب الزمني، لخريطة الوجود الفلسطيني المغيب، وأن نأخذ بيدهم من أجل صياغة تاريخ إشكالي مشتبك بالفضاء العربي، ومعضلاته التاريخية والاجتماعية الآنية، وفي صيرورة الحلم الفلسطيني ذاته، بما له من فرادة وسبق.. وفي سياق مواجهة عقلية التزييف الإيديولوجي الصهيوني المبرمج، في إطار مفهوم الهيمنة المفروض عنوة واقتداراً على المنطقة العربية؛ لتبرير العنف والظلم واللامساواة، وإعلاء النموذج التدشيني للمرحلة.

وفي هذا المجرى، يمكن فهم مغزى السعي الأمريكي - الإسرائيلي الدؤوب إلى إلغاء «الأونروا»؛ باعتبارها الذاكرة الجمعية الحاوية الملف المتخم والمأساوي للاجئين الفلسطينيين، والشاهد الحي على حيوية واستمرارية قضيتهم العادلة، والدفع بها صوب أفق مركزي يحفظ حقهم المغدور في العودة، واستعادة أراضيهم المنهوبة.

إن هذه التقدمة - ربما - بدت ضرورية بعض الشيء، وذات وشائج لا تنكر بموضوعنا الذي سنعرض له بعد قليل، عن معسكر كندا، وما يعتوره من إشكاليات ومناحٍ؛ بوصفهم لاجئين دفعتهم ظروف الاحتلال السرائيلي لقطاع غزة، إلى الهجرة الإجبارية منه عام ١٩٧٢، والإقامة الاضطرارية على خرائب ومخلفات معسكر شغلته كتيبة كندية، كانت تعمل ضمن قوات الطوارئ الدولية، وغادرته قبيل عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧، لتبدأ ملحمة التيه الفلسطينية، وتغريبة الفلسطيني الطويلة.. كانت هذه التقدمة - إذن - من أجل استظهار موقع قضية اللاجئين - ومن بينهم لاجئو كندا بالطبع - على خريطة التسويات الراهنة، واستشراف الآفاق المدخرة لها، في قابل أيامنا هذه. حيث تصر إسرائيل على سلب لاجئي عام ١٩٤٨، حق العودة، وترفض مبدأ جمع شمل العائلات - تحت أي مسمى أو اعتبار إنساني - كرافد لها، مع السماح - فقط - بعودة ٧٥٠ لاجئاً فلسطينياً، من نازحي ١٩٦٧ - الذين لم يَعُدْ أي منهم - حتى الآن - على الإطلاق. فما زالت إسرائيل تماطل وتسوف، على الرغم من محدودية هذا الرقم وتدنيه. ثم جرى الاتفاق على نقل التفاوض بشأن قضية اللاجئين إلى المحادثات متعددة الأطراف، بعد استبعادها من المباحثات الثنائية؛ بهدف تهميشها وتقزيمها. ومحورة الحديث - الآن - باتجاه التعويضات، لمن لم تتيسر له العودة إلى وطنه، إذا كان مُصنفاً ضمن الفئات الأربع التالية (لاجئ عام ١٩٤٨، غير الموجودين قبل أو بعد عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ .. سكان القدس الشرقية

الذين هُجروا قبل أو بعد عام ١٩٦٧ .. قاطني القرى وأصحاب الأراضي التي أقيمت فوقها المستوطنات.. كل مَنْ مَارَسَ أعمالاً سياسية أو عسكرية ضد إسرائيل).. بَيْدَ أن مظلة التعويضات لن تمتد لتشمل الأبناء والأحفاد، بل ستوجه إلى ذويها الأساسيين، فحسب. ثم راحت إسرائيل - المعروفة بمماحكاتها السجالية المرذولة - تثير النقْع والغبار في وجه الحق الفلسطيني في التعويض، مطالبةً بحق عصاباتها المغتصبة في المعاملة بالمثل؛ لتمييع القضية، واستنفاذ الوقت، وتوهين الموقف السياسي الفلسطيني، وتأبيد عمليات الاحتلال والضم والإلحاق، التي لا تنى تزاولها يوماً إثر يوم.

إن ما يطرحه المشروع الصهيوني الآن، فضلاً عن المؤسسات الأمريكية وثيقة الصلة بدوائر صنع القرار، مثل مؤسسة «راندا»، عن ضرورة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين، بهدف توطينهم ودمجهم في البلدان المضيفة لهم؛ توطئة لطي صفحتهم نهائياً، فيما بعدُ، هو عين المشروع الذي قدمه وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أبا إيبان، عام ١٩٦٨، ثم ألمح إليه قادة العدو الصهيوني بعد ذلك؛ فتحافظ إسرائيل - من ثم - على نقائها اليهودي المزعوم. «وكانت الحكومة المصرية قد وقعت يوم ١٩٨٢/٢/٢٥، اتفاقاً تكميلياً لمعاهدة السلام، بينها وبين إسرائيل، يقضي بعودة المصريين الموجودين في النقب إلى الأراضي المصرية، وعودة الفلسطينيين الموجودين في رفح إلى قطاع غزة، وأن يتم هذا الإنتقال خلال ستة شهور. حاولت مصر تنفيد هذا الإتفاق، فأعلنت استعدادها تقديم مبلغ ثمانية آلاف جنيه، لكل أسرة فلسطينية تنتقل كمساعدة مالية. وحين طلب المسؤولون الصهاينة لقاء الأسر الفلسطينية الموجودة في المعسكر؛ للتأكد من هويتهم الفلسطينية، قبل السماح لهم بالعودة. استجابت مصر للطلب، وأعربت عن استعدادها للتنسيق مع الجانب الإسرائيلي الصهيوني؛ لإتمام هذا الأمر. لم تنفذ السلطات الإسرائيلية هذا الاتفاق، وسوفت في تنفيذه، وربطت بينه وبين قضايا أخرى معلقة، ما زالت قيد البحث والتفاوض».(١)

كما نصت اتفاقية الانسحاب، على «أن يسمح لسكان هذا المعسكر، بالعودة إلى رفح الشرقية الفلسطينية، بشرط أن يقيم كل منهم مسكناً خاصاً، بمعرفته. وقد حددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مساحة من الأرض،على منطقة تسمى (تل السلطان)؛ لتخصص لسكنى هؤلاء الناس، بواقع ٢٥٠ م٢ ، لكل أسرة.لولا أن مشكلة طابا، وتلكؤات سلطات الاحتلال، قد فتت في عضد السكان وصمودهم، حتى باتوا يائسين من أي أمل في العودة، ضمن الظروف الراهنة».(٢) مما يعزز التحليل السابق، ويعضده، بل يؤكد نظرة إسرائيل القديمة إلى فلسطين كـ «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، إلى آخر هذه التخرصات. وهي نظرة اختزالية سكونية، ترى الشعب الفلسطيني وكأنه قد توقف عن إبداع فضائه الخاص، وزمنه الخاص، بفعل الآليات

التي أحدثتها الصهيونية في بنية مجتمعه، فشوهت تضاريسه، ونالت من قواه. وهي بذلك تعكس المنحى الشوفيني والإطلاقي في الأيديولوجية الصهيونية، من منظور «المدة الطويلة للتاريخ» حسب «فرنان بروديل».

وقد زاد الطين بلة، حقيقةً، اضطلاع «الأونروا» بنقل مقرها من «فيينا» إلى «غزة» و «عمان»؛ تمهيداً لوقف خدماتها، بشكل نهائي، في أيار/مايو ١٩٩٩، إثر انتهاء مفاوضات الوضع النهائي، من خلال «برنامج تطبيق السلام»، الذي أقرته الأطراف المعنية، في ١٠/٦/ ١٩٩٣، حسب تصريحات مفوضها العام، الدنماركي «بيترهانسن». وقد بدأت «الأونروا» عملها من مقرها العام الجديد في «غزة»، « بعد ١٨ عاماً على انتقالها من بيروت إلى جنيف.. وستؤوي «غزة»، إضافة إلى المقر العام للوكالة، الدائرتين: المالية والقانونية، ودائرة العلاقات الخارجية، ودائرة المعلومات العامة. وكانت الوكالة أقامت مركزاً آخر لها في العاصمة الأردنية، في ١٩٩٢، يضم الأجهزة الصحية والتربوية».(٣)

وقد أوقفت الوكالة (أي الأونروا)، منذ أول شهر تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٥ ، منح هذه المعونات ل ٨٠٠ شخص؛ بحجة أنهم أصبحوا غير محتاجين، وحوّلتها ل ٨٠٠ شخص آخرين، ولدوا قبل عام ١٩٨٠، ومن أبناء الأسر المحتاجة. ومن بين ال ٧٠٠ أسرة في المعسكر (أي معسكر كندا)، توجد ١٦٤ أسرة محتاجة، وتقف عند مستوى الفقر. إما بسبب البطالة التي يعاني منها رب الأسرة، أو بسبب مرض العائل، أو وفاته».(٤)

وهذا مجافٍ للقرار ٢١٢ ، الدورة ٣ ، بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٩ ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإجماع الأصوات، وحمل المجتمع الدولي والمنظمة الدولية مسؤولية تفاقم مشكلة اللاجئين العرب، قائلاً: «إن تخفيف وطأة المجاعة والبؤس بين اللاجئين الفلسطينيين، هو أقل الشروط لنجاح جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في ذلك البلد».

بَيْدَ أن الخطة التي اتبعت لتفضي إلى حل «الأونروا» فيما بعدُ؛ باعتبارها عنواناً كبيراً، ورمزاً دالاً، على قضية اللاجئين، سارت على النحو التالي:- «فقد استثنت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١ - بشكل صريح ومقصود - اللاجئ الفلسطيني من تعريفها، وأعفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، من مسؤولية الإشراف على اللاجئين الفلسطينيين؛ حيث تم التأكيد على مسؤولية (الأونروا)، ودورها في تأمين المساعدة لهم. أما سلبية هذا التخصيص، أي عدم إدماج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار عام، ومخاطره، فإنها تكمن في إفقاد اللاجئين لأية حماية دولية، إذا ما حلت الوكالة، لأي سبب من الأسباب».(٥)

وهذا ما عبر عنه - بجلاء - المفوض العام «للأونروا» الدنماركي «بيترهانسن»: «إن الجو الجديد الذي خلقه وجود السلطة الفلسطينية، يجعلنا نأمل أن يتمكن المسؤولون الفلسطينيون في غضون سنوات، من الاضطلاع بمهمات الهيئة». وبالتالي، تنسحب «الأونروا» من على خشبة المسرح؛ لتختفي معها قضية اللاجئين، وتتراجع أهميتها بمرور الأيام؛ فيمسون جاليات عربية، تابعة لسكان الدول المضيفة لهم، ضمن مشاريع إقليمية، تيسر لهم عملية الدمج والتوطين، كما صرح بذلك علانيةً «شيمون بيريز»، في كتابه الموسوم «الشرق الأوسط الجديد». وحرمتهم إسرائيل بذلك من الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وأصرت على أن ينص في صلب قانونه (الفقرة الأولى، من المادة الخامسة)، على أن المجلس هو الممثل الأعلى لأبناء الشعب الفلسطيني، في الضفة والقطاع، دون فلسطينيي القدس الشرقية والشتات.

إن خطورة التطورات الأخيرة على القضية الفلسطينية برمتها، أنها حدت بممثل الولايات المتحدة «ديفيد بيربوم»، في كلمته التي ألقاها أمام الأمم المتحدة، بشأن الإصلاحات المزمع إدخالها على المنظمة الدولية؛ لتطوير أدائها وعملها، حدت به إلى المناداة بحل «اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية»، واللجنة الخاصة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»؛ بدعوى أن الزمن قد تجاوزهما، وأنهما لا تساهمان في عملية السلام»، بعد اتفاق أوسلو، وقيام سلطة الحكم الذاتي في غزة.

كان لا بد من هذه الخلفية الطويلة، نسبياً، عن قضية اللاجئين، وما يشوبها من تعقيدات ظرفها التاريخي؛ كمدخل حيوي، يعيننا على وضع الحدث في سياقه الصحيح، ويتيح لنا فهم ما نحن بصدده من أوضاع شاذة وجائرة، جرت وتجري في مخيم كندا - كعينة ممثلة - للمخيمات طرّاً؛ علها تسهم في جلاء المشهد الحاضر؛ وكي لا تبدو المفردات والعناصر في ترامیها وتناميها، أقرب إلى الذاكرة الأدبية والشعرية، منها إلى الواقع بعناده وصلادته؛ وحتى لا يمسي هؤلاء الأبطال التراجيديون - سكان مخيم كندا - أدنى إلى الطيفية وجوقة التاريخ، منها إلى الوجود الفاعل، الخلاّق.

ولعل من الاجتهادات القليلة الجادة، التي حاولت أن تقترب من هذا الموضوع بذكاء، على الرغم من حساسيته المفرطة، ومحاذيره السياسية الجمّة، ما قامت به باحثة فلسطينية شابة، من خلال ريبورتاج ميداني، روت فيه، بصدق، قصة المخيم أو محنته، التي تعكس - على نحو حاد وفادح - نكبة فلسطين، وحجم الكارثة التي شهدتها. وقد بدأت الباحثة عملها بتقديم لمحة سريعة عن مخيم كندا، جغرافياً وسكانياً؛ كمفتتح أول، يضيء معالم الصورة قليلاً، ويضع القارئ في لب «الكادر»..

«يقع المخيم في محاذاة مدينة رفح، على الحدود المصرية - الفلسطينية. تبلغ مساحته نحو ١,٥ كم٢ ، عدد سكانه ٥٢٠٠ نسمة (تذكر بعض التقديرات أنها ٥/٥٠٠ نسمة)؛ تشملهم ٧٠٠ أسرة، يسكنون في ٤٧٦ مسكناً. (وإن كانت هناك مصادر فلسطينية عليمة ترجح أنها ٤٩٦ بيتاً). تتراوح أعمار شبابه، ما بين ١٢ - ٢٥ سنة، يكونون ٤٥٪ من عدد السكان. يخضع المخيم، إدارياً لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، التابعة للأمم المتحدة. وتشرف عليه لجنة مكونة من أحد عشر عضواً؛ لتسيير الشؤون الاجتماعية للمواطنين».(٦)

وتذكر باحثة فلسطينية أخرى أن «العدو الصهيوني قد شكل هذه اللجنة من اثنى عشر عضواً، أثناء احتلاله للمعسكر».(٧)

وتروي مجلة «صوت البلاد» الفلسطينية، أن الجنرال «موشي دايان» أصدر قراراً بتطبيق العقوبات الجماعية، على كل منطقة تتم فيها، أو تنطلق منها، عملية عسكرية ضد قوات الاحتلال.

وخلال عام واحد، دمر الاحتلال ٧٥٠ بيتاً في قطاع غزة. ولا يزال المواطنون يذكرون عندما استيقظوا، صبيحة ذات يوم من العام ١٩٧٢، على هدير الجرافات الإسرائيلية تطوق حياً كاملاً في رفح الفلسطينية . وخلال ساعات، كانت الجرافات تحيل الحي ركاماً، وحطاماً، وذكريات. اندفع الأهالي، الذين دمرت مساكنهم، إلى تلك المنطقة المهجورة، التي كانت أطلال معسكر الكتيبة الكندية، التي انسحبت قبل حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، بأيام. وأخذ الأهالي يبنون ملاجيء لهم، تؤيهم وأسرهم، حتى أصبح، خلال أيام، حياً سكنياً كاملاً، أطلق عليه السكان، فيما بينهم، أسم حي كندا. تجمع سكني قوامه أسر، وبيوت، ومؤسسات، ومآس. ونظراً إلى أن المساكن المهدمة كانت في أحد مخيمات اللاجئين التي تخضع لإدارة «الأونروا»، فقد مدت هذه الوكالة نشاطها إلى الحي السكني الجديد، وألحقته بإحصائية مخيمات اللاجئين التي تديرها في قطاع غزة».(٨)

ومن خلال شاشة بانورامية، تسجل رحلة المعاناة إلى مدينة رفح، التي تبعد عن القاهرة بمسافة لا تقل عن ٤٥٠ كم، وتصف درب الآلام الطويل الذي سلكته باحثتنا، وصولاً إلى المخيم، ندخل مباشرة إلى أجواء الحياة هناك، وملابساتها التي يعيش فصولها اللاجئون، في ظل أوضاع بالغة القسوة والقتامة، بل تنعدم فيها أدنى شروط ومقومات الحياة العادية؛ «فالمياه والكهرباء مقطوعتان».. على الرغم من أن الأهالي «يسددون رسوم الكهرباء كل شهر، ولكن الشبكة التابعة لمجلس مدينة «رفح» قديمة، لم يُجْرَ عليها أي تجديد أو تصليح. كما أنه لا توجد شبكة مجارٍ، إنما هناك بئر في كل بيت، تطفح بالمشاكل من حين إلى آخر».(٩) فضلاً عن «سوق

مقفرة ممتدة؛ عبارة عن خرق بالية، وصناديق قش فارغة، ودكاكين من التنك (الصفيح)الفضي».. [١٠] حتى نصطدم بذلك السلك الشائك الذي يمتد بطول المخيم.. «لم يُصطنع هذا السلك إلا بعد عام ١٩٨٢، واتفاقيات «كامب ديفيد» التي فصلت «رفح» المصرية، عن «رفح» الفلسطينية، وخلقت حدوداً لم تكن - قط - موجودة من قبل. كانت الرفحان مدينة واحدة من أيام ما قبل الحكم العثماني، لا يفرق بينهما سوى خط وهمي، يشير إليه نصب تذكاري. وظلت - هكذا - حتى بعد حرب عام ١٩٦٧؛ لأن سيناء كلها كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي. لذا؛ سكن الفلسطينيون والمصريون على الجانبين. وقد أدى إغلاق الحدود؛ إلى عزل خمسة آلاف لاجيء فلسطيني في مخيم «كندا»، عن أهاليهم وأقربائهم وأراضيهم، في «رفح» بقطاع غزة. فقد تفرقوا بين الجهة المصرية، والجهة الفلسطينية المحتلة؛ حتى إن هناك بيوتاً انقسمت إلى نصفيْن، وشق حجراتها السلك الشائك». [١١] ربع سكان المخيم «من أهل «رفح» الفلسطينية، والباقي من الذين هَجرتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي، من قراهم ومدنهم، مثل «بربرة» ، «ومُرة»، «واللد»، بل «يافا»، «وحيفا».

وقد أجبر بعضهم على هجرات متتالية؛ نتيجةً لحروب شنها الجيش الإسرائيلي، في سنوات ١٩٤٨، و ١٩٥٦ ، و ١٩٦٧؛ حتى انتهى المطاف بهم في مخيم «كندا». وبعضهم هجرته إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ، واحتلالها قطاع غزة وسيناء؛ عندما دمرت بيوتهم في مخيمات قطاع غزة؛ لكي تشق شوارع عريضة داخل المخيمات، لضمان سيطرة أمنية مُحْكمة». [١٢] وهي السياسة التي انتهجها الإرهابي «إريل شارون» في هذه الفترة؛ لخلق نوع من الفصل التعسفي بينهم وبين ذويهم، يُفضي إلى طمس حقوقهم الوطنية مستقبلاً. بعد أن عمدت الحركة الصهيونية منذ البداية، إلى تطبيق سياسة العزل العنصري، وقوانين الطواريء، والترانسفير؛ مماأدى إلى حصر عرب ١٩٤٨، وإسكانهم في مناطق محددة هي: المثلث، والنقب، والجليل، ثم تأييد هذا الوضع، من خلال إصدار قانون استملاك الأراضي للصالح العام عام ١٩٤٨، وقانون الأماكن المهجورة العام ١٩٤٨، وقانون زراعة الأماكن المهجورة عام ١٩٦ ، وأخيراً وليس آخراً، قانون توزيع السكان لعام ١٩٧٥. لذا؛ مازال لاجئو مخيم «كندا» يعانون ويلات الحصار من جهة، ونظرة الحكومة المصرية غير المرحبة بهم من جهة أخرى. كما يتبدى ذلك - بوضوح شديد - في منعهم من العمل على أراضيها، وعدم تطبيق لوائح الصعود والترقي في السلم الوظيفي عليهم، وإصرارها على تجديد إقامتهم مرة كل شهر، أو كل ستة أشهر، حسب حالة كل لاجيء ونشاطه.

وتكمن المفارقة المضحكة في أن قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، المعروف بالقرار

رقم ٢٧٣ ، الصادر في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ ، كان مرهوناً باعتراف إسرائيل والتزامها بالقرارين ١٨١، ١٩٤؛ بناء على (التصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة.)، على النحو الوارد في مقدمة القرار ٢٧٣ . لكن إسرائيل تود تحويل قضية اللاجئين، من خلال لجنة عمل اللاجئين، إلى محض مسألة فرعية، تعنى باعتبارات معيشية واجتماعية، تفضى إلى التوطين والتأهيل، في التحليل الأخير.

«ويذكر سكان مخيم «كندا» مشهداً يروونه بشكل دائم. كان «أبو علي» يقف أمام دكانه الذي يكسب منه قوت أسرته في (حي كندا). عندما فاجأته المنيّة، فسقط مغشياً عليه، ولم يلبث أن فارق الحياة. وتصاعدت صيحات الأبناء ؛ منبهةً الجدة والعمة والعم، الذين يقيمون في مسكنهم، على الجانب الآخر خلف الشريط؛ ليهبوا مذعورين، وليقفوا على الفاجعة. وازداد الصراخ على جانبي السلك، حتى حان وقت تشييع الجنازة. ولمّا لم تتمكن الأم والأخ من العبور إلى الجانب الآخر؛ لوداع الأبن، ساروا جميعاً في جنازة صامتة ومؤلمة على جانبي السلك؛ ليودعو الابن حتى مثواه الأخير؛ حيث تكررت صورة قرية بيت صفافا في الضفة الغربية». [١٣]

انه دليل دامغ على كم المعاناة الذي يعيشه سكان المخيم، ويضاف إلى جملة المتاعب التعليمية، والمعيشية، والصحية، والبيروقراطية التي تجلل حياتهم. لكن ما زادها سوءاً على سوء؛ كان ذلك التقليص التدريجي لمعونات «الأونروا» لهم، بدءاً من العام ١٩٨٥ حتى الآن. ومع اقتراب موعد إنهاء نشاط الوكالة، طالبت الدول المانحة بذلك، في عمان، عام ١٩٩٥، كشرط لدفع مبلغ ١٢,٧ مليون دولار سنوياً، مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها، فضلاً عن أن «إشراك «الأونروا» ضمن وفد الأمم المتحدة، في اجتماعات مجموعة عمل اللاجئين التابعة للمفاوضات المتعددة (في الاجتماعين الأخيرين، السابع والثامن)، بعد أن حال الاعتراض الإسرائيلي - المدعوم أمريكياً - دون حضور الأمم المتحدة للاجتماعات الأولى؛ لما يرمز إليه ذلك من استحضار للقرار ١٩٤ . وقد اعتبر اشتراك الوكالة في أعمال هذه المجموعة (مجموعة عمل اللاجئين)، بمثابة رسم يوجه عمل الوكالة للمرحلة القادمة. [١٤]

وتروي الباحثة الفلسطينية، أنه لا توجد (بمخيم كندا) سوى مدرسة وحيدة، تدعى «خديجة بنت خويلد»، تابعة لوكالة غوث اللاجئين، وقد أنشئت للمرحلتين: الابتدائية والإعدادية، قبل فصل «رفح» الفلسطينية عن «رفح» المصرية؛ كانت كبقية مدارس الوكالة، البالغ عددها مئة وثلاثاً وأربعين مدرسة، من قطاع غزة، تتبع المنهج المدرسي المصري. وبعد سنة ١٩٨٢، أصبحت المدرسة الوحيدة التي يمكن للفلسطينيين من سكان (مخيم كندا)، تعليم

أبنائهم فيها. إن المشكلة المؤرقة لسكان المخيم - حقيقةً - أن التعليم المصري مُكلف وباهظ الثمن؛ يقتضي منهم دفع مبالغ طائلة بالعملة الصعبة، تنوء بها كواهلهم المترعة بالهموم، ومتطلبات الحياة الآنية. ولا يجدون مَنْ يمد لهم يد العون والمساعدة. ثم طفت مشكلة أخرى على السطح، في ظل هذه الظروف القاسية، وهي عدم وجود مدرسة ثانوية لطلاب المخيم. وبعد مشاورات ومداولات طويلة؛ تم الاتفاق بين الأهالي ووكالة الغوث من جهة، والحكومة المصرية من جهة أخرى، على أن يوفر الأهالي أنفسهم كل تكاليف التدريس، وأن يدفعوا لمدرسي الوكالة - إضافة إلى بعض المدرسين من المدارس المصرية في «رفح» - رواتب إضافية. هم الذين لا يملكون مالاً، ويعانون من البطالة. وقد سمحت لهم الوكالة باستخدام فصول مدرسة «خديجة بنت خويلد»، في المساء؛ لتدريس منهج المرحلة الثانوية. ومع ذلك، فهناك - دائماً - مشكلة انتظام المدرسين، وتأخر وصول الكتب. تمنت الأستاذة «ابتسام» لو كانت في المدرسة مكتبة للمطالعة، أو أدوات ممارسة الرياضة والألعاب. تذكرت المعلمة العامين الأولين، بعد وضع الأسلاك الشائكة؛ عندما كان عدد الفصول المبنية لا يكفي؛ فكانت صفوف الأول الإعدادي تتبادل الأماكن: الحصة الأولى؛ فصل أولى (إعدادي/أ)، يحضر الدرس في الحوش، ثم يأتي دور فصل أولى (إعدادي/ب)، وهكذا. «رحم الله أطفالنا من الشمس الحارقة، وأمطار الشتاء؛ حين تجمعت التبرعات لبناء فصلين جديدين»؛ هذا ما حدثت به نفسها، ثم فكّرت في طريقة لشغل الحصة بشيء مفيد، ويجتذب الأطفال. وجاءتها الفكرة منهم. فبدلاً من أن تعطيهم درس قراءة جديداً، اقترحتْ أنْ ينشدوا الأناشيد، أو أنْ يلقوا الأشعار. وهكذا، تحمس الجميع، والتفوا حولها، وتباروا مَنْ يشدو لفلسطين، ويتغنى بجمالها، وبثوارها، وهي تشجعهم، وتغني معهم.[١٥]

وتضيف مجلة «صوت البلاد» الفلسطينية، صورة مفزعة، تكمل المشهد المأساوي المركب، الذي يحياه لاجئو مخيم كندا: «أما طلاب المرحلة الثانوية، فيبلغ عددهم ٣٠٠ طالب وطالبة، يتلقون تعليمهم على ضوء الشموع، فيما بين الرابعة والنصف، والتاسعة مساء، وبجهود ذاتية. وتخلو المدرسة من كل وسائل التعليم الضرورية. لا مختبرات، ولا ملاعب، ولا أدوات مدرسية ضرورية كانت أم ترفيهية، ولا مكتبة. بل إن الكتب المقررة هي ذاتها التي كانت تدرس في قطاع غزة، في العام ١٩٦٧».[١٦]

هكذا، دون تطوير، أو مواكبة للجديد من المناهج والعلوم. وتتوالى مظاهر التضييق والإنهاك على الصغار، دون تمييز؛ أملاً في إرهاقهم، ودفعهم إلى التخلي عن مواصلة رحلة التعليم المضنية. تقول واحدة من اليافعات؛ واصفةً مكابدتها اليومية: «عشان امتحان الساعة ثمانية

الصبح، لازم نِصْحى الساعة أربعة الفجر، ونمشي إلى العبور(تعني نقطة الحدود بين مصر وإسرائيل). «عبير» حكت لي، كل يوم، كل يوم لازم ساعة ونص. ساعتين يفتشوا الطلاب؛ يفتشوا كل حاجة. حتى الثياب بيشلحوهم إياها (تعني يخلعونها من على أجسامهم)، مرة وهم رايحين الامتحان في غزة، ومرة وهم راجعين بعد الامتحان على «كندا»؛ مع إن الأتوبيسات مشوارها من العبور إلى اللجنة في «غزة»، بياخد ربع ساعة بس».[١٧]

الظروف في المخيم - إذن - صعبة، وفرص العمل نادرة.. هكذا تتحدث، بأسى، صاحبة الكتاب. يتخرج الشبان في المدارس والجامعات، فتمنع القوانين المصرية الفلسطيني من العمل في الإدارات والمصالح المصرية. والحصول على إذن عمل، نادر الحدوث. وفي كل الأحوال، لا يجدون عملاً يقتاتون منه؛ فعدد موظفي وكالة الغوث، في المدرسة والعيادة محدود، وكل الأعمال في القطاع، قد فقدت بعد الفصل، وصار المرور ممنوعاً بين الرفحيْن. - «كانت فرصة أخي «رشيد» من الله، فكر «أبو رجا». رحم الله أولاده من الجوع؛ حين عمل موظفاً إدارياً في محكمة «غزة». فقد سمح الإسرائيليون للموظفين الإداريين فقط - وعددهم أربعون من مخيم «كندا» - أن يحتفظوا بوظائهم في القطاع، وإن كل هذا يخلق مشاكل. فالقوانين تسمح لهم بأن يحتفظوا بوظائفهم؛ شريطة أن تبقى عائلاتهم داخل الحدود المصرية، ويبقى الموظف - وحده - داخل «غزة»، ولا يسمح له بزيارتهم، إلا مرة واحدة أسبوعيا.» - «ماذا سيفعل «رجائي»، لو اضطر للعودة إلى المخيم؟» الكثيرون من المخيم عملوا في التجارة مثل «أبي رجا»، فهو الشيء الوحيد المتاح. إنهم يقتطعون جزءاً من منازلهم، ويقيمون به دكاناً لبيع البقالة، أو الحلوى، أو الملابس - التي يأتون بها من بورسعيد، أو من فلسطين - لسكان المخيم. البعض يبيع الخضراوات بين «رفح»، و«الشيخ زويد»، و«العريش». أما الشباب فقد تحمسوا لبعض مشاريع الخدمات، التي يحتاجها أهل المخيم. وحركة التجارة في المخيم كله صعبة؛ فالتاجر والمشتري كلاهما فقير، ولا مفر إلا السفر إلى بلاد الخليج. وهناك أكثر من مئة عائلة في مخيم «كندا» نفسه، ليس لديها أي مورد. وهؤلاء تبعث إليهم وكالة غوث اللاجئين - التابعة للأمم المتحدة - بمعونة، مرة كل شهرين؛ تتكون من الدقيق، والسكر، والسمن، وبعض المعلبات، والثياب المستعملة.[١٨]

وفي كل شهر، تبعث إدارة الحاكم المسؤولة عن شؤون الفلسطينيين، في جمهورية مصر العربية - ومقرها في القاهرة - ببعض موظفيها إلى مخيم «كندا»، يحملون الأوراق الرسمية التي يحتاجها سكان المخيم؛ لتجديد الإقامة، أو استخراج الوثائق الرسمية من إدارة الجوازات المصرية؛ في «رفح» البلد. وتكمل المؤلفة شهادتها النافذة، قبل أن يتم الفصل، في عام ١٩٨٢ بشهور قليلة؛ جمع الإسرائيليون الهويات الإسرائيلية من سكان المخيم، ومزقوا الجزء الأسفل منها؛ حتى

لا تستعمل بعد ذلك أبداً، وكي لا يستطيع حاملها البقاء، ويظهر تحتها وثيقة سفر اللاجئين، التي منحتها مصر لهؤلاء الأفراد. فما إن تم الفصل في إبريل؛ حتى رفضت قوات الاحتلال عودة سكان مخيم «كندا»، إلى أرض فلسطين. ومن ناحية أخرى، رفضت السلطات المصرية الاعتراف بهم لاجئين على أرض مصر وحاولت المفاوضة على إعادتهم إلى أراضيهم وأقربائهم. ولمدة ستة أشهر؛ كان سكان المخيم – وعددهم خمسة آلاف – لا يحملون أية هوية، أو ورقة رسمية، تثبت شخصيتهم؛ وكأنهم غير موجودين. ولشهور، عوملوا معاملة السائحين من قبل الحكومة المصرية، فكان عليهم تحويل عملة صعبة عن إقامتهم في البلاد. وأخيراً، وافقت السلطات المصرية على الاعتراف بهم، لاجئين مؤقتين على أرض مصر، وإعفائهم من تحويل العملة، ومنحهم وثيقة سفر مصرية للاجئين الفلسطينيين، على أن تجدد هذه الإقامة مرة كل ستة شهور، ولبعضهم كل شهر.[١٩]

وتحكي صاحبة الكتاب، قصة تجديد الإقامة هذه، وما يرافقها من عذاب حقيقي، في واحدة من قصص التاريخ المؤسية، التي تعكس ميلودراما اللاجيء، وفداحة الثمن الذي يدفعه. «لقد كان على «عايدة» – من سكان مخيم «كندا» – أن تقف في الطابور؛ لتأخذ استمارات تجديد الوثيقة، واحدة لكل فرد من أفراد العائلة، فتملأها، وتضع صورة كل فرد على إحداها، ثم تذهب لتوقيعها من مختار المخيم «العمدة» «أبو حكمت». بعد ذلك، عليها الاتجاه إلى العيادة؛ لختمها من الطبيب. وأخيراً، الذهاب إلى إدارة الجوازات في «رفح» البلد، وتقديمها، ودفع مبلغ عن كل استمارة..[٢٠] ويتكرر المشهد، بشكل دوري، كل ستة أشهر، وكأنها إعادة إنتاج بائسة لأسطورة «سيزيف» اليونانية الشهيرة.

ومن سخريات القدر، التي لا تني تلاحق لاجئي «كندا»، على نحو مرير، أن من العسير عليهم، الحصول على تأشيرة دخول، إلى أية دولة؛ بوثيقة اللاجئين هذه؛ باعتبارها لعنة أبدية، تضم هؤلاء قاطبةً. وقد حرموا من العودة إلى بلادهم، إلى أراضيهم، وأهاليهم. فمنذ رسم الحدود، في العام ١٩٨٢، منع كل أهالي مخيم «كندا» من عبور الحدود، عدا الأربعين موظفاً إدارياً، وبعض الزيارات المحدودة التي يسمح بها، حتى إن هناك أزواجاً وزوجاتٍ حرموا من جمع شملهم في مكان واحد.[٢١] وكأن هذا اللاجئ الفلسطيني عدو مرتقب، أو محتمل، ولا بد من الإجهاز عليه. وقد أكدت هذه الفرضية، كل معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية، من حيث دعوة الأطراف المعنية (ممثلي الفلسطينيين، وإسرائيل، وحكومتي الأردن، ومصر)، إلى تناول مشكلة اللاجئين بشكل فردي، يتفادى تجذيرها، ويتركها نهباً لفضاء الأحقاد العنصرية – الصهيونية، ويعمد إلى تفتيت الشعب الفلسطيني، وتجزئته شعوباً وقبائل، والقضاء على كتلته

الرئيسة؛ كقوة ضغط دينامية.

لقد تعاملت الحكومات العربية مع سكان مخيم «كندا»، كما تعاملت إسرائيل – بالضبط – مع مواطني القدس، في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، بوصفهم أبناء جالية تعيش في بلد أجنبي، وأن انتخابهم جرى، كانتخاب أية جالية من ذلك البلد الأجنبي، على حد تعبير «شيمون بيريز». وكأن هذه المواضعات التي كُتبت على اللاجيء الفلسطيني أن يحيا جحيمها، قد اصطلحت لتصويب رأي رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق «يتسحاق رابين» في كلمته، التي ألقاها أثناء الاحتفال بخمسينية الأمم المتحدة، وهاجم فيها قرار نعت الجمعية العامة للصهيونية بالعنصرية، عام ١٩٧٥، لتتراجع عن إدانتها، عام ١٩٩٣، فيما يشبه الاعتذار التاريخي، قائلاً: «هناك أيديولوجيات كثيرة فشلت واندثرت. أما الصهيونية، فهي التي أعادت الشعب اليهودي، إلى وطنه التاريخي. إن النصر كان حليف الصهيونية».

★ ★ ★ ★

«هاهي، وسام، ابنة أخت أم رجا، خطبت لابن عمها، الذي يعمل سائقاً، في «رفح» فلسطين. وتم الاحتفال بعقد القِران، في مخيم النصيرات بفلسطين، بدار العروس. ولكن سلطاتِ الاحتلال، وقفت لهم بالمرصاد. بعد إقامة العرس، حاول العريس أن يأتي بقرار جمع شمل؛ ليضم عروسه إليه. وقدم الطلب وراء الطلب، ولكن مساعيه باءت بالفشل. وقد رفضت السلطات المصرية السماح بدخوله إلى مخيم «كندا»؛ لأنه شاب، وقد يزيد نسبة البطالة!. ومنذ ثلاث سنوات، وهما على هذه الحال. الزوج في فلسطين، لا يستطيع زيارة زوجته، وعروسه في مخيم «كندا»، تنعى حظها. فأقصى ما تستطيعه أن تأخذ إذناً بزيارة زوجها. وأقصى المسموح به لهذه الزيارة مدة شهر؛ مرة واحدة كل ستة أشهر. ولا يؤثر في هذه القوانين المتعسفة، أن تكون الزوجة حاملاً، أو يكون للزوجين، أطفال يحرمون من رؤية أبيهم، إلا من خلال الأسلاك الشائكة. في الصيف فقط، تستطيع الزوجة أن تمد هذه الزيارة، إلى مدة أقصاها ثلاثة أشهر. هذا، إن بدأت الزيارة، في شهر حزيران/يونيو. لكن عملية السفر هذه مكلفة، ولا يقدر عليها سكان مخيم «كندا». فالرحلة – على الأقل – تكلف ثلاثمئة جنيه مصري؛ بين تعريفة تصريح السفر، والذهاب والعودة. في العام الماضي، وعد أحد الموظفين الإداريين، بأنه سيحظى للزوجين بقرار جمع الشمل، لكنه طلب ما يقرب من ثلاثة آلاف جنيه؛ ثمناً لهذه الخدمة. باع العريس سيارة الأجرة التي يمتلكها، وباعت هي كل ذهبها، حتى خاتم الزواج، ولم يحصلا على القرار. وبقيت الحال كما هي، وهي حال زيجات عديدة أخرى. إن هذا ينافي العادات والتقاليد الفلسطينية؛ فهي تقضي بأن تنتقل العروس للسكن، مع زوجها في بيت أهله بعد الزواج؛ يعد لها العريس غرفة

جديدة؛ لتسكن مع أمه وأبيه، وإخوته، وزوجاتهم، وأولادهم. وحين يرزقان بالأطفال؛ تكون مسؤولية تربيتهم موزعة، على جميع مَنْ في الدار؛ الأجداد والأعمام».[٢٢]

الا تعد صور ومظاهر الحصار هذه، جزءاً من سياسة الإفناء، والتذويب، والتهميش، للفلسطيني، صاحب الأرض الحقيقي؛ في أكبر وأبشع جريمة عرفها التاريخ - قديمه وحديثه؟..

إن هذا انتهاكٌ غير مسؤول، للقرار ٢٣٧ ، الصادر في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، الذي دعا إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان، في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط، عام ١٩٦٧، ونص على ضرورة تأمين سلامة، وخير، وأمن المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق، منذ نشوب القتال. كما أن سلوك الحكومة المصرية، التي رفضت - بحزم - عمل لاجئي مخيم كندا، على أراضيها، أو السماح للاجئي «رفح» الفلسطينية بدخول المخيم، مجافٍ لاتفاقيات جنيف، الصادرة في ١٢ آب/أغسطس، ١٩٤٩، التي أوصت الحكومات المعنية، بأن تحترم بدقة، المبادىء الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. كما يعد هذا، أيضاً، مخالفة صارخة للعهد الدولي، المنوط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصةً مادتيه ١ ، ٥ ، القاضيتيْن بدعم حق الشعب الفلسطيني، في إدارة شؤونه العامة، دون وصاية، أو تدخل من أحد. وعلى الرغم من ذلك، لا نشهد لهؤلاء اللاجئين، حقوقاً سياسية، أو قيام بنى ومؤسسات مدنية، يشيدون من خلالها مجتمعهم المأمول. وهو ما اعترف به، صراحةً، السيد مروان البرغوثي، أمين سر حركة فتح، حين قال: «إن المجلس التشريعي المنتخب، سيعنى بشؤون المناطق، التي ستخضع للسلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بالوظائق اليومية. أما فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية، أي تشريعات القضايا السياسية، فستبقى صلاحية المجلس الوطني، وستبقى الصورة ثابتة، إلى حين توقيع الاتفاق النهائي». وهو ما أفضى إلى حرمانهم من المشاركة في الانتخابات؛ إذ تنص المادة الانتقالية السادسة من القانون، على استبعاد سجل الانتخاب الفلسطيني؛ إذا تعارض مع سجل السكان الإسرائيلي. كما أن لجنة الاتصال الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، تسجل الناخب، حسب رقم هويته المعتمدة لدى سلطات الاحتلال. وبما أن سكان مخيم «كندا» قد هُجروا من فلسطين، عسفاً وحيفاً.. وفي ذات الوقت، يحملون وثائق سفر مصرية مؤقتة، فهم لا يملكون القدرة التي تخول لهم فرص إرادتهم السياسية، بدلاً من تحطيمها، كما هو حادث. ناهيك عن افتقارهم إلى شروط الحياة العادية، وعدم العناية بهم، صحياً؛ لإضعاف معنوياتهم وتركيعهم.

«إذ يفتقر المخيم - أي مخيم كندا - للعناية والعلاج، اللذين لا يمكن أن توفرهما عيادة صحية واحدة في المخيم. ويتابع الأهالي وضعهم الصحي، في العيادة الصحية التابعة لرئاسة مدينة

«رفح» المصرية، وتقدم لهم العلاج، حسب إمكاناتها المتواضعة. أما الحالات الصحية الخطيرة، التي يستلزم بعضها إجراء العمليات الجراحية، فإن مستشفى العريش، الذي يبعد ٥٥ كيلومتراً، هو المكان الوحيد لهذه الحالات».. [٢٣] أو تحول الحالات المرضية المستعصية، إلى مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني، في القاهرة.[٢٤]

أما «طبيب الأونروا»، فهو يأتي من «غزة»، مرة كل أسبوعين، أو كل ثلاثة أسابيع».[٢٥]

ولنا أن نسرح النظر؛ لنتخيل حجم المعاناة التي يعيشها لاجيء «كندا»، مع تدهور أحواله الصحية، وتردي أوضاعه الاقتصادية، والجدب الروحي الناشيء عن المحيط الاجتماعي الكئيب حوله، والسقف الذي حددته الاتفاقيات للقضية الفلسطينية، فضلاً عن الآثار الناجمة عن تعديل أو تغيير بعض مواد وبنود الميثاق الوطني الفلسطيني؛ الأمر الذي يلفت انتباهنا، بنصاعة وجلاء، إلى مقولة بن غوريون القديمة - الجديدة:-

«إن صراعنا مع الفلسطينيين واضح البساطة.. نحن وهم نتنازع على نفس قطعة الأرض. والفرق بيننا وبينهم، أننا سنكسب: إما بالحرب، وإما بالسياسة؛ وإما بالخديعة. لكن نصرنا لن يكتمل، إلا إذا حصلنا على توقيعهم بذلك».

وهو - أي بن غوريون - مَنْ قال للرئيس الفرنسي الأسبق «شارل ديجول» يوماً: «لن يبقى أحد بعدنا في الشرق الأوسط». وهو - أيضاً - ما تتبناه الصهيونية العالمية، المدعومة أمريكياً، بالرفض المتعمد ل «بيان برشلونة»، الذي وقعت عليه دول جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الأوروبي؛ حين شدد على عدم جواز استخدام القوة لحل المشكلات، التي تقع بين الدول وجيرانها.

تبقى كلمة أخيرة.. إن اختيار مخيم «كندا» - كعينة دالة وممثلة - يعكس تلكم الخصوصية الفريدة، التي تتمتع بها المخيمات قاطبةً، في ظل الدراما الفلسطينية، ومشاريع الحل الأمريكية - الصهيونية.

وإن صمود سكانه، وتصديهم لكل ضروب التذويب والتهويد، لا شك مؤكد للهوية الفلسطينية، والانتماء الوطني. مما يحدو بنا؛ إلى معالجة قضية اللاجئين، باعتبارها قضية سياسية في معناها ومبناها، لا بوصفها مسألة إنسانية فحسب. ولا تنفصم، بحال، عن كُلية الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية.

بَيْدَ أن تناولها الصحيح، رهنٌ بتأسيسه على أرضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعودته إلى وطنه المسلوب، دون إملاء أو شروط، ورفض التوطين والتأهيل. وليكن نضال أهالي «أقرت»، و «كفربرعم»، ونجاحهم في العودة إلى أراضيهم، في فلسطين، خير داعم لحقوقنا الوطنية.

الهوامش:

١ - د. نادرة السلاج وآخرون، **الفلسطينيون العرب في مصر العربية**، مقال عبلة الدجاني: نظرة على معسكر كندا في رفح المصرية، ص١٥٢ ، الناشر: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ .

٢ - فقرة من مذكرة بعث بها الأستاذ يونس الكتري، مدير دائرة شؤون الوطن المحتل، إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، عام ١٩٨٤ ، حول أوضاع سكان مخيم كندا - رفح.

٣ - جريدة **الحياة** اللندنية - الاثنين ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٦ - العدد ١٢١٩٤ .

٤ - الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣ .

٥ - رمزي رباح، **اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم**، بيروت، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ، ص١٧ ، ١٨ .

٦ - رندا شعث: **وطني على مرمى حجر/ مخيم فلسطيني في مصر**، القاهرة، دار الفتى العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص٩ .

٧ - الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ .

٨ - **صوت البلاد** (نيقوسيا)، العدد ٤٤ ، السنة الأولى، الأربعاء ١٥ أيار/مايو، ١٩٨٥ ، ص٣٠ .

٩ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٢١ .

١٠ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص١٣ .

١١ ، ١٢ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص١٤ .

١٣ - صوت البلاد، مصدر سبق ذكره، ص٣١ .

١٤ - رباح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢ .

١٥ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ ، ٣٤ .

١٦ - صوت البلاد، مصدر سبق ذكره، ص٣١ .

١٧ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٣٨ ، ٣٩ .

١٨ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٤٣ ، ٤٥ .

١٩ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ .

٢٠ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٤٨ .

٢١ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٤٨ .

٢٢ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص٤٩ ، ٥٠ .

٢٣ - صوت البلاد، مصدر سبق ذكره، ص٣١ .

٢٤ - الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥ .

٢٥ - شعث، مصدر سبق ذكره، ص١٨ .

الأونروا والفترة الانتقالية : منظور خمس سنوات لدور الوكالة

تنشر «صامد الأقتصادي» في مكان آخر من العدد مناقشه لتقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقدّم إلى الأمم المتحدة تحت عنوان «الأونروا والفترة الإنتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية».

ولكي تكتمل الصورة، رأت «صامد الإقتصادي» أن تقوم هنا بنشر تقرير الأونروا المشار إليه، والذي كان قد صدر عن رئاسة الأونروا في فينا في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٩٥، وقبل إنتقالها إلى قطاع غزة.

وتجدر الإشارة هنا إلى مسألتين، الأولى هي مرور ما يزيد عن العشرين شهراً بين صدور التقرير ونشره على صفحات هذا العدد من «صامد الإقتصادي»، مما يعني ضرورة الأخذ بعين الإعتبار العديد من المتغيرات التي طرأت على الوضع، دون أن يعني ذلك المساس بجوهر التقرير. والمسألة الثانية: هي أن التقرير إحتوى في الأصل على عدد من الملاحق المتضمنة رسوماً بيانية وجداول إحصائية، إضطررنا، رغم أهميتها البالغة إلى عدم نشرها نظراً لضيق المساحة وطول التقرير.

«صامد الإقتصادي»

موجز تقييم الأونروا وتوصياتها

ترى الأونروا أنّ إنطلاق عملية السلام منذ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، يجعل من المناسب النظر في دَور الوكالة ومتطلّباتها المالية في إطار التطوُّرات الإقليمية والتوقُّعات للفترة الإنتقالية، الملحوظة في إعلان المبادئ، أي السنوات الخمس المقبلة. وبإستثناء التطوُّرات السَّلبية، فإن الإفتراضات العملية وراء هذا الإعتبار، تقوم على أنّ تقدُّماً ملحوظاً سيتواصل تحقيقه في عملية السلام، وأنّ مفاوضات الوضع الدائم، بما فيها المفاوضات حول اللاجئين، ستبدأ كما هو متوقَّع لها، وأنّ هدف السنوات الخمس المنصوص عليه في إعلان المبادئ سيبقى قائماً، وأنّ التصفية النهائية للأونروا مرتبطة بحلّ مشكلة اللاجئين.

وينبغي للأونروا أن تتبنّى أُفق خطّة مدّتها خمس سنوات، تتزامن مع الجدول الزّمني المنصوص عليه في إعلان المبادئ. والهدف من ذلك، هو إعلام المتبرّعين، والأقطار المُضيفة، ومنظّمة التحرير الفلسطينية، بتكاليف توفير خدمات الأونروا في كلّ من أقاليم عملياتها وفي كلّ برنامج من برامجها، طوال السنوات الخمس للفترة الإنتقالية. وفي السنة الثالثة من أفق الخطّة، ينبغي للأونروا إجراء مراجعة في ضوء المزيد من التطورات في عملية السلام، واستناداً إلى الوضع الفعلي في كلّ من الأقاليم. وينبغي مناقشة هذه المراجعة، بعدئذٍ، مع الأطراف المعنيين، واتّخاذ قرار بشأن السنتين الباقيتين، أو مدة أطول إذا اقتضى الأمر.

وخلال السنوات الأولى من الفترة الإنتقاليّة، ينبغي للأونروا أن تواصل تنفيذ المشاريع ذات الطبيعة غير المتكرّرة بشكل أساسي في إطار المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، والتي تُسهم في إقامة البُنى الأساسية للسُّلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُحسّن الأوضاع المعيشيّة للاجئين في جميع مناطق عمليات الوكالة، وتوجد فرص عمل في مرحلة التنفيذ. ومن المتوقّع للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام أن تكون آخر مبادرة كُبرى تقوم بها الأونروا. ففي استجابتها للحاجة الفوريّة إلى تحسين البُنى الأساسية، وتحسين بُنى الصحّة البيئيّة على المدى الطويل في قطاع غزة، يمكن للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام أن تقدّم إسهاماً حاسماً للشعب الفلسطيني والسُّلطة الفلسطينية، تحضيراً لتسليمهم خدمات الأونروا. وفي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، تستمرُّ الحاجة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين المقيمين هناك. كما أنّ هناك حاجة كبيرة إلى الجوانب المتّصلة بإيجاد فرص العمل في إطار برنامج تطبيق السلام، وبخاصّة في الضفّة الغربية وقطاع غزة ولبنان، حيث نسبة البطالة عالية جداً. ويؤمل أن تلقي أهداف المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام دعم الأطراف المعنيين.

كما ينبغي للأونروا أن تُواصل استجابتها لطلبات السُّلطة الفلسطينية والمتبرّعين والأمم المتحدة، بتنفيذ مبادرات خاصّة، كاعتماد آليّة لصرف رواتب قوّة الشرطة الفلسطينية، بمقدار ما يتوفّر من أموال خاصّة لتغطية هذه المبادرات، بعد مُوافقة الأمين العام للأمم المتحدة عليها.

والعجز المتواصل والمتزايد في الميزانية العادية للأونروا، سيُضطرُّها إلى إجراء تقليص كبير في خدَماتها، بحلول عام ١٩٩٦ على الأرجح، إمّا بإلغاء خدمات في إقليم واحد أو أكثر، وإمّا بإلغاء برامج كاملة. ومثل هذا التطوُّر يؤدّي إلى تسليم يفرضه الأمر الواقع، وهو ليس في مصلحة المستفيدين من الأونروا ولا في مصلحة الإستقرار في المنطقة. ولذا، فالمطلوب من المتبرّعين أن ينظروا في مستوى إلتزاماتهم حتى ١٩٩٩، وفي كيفية توفير الخدمات خلال السنوات الخمس للفترة الإنتقالية، إذا لم تتمّ تلبية المتطلّبات الماليّة للأونروا.

وينبغي للأونروا أن تبدأ مُناقشات مع السّلطة الفلسطينية حول مسألة تسليم الخدَمات، والانطلاق بمفاوضات أوّلية لمُعالجة المُواءمة بين خدمات القطاع العام وخدمات الأونروا، واتّخاذ الخُطوات التمهيديّة الضرورية لتسليم نهائي.

وسيترتّب على التّقليص الكبير لخدمات الوكالة أو توقيفها، تكاليف كُبرى. وسيكون العنصر الأكبر في هذه التكاليف، دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين المحليين عند صرفهم من الوكالة. فإن صرف أكثر من ٢٠٠٠٠ موظّف لديها، سيكلّف نحو ١٢٧ مليون دولار. لذا، يجدر بالمتبرّعين أن يدرسوا إمكانيّة تقديم تبرّعات خاصّة في كلّ من السنوات الخمس المقبلة، لتغطية تكاليف دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظّفين المستحقّين لها قانونيّاً، لدى صرفهم من الوكالة، أي عند تسليم الوكالة و/أو تصفيتها.

وقد يرغبُ المجتمع الدولي، الذي يعمل من خلال الجمعية العامّة المسؤولة عن الأونروا، في أن يسترشد برأي الجمعية العامة حول مستقبل الأونروا عُموماً، ومسألة تسليم خدَماتها خصوصاً، في أواخر عام١٩٩٥، عند النظر في ولاية الأونروا في المرّة المُقبلة.

ونقلُ رئاسة الأونروا من فيينا إلى غزة، يحظى بدعم من الجمعية العامّة والعديد من المتبرّعين للوكالة، والأونروا بحاجة ماسّة إلى التمويل، لكي يتمّ النّقل بنهاية عام ١٩٩٥، كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة. ولذا، فإنّ المتبرّعين مدعوُّون للمساهمة في تكاليف النّقل دون تأخير.

خلاصة

إن اللجنة الإستشارية للأونروا، وكبار المتبرّعين لها، ومنظمة التحرير الفلسطينية، مدعوُّون لاعتبار ودعم التقييم والتوصيات الواردة في هذا الموجز في الصفحات التالية. فهناك حاجة

للتوصّل إلى إجماع حول دور الأونروا في إطار العمل السياسي المرتبط بالتطوّرات في المنطقة. والوكالة تحتاج إلى هذا الإجماع لضمان استقرار توفير الخدمات لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني. وينبغي إعطاء اللاجئين الفلسطينيين، مؤشّرات أكثر وُضوحاً بشأن توقّعاتهم من الأونروا في السنوات المقبلة فالغُموض السياسي والمالي الذي يكتنف الوكالة، يشكّل بحدّ ذاته عامل عدم استقرار، له انعكاسات سياسية على المنطقة وعملية السّلام.

وقُدرة الأونروا على تنفيذ ولايتها وتوفير الدّعم لعمليّة السلام، بدأت تتأثّر سلبياً، أكثر فأكثر، بغمُوض الوضع المالي للوكالة. وقد تجاوز هذا الغموض الميزانية العادية، ليشمل تمويل نقل رئاسة الوكالة إلى غزة. فمن الواضح أنّ تنفيذ هذا النقل يتطلّب مبالغ كبيرة. غير متوفّرة حتى الآن. والغُموض الناتج عن هذا النّقص في التمويل من جهة، والتوقّع بأن تُنجز الوكالة النقل بنهاية عام ١٩٩٥ من جهة أخرى، أدّى إلى انسحابٍ مفهوم للموظفين من الوكالة. والأونروا لا تتوقّع تقديم التزامات مالية محدّدة قبل موعد الدورات المالية بكثير، ولكنّها تسعى للحصول على تأييد سياسي لتوصياتها بشأن سياستها، المُقترحة في هذه الوثيقة. وهذا التأييد، مشفوعاً بمُستوى مماثل من التمويل، حيوي لضمان الحفاظ على استقرار الأونروا في السّنوات القليلة المقبلة.

الإطار السّياسي والتاريخ والمالي لخدمات الأونروا في الفترة الانتقالية

للمرّة الأولى منذ تأسيس الأونروا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩، يُمكن للمرء أن يرى في الأفق نهاية مهمّة الوكالة. فمن أهداف إعلان المبادئ الذي وقّعت عليه إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، وُجود فترة انتقاليّة لا تتعدّى خمسَ سنوات، يجهد خلالها الطّرفان، في سياق مفاوضاتهما حول قضايا الوضع الدائم، لحلّ مشكلة اللاجئين ومسائل أخرى عالقة. ووفقاً لإعلان المبادئ، فإنّ الفترة الانتقالية تبدأ فَور انسحاب القوّات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتوقيع هذا الاتفاق، وسواه من التطوّرات، كالاتّفاق بين إسرائيل والأردن، التي تُعتبر نتيجةً للمنطق العام للمكوّنات الثُّنائية والمتعدّدة لِعملية السلام في الشرق الأوسط، تقتضي مراجعة دَور الأونروا في السّنوات الخمس، وحتميّة إنهاء أعمالها فَور حلّ مسألة اللاجئين، من قِبَل كبار المتبرعين للأونروا في إطار سياساتهم للمساعدات الإقليمية، واللجنة الاستشارية للوكالة، والأقطار المضيفة، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتنشأ الحاجة إلى مناقشة دَور الأونروا في الفترة الانتقالية، من عوامل إجرائيّة وسياسيّة. فالمزيج القائم من التّمويل المحدود وعدم الوُضوح السّياسي، يتطلّب من الأطراف المعنيين، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، التوصّل إلى حدٍ أدنى من الإجماع حول دور الوكالة وأولوياتها في السّنوات

المقبلة. ومن المُرجّح أن يؤدّي غياب مثل هذا الإجماع إلى وضعٍ تجد الوكالة فيه نفسها، مضطرّة، لأسبابٍ مالية صِرف، لاتّخاذ قراراتٍ عاجلة بتقليص بعض الخدمات على أساسٍ برنامجي و / أو جغرافي، على الرغم من التّبعات السياسية المُحتملة لذلك التقليص على السّلطة الفلسطينية، والأقطار المضيفة، وعلى عملية السلام نفسها. والنتيجة الأخرى لغياب الإجماع، يُرجّح أن تكون عدم قدرة الوكالة على اتّخاذ أية مبادرات في مجالات البناء الإقتصادي والإجتماعي والمؤسّساتي، المفيدة لعملية السلام، والمطلوبة من قِبَل بعض الأطراف على الأقل، بسبب الاختلاف في وُجهات النظر السياسيّة، بشكل أساسي، بين المتبرّعين، وأعضاء اللجنة الاستشارية، والأقطار المُضيفة، ومنظّمة التحرير الفلسطينية.

وتطوُّرات عملية السّلام، وبخاصّة قيام السّلطة الفلسطينية وإتمام الاتفاق بين الأردن وإسرائيل، أثارت تساؤلات حول توقيت وكيفية تسليم خدَمات الوكالة. وهذا الموضوع يتطلّب تفحُصاً عميقاً، ليس من جانب الأونروا فحسب، وإنّما أيضاً من جانب السُّلطة / السُّلطات المتسلّمة، واللجنة الاستشارية والمتبرّعين للوكالة، كما يتطلّب الاهتمام الكافي، ليس بالجوانب الماليّة والسّياسة وحدَها، بل أيضاً بولاية الوكالة كما حدّدتها الجمعية العامّة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٠٢ (د – ٤)، بتاريخ ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩، والقرارات التالية له.

وتريدُ الأونروا بهذه الوثيقة استعراض تقييم دَورها في الفترة الانتقاليّة، ومسألة تسليم خدماتها، وإنهاء أعمالها فور التوصّل إلى حلٍ لمشكلة اللاجئين. وترتكز هذه الوثيقة إلى فرضيّة استمرار عمل الوكالة طوال الفترة الانتقالية، ولو أنّ هذا العمل قد يتقلص أو يتّخذ شكلاً معدّلاً، كما ترتكز إلى أنّ المفاوضات حول مسألة اللاجئين سوف تتمّ خلال هذه الفترة، لتبدأ بعد ذلك تصفية أعمال الأونروا. وهناك فرضيّةٌ أخرى، مفادها أنّ خدمات الأونروا ستظلّ مطلوبة لدى أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني، مسجّلين لديها، بغضّ النّظر عمّا إذا كانت الوكالة أو أية جهة أخرى ستقوم بمساعدتهم في السنوات المقبلة. والأموال لتغطية هذه الخدمات ستبقى لازمة بشكل شبه حتمي، كتدبير مرحلي على الأقل من قِبَل السّلطة المُتسلّمة، إذا قامت الأونروا بالتقليص التدريجي لدَورها كمصدر مباشر للخدمات.

وستعرض الوكالة توقّعاتها الماليّة للسنوات الخمس[1]، لكي تُبيّن لجميع الأطراف التكاليف

(١) بدأت فترة السّنوات الخمس الانتقالية في أيار / مايو ١٩٩٤، بانسحاب القوّات من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وهي لذلك ستنتهي في أواسط عام١٩٩٩. ويبدأ أفق السنوات الخمس للأونروا في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥، وينتهي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩. بالتزامن مع السّنة الماليّة للوكالة.

المترتِّبة عليها في الفترة الانتقالية، لتوفير التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ، يعيشون في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة. ومشاريع الوكالة الاستثمارية، وبخاصَّة في برنامج تطبيق السلام الذي بدأ في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣، يجري التَّعامل معها بشكل منفصل، لأنها ذات طبيعة غير متكرِّرة، ولأنَّ تنفيذها يتمُّ عقِب تسلُّم التمويل لها.

وترى الوكالة أنه ينبغي إجراء مراجعة لخدماتها بعد السنة الثالثة من فترة السنوات الخمس الانتقالية، بالتَّشاور مع الأطراف المعنيين، في ضوء المزيد من تطوُّرات عملية السلام. وعقِب المراجعة، ينبغي عقد اجتماع للَّجنة الاستشارية للوكالة، وكبار المتبرعين، والأقطار المُضيفة، ومنظَّمة التحرير الفلسطينية، لمناقشة نتائج المراجعة، وتحديد مَسار العمل خلال السنتين الباقيتين من الفتر الانتقالية، أو خلال فترة أطول، إذا دَعت الضرورة، وفقاً لوضع عملية السلام حينئذٍ. وإذا اتَّفق الأطراف على تسريع المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، فإنَّ هذه المراجعة ستكون ضرورية لأنَّ مسألة اللاجئين قد تُحلُّ قبل نهاية السنوات الخمس الملحوظة في إعلان المبادئ.

وإذا رغبت السُلطة الفلسطينية في تسلّم المسؤولية عن برامج الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في أيِّ وقتٍ قبل المراجعة، فإنَّ الأونروا ستفعل كلَّ ما في وسعها، طبعاً، لتسليم ميسَّر وفوري.

وتُمكن الملاحظة من خلال الوثيقة أنَّ الأونروا تولي اهتماماً خاصَّاً للحفاظ على الاستقرار في تقديم الخدمات، وبالتالي في حياة اللاجئين. ومع أنَّ البعض قد يعتبرون هذا المنحى محافظاً جداً في فترة من المتغيِّرات الكبرى، فإن الأونروا ترى أن الوضع في المنطقة يظلُّ مائعاً، وغير قابلٍ للتنبُؤات إلى درجة كبيرة. ومن منجزات الأونروا عبر السنوات الخمس والأربعين الماضية، الإسهام في الإبقاء على درجة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في فترات التوتُّر. ولهذا السبب، تقترح الأونروا أُفق السنوات الخمس مع مراجعة بعد ثلاث سنوات، يُفترض أن يكون الوضعُ خلالها قد واصل تحسُّنَه على الأرض، والمفاوضات الجارية قد حقَّقت تقدُّماً ملموساً بالنسبة لقضية اللاجئين. والتزام الدول المتبرِّعة بمواصلة الدعم المالي للوكالة في إطار سياسة متَّفقٍ عليها، سيُسهم كثيراً في ضمان استمرار تقديم الخدمات، وسيُعطي للاجئين إشارات واضحة حول مستقبل الأونروا. فالغموض الذي يشوب مستقبل الأونروا حالياً، يشكّل بحدِّ ذاته سَبباً لعدم الاستقرار وتدهور المعنويات لدى ٣,١ ملايين مستفيد من الأونروا، و٢١٠٠٠ موظَّف فيها على السَّواء.

ونقل رئاسة الأونروا من فيينا إلى قطاع غزة، عاملٌ إضافي ينبغي إبقاؤه في الذِّهن عند النظر في المسائل السياسية والمالية قيد البحث هنا. فقرار الأمين العام للأمم المتحدة نقل الأونروا إلى غزة بنهاية عام ١٩٩٥، حظِي بتأييد سياسي من بلدان كبار المتبرِّعين والجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكي يتمّ النقل وفقاً للجدول الزَّمني الموضوع له، وبالحدِّ من تعطيل عمل الوكالة، هناك حاجةٌ ماسَّة للتَّمويل، للبدء بعملية توفير البُنى الأساسية الضرورية، ونقل الموظفين بشكل تدريجي.

وتأمل الوكالة من خلال دراسة هذه المسائل في اجتماع الأطراف المعنيين، الاتفاق على إطار سياسة عامَّة، يضعُ أهدافاً عريضة للفترة الانتقالية، ويعطي مؤشِّراً للتمويل الذي يتوقَّع المتبرِّعون توفيره لتحقيق هذه الأهداف.

نشأة الأونروا وتطوُّر دَورها

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٠٢ (د - ٤)، بتاريخ ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٩، تأسيس وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل، «مُدركةً بأنه، دون المساس بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣)، بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨، من الضروري مواصلة المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، لمنع حالات المجاعة والعَوز بينهم، ولتعزيز ظروف الهدوء والاستقرار.... » «وكُلِّفت الأونروا» و «بالتّشاور مع حكومات الشرق الأدنى بشأن التدابير التي ينبغي لهم اتخاذها، استعداداً للوقت الذي تتوقَّف فيه المساعدة الدولية لمشاريع الإغاثة والتشغيل».

ووضعت الأونروا تعريفاً عمليّاً للَّاجئ، يُلبِّي حاجاتها الإجرائية. ولم يُقصد بالتَّعريف أن يكون شاملاً وكاملاً بالمعنى السياسي، بل أن يحدِّد الأهلية لخدمات الوكالة.

وبما أنَّ الأونروا جهاز فرعي من الأمم المتحدة، وجدت بقرار من الجمعية العامة، فإن الجمعية العامة وحدها تستطيع أن تُعطي توضيحاً وتفسيراً محدَّدين لولاية الوكالة، أو أن تعدِّل هذه الولاية، كما حدث في عدَّة مناسبات عبر السنين. وولاية الوكالة مدتها ثلاث سنوات، وقد جدَّدتها الجمعية العامة آخر مرة في أواخر عام١٩٩٢، للفترة الممتدّة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦. ولذا، فإن الجمعية العامة ستناقش ولاية الوكالة في المرة المُقبلة في أواخر عام ١٩٩٥. وهي تنظُر سنوياً في قراراتها المتَّصلة بالوكالة وعملها. وبتحليل القرارات التي تبنَّتها الجمعية العامة بشأن الأونروا منذ عام ١٩٤٩، يتبيَّن أنَّه لم يكُن هناك تعريف محدَّد ومشدَّد لولاية الوكالة، بل كان هناك مَيلٌ لتكليف الأونروا تحمُّل مسؤوليات أوسع، سواء بالنسبة للبرامج أو بالنسبة للمستفيدين، لمواجهة حالات الطوارئ الفترية في المنطقة. وكان وضع الوكالة دائماً يجعل

ولايتها مرنة، لتمكينها من تقديم المساعدة بشكل فعّال، مُستخدمة مواردها المحدودة حيث تحتاج إليها أكثر، بنقل تلك الموارد من برنامج إلى آخر، إذا اقتضى الأمر ذلك.

فالأونروا مثلاً، مُطالَبة بانتظام أن تواصل مساعدتها لغير اللاجئين من النازحين بسبب اعتداءات حزيران / يونيه ١٩٦٧ وما بعده. وبرنامج مسؤولي شؤون اللاجئين، الذي بُدء به في أوائل عام ١٩٨٨، بناءً لطلب الأمين العام للأمم المتحدة، عَقِب تقرير قدّمه إلى مجلس الأمن الدولي، بموجب قرار المجلس رقم ٦٠٥، بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، مثال آخر على تكليف الأونروا اتّخاذ خُطوات عمليّة تتجاوز المجال التّقليدي لنشاطاتها، بُغية معالجة احتياجات ناشئة عن وضع طارئ. ولم يكُن برنامج مسؤولي شؤون اللاجئين جديدا فحسب في برامج الوكالة، ولكنّه شمِل أيضا اللاجئين وغير اللاجئين على السّواء.

ثمّ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، أي بعد توقيع إعلان المبادئ في أيلول / سبتمبر الماضي، تبنّت الجمعية العامة قراراً بعنوان «مساعدة للاجئين الفلسطينيين»، دعَت فيه الأونروا إلى «تقديم مساهمة حاسمة لإعطاء دفع جديد للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأرض المحتلة، ولاحظت أيضاً أنّ عمل الوكالة لا يزال ضرورياً في جميع مناطق عملياتها». ويشكّل هذا القرار دعماً قويّاً للوكالة، يشجّعها على إغناء مبادراتها في مجال التّنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويوفّر لها أساساً لتولّي مسؤوليات جديدة، تُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، أشادت الجمعية العامة ببرنامج الأونروا لتطبيق السلام، الذي تلقّت الوكالة له نحو ٩٠ مليون دولار، لتمويل مشاريع البنى الأساسيّة بشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تلقّت ١٠ ملايين دولار أخرى لمشاريع في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يكُن برنامج تطبيق السلام تحوّلاً كاملاً للوكالة، لكنّ حجم البرنامج وخصائصه التّنمويّة، نقلت الوكالة خُطوة أخرى باتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ممّا قلّص، أكثر فأكثر، حصة خدمات الإغاثة من النفقات الاجمالية. والأمر الفريد الآخر بالنسبة لبرنامج تطبيق السلام، هو هدفه المعلَن بوضوح، والرّامي إلى تحسين البُنى الأساسية الحالية في الضفّة الغربية وقطاع غزة، وإقامة بُنى أساسية جديدة، خدمة للسّلطة الفلسطينية التي قد تتسلّم جميع مرافق الوكالة كجزء من تسلّم الأونروا وخدماتها.

مَن اللاّجئ بالنسبة للأونروا؟

إنّ مسألة مَن هو اللاجئ بالنسبة للأونروا، هي مسألة إجرائية وليست سياسية. فحين بدأت الأونروا عمليّاتها في أيار / مايو ١٩٥٠، كلّفت بتسلّم البرامج الإنسانية للمساعدة المقدّمة

للاجئين الفلسطينيين من قِبَل منظّمات مختلفة، بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واتحاد جمعيّات الصليب الأحمر، ولجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمات. وكانت هناك أيضاً منظّمات للأمم المتحدة منذ الأيام الأولى لمشكلة اللاجئين، بينها منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثّقافة (اليونيسكو)، ومنظّمة الأمم المتحدة لرعاية الطُّفولة (اليونيسف)، ومنظّمة الصّحة العالمية، والمنظمة الدولية للاجئين.

وللحصول على خدمات الأونروا، ينبغي أن يكون اللاجئ مسجّلاً أصلاً لدى الوكالة. ولكي يستحقّ التسجيل لدى الأونروا، ينبغي للشخص أن يستوفي التّعريف التالي للاّجئ: يشمل اللاجئون الفلسطينيون المسجّلون جميع أولئك اللاجئين المعوزين، الذين لجأوا بعد قيام دولة إسرائيل، إلى أماكن أخرى في فلسطين (كالضفة الغربية وقطاع غزة بالتحديد)، وإلى لبنان، وسوريا وضفّتي نهر الأردن، قبل أول تموز / يوليه ١٩٥٢، وصُنّفوا معوزين، وأدخلوا في سجلّات الأونروا للإغاثة والعون. وينطبق الأمر نفسه على ذرّية هؤلاء، وعلى اللاجئات المسجّلات اللواتي تزوّجن لاجئين غير مسجّلين، أو غير لاجئين، ثمّ أصبحن أرامل أو مُطلّقات.

ومن الأعمال الأولى التي قامت بها الأونروا، إجراء إحصاء لتحديد من ينبغي أن يحصل على إغاثة. وبعد جهد استغرق نحو سنة، خلُصت الوكالة في تقريرها السّنوي الأول للجمعية العامة، والذي غطّى الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران / يونية ١٩٥١، إلى القول: «لا يزال من غير الممكن إعطاء رقم نهائي للعدد الحقيقي للاّجئين، كما هو مفهوم من التعريف العملي للاّجئ بأنه «كلّ شخص كان يُقيم بشكل طبيعي في فلسطين، ثمّ فقَد بيته وسُبُل معيشته بسبب الأعمال العدوانية، وأصبح *مُحتاجاً*» (التأكيد إضافي). ولم تكُن المشكلة في الحصول على عدد دقيق لأولئك الذين كانوا مُقيمين في فلسطين، ولكنّها في تحديد أولئك الذين يُعتبرون معوزين منهم.

وفي أيار / مايو ١٩٤٩، تسلّمت الأونروا من المنظّمات التي كانت تقوم بتقديم الإغاثة، لوائح شملت أسماء ٩٥٧٠٠٠ شخص. وبعد التدقيق في سجلّات الإغاثة، قلّصت الأونروا عدد المستفيدين إلى نحو ٨٧٦٠٠٠ شخص في حزيران / يونيه ١٩٥١. واعتباراً من ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، كان هناك ٣,١ ملايين لاجئ فلسطيني مسجّل لدى الوكالة في المناطق الخمس لعملياتها.

ومثل خدمات القطاع العام إجمالاً، تتوافر برامج المساعدة في الأونروا عموماً لجميع أولئك الذين يستوفون شروط استحقاقها. فالالتحاق بمدارس الأونروا الابتدائية والإعدادية مُتاح لجميع الأطفال اللاجئين. ويُمكن لجميع اللاجئين الإفادة من برنامج الوكالة للرعاية الصحيّة الأوليّة. وأولئك اللاجئون الذين يستوفون المعايير الاجتماعية والاقتصادية و/ أو التربوية، يمكنهم، مثلاً،

أن يحصلوا على خدمات اجتماعية، ويشاركوا في مراكز برامج المرأة ونشاطات الشّبات، ويلتحقوا بمراكز التدريب المهني وإعداد المعلّمين. وهذا الجانب الخاص بالاستحقاق، ظاهرة عضوية في ولاية الوكالة، لتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وعبر السنين وسّعت الأونروا و/ أو قلّصت برامج وشروط استحقاق مختلفة، وفقاً للحاجات المتغيّرة للمستفيدين منها، وللموارد المالية المُتاحة لها. لكنّ العامل الثابت هو أن كلّ من يستوفي المعايير القائمة يكون مستحقاً للخدمات.

وقد استلزم النّمو السُّكاني أن تزيد الوكالة باضطراد قُدرتها على توفير الخدمات الأساسية، لمُواكبة الزيادة المستمرّة في عدد المستفيدين منها. فلم يكُن من الممكن، مثلاً، تحديد سقف لعدد الطلاب المقبولين في مدارس الوكالة، أو لعدد المرضى الذين يتلقّون العلاج في عياداتها الصحيّة. ففي هذين المجالين، اللّذين يستهلكان معاً أكثرية نفقات الأونروا، كانت إمكانية الحصول على الخدمات عامّة دائماً. والارتفاع في التكاليف المتكررة للوكالة عبر السنين وبخاصة تكاليف الموظفين كان بشكل أساسي لتلبية احتياجات السكّان المتزايدين، وليس نتيجة لتوسّع ملحوظ في مدى أو حجم النشاطات التي تقومُ بها الوكالة. وعلى هذا الصّعيد أيضاً، تعملُ الأونروا في ظروف شبيهةٍ بتلك التي تواجهها خدمات القطاع العام في أيّ مكان.

وهكذا، خلافاً للمنظّمات الإنسانيّة ومنظّمات المُساعدة، التي يتمّ تحديد المستفيدين منها، بشكل ما، وفقاً للأموال المتوفّرة لديها لتنفيذ مشاريع معيّنة، ولا يزداد عددهم باستمرار، فإنّ المستفيدين من الأونروا، تمّ تحديدهم في ولايتها كمجموعة كاملة من الناس وذُريّتهم. وهذه الصفّة الفريدة من المشابهة لنوعية القطاع العام في نشأة الوكالة، ستُثار لاحقاً في هذه الوثيقة، في سياق مناقشة تسليم الخدمات. فالقرارات بتحديد أو بتقليص حجم الوكالة أو شموليّة خدماتها، ينبغي أن تأخذ في الإعتبار سِمة القطاع العام المشمولة في ولايتها، وتحدّد مصادر بديلة لتقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحّة والخدمات الإجتماعية.

تمويل عمليات الأونروا

يتمّ تمويل جميع عمليات الأونروا تقريباً من تبرّعات طوعية. وقد قدّمت رئاسة الأمم المتحدة في نيويورك قرابة ٣,٦ بالمائة من ميزانية عام ١٩٩٤، لتغطية تكاليف ٩٢ وظيفة دوليّة. وللوكالة ميزانية لسنتين، ينبغي أن تُقرّها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وميزانية الوكالة الحالية التي أقرّتها الجمعية العامة نقداً وعيناً، هي للسنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وتبلغ ٣٠٩ ملايين دولار لعام ١٩٩٤، و٣٢٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥. أما ميزانية الإجراءات الإستثنائية في لبنان والأرض

المحتلة، التي لا تشملها ميزانية الجمعية العامة، فهي ١٨,٧ مليون دولار لعام ١٩٩٤، وتنخفض إلى ١٢,٣ مليون دولار لعام ١٩٩٥. والمشاريع أيضاً ليست جزءاً من ميزانية الجمعية العامة.

وحين تُضاف إلى ميزانية الجمعية العامة، عناصر خارجة عنها، كالإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، والمشاريع، يُصبح مجموع ميزانية عام ١٩٩٤ نقداً وعيناً نحو ٤٥٣ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، تُنفَق نسبة ٤٣ بالمائة على الخدمات التعليمية، و٢٢ بالمائة على الخدمات الصحيّة، و١٦ بالمائة على الإغاثة والخدمات الإجتماعية، و٧ بالمائة على الخدمات التشغيلية، وواحد بالمائة على خدمات الحماية العامّة والطّوارئ، وواحد بالمائة على درّ الدخل. ويُنفَق نحو ١٠ بالمائة على الخدمات المشتركة (أو العامة).

وتستخدم الأونروا نحو ٢١٠٠٠ منهم ١٨١ موظفاً دولياً، والباقون موظّفون محليون ومعيّنون محلياً، وجميعهم تقريبا لاجئون فلسطينيون. ويتمّ تمويل جميع الموظّفين المحليين من موارد الأونروا. وبين الموظفين الدوليين، ٨٢ موظّفاً فنيّاً و ١٠ موظّفين للخدمات العامة، تموّلهم الميزانية العادية للأمم المتحدة، فيما تُموّل موارد الأونروا الباقين وعددهم ٧٩ موظّفاً. ويعمل نحو ٧٠ بالمائة من الموظّفين في خدمات التعليم، ومعظمهم معلّمون، بينما يعمل ١٦ بالمائة في خدمات الصحة، و٦ بالمائة في كلٍّ من الخدمات المشتركة والخدمات التشغيلية، و٤ بالمائة في الإغاثة والخدمات الإجتماعية. وتشكل تكاليف الموظّفين دائماً القسط الأكبر من نفقات الوكالة، حيث بلغت هذه التكاليف ما نسبته ٧٤ بالمائة من نفقات الميزانية العادية النقديّة لعام ١٩٩٤.

ومع أنّ جزءاً من تكاليف المشاريع غير المتكرّرة مشمول دائماً في الميزانية العادية، للتحسينات الإنشائية بشكل أساسي، فإنّ معظم المشاريع تُموّل من برامج خاصّة كالبرنامج المُوسّع للمساعدة (١٩٨٨ - ١٩٩٣)، وخليفته، برنامج تطبيق السلام (١٩٩٣ - حتى تاريخه)، وكمشروع مستشفى غزة أيضا (منذ عام ١٩٩٠). ويتمّ تنفيذ النّشاطات في إطار هذه البرامج على أساس كل مشروع بمفرده، في حال توافر الأموال المخصّصة له من المتبرّعين.

وكما سبقت الإشارة، فإنّ تنامي الأونروا منذ تأسيسها، كان بمجمله تقريباً مرتبطاً بالنّموّ السُّكاني للمستفيدين منها. ويتمّ تصميم معظم مشاريع الأونروا استجابة لضغوط السكان المتزايدين على بُنيتها الأساسية. ولذا، فإن مقترحات المشاريع استهدفت بشكل عام تحسين البُنى الأساسية القائمة، أو بناء مرافق جديدة لاستيعاب حاجات السكان المتزايدين. وفي هذا الإطار، لم تؤدِ المشاريع نفسها إلى ارتفاع بارز في التكاليف المتكررة، ولكنها كانت دائما، تقريبا، بمثابة آلية، تحاول الوكالة من خلالها مواكبة النمو السكاني. ولطالما اعتاد مجتمع المتبرعين تقديم المزيد

من الأموال للأونروا في أوقات الأزمات في المنطقة، وتقديم الأقل في فترات الهدوء النسبي. وبذلك، اتبعت حركة مشاريع الوكالة نمطا من النشاط المحدود، مشفوعا بنوبة من النشاط المحموم. وبرنامج تطبيق السلام لم يخرج عن إطار هذا التقليد.

أما غير التقليدي، فهو أنه، منذ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، واكب العجز في الميزانية العادية زيادة ملحوظة في التبرعات المخصصة للمشاريع. وكان دور المشاريع تعزيز البرامج الأساسية للوكالة في التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الإجتماعية. لكن الأونروا تواجه خللا تركيبيا متزايدا في ميزانيتها، يؤدي إلى وضع تتسلم فيه الوكالة، مثلا، أموالا لبناء صفوف إضافية لاستيعاب الزيادة المضطردة في عدد التلامذة، دون أن تكون لديها أموال لتوظيف هيئات تعليمية تستخدم تلك الصفوف.

وتجدر الإشارة إلى أن المتبرعين أنفسهم، أبلغو الأونروا أن مصادر التمويل للميزانية العادية للوكالة، ليست نفسها مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية. ولذا ليست المسألة أن المتبرعين يتعمدون تمويل المشاريع بدل الميزانية العادية. وفيما تود الأونروا أن تجد مستوى أعلى من التمويل لبرامجها الجارية، حتى على حساب تمويل المشاريع، فقد تبدو أنه لا توجد علاقة مباشرة من هذا النوع. ولهذا، فإن حجم برنامج تطبيق السلام، لا يؤثر على التبرعات للبرامج العادية.

عجز الأونروا المالي

زادت مُعاناة الوكالة في السنوات الأخيرة بسبب نقص التمويل في ميزانيتها العادية. فاتخذت الأونروا عام ١٩٩٣، ثم في عام ١٩٩٤، تدابير لخفض العجز، بلغ مجموع قيمتها نحو ٢٥ مليون دولار. وتم تحقيق ذلك بتجميد النفقات وخفضها. ونظرا لضخامة تكاليف الموظفين بالنسبة لمجمل النفقات، فقد كان لا بد من أن تشمل الإجراءات التقشفية تجميد التوظيف. وبما أن الوكالة لا تستطيع وضع حد لتزايد المستفيدين منها، كما أشير سابقا، فإن تجميد التوظيف يؤدي إلى ضغط متزايد على الخدمات والبنى الأساسية القائمة. ولذا، فلا يمكن استمراره مع مرور الوقت. وبما أن التكاليف العامة تقتصر على نحو ١٠ بالمائة من مجمل ميزانية الأونروا، فإن توفيرا محدودا، فقط، يمكن تحقيقه عن طريق الإستمرار في عصر النفقات في هذا المجال. وتجدر الملاحظة أن جميع نفقات الرواتب في الأونروا تقريبا، هي تكاليف إجرائية وبرامجية مباشرة، وليست تكاليف عامة، تقتصر على ١٠ بالمائة.

والإجراءات التي استحدثت لتقليص العجز، شملت أيضا التجميد وغيره من القيود على زيادة رواتب الموظفين المحليين. وسياسة الوكالة لدفع الرواتب، هي أن تدفع رواتب مماثلة للرواتب

التي يدفعها القطاع العام في كل إقليم. وكان الاتجاه في بعض الأقطار المضيفة في السنوات الاخيرة، زيادة الرواتب بشكل ملحوظ. ولن يكون من المناسب سياسيا للأونروا أن لا ترفع مستويات رواتبها تبعا لذلك، بما ينسجم مع سياستها لدفع الرواتب، وما يتوقعه الموظفون.

وفي النهاية، فإن التقليص الملحوظ في النفقات لا يتم إلا من خلال إلغاء برامج كاملة في جميع مناطق عمليات الوكالة (أي لتعليم الإعدادي، أو تدريب المعلمين، أو البرنامج الوقائي، أو الرعاية الإستشفائية، أو المساعدة الاجتماعية أو ما شابهها)، أو من خلال وقف الخدمات في إقليم أو أكثر. المنحيين سوف يحول ببساطة عبء تقديم الخدمات الموقوفة من الأونروا إلى السلطة المتسلمة. ونقل الخدمات لا يمكن اعتباره توفيرا على الدول المتبرعة، إذا كانت السلطة المتسلمة غير قادرة على تمويل الزيادة في خدماتها، كالموظفين الإضافيين، الضروريين لتلبية حاجات المستفيدين من الأونروا سابقا. على أنه من الواضح، أن الأونروا لا تستطيع الاستمرار في تحمل عجز سنوي في تمويل برامجها العادية طوال الفترة الانتقالية. فإذا تواصل نقص التمويل، فإنه سيؤدي إلى عملية تسليم يفرضها الأمر الواقع، مع بداية عام ١٩٩٦ على الأرجح، فيما تقلص الوكالة نفقاتها إلى مستوى التمويل.

وترى الأونروا ان هذه الطريقة قد لا تكون الفضلى تجاه عملية التسليم، لأن انقطاعا كبيرا سيحدث في تقديم الخدمات الضرورية للمستفيدين، وسينتاب اللاجئين الفلسطينيين قدر كبير من القلق والشك نتيجة ذلك. ولعله من الأفضل للدول المتبرعة، والأقطار المضيفة، والسلطة الفلسطينية، أن يتوصلوا إلى تفاهم حول مسألة تمويل البرامج العادية للأونروا في الفترة الانتقالية.

أفق السنوات الخمس: تكاليف تمويل خدمات الأونروا للفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩

تمشيا مع الجدول الزمني للسنوات الخمس، الملحوظ في إعلان المبادئ، اقترحت الأونروا تبني إطار زمني مماثل، لتخطيط برامجها وسياستها. فمنذ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، توقعت الأونروا أن يتنامى دورها في تنفيذ المشاريع وتقديم المساعدة الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، ثم يتضاءل خلال السنة أو السنتين الأخيرتين، تبعا للتطورات. أما برامجها العادية، فستتواصل بمستواها الحالي، مما يعني أنها ستواصل توسعها وفقا للنمو السكاني. وفي حزيران / يونيه ١٩٩٤، اقترحت الأونروا أولا على المتبرعين فكرة تبني أفق خطة للوكالة مدتها خمس سنوات. وجاء الاقتراح مقابل ستار التقدم في عملية السلام، والإجماع على أهمية الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وغموض المستقبل المالي

للبرامج العادية للأونروا.

وتأمل الأونروا أن يؤدي تبني إطار خطة سياسة مالية مدتها خمس سنوات، تتزامن مع الإطار الزمني لعملية السلام نفسها، إلى جعل المتبرعين قادرين على إعطاء مؤشرات لسياساتهم المالية وتبرعاتهم للأونروا والسكان اللاجئين عموما خلال هذه الفترة. والأونروا قلقة حيال شكوك اللاجئين بشأن وضعها المالي ومستقبلها السياسي، الذي سيصبح بحد ذاته عاملا سياسيا سلبيا. ولذا، فإن اعتماد خطة مدتها خمس سنوات، بدعم من الأطراف المعنيين، سيطمئن اللاجئين إلى أن الخدمات التي يعتمدون عليها، سيتواصل تقديمها، حتى إذا لم يكن ذلك بالضرورة عن طريق الوكالة.

وبما أنه من الصعب التنبؤ بمسار المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، وفيما إذا كان الأطراف سيستطيعون إتمام محادثاتهم ضمن فترة السنوات الخمس، فإن الأونروا تقترح في الوقت نفسه إجراء مراجعة شاملة لمنظور السنوات الخمس، مع السنة الثالثة منها. والغرض من هذه المراجعة هو تقرير ما إذا كان من الضروري إجراء أية تعديلات في أفق خطة السنوات الخمس، وذلك في ضوء تطورات المفاوضات، وبالنظر إلى الوضع السائد على الأرض في كل من الأقاليم الخمسة للوكالة. ويمكن لهذه المراجعة أن تعالج بصورة مباشرة أكثر، مسألة تسليم الخدمات، لأن موعد إتمام المفاوضات سيكون أكثر وضوحا عندئذ. (قد يجري التسليم على أساس قطاعي أو جغرافي، قبل السنة الثالثة، إذا كانت الظروف ملائمة لذلك).

وستجري المراجعة بمشاركة اللجنة الاستشارية للوكالة، والأقطار المضيفة، وكبار المتبرعين، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد يدعى هؤلاء الأطراف إلى اجتماع لمناقشة نتائج المراجعة، والاستماع إلى آراء الأطراف المعنيين حول مسار عمل الأونروا فيما بعد.

وتقوم المتطلبات المالية المتوقعة للفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩، على أساس الوضع المعتمد منذ زمن، وهو أن نفقات الوكالة ينبغي أن تزداد كل سنة بنسبة ٥ بالمائة، لكي تواكب نسبة الزيادة السنوية في النمو السكاني، وقدرها ٣,٥ بالمائة، وفي التضخم. وتقوم هذه التوقعات على أساس الاحتفاظ بالمستوى الحالي للخدمات، ولكن لعدد متزايد من المستفيدين. وتشمل التوقعات أيضا تكاليف تعديلات الرواتب للموظفين المحليين بالحد الأدنى الضروري، وفقا لسياسة الوكالة بشأن الرواتب. لكن المشاريع (أي المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام) غير مشمولة في التقديرات، لأن تمويلها يأتي من تبرعات خاصة، وتنفيذها يعتمد على استلام الأموال. كما أن حاجات الأونروا من التمويل لميزانيتها العادية والطارئة نقدا وعينا، سترتفع من ٣٦٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤١٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩.

تسليم الخدمات

ترى الأونروا أن توقف دورها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، ينبغي أن يتم خلال السنوات الخمس المقبلة، في موعد أقصاه الإتمام الناجح للمفاوضات حول مشكلة اللاجئين. ووقف الخدمات من طرف واحد قبل حل هذه المشكلة، سيبدو منافيا للمفهوم التاريخي لولاية الوكالة ودورها. ومن الممكن، طبعا، تسليم الخدمات قبل الحل، إذا طلبت السلطة المتسلمة ذلك، و / أو إذا اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ستنظر في ولاية الاونروا في أواخر عام ١٩٩٥، قرارا بذلك. وقد يكون من المناسب للجمعية العامة أن تعلق على موضوع التسليم، وبخاصة في ضوء قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وفي ضوء تقدم عملية السلام عموما.

وتقترح الأونروا أن تبدأ في غضون ذلك مناقشة مسألة تسليم الخدمات مع السلطة الفلسطينية. وينبغي لهذه المشاورات في المراحل الأولى أن تعالج خطوات مثل المواءمة بين خدمات القطاع العام وخدمات الأونروا، باعتبارها تحضيرا ضروريا للتسليم النهائي.

وتسليم الخدمات للسلطة الفلسطينية، يختلف في طبيعته عن التسليم للأقطار المضيفة. فالتسليم للسلطة الفلسطينية ممكن تصوره شريطة أن تكون السلطة راغبة في التسلم، لأن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فلسطينيون، بغض النظر عن كون بعضهم لاجئين، واتفاق الحكم الذاتي المرحلي ينطبق على جميع السكان في مناطق الحكم الذاتي. ولن يسيء هذا إلى الجوانب السياسية والقانونية لمشكلة اللاجئين، لأن إعلان المبادئ نص على مفاوضات حول جوهر هذه القضية.

أما في حال التسليم للأقطار المُضيفة، فالوضع مختلف تماما. فمع أن قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ (د – ج)، يشير إلى أن تأسيس الأونروا لم يكن لتقديم الإغاثة والتشغيل فحسب، بل ينبغي لها أيضا: «التشاور مع حكومات الشرق الأدنى المعنيين، حول الاجراءات التي يمكنهم اتخاذها، تحضيرا للوقت الذي لا تعود متوفرة فيه، المساعدة الدولية لمشاريع الإغاثة والتشغيل»، ومن الواضح أن أي تسليم سيتطلب إما حلا سياسيا لمشكلة اللاجئين، وإما قرارا من الجمعية العامة.

وفي رأي الأونروا أنه لا يمكن تسليم الخدمات دون موافقة السلطة المتسلمة. فالتسليم، بعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون عملا من طرف واحد. يضاف إلى ذلك، التوضيح أن الأونروا تفترض أن تسليم الخدمات يشمل تسليم الأموال اللازمة لتقديم تلك الخدمات، ولو لفترة محدودة على الأقل، لضمان استمرارية تقديمها.

وضمنت الأونروا تقديراتها للسنوات الخمس، تكاليف إنهاء أعمالها، وأهم بند فيها سيكون دفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها المحليين. والقيمة التقديرية الحالية لتعويضات نهاية الخدمة بعد خمس سنوات من الآن، وعلى أساس الرواتب الحالية، هي ١٢٧ مليون دولار. والوكالة مُلزمة قانونيا بدفع هذه التعويضات للموظفين لدى صرفهم من الخدمة. وتقترح الأونروا أن يبادر مجتمع المتبرعين إلى الدفع لصندوق يصار إلى استخدامه لدفع التعويضات التي يستحقها الموظفون المحليون لدى صرفهم من الخدمة. وتشمل التوقعات المالية للسنوات الخمس توفير ما نسبته ٢٠ بالمائة كل سنة من القيمة الإجمالية لتعويضات نهاية الخدمة. فإذا جرى تسليم الخدمات قبل نهاية الفترة الانتقالية، فإنه ينبغي دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين المتأثرين بالتسليم عندئذ، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

إن تسليم الخدمات ليس مسألة سياسية وحسب. ففي كل إقليم من أقاليم عملياتها، تدير الأونروا خدمات موازية ومستقلة من نوع خدمات القطاع العام. ولذا، سيكون من الضروري أولا المواءمة بين خدمات الأونروا والخدمات التي تقدمها السلطة المتسلمة قبل التسليم. والهدف من عملية المواءمة هي مطابقة هذه الخدمات، بحيث لا تؤدي عملية التسليم نفسها إلى أي تعطيل.

ففي مجال التعليم مثلا، ينبغي أن تكون طرائق التعليم ومستوياته في الأونروا منسجمة مع تلك التي تقدمها السلطة المتسلمة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، طلبت السلطة الفلسطينية إلى الأونروا أن تساعدها في تطوير مهارات المعلمين العاملين، من خلال التدريب أثناء الخدمة لمعلمي القطاع العام. وقد شكلت الأونروا ووزارة التربية لدى السلطة الفلسطينية لجنة مشتركة، تقوم بمناقشة جميع المسائل التربوية، بدءا من المناهج، ومرورا بالبنى الأساسية وتدريب المعلمين. وتم مؤخرا تشكيل لجنة مماثلة في مجال الصحة، لمناقشة مسائل مثل التأمين الصحي، والرعاية الاستشفائية، والوقاية، ومشروع مستشفى غزة. ومن المرجح أن تحتاج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأونروا إلى معالجة برامجها، كل على حدة. ومن المحتمل أن يحل محل برنامج العسر الشديد، نظام وطني بديل للضمان الاجتماعي. وسيستغرق استكمال وضع هذا النظام، وإدخال مستفيدي الأونروا فيه، عدة سنوات. ومن الطبيعي دمج برنامج استصلاح المآوي في سياسات وبرامج وطنية لإسكان ذوي الدخل المتدني. وقد يكون مستقبل مبادرات الخدمات الاجتماعية إما مع قطاع المنظمات غير الحكومية، وإما مع وكالات معينة في القطاع العام.

ومساعدة الأونروا للسلطة الفلسطينية ينبغي أن تشمل أيضا مجال المعلومات الضرورية للتخطيط والتمويل، وتقديم الخدمات. وسجلات الأونروا في التعليم والصحة والإغاثة، وبياناتها

التي تغطي نحو ١,٢ مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليست في وضع يجعلها جاهزة للاستعمال الفوري من قبل السلطة الفلسطينية. وتجهيز هذه البيانات سيكون جانبا أساسيا في عملية التسليم.

ومحفوظات الأونروا، التي تعود إلى عام ١٩٥٠. هي أيضا السجل الأساسي للاجئين الفلسطينيين. والأونروا تشعر بالتزام قوي للقيام بكل شيء ممكن للحفاظ على الوثائق البالية، وتنظيم المواد ذات الأهمية التاريخية، والموزعة حاليا عبر أقاليم عمليات الوكالة ورئاستها. ولهذه المواد أيضا صلة وثيقة بالبحث الأكاديمي والدراسة المتصلة بالسياسة حول المنطقة، لكنها الآن ليست في متناول الباحثين.

وقد اتخذت الأونروا خطوات أولية لتلبية حاجة السلطة الفلسطينية إلى البيانات، وللمحافظة على مواد ذات قيمة تاريخية. وصيانة محفوظات الوكالة وتنظيمها ستكون عملية طويلة ومكلفة، بحيث ستسعى الأونروا للحصول على مساعدة من المتبرعين. والأونروا في طور التحضير لمراجعة عامة أولية لوضع محفوظاتها، وللخطوات التي ينبغي اتخاذها لجعل تلك المحفوظات منظمة.

التمييز بين دور الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودورها في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية

ينبغي للأونروا أن تواصل برامجها الجارية في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية على قدم المساواة في جميع مناطق عملياتها إلى حين تسليمها. فقيام السلطة الفلسطينية، ومسؤوليتها عن تلك القطاعات التي تقدم فيها الأونروا خدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعني أنه بات على الأونروا مسؤوليات جديدة، غير موجودة في الأقاليم الثلاثة الأخرى، إلى جانب برامجها العادية. والفرق الموضوعي الأساسي بين دور الوكالة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ودورها في الأقطار المضيفة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، هو أن الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعالج حاجات تنموية أطول مدى، من خلال مشاريعها الاستثمارية العامة والواسعة جدا، في إطار برنامج تطبيق السلام. ومع أن هذا البرنامج يشمل أيضا الأقاليم الثلاثة الأخرى، فإن المشاريع هناك موجهة أكثر نحو تحسين الأوضاع المعيشية، وليس توفير بُنى أساسية دائمة. وقيمة التبرعات لبرنامج تطبيق السلام في الأردن ولبنان والجمهورية السورية، بلغت نحو ١٠ بالمائة من قيمتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال السنوات الخمس المقبلة، ستبذل الأونروا قصارى جهدها لحماية نشاطاتها في

الأردن ولبنان والجمهورة العربية السورية، بضمان الاستمرار والاستقرار في تقديم الخدمات الاساسية. كما ستواصل الأونروا سعيها للحصول على أموال في إطار برنامج تطبيق السلام، لمشاريع للاجئين الفلسطينيين في هذه الأقاليم، من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية وتلبية الحاجات الملحة لتحسين الأوضاع السكنية والبنى الأساسية الاجتماعية.

وقد اشتدت حساسية وضع اللاجئين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنة الماضية، وتميز هذا الوضع في مناسبات عدة، بالصعوبات التي واجهت محاولات تحسين الوضع السكني للاجئين المهجرين والمعوزين، الذين يعيشون في ظروف دون المستوى المقبول. وترى الأونروا أن تحسين المستويات المعيشية للاجئين الأكثر عسرا، لا يؤثر على القضايا السياسية الأوسع، كحل مشكلة اللاجئين. لكنه يظهر أن هذا الرأي لا يعكس وجهة نظر جميع الأطراف. وعلى أية حال، فإن الأونروا ستواصل بذل كل جهد ممكن لتحمل كامل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الأكثر عرضة حيثما وجدوا.

نقل رئاسة الأونروا إلى غزة

إن نقل مقر رئاسة الأونروا من فيينا إلى غزة، سيكون حتما ذا أهمية بمفهوم رمزيته السياسية، وسيسهم بشكل متواضع في زيادة فرص العمل في القطاع. ووجود اثنين من مسؤولي الأمم المتحدة بمستوى وكيل للأمين العام في غزة، سيؤكد أيضا التزام الأمم المتحدة بدعم السلطة الفلسطينية. لكنه ينبغي ألا يغيب عن البال، أن النقل عملية معقدة. فحتمية إتمام نقل الرئاسة بنهاية عام ١٩٩٥، تواجه، أكثر فأكثر، التحدي المتمثل بغياب أي تعهد لتغطية حتى النفقات الأولية لتحضير مبنى الرئاسة الجديد، وبدء نقل الموظفين. وهذا الوضع يسبب حيرة إدارية ومالية ونفسية، تستهلك الكثير من طاقات موظفي الرئاسة. وفي غضون ذلك، تخسر الأونروا موظفيها الأكفاء وذوي الخبرة. فمعظم الموظفين الدوليين والمحليين يبحثون الآن فعلا عن أعمال أخرى. والموظف الممتاز لن يواجهه صعوبة في إيجاد البدائل.

ومع ذلك، فإن الأونروا مصممة على تنفيذ النقل بنهاية عام ١٩٩٥، بالحد الأدنى من تعطيل التنظيم الإداري للوكالة وعملياتها. وستكون في غزة خلال نيسان / ابريل ١٩٩٥، نواة للرئاسة تضم نحو عشرة من كبار الموظفين. ولكن المدخل إلى إتمام النقل كله، يكمن في توافر الأموال اللازمة في الوقت المناسب، وقد دعمت الجمعية العامة النقل إلى غزة، كما عبرت الدول المتبرعة عن تأييدها للقرار إلا أنه حتى الآن، اقتصرت التعهدات لتغطية تكاليف النقل على ١٥٠٠٠ دولار فقط. ومن الواضح تماما أنه لا يمكن إتمام النقل بنهاية عام ١٩٩٥، إلا إذا قدمت

الأونروا أموالا من ميزانيتها العادية، أو تلقت تبرعات خاصة فورا. وهذا الواقع قد يجعل الوكالة في وضع حرج. ولذا، فإن الأونروا تحث جميع الدول المتبرعة على المساهمة العاجلة لتوفير ١٣,٣ مليون دولار، مطلوبة لتمويل النقل.

برامج مساعدات الأونروا

لدى الأنروا ثلاثة برامج جارية أساسية، هي التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وقد شكلت مجالات هذه البرامج الثلاثة جوهر خدمات الوكالة منذ البداية. فقد أسهمت بشكل بارز في المحافظة على اللاجئين الفلسطينيين كشعب، وكفلت لهم إمكانية الحصول على تعليم أساسي نوعي على الرغم من فقرهم، وأن تكون خدمات الرعاية الصحية الأولية التي يحصلون عليها بمستوى وجودة تلك المقدمة في أماكن أخرى من المنطقة على الأقل، وأن الأكثر عرضة منهم، يطمئنون إلى شبكة أمان من الخدمات والرعاية الاجتماعية.

واستنادا إلى الظروف الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، يتوقع المرء أن يجد مجتمعا أقل تعليما وصحة بكثير. لكن الإمكانية العامة المتاحة للحصول على الخدمات الأساسية من الأونروا، والتزام الوكالة الحفاظ على مستوى تلك الخدمات، وفرا للاجئين فرصا لا تتوافر عادة لمن هم في مثل وضعهم.

ففي مجال التعليم بشكل خاص، أعطى اللاجئون من جهتهم دائما أفضلية عليا لتشجيع أبنائهم على تحصيل أعلى مستوى ممكن من التعليم، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعائلاتهم. وبذلك أصبح اللاجئون الفلسطينيون بين الشعوب الأفضل تعليما في المنطقة. وقد قدمت مدارس الاونروا الابتدائية والإعدادية، ومراكزها للتدريب المهني والفني وإعداد المعلمين، وبرنامجها للمنح الجامعية، اسهاماً حاسماً في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على بلوغ هذا المستوى. وبالمقابل، قام الكثيرون من اللاجئين الفلسطينيين بإسهامات كبيرة في مجتمعاتهم المحلية، وفي الأقطار المضيفة لهم، وفي دول الخليج، حيث شغل الكثيرون منهم مناصب رفيعة في القطاعين الخاص والعام.

والمستويات الصحية للاجئين الفلسطينيين توازي تلك المتاحة لسكان الأقطار المضيفة.

ومن دلائل فعالية الخدمات الصحية في الأونروا، وأهمية توفيرها لعموم اللاجئين، ما جاء في دراسة أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة أواخر عام ١٩٩١. فقد أظهرت الدراسة التي أجرتها اليونيسف، أن أدنى نسبة لوفيات الأطفال في الأرض المحتلة، كانت بين اللاجئين المقيمين في مخيمات قطاع غزة، مع أنهم المجموعة الأكثر فقرا بين السكان الفلسطينيين. وقد نسبت هذه

الظاهرة إلى توفر الرعاية المجانية في الأونروا للحوامل والمرضعات وأطفالهن قبل الولادة وبعدها.

وفي مجال الحد من الفقر ودرّ الدخل، وفرت خدمات الأونروا للإغاثة والرعاية الإجتماعية إمكانية العيش لألوف اللاجئين عبر السنين. فقد ساعدت مبادرات درّ الدخل اللاجئين الأكثر عسرا على العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما ساعدت مبادرات التأهيل الاجتماعي على تطوير القدرات المحلية لمعالجة الحاجات الخاصة للمعاقين، والشباب والنساء.

التعليم

تقدم الأونروا التعليم الابتدائي والإعدادي المجاني لجميع الأطفال اللاجئين الفلسطينيين. ويدار برنامج الأونروا للتعليم بالتعاون مع اليونيسكو، التي قدمت مديرا لدائرة التربية والتعليم، وعددا من كبار موظفي الدائرة. وكانت الوكالة عام ١٩٥٠، تدير ٧٤ مدرسة، فيها أكثر من ٧٠٠ معلم ونحو ٣٦٠٠٠ طالب. واليوم، هناك نحو ٤١٠٠٠٠ طالب، يدرسون في ٦٤٣ مدرسة للوكالة. وفي دائرة التعليم ١٢٨٠٠ موظف، بينهم نحو ١٢٠٠٠ معلم.

ومنذ عام ١٩٥٣، لدى الأونروا برنامج للتدريب المهني والفني. وهناك حاليا ثمانية مراكز للتدريب في جميع مناطق عمليات الوكالة. ويتطلب الالتحاق بالدورات المهنية إتمام مرحلة التعليم الأساسي بنجاح (٩ أو ١٠ سنوات، بحسب المناطق). وتشمل الدورات مهن البناء، كصناعة الألمنيوم، وأشغال المعادن، والسمكرة، واللحام، والمهن الميكانيكية والمعدنية، ومهن الكهرباء، وميكانيك السيارات، وكهرباء السيارات. أما الالتحاق بالدورات الفنية، فيتطلب إتمام ١٢ سنة من التعليم المدرسي. وتشمل هذه الدورات أعمالا شبه طبية، وأخرى ذات صلة بالأعمال التجارية والهندسية، إضافة إلى أعمال مثل مساعد للعلاج الطبيعي، والألكترونيات، وإدارة المكاتب والتسويق، ومسح الأراضي. وقد تخرج من هذه المراكز ما مجموعه نحو ٥٠٠٠٠ شاب وشابة من اللاجئين الفلسطينيين.

وتدير الأونروا برامج لإعداد المعلمين قبل الخدمة في الأردن والضفة الغربية (تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة). وحتى عام ١٩٩٣، كان هذا التدريب ينتهي بشهادة إنهاء سنتين تدريبيتين. إلا أنه عقب تغييرات في قانون التعليم الأساسي في الأردن، طورت الوكالة مراكزها لتدريب المعلمين إلى كليات للعلوم التربوية، تمنح درجة جامعية بإنهاء أربع سنوات دراسية. وقد تخرج أكثر من ١٤٠٠٠ شاب وشابة من اللاجئين من مراكز الأونروا لإعداد المعلمين.

وللحفاظ على مستوى التعليم في مدارس الوكالة وتحسينه، تدير الأونروا برنامجا لتدريب المعلمين أثناء الخدمة لموظفي التعليم. ومقر هذا البرنامج هو معهد التربية الموجود في فرع رئاسة

الأونروا (عمّان)، وتقوم بتنفيذه مراكز التطوير التربوي في الأقاليم الخمسة. ويشمل التدريب أثناء الخدمة دورات تأهيلية، وأخرى لمواكبة المتغيرات المنهجية، ودورات لمديري المدارس والموجهين التربويين في الإدارة التربوية والتوجيه. وفضلا عن ذلك، فإن الكليات الجديدة للعلوم التربوية ستقدم دورات في أثناء الخدمة للإرتقاء، إلى مستوى الدرجة الجامعية الأولى، بمؤهلات نحو ٥٠٠٠ معلم، يعملون في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة.

ومنذ عام ١٩٥٥، قدمت الأونروا منحا جامعية لأكثر من ٣٦٠٠ طالب لاجئ فلسطيني، حصلوا على علامات عالية في امتحانات المرحلة الثانوية. وتقدم هذه المنح للطلاب، لإتمام دراستهم قبل التخرج في جامعات المنطقة.

ومنذ قيام السلطة الفلسطينية، وبخاصة وجود قوة الشرطة الفلسطينية، دخل الألوف من الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي قادمين من الخارج. وكثيرون منهم كانوا برفقة عائلاتهم. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٤ / ١٩٩٥، سجلت الأونروا أكثر من ٤٥٠٠ تلميذ من العائدين. وفي الإجمال، هناك ٥٠ تلميذاً في الصف الواحد و ٦٠٠ تلميذ في المدرسة الواحدة. وتدير الأونروا مدارسها بنظام الفترتين، مما يعني وجود ١٢٠٠ تليمذ في كل مبنى مدرسي. وبذلك، ازدادت الحاجة بشكل واضح جدا إلى مزيد من البُنى الأساسية والمعلمين الإضافيين، لمواكبة حاجات الأطفال العائدين. وبما أن جميع هؤلاء الأطفال لاجئون عمليا، فإن الأونروا تبذل أقصى جهدها لاستيعابهم في المرافق القائمة، ولبناء مزيد من المدارس حين يتوافر التمويل لذلك. ومن المنتظر أن يأتي إلى مناطق الحكم الذاتي ما قد يبلغ ٢٠٠٠٠ طفل في غضون السنتين المقبلتين.

خدمات الرعاية الصحية

قدم الأونروا للاجئين الفلسطينيين الرعاية الصحية الأولية، بما فيها خدمات الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية، وخدمات الصحة البيئية (النظافة العامة وموارد المياه ذات النوعية الجيدة) في المخيمات، والتغذية الأساسية والمكملة للفئات الأكثر عرضة، وبخاصة الحوامل والرضع. وتساعد الأونروا اللاجئين دائما في الحصول على الرعاية الاستشفائية، وفي دفع تكاليفها. وفي عام ١٩٥٠، ومع أقل من مليون لاجئ مسجل، كانت الوكالة توفر للاجئين نحو ١٤٠٠ سرير في المستشفيات، وكانت عياداتها للرعاية الصحية الأولية تستقبل ما تقديره ٦٠٠٠٠٠ مريض في الشهر. وفي عام ١٩٩٤، حجزت الوكالة للاجئين ٤٠٩ أسرة بموجب اتفاقات مع مستشفيات المنظمات غير الحكومية والمستشفيات الخاصة في لبنان، والجمهورية العربية السورية،

والضفة الغربية، وقطاع غزة. واعتمدت في الأردن نظام تعويض للاجئين. وبلغ عدد زيارات المرضى إلى ١٢٠ وحدة صحية لدى الوكالة، نحو ٦ ملايين زيارة، طوال عام ١٩٩٤، او نحو ٥٠٠٠٠٠ زيارة في الشهر، من مجموع لاجئين عددهم أكثر من ٣ ملايين شخص. والانخفاض المضطرد في الاستخدام الفردي للخدمات الصحية في الوكالة، دليل واضح على أن الوضع الصحي للاجئين قد تحسن بشكل كبير عبر السنين، مؤديا إلى انخفاض الطلب على الخدمات الصحية

وتشمل خدمات الرعاية الطبية على المستوى الأوّلي حاليا، رعاية المرضى الخارجيين، والعناية بالأسنان، وإعادة تأهيل المعاقين جسديا، والخدمات التشخيصية والداعمة، كالخدمات المخبرية والتصوير الشعاعي، والخدمات المتخصصة، وخدمات الرعاية الخاصة بمكافحة الأمراض السارية، وتوفير المواد الطبية. ولدى الأونروا عيادات للرعاية الخاصة بمعالجة أمراض السكري وضغط الدم، كما أن لديها اختصاصيين لمعالجة المرضى اللاجئين من أمراض شرايين القلب، وأمراض العين، وأمراض الأطفال، والأمراض النسائية / القبالة، والأمراض الجلدية والتنفسية.

وتشكل الوقاية والتوعية الصحية العمود الفقري لبرنامج الرعاية الصحية الأولية، حيث تشمل خدماتها مكافحة الأمراض السارية، والرعاية الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة، وخدمات الصحة المدرسية، والتربية الصحية، والرقابة الغذائية، والصحة العقلية.

وتقدم الأونروا خدمات الصحة البيئية بالتعاون مع الحكومات المضيفة، والبلديات والمجالس المحلية الأخرى لنحو مليون لاجئ، يعيشون في المخيمات. وتشمل هذه الخدمات: توفير مياه الشرب لتلبية الحاجات المنزلية، وجمع وتصريف النفايات الصلبة والسائلة، وضبط مياه الأمطار، ومكافحة الحشرات والقوارض لحماية الصحة العامة. وفي قطاع غزة، اعتمدت الأونروا عام١٩٩٢ برنامجا خاصا للصحة البيئية، يستهدف التخطيط والتنسيق والتنفيذ لتحسينات دائمة في البُنى الأساسية للبيئة الصحية وخدماتها.

وأهداف خدمات التغذية الأساسية والمكملة هي تحسين الوضع الغذائي للاجئين، بإغناء معرفتهم وتصويب ممارساتهم وعاداتهم الغذائية. وتُساعد الأونروا الفئات الأكثر عرضة من الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن المدرسة، بتقديم المساعدة الغذائية المكملة لهم. وفي عام ١٩٩٠، وبعد مشاورات مكثفة مع الفلسطينيين محليا، ومع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، بدأت الأونروا مشروعها لمستشفى غزة، الذي سيؤدي إلى بناء مستشفى يضم ٢٣٢ سريرا في قطاع غزة. وهذا المستشفى الذي ينتظر إنجازه في أوائل عام ١٩٩٦، سيكون أول مستشفى جديد يُبنى في غزة منذ ما قبل الاحتلال. وستُلحق بالمستشفى مدرسة للتمريض.

وسيقوم الفلسطينيون بإدارة المستشفى، بعد فترة مؤقتة أولية تديره فيها الأونروا.

ومنذ تأسيس الأونروا، عمل برنامج الصحة لديها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، التي قدمت مديرا لدائرة الصحة، وعددا من كبار موظفي الدائرة. وحين تسلمت الوكالة المسؤولية من المنظمات السابقة لها عام ١٩٥٠، كان هناك ١٢٠ موظفا طبيا دوليا، يقدمون الرعاية الصحية للاجئين. وقد قلّصت الأونروا هذا العدد فورا إلى موظفا دوليا، لتوظف في الوقت نفسه أطباء عامين، وأطباء أسنان، وممرِّضين ومساعدي تمريض من اللاجئين الفلسطينيين بشكل أساسي، وهناك حاليا نحو ٣٣٠٠ موظف محلي، بينهم ٢٦٤ طبيبا، و٧٧٠ ممرضا، و٢٨٣ مساعدا طبيا. كما أن هناك ثمانية موظفين فنيين دوليين في دائرة الصحة.

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

كانت الإغاثة من غذاء وكساء ومأوى للاجئين الأكثر عُسراً والأكثر عُرضة، المهمّة الكُبرى للوكالة يوم تأسيسها. وقد وصفت الأونروا الأوضاع المعيشيّة للاجئين في تقريرها السّنوي الأول، المقدَّم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٠، بالقول:

قد يكون من الضروري زيارة مجمّعات خيام اللاجئين أو أحيائهم المؤقّتة، كالمساجد القديمة، والمدارس، والثكنات المهجورة أو سواها من الأبنية، لتقدير الوضع البائس الذي وجَد فيه هؤلاء التُّعساء أنفسهم. وعموماً، فإنّ ملابسهم والأدوات المنزلية القليلة التي استطاعوا حملها معهم قد استُهلكت، أو تجاوزت الحدَّ الأدنى من الاستخدام العادي. فالحالة التي كان يُتوقَّع لها أن تدوم بضعة أشهر، دخلت الآن سنتها الثالثة.

ومن مقاييس نجاح الأونروا، أن الحاجة إلى الإغاثة قد تراجعت ببطء ولكن باضطراد عبر السنين، من خلال برامجها في التعليم، والصحة والحد من الفقر. ففي عام ١٩٥٠، كان جميع اللاجئين عموما بحاجة إلى الإغاثة. واعتبارا من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، كان أقل من ستة بالمائة من عائلات اللاجئين في جميع مناطق عمليات الوكالة يحصلون على مساعدة برنامج العسر الشديد. وتقوم الأونروا حاليا بتوزيع واسع للمواد الغذائية استجابة لحالات طوارئ معينة، كتلك التي حدثت خلال ١٦ سنة من الصراع في لبنان، أو خلال فترات الإغلاق الطويلة للأرض المحتلة أثناء الانتفاضة.

ومهمّة برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية هي مساعدة أولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين يُعانون صعوبات اقتصادية واجتماعية كبرى، وتسهيل اكتفائهم الذاتي. ويقدّم برنامج العسر الشديد المساعدة المادية والمالية لعائلات اللاجئين الذين ليس لهم معيل لائق طبيّاً لكسب

أيّ دخل، ولا وسائل أخرى محدّدة من الدعم المالي. والهدف من هذا البرنامج هو ضمان المستويات الدُّنيا من الغذاء والمأوى والكساء، والتدخُّل بمنح نقديّة في حالات الأزمات العائلية الخاصّة. والقيمة الحالية لهذه المساعدة هي ١٧٥ دولاراً للشخص الواحد سنويا، يأتي معظمها من تبرّعات عينيّة. وبرنامج استصلاح المآوي وإعادة الإيواء، الذي يهدف إلى تحسين الوضع السكني للاجئين الذين يعيشون في ظروف دون المستوى، يركّز على عائلات العسر الشديد.

وبالنسبة للخدمات الاجتماعية، فالهدف الأهمُّ هو تسهيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال التدريب على مهارات درّ الدخل وصيانته. ويتركّز على تلك الفئة من عائلات العسر الشديد، التي تعيش في هامش الفقر، بمن فيهم النساء، والمعاقون، والمتخرّجون الجُدد من مراكز الأونروا للتدريب المهني. وهدف الأونروا في السنوات المقبلة، مساعدة مراكز التّأهيل الاجتماعي للمعاقين، ومراكز برامج المرأة، وسواها من مرافق الخدمة الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، لكي تتمكّن من البقاء ذاتياً، بإدارة المجتمعات المحلية. ولتحقيق هذا الغرض، ستُوفّر الوكالة الدّعم التّقني والعَون المالي للّجان المنتخبة محليّاً، لكي تُدير الخدمات بذاتها. كما ستُدرّب الأونروا أعضاء اللّجان على المهارات الضرورية لإدارة البرامج والمرافق.

وعملاً بهذا المنحى، فإنّ مراكز برامج المرأة التي كانت ترعاها الأونروا، أصبحت تُديرها أكثر فأكثر لجان نسائية من المجتمع المحلي، بدعم مالي وإرشاد تقني من الأونروا. وتقرّر هذه اللجان النشاطات المُزمع تنفيذها في كلّ مركز، وتستأجر المدرّبين للدورات، وتحدّد ساعات العمل، وكيفية توزيع عائدات وحداتها الإنتاجيّة. وفي عام ١٩٩٤، شاركت أكثر من ١٠٠٠٠ إمرأة في نشاطات مراكز الوكالة لبرامج المرأة. ومنذ عام ١٩٩٢، قام صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، التابع للأونروا، بدعم مشاريع لتطوير الوضع الاقتصادي للنساء، من خلال مشاريع درّ الدخل، عَبر التدريب على مهارات ذات صلة بفرص عمل محدّدة، ولتشكيل مجموعات محليّة للادّخار والتّسليف، ولإقامة مكتبات عامّة تُديرها متطوّعات، على سبيل المثال.

وترعى الوكالة أيضاً مراكز التأهيل الاجتماعي للأطفال المعاقين الذين يأتون إلى تلك المراكز نهاراً. ويُدير هذه المراكز متطوّعون من المجتمع المحلي، وتدعمها مالياً ومادياً منظّمات دولية غير حكومية ومصادر محلّية مختلفة. وتوفّر الأونروا لها الدعم الإداري والاستشاري. ويتمّ تشجيع الأهالي على المشاركة في المراكز، والعمل مع أطفالهم في البيت. وتُنظّم المراكز ساعات خاصّة للّعب، وتقدّم العلاج الطبيعي، والعملي، وعلاج عيوب النُّطق، كما تعلّم مبادئ الكتابة والحساب. وتقوم المراكز بدَور النقاط المحوريّة في المجتمع المحلي، لحماية المعاقين ورعاية مصالحهم، وتشجيع دمجهم في النظام التعليمي العام، وفي العَمالة والفُرص الاجتماعية. ومن الأهداف

المحدّدة للمستقبل القريب، مساعدة اللّجان على إطلاق مشاريعها الخاصّة لدرّ الدخل، كمورد لدعم برنامج التّأهيل، ولإثبات أنّه يمكن للمُعاقين الإسهام في مشاريع اقتصادية ناشطة.

وفي مبادرة أخرى لدرّ الدخل، بدأت الأونروا برنامجاً للتسليف المضمون جماعيا في الجمهورية العربية السورية، في أوائل عام ١٩٩٤. واستناداً إلى نجاح هذه المبادرة، فإنها ستكرّرها في الأقاليم الأخرى. وفي عام ١٩٩٤ أيضاً، بُدئ ببرنامج تسليف جماعي تضامني للنساء في قطاع غزة، يستهدف مساعدة صغار البائعات وغيرهن من النساء الفقيرات والناشطات في الاقتصاد غير الرسمي.

الطوارئ والمبادرات الخاصّة

مع نشوء حاجات طارئة محدّدة، ناتجة أساساً عن أزمات اقتصادية أو نزاعات عنيفة، استجابت الأونروا بأنماط مدروسة من المساعدات ذات الطبيعة المؤقّتة، التي لم يُردْ لها أن تصبح جزءاً من البرامج العادية للوكالة. وبرنامج الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلّة، مثال جديد على برنامج عمل ذي ميزانية إضافية، تمّ تطويره وإبقاؤه لمواجهة حالات طوارئ جارية ومحدّدة. ففي لبنان، ركّزت الأونروا مساعدتها في إطار هذا البرنامج على اللاجئين وسواهم ممّن هجّرتهم جولات القتال المتتالية خلال سنوات النزاع. وهكذا، أُنفقت أموال طارئة على توزيع موادّ الإغاثة، والمياه، والكساء، والفُرش، والبطانيات وأدوات الطّبخ. وأُعطيت لبعض اللاجئين مِنح نقدية لمساعدتهم على إصلاح مآويهم وتأمين حاجاتهم الملحّة الأخرى. كما أُنفق جزء كبير من أموال البرنامج على الرعاية الصّحية والاستشفاء للاجئين في لبنان، بعد زوال البُنية الأساسية الصّحية التي كانت متوفرة لهم هناك.

وفي الأرض المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزّة، كان برنامج الاجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة الآلية الأساسية التي استجابت من خلالها الأونروا ومجتمع المتبرّعين للانعكاسات الإنسانية للانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المُضادّة لها. وفي إطار هذا البرنامج، طوّرت الوكالة نظاماً للرعاية الصحية الطارئة، شمل خدمات سيارات الإسعاف والعيادات لمعالجة الأعداد الكبيرة من الإصابات. وتمّ تخصيص أموال إضافية أيضاً لتغطية الزيادة في تكاليف الاستشفاء للاجئين المصابين. كما قُدّمت الإغاثة بشكل أساسي على هيئة توزيعات للمواد الغذائية على المجتمعات المحليّة المتأثّرة بفترات مطوّلة من حظر التجول و / أو الإغلاق. ودُفعت مِنح نقدية للعائلات التي أُصيبت بضائقة طارئة نتيجة هدم بيوتها أو فقدان معيليها بسبب الوفاة، أو الإصابة، أو السجن، أو الإبعاد. وخلال حرب الخليج عام ١٩٩١، قامت

الأونروا بتوزيع المواد الغذائية لجميع السكان في قطاع غزة، ولمعظمهم في الضفة الغربية، لمواجهة حظر التجوّل الذي كان مفروضاً على مدار الساعة هناك، طوال ستة أسابيع في بعض المناطق.

ومع نهاية حرب الخليج، حين بات واضحاً أنّ الحاجة الأساسية في جميع مناطق عمليات الوكالة كانت إيجاد فرص عمل، بسبب الخسائر الاقتصادية الفادحة واضطراب الحياة اليومية، أوجدت الأونروا صناديق للقروض التدويرية، لدعم المؤسّسات التجارية الفلسطينية الصغيرة والمتوسّطة. وقد بدأ هذا البرنامج في قطاع غزة، ثمّ امتدّ ليشمل الضفة الغربية والأردن ولبنان. وكانت تلك المحاولة الكُبرى الأُولى من جانب الأونروا لمساعدة الفلسطينيين بالعمل من خلال القطاع الخاص الفلسطيني على إيجاد فرص عمل، بتوفير رأسمال لإقامة أو توسيع أعمال تجارية محلّية. ففي قطاع غزة، مثلاً، يتّخذ برنامج الوكالة شكل مصرف للتنمية، بتقديم أكثر من ٣,٩ ملايين دولار من القروض لأكثر من ١٦٠ مؤسّسة تجارية. وبلغت نسبة التسديد طوال مدة البرنامج ٩٨ بالمائة، ممّا أتاح «تدوير» أكثر من مليون دولار، أُعطِيت لمقترضين جُدد.

وفي أيلول / سبتمبر ١٩٩٤، طلب الفلسطينيون والأمين العام للأمم المتحدة إلى الأونروا، أن تُسهم في إقامة وتطبيق آلية تشكّل قناة لأموال المتبرعين لقوّة الشرطة الفلسطينية. ومع أنه لم يكُن للأونروا أيّة خبرة سابقة في هذا المجال، فإن خبرتها المتخصّصة الطويلة في غزة، وعلاقتها الممتازة بالسُلطة الفلسطينية، أتاحت لها إقامة آلية عاملة لأوّل مرّة منذ وجود قوّة الشرطة في أيار / مايو ١٩٩٤.

وقد تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، قراراً حول دعم الأمم المتحدة لقوّة الشرطة الفلسطينية، ثمّ طلب الأمين العام إلى الأونروا أن تُواصل مساعدتها للشرطة والمتبرّعين. وبفضل خبرتها في هذا المجال، وبفضل العدد الكبير من موظفيها الفلسطينيين المؤهّلين جيداً، كانت الأونروا الجهة الفُضلى للقيام بهذا النوع من المبادرة تحديداً. ولا تتحمّل الوكالة أيّة تكاليف في تقديم هذه المساعدة، لأنّ إسهامات المتبرعين تُغطّي تلك التكاليف. وتنتهي ولاية الجمعية العامة لهذه المساعدة في آذار / مارس ١٩٩٥.

برنامج تطبيق السلام

حين تمّ توقيع إعلان المبادئ من قِبَل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، كانت الأونروا المؤسّسة العاملة الوحيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تمتلك القُدرة على التنفيذ السّريع لمشاريع من شأنها تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملموس، وتوفير فرص العمل، وتحسين البُنى الأساسيّة. وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣، وبعد

مناقشة مع منظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة الاستشارية وكبار المتبرّعين، أطلقت الأونروا برنامجها لتطبيق السلام. وقد شمل هذا البرنامج مشاريع لتوسيع برنامج درّ الدخل وتحسين البُنى الأساسية للصحّة البيئيّة، وبخاصّة في قطاع غزة، حيث للأونروا برنامج ناشط، خاص بالصحة البيئية.

وفيما تتركّز معظم مشاريع برنامج تطبيق السلام على تلبية المتطلّبات الأكثر إلحاحاً في البُنى الأساسية للوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمواجهة النمّو السكّاني المُتسارع، والتّدهور الطبيعي في المرافق عبر السنين، فإن الأونروا تعتبر هذه المشاريع أيضاً وسيلة لضمان أنّ البُنى الأساسية التي ستتسلّمها السُلطة الفلسطينية، حين تتولّى المسؤولية عن خدمات الوكالة، ستكون ملائمة لحاجات السكّان. ومن هذا المنطلق، فإن برنامج تطبيق السلام أكثر تطلّعاً إلى المستقبل من المبادرات السابقة للوكالة.

وقد أرادت الوكالة لبرنامج تطبيق السلام أن يُسهم في تحقيق نتائج سريعة على الأرض خلال المرحلة الأُولى من الفترة الانتقالية. ويُتوقّع أن يتراجع دور الأونروا في تنفيذ مشاريع استثمارية عامّة، فيما تُصبح منظّمات أُخرى والسُلطة الفلسطينية أكثر رسوخاً. وتتوقّع الأونروا لوكالات متخصّصة مختلفة في الأمم المتحدة، ووكالات المساعدة الثُّنائية، ومنظّمات غير حكومية، وللسُلطة الفلسطينية نفسها طبعاً، أن تكون قادرة في السنة أو السّنتين المقبلتين على تنفيذ مثل هذه المشاريع. إلّا أن الأونروا حالياً، تبقى أكبر برنامج منفرج للعمل العام، وهي في الوقت الحاضر على الأقل، المنظمة التي لديها أكبر قدرة على تنفيذ المشاريع.

وفي ضوء نجاح المرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام، واستمرار الحاجة إلى المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، قرّرت الأونروا أن تعرض على كبار المتبرّعين لها المرحلة الثانية من البرنامج. ومشاريع المرحلة الثانية، في بعض جوانبها، تستهدف حاجات أطول مدى، وبخاصّة في مجال الصحّة البيئية. لكنّ الجزء الأكبر من المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، هو استمرار لجهود الوكالة نحو تحسين البُنى الأساسية الاجتماعية. وقد حدّدت الأونروا أولويات مشاريعها للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، للتّأكيد على تلك المشاريع التي يُمكن تنفيذها فوراً، وتلك التي لا تستلزم تكاليف كبيرة متكررة، وتلك التي لها أثر مباشر كبير على عنصر العمل.

ومنذ بدايته، شمل برنامج تطبيق السلام أيضاً مشاريع في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية. والقصد من ذلك، هو التوضيح للاجئين المقيمين في هذه الأقطار، أنّ عملية السلام ستؤدي إلى تحسينات في أوضاعهم الحياتيّة أيضاً، وأنّها لا تقتصر على اللاجئين في الضفة

الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من المشاريع المُلحّة التي ينبغي تنفيذها، وبخاصّة في لبنان، حيثُ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، شبيهة بتلك السائدة في غزة.

وتَعتبر الأونروا أن المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، ستكون المبادرة الاستثمارية الأخيرة التي تقوم بها الوكالة. وأنُّ برنامج استثماري جديد، تنبغي دراسته في إطار المراجعة الشاملة التي تنوي الأونروا إجراءها بعد السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، واستناداً إلى المشاورات اللاحقة مع الأطراف المعنيين.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ المشاريع عُموماً، بما فيها برنامج تطبيق السلام، هي استجابة للطلبات المتزايدة على البنى الأساسية المحدودة للوكالة، تجدر الملاحظة أن زيادة التكاليف المتكررة لبرنامج تطبيق السلام عام ١٩٩٧، حين تكون المرحلة الأولى من المشاريع قد أُنجزت، ستقتصر على أقل من ٢ بالمائة من مجموع قيمة هذه المشاريع. ومعظم التكاليف الإضافية المتكررة ستكون في التعليم، حيثُ ينبغي للوكالة، أيّاً كانت الظروف، أن تبني صفوفاً جديدة، وتوظّف معلّمين جُدُداً، لتواكب الزيادة في عدد التلامذة، التي بلغت ١٠٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٩٤ وحده.

وتجدُر الملاحظة أنَّ جميع الموظفين الإضافيين للمشاريع وشؤونها الإدارية، لتنفيذ مشاريع برنامج تطبيق السلام، يعملون بعقود موقّتة، ومرتبطة تحديداً بالمدّة الزّمنية للمشاريع التي يتوفّر لها التمويل. فخلافاً للموظفين في البرامج العادية (كالمعلّمين والممرّضين، والباحثين الاجتماعيين)، تستخدم الوكالة موظّفي برنامج تطبيق السلام، إلى حين انتهاء المشاريع التي يعملون فيها.

مساعدة عاجلة للسُلطة الفلسطينية

مع قيام الحكم الذاتي في منطقة أريحا وقطاع غزة، تلقّت الأونروا من السلطة الفلسطينية طلبات عديدة للمساعدة. وشملت هذه الطلبات توفير السَّكن المؤقّت لرجال الشرطة القادمين إلى منطقة أريحا، وتوفير الغذاء والماء والموادّ الطبيّة، وتوفير مساكن مؤقّتة في منطقة أريحا. وقد قدّمت الأونروا مبنى شاغراً في منطقة أريحا، ليكون مقراً لوزارة التربية. وتمّ إيواء المعتقلين السابقين في المدارس أوّلاً، ثمّ اشترت الأونروا، بتبرُّع خاص، وحدات سكنية جاهزة الصُّنع وركّبتها لهم. وقد بذلت الأونروا جهدها لتلبية هذه الطلبات، بالقدر الذي تُتيحه لها قيودها المالية.

اللاجئون في المشاريع الاسرائيلية بعد العام ١٩٦٧

فاطمة شعبان

باستثناء الموقف الاسرائيلي الذي اتخذه دافيد بن غوريون، بالموافقة على عودة ١٠٠,٠٠٠ لاجيء فلسطيني في العام ١٩٤٩، والذي كان يسعى من ورائه إلى الحصول على الاعتراف الدولي بإسرائيل (حيث ربطت الأمم المتحدة الاعتراف باسرائيل بعودة اللاجئين)، وبعد حصول اسرائيل على الاعتراف الدولي، والغاء الحكومة الاسرائيلية لهذه الموافقة، لم يتم منذ ذلك الوقت وحتى الآن، إلا التعبير عن رفض جميع حكومات اسرائيل اجراء أي نقاش حول «حق العودة» للفلسطينيين.

ومنذ إعلان دولة اسرائيل، مازالت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، ومعها عدد كبير من الأكاديميين في اسرائيل، يرون أن خروج الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ كان إما طوعياً أوأنه نتيجة تحريض من جانب الزعماء العرب للدول المجاورة.. وأن ما جرى هو مجرد تبادل للسكان بين اسرائيل والدول العربية، وهو موقف مستمر منذ بن غوريون حتى الآن. فشمعون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» يعيد ما قاله القادة الاسرائيليون منذ إعلان الدولة، فهو يقول: «.. ولدي ما يوجب الاعتقاد أن قوات الدفاع الاسرائيلية لم تكن لديها استراتيجية «طرد» (ترانسفير). وما حصل إنما جاء نتيجة عشوائية، غير مخططة للخروج. إن حوالي ٦٠٠ ألف فلسطيني قد فروا من اسرائيل خلال حرب الاستقلال ١٩٤٨ في حين أننا استوعبنا عدداً مماثلاً من اللاجئين اليهود الذين فروا إلى هنا من الدول العربية - حوالي ٦٠٠ ألف يهودي من اجمالي سكان يناهز عددهم ٩٤٠ ألفاً. وقد جرى استيعاب اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية في حين أُبقي اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين. ولم تمنحهم أية دولة حق المواطنة».

وبذلك تكون مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من وجهة النظر الاسرائيلية هي مشكلة عربية محضة، ليس لإسرائيل علاقة بها. إنما هي مستعدة للمساعدة في حلها بصفتها مشكلة إنسانية فقط، كي يتمكنوا من تسوية أوضاعهم حيث يعيشون في الدول العربية.

فاسرائيل تزعم، أن هذه مشكلة عربية، نجمت في الأساس عن سياسات خاطئة انتهجتها الأنظمة العربية، وتبعاً لذلك فهي المسؤولة عنها، وحلها يكون باستيعاب اللاجئين في المخيمات المقيمين فيها في الدول المضيفة.

بقي الموقف الاسرائيلي على حاله من الرفض لحل المشكلة. ولقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن داعياً إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا والأردن ومصر ودول الخليج حتى العام ١٩٦٧، حين احتلت القوات الاسرائيلية ما تبقى من الأراضي الفلسطينية.

بعد الاحتلال وجدت اسرائيل نفسها مسيطرة على مئات الآلاف من اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن هنا، كان عليها التعاطي مع هذه المشكلة بحكم الوضع الجديد. وانقسمت مشكلة اللاجئين من وجهة النظر الاسرائيلية إلى مستويين:

الأول: متعلق بالدول العربية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين. وقد أعفت اسرائيل نفسها في معظم المشاريع التي طرحتها من مشقة البحث عن حل لهذا الشق.

الثاني: الخاص بلاجئي المناطق المحتلة، الذين استهدفتهم معظم المشاريع الاسرائيلية بشأن اللاجئين.

بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، قُدمت مشاريع عديدة لتوطين ونقل اللاجئين وتصفية المخيمات. فمن هذه المشاريع ما اتخذ طابع المشروع الخاص بالمشكلة، ومنها ما اتخذ طابع الاجراءات التي تهدف إلى خلق وضع مستقر، يفي من ثم بغرض تصفية القضية الفلسطينية بعد تصفية مشكلة اللاجئين، ومنها ما اتخذ طابع الحل الشامل للنزاع العربي - الاسرائيلي.

مشروع آلون:

في العام ١٩٦٨، طرح يغال آلون نائب رئيس الوزراء ووزير الهجرة والاستيعاب في ذلك الوقت، مشروعاً متكاملاً للتسوية مع الأردن، ومن بين ما تضمنه المشروع، نقل سكان بعض المناطق وتوطينهم في الضفة الغربية والعريش، ثم تحدث آلون مطولاً ضمن هذا المشروع عن مشكلة اللاجئين وكيفية حلها، قائلاً «أن اسرائيل وحدها لا تستطيع حل المشكلة بأسرها، أو الجزء الأكبر منها من الناحية الاقتصادية والسياسية والديمغرافية فالمشكلة تقع في خانة تبادل

سكان، حيث استوعبت اسرائيل اليهود، والدول العربية استوعبت اللاجئين العرب، بنفس العدد تقريباً على أساس أمني وقومي».

أما الآن، وبعد أن اضطرت اسرائيل للتعاطي مع هذه المشكلة وأصبحت المخيمات تحت السيطرة الاسرائيلية، فإن آلون يتعهد بأن تبدأ اسرائيل في البحث عن حلول هذه المشكلة. وهو يعتقد «أن الحل الكامل كان متاحاً لو أننا توصلنا إلى سلام شامل مع الدول المجاورة، على أساس من التعاون الاقليمي، لذا علينا الاقدام فوراً، وهذا من شأنه أن يقرب السلام، ناهيك عن ان هذه مشكلة انسانية وسياسية من الدرجة الأولى».

والخطوط العريضة لمشروع آلون أخذت صيغة «توطين اللاجئين من قطاع غزة إلى جانب اللاجئين من الضفة الغربية في الضفة الغربية نفسها» كما أن تكثيف الزراعة والتنمية الصناعية الملائمة والخدمات اللازمة سيتيح ذلك. كذلك توطين جزء من اللاجئين في شبه جزيرة سيناء. والأفضل أن نقوم فوراً، ببناء قرية نموذجية على حسابنا الخاص، كي تكون مثلاً وبرهاناً للعالم. لكن علينا أن نقوم بهذاالعمل دون أن يفسر على أننا ننفرد في تحمل مسؤولية حل مشكلة اللاجئين. بعد تفريغ قطاع غزة من اللاجئين يجب ضمه إلى اسرائيل وليس إلى منطقة الاستقلال الذاتي - إذا وجدت بعد ذلك منطقة كهذه - ولا موجب لإعادته إلى الحكم المصري. بل يجب ضمه إلى اسرائيل دون لاجئين».

مشروع ديان والصيغة العسكرية

طرح موشي ديان وزير الدفاع أنذاك، في هذا الاطار عام ١٩٦٨ مشروعاً أخذ طابع الاجراءات العسكرية - الأمنية وقد نص على ثلاث نقاط:

أ - اتخاذ تدابير ردع وعقاب جماعي ضد السكان العرب الذين تعاونوا مع الفدائيين من المخيمات.

ب - تخفيف كثافة سكان المخيمات الكبيرة، خاصة مخيم جباليا - الشاطيء ومخيم رفح في قطاع غزة.

جـ - إقامة أحياء سكنية جديدة تخترقها شوارع عريضة ذات مواصفات أمنية معينة. أما بالنسبة لهذه الأحياء فليس ضرورياً ن تكون في المخيمات نفسها، بل يمكن أن تكون في الضفة الغربية أو في العريش، ولكن لن تكون داخل الحدود الاسرائيلية لما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وقد هدفت هذه الاجراءات إلى:

١ - تصفية المخيمات، تحت ستار تخفيف كثافة السكان فيها، (خاصة مخيمات قطاع غزة) بشكل تدريجي.

٢ - توزيع اللاجئين في قرى جديدة عن طريق الإغراء بالمساكن الأفضل والخدمات العامةوأماكن التشغيل.

٣ - تجريد اللاجئين من صفة لاجيء بعد نزوحهم من المخيمات واسكانهم وتشغيلهم وهذا الأمر يسقط مشكلة اللاجئين.

مشروع رحوبوت:

تكونت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ لجنة باروخ بكونيثالي والبروفسور عاموس دي شليف لحل مشاكل اللاجئين وسميت بجماعة «رحوبوت». وقدمت هذه الجماعة مشروعاً يحمل اسم «اللاجئون الفلسطينيون والتطوير للمناطق المحتلة» وضم المشروع ستة بنود:

١ - أن المشروع يشمل سكان المناطق المحتلة كافة وهدفه الحقيقي إيجاد حل عملي لقضية اللاجئين الخاصة.

٢ - تقع على اسرائيل المسؤولية المباشرة لرفع مستوى حياة السكان في المناطق، وهي مهتمة بتطوير المناطق نفسها وإلى أن تتهيأ حلول في تلك المناطق فإن تشغيل العمال العرب داخل اسرائيل مقبول. كما يجب إشراك عناصر خارجية في عملية التطوير هذه حتى لو كانت هذه العناصر اسرائيلية.

٣ - يهدف المشروع إلى الإسراع في رفع مستوى معيشة سكان المناطق المحتلة، وزيادة الانتاج ليكون بالإمكان التصدير منه إلى الخارج، ويستهدف جلب رؤوس أموال خارجية، كمايستهدف تقديم مغريات وحوافز للعمال من لاجئي قطاع غزة لجذبهم إلى الضفة الغربية.

٤ - تكون مصادر التمويل لهذه المشاريع حسب قائمة الأفضليات التالية: من العرب المحليين سكان المناطق المحتلة ومن عناصر عربية - دولية واسرائيلية.

٥ - مجالات العمل المطلوبة، صناعة، ورش، زراعة، سياحة، تسويق، تجارة، بناء واسكان وخدمات عامة.

٦ - المساعدة على إقامة مكاتب عمل عليا لتطوير المناطق، بحيث يكون لهذه المكاتب قوة تنفيذية. ومن بين تلك الوسائل إقامة شركات اقتصادية في المناطق ومؤسسات للتموين وشركات للإسكان.

وإذا كانت السرعة في الإخلاء التي يفترضها هذا المشروع تتراوح بين أربعة وخمسة آلاف عائلة سنوية، فإنها ستؤدي إلى حل مشكلة اللاجئين في الأراضي المحتلة في غضون ثمان سنوات.

مشروع فايتس:

قدم رعنان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية عدة مشاريع تتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، بشكل مباشر وغير مباشر، وقد جمعت كلها تحت عنوان «مشروع فايتس».

جاءت الخطوط العريضة لمشروع فايتس الأول عام ١٩٦٩، حول توطين ٥٠ ألف لاجيء في منطقة العريش والضفة الغربية. وركز على تخفيف كثافة السكان داخل المخيمات، وتوطنيهم على أساس ١٠٪ في الزراعة، والباقي في الحرف الصناعيةوالخدمات العامة، في أماكن ثابتة تقام لهذا الغرض. ومن ثم دفع تعويضات للاجئين الذين سيكونون في حاجة إلى المال لشراء المساكن الجديدة وترتيب حياتهم الجديدة أيضاً. وأن في الإمكان أيضاً إيجاد مناطق في الضفة الغربية يتم توطين اللاجئين فيها على أساس تجمعات صغيرة وربما متوسطة على أن لا تأخذ طابع المخيمات.

وأهم مرتكزات مشروع فايتس:

أ - أن النظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية في التجمعات العربية، هما بحاجة إلى رعاية موجهة من أجل رفع مستوى معيشتها بوتيرة ملائمة.

ب - يجب أن يتضمن كل حل سياسي منح جميع المقيمين في اسرائيل، حقوقاً مدنية متساوية. وكذلك حق تقرير المصير للعرب الفلسطينيين، لكي يتمكنوا من إقامة سلطة ومنهج حياة خاصين بهم.

جـ - منح المناطق العربية حرية التعبير، من خلال السعي الدائم لتحسين مستوى معيشة السكان والاستيعاب الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة اسرائيل.

وتضمن المشروع اقتراحاً بتقسيم اسرائيل والمناطق المحتلة إلى ثمانية ألوية: خمسة منها يهودية، وهي: ١ - لواء صفد بما فيها الجولان ٢ - لواء حيفا ٣ - لواء تل أبيب ٤ - لواء اسدود ٥ - لواء بئر السبع. وثلاثة ألوية عربية وهي: ١ - لواء نابلس ٢ - لواء الخليل ٣ - لواء غزة.

ان إقامة علاقات مالية واقتصادية مباشرة بين الألوية العربية وتأمين مصادر المساعدات من دول مختلفة ومؤسسات دولية والبدء في دفع تعويضات اللاجئين العرب، المقيمين في المناطق المحتفظ بها، كل هذا سيتيح توظيف أموال بصورة متواترة، الأمر الذي يساعد على تقليص

الفجوة في مستوى المعيشة بين فئات السكان في الألوية المختلفة، وتوطين اللاجئين بصورة دائمة من خلال إعادة تأهيلهم، إن تواتر النمو الاقتصادي سيؤدي إلى حد بعيد إلى تقليص تشغيل العرب في الألوية اليهودية.

وبناء على معطيات وكالة الغوث كان عدد اللاجئين ١,٦ مليون موزعين على الأراضي المحتلة ولبنان وسوريا والأردن، وهؤلاء يمكن استيعابهم اقتصادياً، في المناطق العربية، في الزراعة والصناعة اللتين يمكن تطويرهما فيها، ولا مانع من توسيع إطار التنمية الملائمة لاستيعاب جميع اللاجئين الفلسطينيين، بذلك يمكن توفير حل اقتصادي واجتماعي ملائم لهذه المشكلة المؤلمة.

مشروع دوف زاكين:

قدم دوف زاكين وهو عضو سابق في الكنيست عن حزب المبام، مشروعه لحل قضية اللاجئين في أوائل السبعينات وقد تضمن الاقتراحات التالية:

أ - إفراغ المخيمات تدريجياً، عن طريق منح حوافز اقتصادية، أهمها تقديم مساكن بسعر رمزي في مناطق بلدة قريبة من أماكن التشغيل الجديدة، التي سيتم انشاؤها. وتحسين الخدمات العامة في المدن العربية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل خلق دافع يحدو باللاجئين إلى الخروج من المخيمات. كما ينبغي أن تكون المساكن الجديدة منتشرة في المدن، وإلا فإنها تعود لتحمل طابع مساكن اللاجئين. إضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى الاهتمام، بصورة خاصة، بالجماعات التي ترتبط معيشتها بوجود المخيمات (العاملون في جهاز وكالة الغوث) والحيلولة دون إسكان أحد بدلاً من أولئك الذين يغادرونها.

ب - قيود الزراعة: يُظهر التحليل الاقتصادي، أنه حال التوجه إلى تنمية المناطق المحتفظ بها، وتنفيذ مشاريع توطين اللاجئين، سيكون إسهام الزراعة اسهاماً ضئيلاً في زيادة العمال.

جـ - التحديث عن طريق التصنيع: إن تنمية المناطق وتأهيل اللاجئين، على المدى البعيد، يجب أن يتما عن طريق التصنيع، خاصة وأن حجم الصناعة في الضفة الغربية والقطاع محدودة. غير أن قربها من السوق، ووجود أيد عاملة رخيصة نسبياً، سوف يسهم في تسهيل إقامة صناعة جديدة، وتوسيع الصناعة الحالية، التي تقوم على استخدام العمل المكثف، خاصة في الصناعات ذات الطابع المحلي. مثل الغزل والنسيج والملابس والأحذية.. الخ.

كما قدم زاكين في مشروعه مقترحات شخصية، استند بعضها على الأبحاث الميدانية، منها:

أ - تشكل مخيمات اللاجئين في حالتها الراهنة، عاملاً مساعداً على الاحتفاظ بالمشكلة، وفي

هذا الحال ينبغي أن يكون هدف السياسة الإسرائيلية، إخلاء هذه المخيمات ومن أجل ذلك وضعت حوافز لتشجيع اللاجئين للخروج «طوعاً» منها.

ب - إذا تبين أن الاستعداد الموحد لدى غالبية سكان المخيمات غير موجود للخروج من مساكنهم، رغم كل الحوافز، فيجب إذ ذاك القيام بعمل مباشر يؤدي إلى تجميد الميزة الاقتصادية الأساسية للسكن في المخيم.

جـ - الحوافز لإخلاء المخيم هي وسيلة لتنشيط عملية كانت قائمة في الماضي، وهي جزء من تغير أعم وأشمل، لذا ينبغي الحذر من خلق انطباع بأن هذه السياسة تهدف إلى القضاء على وضع اللاجئ.

د - الاجراءات العامة التي تخدم حل مشكلة اللاجئين هي في الواقع: السكن في المدن والحصول على خبرة فنية في الزراعة والصناعة، ورفع مستوى الحياة، ودعم احتمالات الظروف المعيشية.

مشكلة اللاجئين في عهد الليكود:

عند ميجيء الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧، لم يتغير موقف اسرائيل من قضية اللاجئين، حيث أيد الليكود حل القضية عن طريق توطينهم حيث هم، والعمل على تصفية مخيماتهم في المناطق المحتلة، وهي عملية استمرار لمحاولة ديان في العام ١٩٧٠ تنفيذ مشروعه في قطاع غزة، والتي حاولت السلطات الاسرائيلية تكرارها في العام ١٩٧٩.

وفي «السياسة الجديدة» التي أقرتها حكومة بيغن في ١٩٧٧/٨/١٤ حول «المساواة التدريجية في الخدمات» بين اسرائيل والمناطق المحتلة وأشارت الحكومة الاسرائيلية في قرارها: إلى أنها ستعد مشروعاً لحل قضية اللاجئين وتصفية المخيمات التي سيبذل جهد كبير في تنميتها بجمع أموال من العالم.

وعلى ضوء ذلك صرح موشي ديان وزير خارجيه اسرائيل يوم ١٩٧٧/٩/١٠ «أن الأردن مستعد لإسكان نصف المليون لاجيء الموجودين على أرضه». وادعى ديان «بأن الأمريكيين لا يؤيدون هذا الأمر» ثم أشار إلى أن «الحديث عن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية قد يعرقل مسيرة حصول اللاجئين في الأردن على الجنسية الأردنية. أما بالنسبة للاجئين الآخرين، فإن من الضروري أن تعرض على كل السكان في قطاع غزة فكرة الحصول على الجنسية الأردنية أو الاسرائيلية إذا ماأرادوا ذلك».

وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة باسم «اللجنة الوزارية لشؤون اللاجئين» برئاسة الوزير

مردخاي بن بورات، الذي صرح موضحاً سياسة حكومة بيغن في هذا المجال فقال «إن الحكومة الإسرائيلية ترى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يكمن في استيعابهم في أماكن إقامتهم الحالية وليس في إعادتهم إلى أراضيهم». وأكد بن بورات «على أن ما بقي من المشكلة الفلسطينية هو ضرورة التفاوض مع المعنيين حول حجم التعويضات التي سيحصل عليها اللاجئون اليهود الذين (غادرو) اسرائيل لقاء أراضيهم، وبالمقابل التفاوض حول التعويضات التي تخص مئات الآلاف من اليهود الذين (اضطروا) لمغادرة الدول العربية تاركين وراءهم كل ممتلكاتهم».

وفي العام ١٩٨٣ أوصت اللجنة الوزارية بالبدء بما أسمته «إجراءات لنقل السكان من المخيمات إلى أماكن قريبة، أو نقلهم نهائياً وترحيلهم من المخيمات إلى أحياء جديدة أقيمت لاستيعابهم فيها.. واستهدفت هذه التوصيات تشتيت سكان هذه المخيمات والحاقهم بالتجمعات السكانية في المدن والقرى العربية تمهيداً لتوطينهم في المناطق التي سيجري ترحيلهم إليها. وبذلك فإن الجانب السياسي لقضية اللاجئين سيكون عرضة للطعن من قبل إسرائيل بعد إزالة المخيمات من الوجود.

مشروع شامير:

في العام ١٩٨٩ طرح اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي، مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط، وقد تضمنت مقترحات شامير بنداً لحل مشكلة اللاجئين، وهي المادة الثالثة في المشروع، ودعا شامير إلى جهد دولي تقوده الولايات المتحدة وتشارك فيه اسرائيل بشكل بارز من أجل حل مشكلة اللاجئين العرب. وحسب شامير، فقد أدام الزعماء العرب مشكلة اللاجئين، على حين تستوعب اسرائيل بمواردها المحدودة مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من الدول العربية. إن توطين اللاجئين يجب أن لا ينتظر عملية سياسية ولا أن يأتي بديلاً لها. وينبغي النظر إلى القضية كمشكلة انسانية للاجئين وضمان حياة عائلاتهم في أوساط دائمة واحترام ذاتي.

وهناك حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ يعيشون في مخيمات (يهودا والسامرة) الضفة الغربية وقطاع غزة وهو يرى أن اسرائيل قد بادرت من جانب واحد خلال السبعينات إلى إعادة توطين سكان المخيمات في قطاع غزة وأقامت عشر ضواحي سكنية تعيش فيها ١١,٠٠٠ عائلة، وقد تم تنفيذ هذه العملية بالشراكة مع السكان رغم اعتراضات منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد آن الأوان، الآن، لضمان بنية تحتية ملائمة وأوساطاً سكنية وخدمات لباقي سكان المخيمات الذين هم في الوقت نفسه ضحايا الصراع ورهائنه وعنصر ادامته.

إن حسن النية، وجهداً دولياً يرمي إلى تخصيص الموارد اللازمة، سوف يضمن حلاً مرضياً

لهذا الوضع الانساني، وسوف يساعد أيضاً في تحسين المناخ السياسي في المنطقة.

مشروع بيريز:

في الفصل الأخير من كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، الصادر في العام ١٩٩٣، تطرق شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي آنذاك في حكومة رابين، إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وضمنه تصور للحل.

فهو يرى أن من الصعب فصل المحنة المزرية للاجئين الفلسطينيين عن المطالبة «بحق العودة»، وأن المطالبة بـ«حق العودة» على أية حال، مطلب الحد الأقصى، وعلى افتراض أنه قد جرى القبول به، فإنه سوف يمحو الطابع القومي لدولة اسرائيل ويحيل الأغلبية اليهودية إلى أقلية. وبالنتيجة، لا مجال للقبول بهذا المطلب، لا الآن، ولا في المستقبل. وما من حكومة اسرائيلية ستوافق على استراتيجية تفضي إلى تدمير كياننا القومي. الواقع أن مشكلة اللاجئين ليست الحالة الوحيدة في التاريخ التي يدمر فيها مطلب الحد الأقصى فرص التسوية.وعوضاً عن هذا الطريق المسدود، المقترح أن نبحث عن الحل الأمثل المشترك، مقسوماً على مراحل: مرحلة المفاوضات الانتقالية، ومرحلة التسوية الدائمة.

ويمكن تحسين أوضاع مخيمات اللاجئين حتى في مرحلة المفاوضات تحسيناً كبيراً، ففي المخيمات الواقعة في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي، فإن اسرائيل مستعدة للإسهام في تحسين الوضع القائم على التعاون من جانب السكان المحليين والدول المعنية بالمفاوضات المتعددة الأطراف، وأن المشاريع العديدة مثل تحسين الطرق وتجديد البنايات ومد إنارة معقولة للشوارع، وشق مجاري تصريف المياه القذرة، وشبكات مياه الشرب، سوف تحسن نوعية الحياة، وبيّن أن اسرائيل تؤمن بأن الوقت قدحان للوكالات الدولية التي تعالج مشكلة اللاجئين، بإشراف وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، أن تنظر إلى هذه المسألة في ضوء مختلف. ان أيديولوجية الاغاثة ينبغي أن تخلي مكانها لايديولوجية إعادة التأهيل، وأن استراتيجية المعونة يجب أن تخلي مكانها لاستراتيجية خلق هياكل ارتكازية اقتصادية. وينبغي معاملة اللاجئين، أولاً وقبل كل شيء، ككائنات بشرية قادرة على العمل، وترغب في أن تسهم في تطوير مجتمعها وتشيد مستقبلها. وهؤلاء البشر ليسوا شحادين يعتمدون على الإحسان، بل هم رجال ونساء قادرين على العمل والتفكير والابداع والبناء. إن استمرار الوضع الحالي في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، بدون هياكل ارتكازية اقتصادية وبظروف معيشة دون المستوى المقبول. هووصفة مؤكدة للغليان القومي والديني الذي سينتهي إلى ردكالية متعصبة معادية للسلام والديمقراطية.

إن المنازل الحديثة والمشيدة في أحياء ومدن مخططة ومصانة على نحو جيد، سوف تحل محل المخيمات، الواقع نه لن يتكون هناك حاجة للاحتفاظ بصفة «اللاجئين» حسب وثائق الأمم المتحدة،عوضاً عن ذلك ستغدو بطاقة الهوية الصادرة عن السلطة الحاكمة المستقلة هي الوثيقة المعبرة عن الهويةالشخصية و القومية للفلسطينيين، بما في ذلك اللاجئون الذين يعيشون في المناطق التي تديرها قوات الدفاع الاسرائيلية.

وثمة حاجة إلى بنك معلومات رسمي، مخصص لا للأغراض الإحصائية فحسب، بل لتخطيط عملية إعادة الاستثمار اللازمة، ووضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط المقبل. لقد عبرت اسرائيل عن استعدادها للإسهام في انشاء بنك معلومات من هذا النوع، كما أنها ستساهم بخبرتها في تخطيط عملية بناء هياكل ارتكازية لاستيعاب اللاجئين.

إن نجاح المفاوضات والجو الإيجابي الناشيء علىهذا النحو، سيسهلان على اسرائيل ابداء حسن النية في مسألة لم شمل العائلات.

وينبغي لنا، قبل مرحلة التسوية الدائمة، أن نتفق على سياسة تتعلق بلم شمل العائلات. وفي تلك المرحلة، سنجد حلاً لمشكلة تبدو اليوم مستعصية - نعني مشكلة «حق العودة» - وكماتم التأكيد عليه من قبل، فما من حكومة اسرائيلية ستوافق فقط على تنفيذ هذا الحق، الذي يتناقض مع حق اسرائيل في تقرير المصير. ولكن ما أن تصاغ التسوية الدائمة، حتى ينبغي الحكومة اسرائيل الا تبدي أي اعتراض على الانتقال الحر إلى وداخل المناطق المدرجة في الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية. وعلى أي حال، فإن معظم اللاجئين المقيمين في المخيمات يقعون أصلاً ضمن هذه المنطقة، وأن استيعاب اللاجئين في لبنان الذين يرغبون في الانتقال إلى أراضي الكونفدرالية، سيعمل على توطيد استقرار الوضع الداخلي في لبنان ويسهم في الاستقرار العام للمنطقة، أما بالنسبة للشتات الفلسطيني، فلن ينكر أحد حق أي فلسطيني في دخول أراضي الكونفدرالية، مثلما لا توجد أية عدالة أخلاقية في حرمان أي يهودي من حق المجيء إلى اسرائيل.

إن المشاريع المشتركة التي ستنفذ في مرحلتي التسوية الانتقالية والتسوية الدائمة، سوف تساعد على تطوير الهياكل الارتكازية الضرورية لإعادة تأهيل اللاجئين. زد على ذلك أن اسرائيل مستعدة لأن تساهم في تخطيط إنشاء مشاريع سكن ملائمة على أساس تعاوني وأن اللاجئين في المخيمات الواقعة في البلدان العربية يتوفرون على فرصة تغيير أماكن إقامتهم في مساكن جديدة في حين أن أولئك المستقرين هناك يملكون خيار حيازة وشراء الأرض التي يريدون بناء منزل عليها. وسوف تتولى الاتحادات الدولية تحويل وبناء الهياكل الارتكازية المادية، إضافة إلى المؤسسات التربوية والدينية، ومرافق الرعاية الصحية، والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة،

والخدمات الاجتماعية الرامية إلى دمج اللاجئين في المجتمع المحلي. إن التصور الأساسي يقوم على مشاركة السكان أنفسهم في بناء مستقبلهم الشخصي والقومي.

إن الأسباب التي تحدو اسرائيل للمساهمة في هذا المشروع تنطوي على الرغبة في إظهار النية والأمل بالمصالحة.

مشروع غازيت:

يبدو مشروع غازيت، وكأنه تفصيل وتوسيع لمشروع شمعون بيريز، وقد شغل شلومو غازيت سابقاً منصب منسق الأنشطة في الأراضي المحتلة، ومنصب رئيس الاستخبارات العسكرية. وجاء مشروعه في إطار البحث الذي كلفه معهد «جافي» للدراسات الاستراتيجية بانجازه. وحمل عنوان «قضية اللاجئين» الحل الدائم من منظور اسرائيل، وصدر عن معهد «جافي» في العام ١٩٩٤.

ينطلق غازيت في مشروعه من أن الأكثرية الساحقة في اسرائيل والأكثرية الساحقة في المؤسسة السياسية الاسرائيلية، ترفضان الاعتراف «بحق العودة» أو حتى استيعاب حصة محدودة من اللاجئين في اسرائيل.

ويؤكد على الرفض المطلق لـ «حق العودة» والالتزام الاسرائيلي بحصة من العائدين علىأساس إنساني فقط، دون التزام تجاه الجانب الفلسطيني، حتى في موضوع لم شمل العائلات.

إن حلاً لمشكلة اللاجئين لا يستند إلىالـ «عودة» يتوقف بصورة شبه كاملة على موافقة دول عربية أخرى، لذلك، يجب تحقيق ربط متبادل بين التسوية الثنائية الاسرائيلية - الفلسطينية والتسوية مع مجمل الدول العربية.

أما الإمكانات التي ستكون متاحة لإسرائيل فهي:

أ - تأجيل البحث والاتفاق الثنائي بين اسرائيل والفلسطينيين إلى حين استكمال المفاوضات مع الدول العربية الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بمساهمتها في حل مشكلة اللاجئين ومسؤوليتها عنه.

ب - التقدم في المفاوضات الثنائية الاسرائيلية - الفلسطينية، من خلال ادراك القيود التي تنطوي عليها مفاوضات كهذه وفهمها.

ويطلب الكاتب من اسرائيل أن تضع اشتراطات واضحة على الفلسطينيين بشأن هذه المسألة في إطار التسويات الدائمة معها:

أ - أن يتنازل الكيان الفلسطيني عن ممارسة «حق العودة»، وأن يلغي مكانة اللاجئ من سكان الكيان الفلسطيني.

ب - الشروع في إعادة تأهيل اللاجئين الموجودين في مناطق الكيان الفلسطيني. ونقلهم إلى مساكن دائمة عادية، خارج إطار المخيمات.

ج - المبادرة من جانب واحد إلى سن «قانون عودة» فلسطيني.

أما ما يمكن لاسرائيل تقديمه فهو: تعويض معنوي - تصريحي للفلسطينيين عن المحنة التي تعرضوا لها كلاجئين خال من أية بنود عملية بصدد (العودة). وخال من أية تعابير يمكن أن يفهم منها أن اسرائيل تعترف بمسؤوليتها عن محنة الفلسطينيين.

مشاركة اسرائيلية في دفع تعويضات مالية، وربط دفع التعويضات باتفاق سياسي ثنائي يقال فيه صراحة. ويقول فيه الفلسطينيون أيضاً، أن موقف اسرائيل من هذه المسألة هو بشكل مطلق ليس من قبيل اعتراف اسرائيل بالمسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين.

مشاركة اسرائيل في عملية إعادة تأهيل اللاجئين.

أما بشأن عودة نازحي ١٩٦٧ إلى المناطق، فلا يوجد أي سبب مبدئي يدعو اسرائيل إلى معارضة عودتهم. ومع ذلك على اسرائيل أن تعارض بصورة قاطعة عودة فئتين من النازحين:

الأولى: عودة النازحين الذين كانوا أصلاً من سكان المخيمات.

الثاني: عودة نازحين ممن سيطالبون بإعادة أملاك يحتفظ بها الجيش الاسرائيلي.

أما الموقف من المشكلة في إطار الحل الدائم، فيقول الكاتب: على إسرائيل أن ترفض رفضاً قاطعاً في إطار الحل الدائم اتفاقاً يقضي بعودة لاجئين فلسطينيين - بأي عدد مهما يكن، إلى أراضيها، وذلك استناداً إلى مطالبة سياسية - قانونية فلسطينية بـ «حق العودة» أو اعتماداً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وعلى اسرائيل أيضاً أن ترفض التزام اتفاق يقضي بأن تستوعب أية حصة مقررة في اللاجئين سنوياً، في إطار سياسة لم شمل العائلات التي تتبعها حالياً. إن لم شمل العائلات الذي ينفذ منذ سنة ١٩٤٨ ناجم عن قرار اسرائيل من جانب واحد، على أساس إنساني، في حين أن كل طلب للم الشمل يُنظر فيه بحد ذاته، وليس هناك مجال، وليس هناك سبب، يدعوان إلى إرساء قواعد في هذا الشأن والالتزام سلفاً بحصص. وبكل تأكيد يجب عدم السماح لعنصر خارجي بأن يكون شريكاً في هذه القرارات الاسرائيلية السيادية.

ومهما أسفر الحل مع الفلسطينيين سواء عن دولة، أو حكم ذاتي، أو كونفدرالية مع الأردن،

فإن على اسرائيل أن تصر على المبادئ التالية بشأن مسألة اللاجئين:

أ - من غير الممكن أن تكون هناك تسوية دائمة للنزاع من دون أن تحل هذه التسوية مشكلة جميع اللاجئين الفلسطينيين من الأساس.

ب - لن تعترف اسرائيل بـ «حق العودة» إلى الأراضي الاسرائيلية ولن تقبل في هذا الصدد، حججاً فلسطينية قانونية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، أو أية قرارات دولية أخرى.

ج - سترفض اسرائيل السماح بعودة أي من اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، ولا بموجب حق فلسطيني مكتسب ولا بناء على اتفاق.

د - ستواصل اسرائيل السماح بلم شمل العائلات، وستفعل ذلك وفقاً لمعايير إنسانية ليس إلا.

ومن الأفضل من الناحية الاسرائيلية، مطالبة القيادة الفلسطينية بأن تصرح علناً بتنازلها عن «حق العودة» وفي السياق نفسه تدعو القيادة إلى:

١ - إلغاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الاونروا).

٢ - إلغاء الاطار المنفصل والجهاز الخاص اللذين يخدمان المخيمات.

٣ - سن «قانون عودة» فلسطيني.

٤ - مشروع إعادة تأهيل فوري لجميع اللاجئين الموجودين في مناطق السلطة الفلسطينية.

وسينفذ الكيان لفلسطيني الخطوة العملية الأولى لإلغاء الأونروا وإلغاء مخيمات اللاجئين داخل مناطق قطاع غزة والضفة الغربية. وسيوضع هؤلاء تحت المسؤولية المطلقة لسلطة الدولة الفلسطينية، وسيتحول جميع مستخدمي وموظفي الاونروا المحليين إلى مستخدمين عاديين في الكيان الفلسطيني.

في إطار الاتفاقات الثنائية المتوقع إبرامها ين اسرائيل وين سوريا والأردن ولبنان، وتبعاً للخلاصات التي ستتوصل إليها اللجنة المتعددة الأطراف لشؤون اللاجئين، ستتعهد كل من الدول «المضيفة» باستيعاب ودمج اللاجئين في أراضيها كمواطنين عادين، أو على الأقل بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالبقاء فيها بصفة سكان دائمين. وفي موازاة ذلك، وفيما يتعلق للاجئين الذين لن يتمتعوا بمواطنة كاملة، سيسمح لهم بالاحتفاظ بمواطنة وجواز سفر فلسطينيين، وسيكون في استطاعة الدولة «المضيفة» طردهم في حال تورطهم (في مخالفات قانونية) إلى مناطق الكيان الفلسطيني.

وبعد تفكيك الأونروا في الدول «المضيفة»، ستتولى كل دولة منها المسؤولية عن الصيانة الجارية للمخيمات، بينما ستأتي الأموال اللازمة لهذا الهدف من مصادر السلطة الدولية التي ستنشأ لإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين، وستشمل هذه السلطة، التي ستكون اسرائيل عضواً

فيها - فضلاً عن الفلسطينيين - وجميع الدول «المضيفة» للاجئين اليوم، والدول العربية التي سيطلب منها المشاركة في تمويل عمية إعادة التأهيل، وكذلك الدول الصناعية الغنية التي ستتبرع بأموال وتساهم في مشاريع اقتصادية تساعد في استيعاب اللاجئين.

وستنصرف هذه السلطة في المقام الأول، إلى القيام بالمهمات التالية:

أ - إحصاء معلوماتي لجمهور اللاجئين - أرقاماً، توزيعاً، ومشكلات.

ب - وضع معايير لتعويضات شخصية لكل عائلة من اللاجئين ولتعويضات جماعية.

جـ - يخصص «التعويض الجماعي» لمشاريع مركزية كبرى ترمي إلى إنشاء أحياء سكنية. بما في ذلك الخدمات اللازمة لها، وإنشاء نظام للتدريب المهني، وإقامة مشاريع تستند إلى كثافة اليد العاملة لتشغيل المحتاجين.

استخلاصات:

من مجمل المشاريع التي تم استعراضها، يمكن استخلاص السياسة الاسرائيلة بشأن مشكلة اللاجئين، على أنها مجموعة من الطروحات المترابطة التي تقطع الطريق على أية قاعدة لنقاش المشكلة، بوصفها نتيجة مباشرة لسياسة الطرد (الترانسفير) التي اتبعتها تجاه السكان الفلسطينين في حرب ١٩٤٨ وما بعدها، أو اعتماد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع أساساً للحل، خاصة القرار ١٩٤، وهذا ما يظهر من الثوابت التي تنطلق منها السياسة الاسرائيلية، والتي اعتمدتها جميع المشاريع الاسرائيلة لحل مشكلة اللاجئين، وهذه الثوابت هي:

١ - مشكلة اللاجئين من صنع العرب، وهي ناتجة عن العمليات العربية التي أقدمت عليها الجيوش العربية سنة ١٩٤٨، وعن دعوة القيادات العربية السكان الفلسطينيين إلى مغادرة بيوتهم وقراهم.

٢ - العرب هم الذين يعملون على إدامة مشكلة اللاجئين لأنهم يستخدمون الفلسطينيين سلاحاً في صراعهم مع اسرائيل.

٣ - إن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينين هو في يد العرب، وأن استيعابهم في العالم العربي، أسهل منه في اسرائيل.

٤ - أن عودةلاجئين عرب معادين لفكرة وجود اسرائيل تشكل خطراً أمنياً وسياسياً على كيانها من شأنه إذا وقع أن يدمر اسرائيل من الداخل.

٥ - أن اسرائيل قامت باستيعاب آلاف اللاجئين اليهود الآتين من الدول العربية، وعددهم يماثل اللاجئين الفلسطينين في الدول العربية. فما جرى هو مجرد تبادل للسكان، أما العرب فقد رفضوا القيام بما يتوجب عليهم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، باستيعابهم في الدول

العربية.

٦ - أن من شأن عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين تغيير الطبيعة اليهودية لإسرائيل، وتحويل الأغلبية اليهودية إلى أقلية.

٧ - إن مساهمة اسرائيل في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينين هي لإعتبارات إنسانية، ولا يمكن اعتبارها مؤشراً على اعتراف اسرائيل بمسؤوليتها عن المشكلة.

رغم هذه الثوابت في السياسة الاسرائيلية، والمشاريع التي طرحت بصدد مشكلة اللاجئين، إلاأن اسرائيل حريصة على حل المشكلة بصفتها عنصر ادامة لاستمرار الصراع في المنطقة، أي أنها تشكل عنصراً ضاغطاً على العملية السلمية الجارية في المنطقة.

وتأتي أهمية مشروعي كل من شمعون بيريز وهو رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي، وشلومو غازيت المقرب من الدوائر السياسية الحاكمة في إسرائيل من انها تعبر عن القاعدة الرئيسية الاسرائيلية للتفاوض بشأن مشكلة اللاجئين، في لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، والمفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية.

ففي لجنة اللاجئين حرصت الولايات المتحدة على وضع تعريف واسع للاجئ، إرضاء لإسرائيل، وبمقتضى هذا التعريف، فإن «اللاجئ هو كل من اقتلع من مكانه نتيجة للنزاع»، ومن الواضح أن عدم التحديد الجغرافي لفلسطين بوصفها الموقع الذي أفرز المشكلة، يهدف إلى دمج يهود الدول العربية الذين هاجروا إلى اسرائيل أيضاً ضمن هذا التعريف. وستطرح اسرائيل كما يقول غازيت في مشروعه «مطالبتها بتعويضات عن ممتلكات هؤلاء اليهود باعتبارهم لاجئين، ومما لا شك فيه أن مطالبة اسرائيل بذلك سيكون أمراً شرعياً، وسيخدم غرض موازنة مطالبة الفلسطينيين بشأن ممتلكاتهم».

فكما سيطرح في المفاوضات موضوع التعويض المالي للاجئين في الشتات الفلسطيني، ستطرح اسرائيل من جانبها موضوع الممتلكات التي تركها خلفهم مئات الآلاف من اليهود الذين غادروا الدول العربية وهاجروا إلى إسرئيل. وخلال مناقشات لجنة اللاجئين، ادعت اسرائيل بأن حوالي ٥٠٠ وحتى ٦٠٠ ألف لاجيء يهودي اضطروا لترك الدول العربية. وذلك لأن السلطات في تلك الدول لم تسمح لهم بإخراج ممتلكاتهم معهم.

وخلال الشرح الذي قدمه رئيس الوفد الإسرائيلي إلى المجموعة الخاصة باللاجئين، كرر الموقف الرسمي، إذ وصف مقولة أن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جاءت نتيجة طرد جماعي» بأنها «زائفة تاريخياً» وأضاف قائلاً «أن مشكلة اللاجئين نجمت حين كانت الأرض تقسم بالسيف العربي واليهودي من جراء خطة مسبقة والمشكلة كانت في جزء كبير منها النتاج المحتوم

للمخاوف العربية واليهودية والقتال المستمر والمرير».

واليوم، أصبح موضوع إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين جزءاً من مفاوضات التسوية. سواء المفاوضات الثنائية بين الاسرئيليين والفلسطينيين أو المتعددة الأطراف. وهدف المفاوضات إيجاد حلول وصيغ تحظى بموافقة الأطراف المعنية. وإذا استمر الاسرائيليون في تجاهل «حق العودة» للفلسطينيين تجاهلاً كاملاً، فإن ذلك يترك متفجرات في طريق التسوية. وإذا كان ميزان القوى الذي انطلقت منه المفاوضات وآليتها، فرضت أن يُترك بحث مصير اللاجئين إلى مفاوضات المرحلة النهائية التي بدأت في شهر أيار الماضي ١٩٩٦، على الرغم من إنشاء لجنة خاصة باللاجئين في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، فإن ذلك لا يعني المماطلة في المشكلة وإبقاءها دون حل. لذلك ينبغي على الطرف الفلسطيني تقويم إمكانية تطبيق الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ المتعلقة بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وإيجاد السبل والمشاريع المضادة لخوض المفاوضات على قاعدة واضحة واستراتيجية تفاوضية تضمن الوصول إلى حل عادل لهذه المشكلة.

الهوامش:

١ - شمعون بيريز - **الشرق الاوسط الجديد** - دار الجليل - عمان.

٢ - شلومو غازيت - قضية اللاجئين الفلسطينيين - الحل الدائم من منظور اسرائيلي، **مجلة الدراسات الفلسطينية** - العدد ٢٢ - ١٩٩٥.

٣ - مكرم يونس - المشروعات الاسرائيلية لتوطين اللاجئين (٦٧ - ٧٨) مجلة شؤون فلسطينية العدد ٨٦ كانون الثاني ١٩٧٩.

٤ - ايليا زريق - اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة - **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد ١٩ - ١٩٩٤.

٥ - أوري افنيري - حرب بين أخوة ساميين - ضمن كتاب جماعي - **من الفكر الصهيوني المعاصر** - مركز الأبحاث - شباط ١٩٦٨.

٦ - **الموسوعة الفلسطينية** - القسم العام - الجزء الاربع - مادة اللاجئين.

٧ - ٨ يسنوات في عهد الليكون، الحلقة الثانية - جريدة **الرأي العام** ١٤ تموز ١٩٨٤.

٨ - موني باسوك - النازحون فقط إذا كنتم بنظام تام، **دافار**، ٧-٣-١١٩٥.

الثوابت والمتغيّرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين

حمد سعيد الموعد

يلاحظ الباحث في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، أن السياسة الشرق اوسطية للولايات المتحدة، وموقفها من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومشكلة اللاجئين بشكل خاص، تتسم بالسمات التالية:

١ - قوة الثوابت وقلة المتغيرات، وهذا مرتبط بشكل رئيسي بمجموعة من المصالح والاعتبارات الاقليمية والكونية للولايات المتحدة وليس بوجهات النظر التي يحملها رؤساء الولايات المتحدة انفسهم. وقد اضطر بعضهم - الرئيس كارتر مثلاً - أن يتراجع عن بعض تعهداته وقناعاته بصدد القضية الفلسطينية التي تحدث عنها ابان حملته الانتخابية. بيد أنه يجب ألا يفهم من ذلك أنه لا دور للرؤساء الامريكيين في رسم السياسة الامريكية الشرق اوسطية او اعادة ترتيب اولوياتها.

٢ - رغبة الولايات المتحدة في احتواء الصراع العربي - الاسرائيلي وجوهر القضية الفلسطينية، وذلك تمشياً مع سياسة الاحتواء التي طورتها الولايات المتحدة للتعامل مع الصراعات الاقليمية والكونية، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاغراض التالية:[1]

أ - الحفاظ على المصالح الامريكية في المنطقة وعدم تعريضها للخطر.

ب - احتواء المنطقة ضمن ترتيبات امنية وسياسية واقتصادية.

ج - تخفيف حدة التوتر في المنطقة الى درجة يمكن للولايات المتحدة استيعاب الصراع العربي - الاسرائيلي دون الاضطرار الى معالجة اسبابه الرئيسية.

د - الاستعانة بالحلفاء الاقليميين للولايات المتحدة لتحقيق هذه السياسة (مثلا: تركيا -

ايران - الحبشة حتى اواسط السبعينات)[٢]

٣ - ان موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين، بشكل عملي، هو انعكاس لموقف هذه الادارة او تلك في الولايات المتحدة من اسرائيل، وتحالفها معها، وتؤكد الوقائع التاريخية انه كلما تعمق تحالف اسرائيل مع الولايات المتحدة، وتوطدت مكانتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة، تراجع الاهتمام الامريكي بالقضية الفلسطينية وتحولت مشكلة اللاجئين الى مجرد بند مُبهم وغامض في مشاريع التسوية الامريكية لازمة الشرق الاوسط.

٤ - ليس من المبالغة القول أنه خلال السنوات الخمسين الماضية، أي منذ ادارة الرئيس ترومان الى ادارة الرئيس كلينتون. بقي الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ومن ضمنها مشكلة اللاجئين، اسرى تحت رحمة تزايد الدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية الشرق اوسطية من جهة، والصراع الدائر بين الادارة الامريكية ومجموعات الضغط المؤيدة لاسرائيل من جهة اخرى.[٣] والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي التراجع المستمر في مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية وتنكرها لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بل والسعي لالغاء تلك القرارات، ومساعدة اسرائيل في تنكرِها تلك القوانين والاعراف الدولية، واستخدام مجلس الأمن بشكل خاص كذراع للسياسة الامريكية للدفاع عن سياسة اسرائيل.

ومما لا شك فيه أن موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي اوضح مثال عن ما ذكرناه، وسنحاول فيما يلي القاء الضوء على السياسة الامريكية من هذه المشكلة وتراجعها المستمر خدمة للمواقف الاسرائيلية.

الولايات المتحدة والقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨:

في ١٩٤٨/٥/١٤ ، أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها رقم ١٨٦ بتسمية الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لاستخدام مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل التشجيع على ايجاد تسوية سلمية للوضع المستقبلي في فلسطين» وفي ٢٩/٥/ ١٩٤٨ كلف الوسيط الدولي، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠ ، بمهمة السهر على تطبيق وقف اطلاق النار لمدة أربعة اسابيع. في هذه الاثناء كانت العصابات الصهيونية المسلحة: - الهاغناه، البالماخ، ايتسل، ارغون، ولبحي - تنفذ مخطط الترانسفير الصهيوني ضد العرب وتخلق مشكلة اللاجئين التي ستصبح جوهر القضية الفلسطينية.

ورغم ان الوسيط الدولي ومساعده الفرنسي قد قتلا في ١٩٤٨/٩/١٧ على يد يتسحاق شمير، زعيم عصابة شتيرن، إلا أن التقرير الذي قدم الى الامم المتحدة قبل اغتياله اوصى بما يلي:[٤]

- ينبغي للامم المتحدة ان تعلن حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم في الاراضي الواقعة تحت السيطرة اليهودية باسرع ما يمكن. كما ان اعادة توطينهم ونهوضهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع تعويض كاف عن ارزاق اولئك الذين يقررون عدم العودة يجب ان تراقبها لجنة توفيق الامم المتحدة الوارد ذكرها في الفقرة أدناه.
- نظرا الى الطبيعة الخاصة للمشكلة الفلسطينية والى التعقيد الخطر للعلاقات اليهودية العربية، فإن على الامم المتحدة ان تنشيء لجنة توفيق بشأن فلسطين ويجري تعيين هذه اللجنة لفترة محددة، وتكون مسؤولة امام الامم المتحدة وتتصرف تحت سلطتها.[٥]

وبعد الاجتماعات التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في باريس، صدر قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١.

يتألف القرار رقم ١٩٤ من خمسة عشر بنداً، يتحدث البند الأول عن تقدير الامم المتحدة للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الامم المتحدة الراحل في سبيل تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين. وقرر البند الثاني انشاء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الامم المتحدة. ويلاحظ أن القرار لم يحدد وظائف لجنة التوفيق، بل طلب اليها القيام بمهام الوسيط الدولي ولم يحدد النص مهمة اللجنة، بل ترك تعريف هذه المهمة ينحصر في الحد الادنى من عملية التوفيق. وجاء البند العاشر من القرار يحمل بصمات التوجه الامريكي المستقبلي للتعامل مع مشكلة اللاجئين وحلها من خلال مشاريع التوطين في البلدان العربية، وتناول البند الحادي عشر مشكلة اللاجئين فقال: «تقرر وجوب السماح بالعودة، في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر» ويلاحظ ان هذه الفقرة تتضمن عبارات عامة، وتتجاهل عدداً من المشاكل من اهمها مسألة اراضي اللاجئين وبيوتهم التي استولت عليها اسرائيل. ويتجاهل القرار ايضا قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين، ولا يتحدث اطلاقاً عن استيلاء اسرائيل لمساحات واسعة من الاراضي بشكل يخالف قرار التقسيم.[٥] ولا بد من الاشارة هنا الى أن الولايات المتحدة، وحتى قبل صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ ، قد تبنت، وبشكل لا يقبل التأويل، استيلاء اسرائيل على جزء كبير من الاراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية. ففي ١٩/

١٩٤٨/١١ اعلن المندوب الامريكي فيليب جيساب أنه لا يمكن ادخال تعديلات على الحدود الحالية، إلا إذا وافقت اسرائيل، فلا يمكن تقليص هذه الحدود إلا إذا ارادت اسرائيل وبالمقابل، إذا ارادت اسرائيل القيام باضافات اخرى لهذه الاراضي فإن عليها ان تعرض تعويضاً ملائماً عن طريق المفاوضات. (٦)

وقد استفاد الاسرائيليون من هذا الموقف الامريكي في الاستيلاء على مساحات اضافية من الاراضي. ففي ١٩٤٩/٣/٢٣ ، وجهت اسرائيل انذاراً الى الاردن بضرورة تسليم منطقة المثلث التي كانت تخضع لسيطرة القوات العراقية ويفترض ان تتواجد فيها قوات اردنية، وعندما استنجد الملك عبدالله ملك الاردن بالولايات المتحدة، لم يجد من يقدم له أي عون. وهكذا استولت اسرائيل على المنطقة وشردت قسماً من سكانها. ولم يتردد العقيد موشي دايان، ابان الاجتماع مع النقيب على ابو نوار لبحث مسألة اللاجئين في منطقة المثلث، في القول صراحة أن هؤلاء اللاجئين سيندمون الى الأبد إذا هم قرروا العودة الى بيوتهم.

وفي الشهر نفسه، أي اذار ١٩٤٩ ، اندفعت الوحدات العسكرية الاسرائيلية داخل النقب حتى وصلت قرية ام الرشراش القريبة من خليج العقبة، وبذلك ضمنت اسرائيل منفذاً على البحر الاحمر. (٧)

وإذا انتقلنا الى الموقف الامريكي المتعلق من البند الحادي عشر للقرار المتعلق باللاجئين الفلسطينيين، نجد ان الولايات المتحدة، وعلى مختلف المستويات السياسية، مارست موقفاً مزدوجاً - الاعلان عن الاستياء من موقف اسرائيل الرافض لعودة اللاجئين، ولو الحد الادنى منهم، أي ١٠٠ ألف لاجئ كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن بقبول عضوية اسرائيل من المنظمة الدولية، من جهة، وتقدم الدعم السياسي والمالي والعسكري لاسرائيل. وهذه بعض الامثلة:

- في ١٩٤٩/٤/٢٩ ارسل الرئيس الامريكي ترومان برقية الى المندوب الامريكي في لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للامم المتحدة. جاء فيها: «إنني مشمئز من الطريقة التي يعالج بها الاسرائيليون مشكلة اللاجئين. لقد قلت لرئيس وزراء اسرائيل ما اعتقده في هذا الخصوص بحضور سفيرنا». (٨)

- في ١٩٤٩/٥/٩ طالب الرئيس ترومان بضرورة عودة ٢٠٠ - ٣٠٠ الف لاجئ الى ديارهم، وذلك في رسالة الى بن غوريون جاء فيها: (٩)

«إن خيبة الامل شديدة من احباط اسرائيل للجهود وعدم ابدائها اية تنازلات في مجال اللاجئين.... إن هذا يعبر عن موقف اسرائيل الخطير على السلام» وقال إنه يصر على تنازل

حقيقي في مسألة اللاجئين كمقدمة ضرورية نحو الاستقرار العام. وقد هدد بأن تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها من اسرائيل.

ورغم هذه التصريحات الواضحة جداً، فقد رفض الرئيس ترومان اقتراح السيد جورج ماك جي بتعليق تقديم قرض لاسرائيل بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

ومن جهة اخرى، استغلت الولايات المتحدة دورها ونفوذها في لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، التي ضمت بالاضافة الى الولايات المتحدة، كلاً من فرنسا وتركيا والتي شُكلت بموجب البند الثاني من القرار ١٩٤، استغلت نفوذها لتحقيق اهدافها ومن ضمنها:

أ - احتواء مشكلة اللاجئين والحيلولة دون تحولهم الى عامل عدم استقرار. وقد تحدث عن هذه القضية تقرير اللجنة الفرعية للشرق الادنى وشمال افريقيا التابعة لمجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقات الخارجية. وجاء في التقرير ما يلي:

«إن للولايات المتحدة مصلحة في ان تفعل ما تستطيع للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين بسبب علاقاتها المباشرة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالأمن الشرق أوسطي، ولن تغتبط الولايات المتحدة بمشاهدة النظام الداخلي واستقلال بلدان الشرق الادنى تتهددها الفوضى... إن فقدان النظام وما ينتج عنه من احتمال تجدد الاعمال العدائية في هذا الجزء من العالم كفيل بتهديد المصلحة الامنية للولايات المتحدة والعالم الحر بصورة عامة. (١٠)

ب - الاستفادة من رغبة عدد من زعماء الحكومات العربية في الحصول على مساعدات مالية من الولايات المتحدة مقابل الموافقة على توطين اعداد محددة من اللاجئين الفلسطينيين. ويقال أن حسني الزعيم، اعلن عن استعداد سورية لقبول ربع مليون لاجيء شريطة أن يعطوا تعويضاً عادلاً، وقال نوري السعيد انه مستعد لقبول توطين لاجئين فلسطينيين في بلاده في اطار خطة تنمية اقتصادية. وقيل ان العراق يمكن ان يقبل ٣٥٠ الف لاجئ. ويذكر ستيورات روكويل في رسالة وجهها الى وزير الخارجية الامريكية في ١٩٤٩/٨/٢٩ أن الاردن وسورية مستعدان لقبول كل اللاجئين الذين لا يعودون الى بيوتهم.

ج - احتواء التصلب الاسرائيلي في مجال رفض قبول عودة اللاجئين.

د - سعي الولايات المتحدة لربط كل دول المنطقة في منظومة اقليمية اقتصادية وسياسية.

وركزت الولايات المتحدة جهودها الحثيثة على موضوع توطين اللاجئين في البلدان العربية التي يتواجدون فيها. وظهرت مشاريع عديدة في هذا المجال، تحدث بعضها عرضاً عن عودة اللاجئين، لكن الجهود الرئيسية منها انصبت على موضوع التوطين، وحاولت الولايات المتحدة ومندوبيها في لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين تنفيذها. وسنذكر فيما يلي بعض هذه

المشاريع.

١ - خطة جورج ماك جي لحل مشكلة اللاجئين، وقد وردت في مذكرة رفعها الى وزير الخارجية الامريكي في ١٩٤٩/٤/٢٥ :

«المطلوب دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الاوسط على اساس العمل وليس الغوث. ولذلك يجب ان تقبل اسرائيل ٢٠٠ الف لاجيء كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية ٥٠٠ الف لاجيء، مقابل رفع القدرة الانتاجية للارض وتنمية صناعات جديدة وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة.»

وقد قدرت التكلفة الاجمالية لمشروع ماك جي ب ٢٥٠ مليون دولار على ٣ اعوام تساهم فيه الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠٪.(١٢)

٢ - مشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية المقدمة الى الدول العربية واسرائيل في لوزان بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٥ . وقد جاءت هذه المذكرة عندما ادركت الادارة الامريكية أن اسرائيل لن تسمح عملياً بعودة اللاجئين. وجاء في المذكرة:

أ - تحل مشكلة اللاجئين في العودة الى اسرائيل والاقامة في البلدان التي يتواجدون فيها بشرط توفر معونة مالية وفنية من المجتمع الدولي.

ب - تلتزم الاطراف بتسهيل مهمة بعثة الامم المتحدة الاقتصادية لتنفيذ هذا المشروع.

ج - تقدم الحكومات تقديرات دقيقة للاّجئين الذين يمكن قبولهم فيها. (١٣)

لم يرفض المندوبون العرب هذا المشروع، بل قدم بعضهم، سورية والاردن والعراق ولبنان، تعهداً بقبول اللاجئين دون ادنى حد من الضمانات. وقد ورد ذلك في الرد المقدم للجنة بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٩ ، فيما تحدث الرد الاسرائيلي المقدم بتاريخ ١٩٤٩/٨/٣١ عن تحفظات كثيرة بشأن قبول عودة اللاجئين الى الاراضي التي احتلتها اسرائيل، وأكدت اسرائيل موقفها المعروف أن حل مشكلة اللاجئين يتم اساساً في توطينهم في البلدان العربية.

٣ - مشروع غوردون كلاب: (١٤) يتضمن هذا المشروع الافكار الاساسية لمشاريع التوطين الامريكية التي ستطرح في الخمسينات، وذلك من خلال استصلاح الاراضي وحل الخلاف الناشيء حول تقاسم المياه بين اسرائيل والدول العربية.

كان غوردون كلاب رئيساً لمجلس ادارة وادي تنسي في الولايات المتحدة، وثمة تشابه كبير بين طبيعة مشروع وادي تنسي والظروف المحيطة بوادي الاردن. وقد استهدف المشروع:

أ - تأمين عمل للاجئين بدلاً من الغوث من خلال تشجيع الاشغال المجدية اقتصادياً واستصلاح

الاراضي وتحسين طرائق التزود بالمياه وطرائق استخدامها وتوسيع شبكة الطرقات وتحسين الاوضاع الصحية في اماكن اللجوء.

ب - وضع حد لمسألة الفقر الناجم عن طول فترة الاغاثة.

ج - زيادة الانتاج الاقتصادي في البلاد التي يقيم اللاجئون فيها عن طريق برنامج اشغال عقلاني.

د - تقليص الحاجة الى اغاثة اللاجئين بفضل امكانيات الكسب وتقليص النفقات الى الحد الادنى الذي يسمح لدول الشرق الاوسط بمواجهتها.

هـ - وضع برنامج الاستخدام والعمل للاجئين على اساس توطينهم في البلدان العربية، ولا يوجد في المشروع اي حديث عن عودة اللاجئين الى الاراضي التي طردوا منها.

واستناداً الى هذا التوجه، وبموجب توصية من لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين قررت الجمعية العامة في دورتها رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ تشكيل وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين.

الخلاصة نلاحظ أن الولايات المتحدة التي اصبحت سيدة العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، سعت وبدون كلل، لافراغ قرارات الامم المتحدة، وخصوصاً القرار ١٩٤، من مضمونها، وبدلاً من الالتزام بالقرار وتطبيق بنوده بما يضمن حل مشكلة اللاجئين من خلال عودتهم انصبت الجهود الامريكية، بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا على توطين اللاجئين في البلدان العربية. وفي ٢٥ أيار ١٩٥٠ صدر الاعلان الثلاثي الامريكي - الفرنسي - البريطاني، الذي تضمن اعتراف الدول الثلاث باسرائيل وحدودها كأمر واقع، وعدم الاشارة من قريب او بعيد الى قرارات الامم المتحدة، وهذا سيؤدي عمليا الى تعليق قرارات الامم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ و ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، ووضع حد لنشاطات لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين.

مشروع جونستون ١٩٥٣ - ١٩٥٥:

تحدثنا عن مشروع اريك جونستون بالتفصيل في كتابنا «حرب المياه في الشرق الاوسط»، ولذلك لن نتطرق الى جوانب كثيرة من مشروع جونستون، خصوصاً تلك المتعلقة بتقاسم مياه الاردن وروافده والحاصباني بين سورية والاردن ولبنان واسرائيل، ولن نتطرق الى مواقف الاطراف المختلفة من هذا المشروع، خصوصاً الجانب المائي منه، والمشاريع التي ظهرت رداً على مشروع جونستون، لكننا سنركز جهودنا لالقاء الضوء على مشروع جونستون فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ومحاولة حلها من خلال التوطين، دون أي تطرق، من قريب او بعيد الى حق العودة.

ومن المعروف أن السيد اريك جونسون هو المندوب الشخصي للرئيس الامريكي ايزنهاور، وقد حضر الى الشرق الاوسط لكسب تأييد الدول العربية للمشروع الرامي الى استثمار مياه الاردن او «الانماء الموحد للمصادر المائية في وادي الاردن» وذلك من خلال القفز عن الحدود السياسية القائمة في المنطقة. لأن «الحدود الوطنية القائمة حاليا تجعل من غير اليسير وغير المستطاع استغلال مصادر مياه الاردن واليرموك إلا اذا تم التعاون بين الدول ذات العلاقة. وقد تحدث السيد دالسن، وزير الخارجية الامريكية عن مشروع جونستون في خطاب القاه يوم ٢٦/ ١٩٥٥/٨ قائلاً: «إن تنفيذ مشروع جونستون هو خطوة عملية نحو حل تلك المشكلات.» ووصف السيد هامر شولد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بأنه علاج للمشكلات القائمة وحل للخصام الناشيء حول فلسطين بين العرب واليهود، «وتحدث عنه ايضاً مدير وكالة الغوث التابعة للامم المتحدة في خطاب القاه بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٤» إنه يساعد على حل المشكلات القائمة ويؤدي الى تحقيق اهداف التأهيل والتوطين: [١٥]

حضر أريك جونستون الى المنطقة في ١٩٥٣/١٠/١٦ اثر مجزرة قبية التي نفذتها الوحدة ١٠١ التي كان يقودها ارئيل شارون في ١٩٥٣/١٠/١٤ . ولأسباب كثيرة لن نتطرق اليها بالتفصيل هنا، وقفت اسرائيل ضد مشروع جونستون، إذ اعلنت يوم وصوله الى المنطقة ما يعرف بخطة السنوات السبع التي تستهدف رفع كمية المياه المستغلة من قبل اسرائيل من ٨١٠ مليون م٣ الى ١٧٣٠ مليون م٣ في نهاية ١٩٦٠ . وتجاهلت اسرائيل ايضاً خطة تشارلز مين لتقاسم المياه وقدمت بدلاً عنها خطة جون كوتون [١٦].

ولا بد لنا ان نقول ان الموقف الامريكي اتسم بالتناقض والغموض، خصوصاً فيما يتعلق بالأسباب التي ادت الى فشل مشروع جونستون. وسأترك الادلة تتحدث عن نفسها بنفسها:

أ - في ١٩٥٥/١٠/١٧ كتب اريك جونستون مقالاً في جريدة «الهيرالدتريبون» قال فيه ما يلي: «عندما غادرت الشرق الاوسط قبل يومين فقط، لم يكن لدي أدنى شك بأن اسرائيل وجيرانها العرب قد تحققا من أن خطة وادي الاردن هي الحل الشرعي والمنصف لقضية استغلال مياه النهر الذي يختص بهم من بعض الجوانب. وقد اوضحوا لي بأن الجوانب التقنية والهندسية من الخطة وبضمنها توزيع المياه المقترح يرضي كلاً منهم الأن. وهم يعتقدون أن الخلافات الثانوية المتبقية يمكن التغلب عليها سريعاً وانا متأكد من أن ذلك ممكن». [١٧]

ب - رغم ان الهدف الاساسي لمشروع اريك جونستون كان تصفية القضية الفلسطينية عن طريق تحويلها تدريجياً من صراع ذي طابع سياسي الى خلاف على امور جزئية ذات طابع

تقني، ورغم أن المشروع جاء تجسيداً لتطلع الولايات المتحدة للتفرد في معالجة شؤون المنطقة وجعلها تمسك بايديها كل الخطوط بما يتلاءم وطموحاتها السياسية واستراتيجيتها التي كانت تقضي بالحلول مكان النفوذ البريطاني والفرنسي الآخذ في الضعف والانحسار مع جر المنطقة لسياسة الاحلاف في نطاق ما عرف بمبدأ الفراغ او مبدأ ايزنهاور، رغم كل النصائح التي قدمها وزير الخارجية الاسرائيلي موشيه شاريت الى بن غوريون لقبول المشروع، فقد رفض بن غوريون المشروع معلناً انه لا يريد أن تتحول اسرائيل الى دولة شرق أوسطية. ولم يكن بن غوريون خجلاً أو موارباً في تصديه لمشروع جونستون وافشاله. رغم كل ما تقدم يحمل اريك جونستون، في تقريره المقدم الى الرئيس الامريكي ايزنهاور بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٩ المسؤولية عن فشل المشروع للفلسطينيين ولا يتحدث عن اسرائيل ولو مجرد كلمة واحدة، واليكم الدليل:

«... واكد لي السفير الفرنسي في عمان وممثل بريطانيا العام في القدس ان المفتي السابق (أي المرحوم الحاج محمد امين الحسيني) ارسل عدداً من انصاره للاتصال باللاجئين لاثارة معارضتهم للمشروع، وقد نجح هؤلاء الرسل في تهييج اللاجئين والفلاحين بصورة خاصة الذين لا يزالون يحبون المفتي السابق ويؤيدون سياسته...».

«... وتركزت المعارضة للمشروع في القاهرة، وقد قام بها حزب المفتي السابق الذي انهالت تقاريره على الدول العربية وغمرت مقالات الصحف العربية. وابدى اللاجئون في مصر نشاطاً كبيراً ضد المشروع... والحقيقة ان المعارضة الضخمة التي واجهت المشروع اتسمت بصفة شعبية كان من أهم مظاهرها سياسة المفتي السابق ونشاط اللاجئين في مصر والاردن.»

«تعاون معي سفراء فرنسا وبريطانيا وامريكا في اقناع الدول العربية للاعلان عن تعاونها رسمياً مع المشروع. وفي عمان، بذل المستر ديوك والجنرال غلوب مساع كثيرة مع القصر والحكومة لاعلان القبول بالمشروع.»

... وقبل مغادرتي اجتمعت برؤساء الدول العربية ووزراء خارجيتها،فوعدوني كلهم بأنهم سيقبلون بالمشروع وسيتعاونون معنا على اساس التعديلات التي وضعت وقبلناها. ومع ذلك فلست ادري ان كانوا يستطيعون تنفيذ هذه الوعود [١٨].

والاشارة الواردة الى قطاع غزة في التقرير تشير الى المظاهرات التي جرت ضد مشروع التوطين في سيناء استنادا الى مشروع جونستون. وقد قدم ابناء القطاع شهيدين في هذه المظاهرات.

ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة لا تزال تتمسك بمشروع جونستون ولا تتخلى

عنه، بدليل أن اخر اجتماع عقد لبحث مشروع جونستون تم في اواسط عام ١٩٨٧ ، وقد حضرت الاجتماع كل الدول العربية المعنية بالمشروع باستثناء سورية. وحضرته ايضاً العراق علماً أنها لم تكن من ضمن الدول التي تحدث عنها مشروع جونستون ١٩٥٣ – ١٩٥٥ [١٩].

مشروع دالاس لعام ١٩٥٥

يعتبر المشروع استمراراً للخط الرسمي الامريكي القائم على السعي لايجاد حل لمسألة الشرق الاوسط من خلال تجاهل جوهر الصراع العربي – الاسرائيلي، أي القضية الفلسطينية التي يتم تقسيمها وتجزأ الى عدد من القضايا الثانوية جداً مثل مشكلة التنمية المائية، توطين اللاجئين، تأمين القروض المالية، رسم الحدود، ومعاهدات الصلح بين العرب واسرائيل.

وقد ظهر مشروع دالاس، بعد قيام وزير الخارجية الامريكي جون فورستر دالاس بجولة في المنطقة يدعو فيها الحكومات العربية للانضمام الى حلف بغداد، وبعد عودته الى واشنطن، القى كلمة امام الكونغرس الامريكي بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٦ تضمنت مشروعاً امريكياً لحل ازمة الشرق الاوسط.

وقد تضمن مشروع دالاس العناصر التالية [٢٠].

١ – المشكلة الاولى: وهي مأساة ٩٠٠ الف لاجيء كانوا يعيشون في المنطقة التي تحتلها اسرائيل الآن، وانهاء هذه المشكلة يقضي بأن يتمكن هؤلاء الناس المنتزعون من حدودهم من استئناف حياة جديدة عن طريق اعادة استقرارهم. ويتم ذلك بعودتهم الى وطنهم «الى الحد الذي يكون ممكناً» او بتوطينهم في البلدان العربية. وهذا يقتضي وضع اليد على احتياطي الارض الزراعية، حيث يمكن للاجئين ان يجدوا مسكناً دائماً وما يمكنهم من كسب قوتهم. ولحسن الحظ فإن مشاريع تطوير مصادر المياه الموجودة تجعل هذا الأمر ممكناً.

ثم أكد دالاس على ان التعويضات يجب أن تأتي من اسرائيل، ولكن من الممكن الا يتوفر لها المساعدات التي تمكنها من دفع التعويضات بشكل كاف. وإذا حدث هذا فيجب تقديم قرض دولي لها كي تتمكن من تحمل هذا التعويض، وستساهم الولايات المتحدة بشكل اساسي في هذا القرض. ومن الممكن ان تساعد على تحقيق مشاريع تطوير المياه ومشاريع الري التي تساعد بصورة مباشرة او غير مباشرة على توطين اللاجئين.

٢ – المشكلة الثانية: وهي مشكلة حجاب الخوف المسيطر الآن على الاسرائيليين والعرب على السواء. لأن العرب يخشون توسع اسرائيل في اراضيهم واسرائيل تخشى من أن يلقى

باليهود في البحر، كذلك يخشون من التدابير الاقتصادية المتخذة ضدهم. والمخرج من ذلك تخصيص قوة ردع حاسمة من شأنها منع أي طرف من شن عدوان يستهدف تغيير الحدود بالقوة.

٣ – المشكلة الثالثة هي عدم وجود حدود دائمة بين اسرائيل وجيرانها.

وفي ١٩٥٥/٩/١١ حددت اسرائيل موقفها من هذا المشروع بما يخدم سياستها الرامية الى تجاهل مسألة اللاجئين وحقهم في العودة. وقد جاء في تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي ما يلي:

أ – اسرائيل مستعدة لادخال بعض التعديلات المتبادلة في الحدود مع العرب.

ب – ان يتم تعيين الحدود كشرط لا بد من تحقيقه قبل عقد معاهدة دفاعية بين اسرائيل والولايات المتحدة.

ج – ان التوصل الى اتفاق حول تعديل الحدود سيثير مشاكل مستقبلية.

د – ضرورة ان تبقى منطقة النقب تحت السيطرة الاسرائيلية بسبب ثرواتها الطبيعية من جهة، وأهمية مرفأ ايلات على البحر الاحمر.

ولكسب مؤيدين لمشروع دالاس توصل الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني انطوين ايدن الى اتفاق حول ازمة الشرق الاوسط ثم اعلانه في شباط ١٩٥٦ وجاء فيه:

١ – يقرر الطرفان ان السلام بين العرب واسرائيل امر ملح.

٢ – يعلن الطرفان ان حكومتيهما ترغبان في المساعدة على احلال السلام عن طريق تقديم المساعدات المالية وعن طريق ضمان الحدود التي سيتفق عليها.

٣ – يأملان في حل مشكلة اللاجئين[٢١].

مشروع جوزيف جونسون لعام ١٩٦١

في اواسط آب ١٩٦١، قام الدكتور جوزيف جونسون رئيس معهد كارنجيا للسلام بجولة في الشرق الاوسط بتكليف من الرئيس الامريكي جون كنيدي، وبعد عودته من جولته، قدم الدكتور جونسون مقترحاته في ١٩٦١/١٠/٢ وهي على النحو التالي[٢٢]:

١ – يستشار اللاجئون من ارباب العائلات من قبل الامم المتحدة، بعيداً عن الضغط من أي مصدر كان، ويختارون طواعية بين العودة الى فلسطين او التعويض، ويجب أن يكون هذا الاختيار دقيقاً، ويجب أن يعرف كل لاجيء فرص الاستقرار في اسرائيل والمستوى الذي

ستكون عليه ضمانات امنهم هناك.

٢ - الناحية الثانية وهي التعويض، والذي يجب ان يكون على اساس تقييم عام ١٩٤٨/١٩٤٧ للملكية في فلسطين مع زيادة الفوائد الحاصلة، وتساعد الولايات المتحدة والاعضاء الآخرون في الامم المتحدة، بما فيهم اسرائيل، على اعادة توزيع واسكان اللاجئين الفلسطينيين كي يتمكنوا من اعالة أنفسهم.

٣ - لاسرائيل الحق في المحافظة على مصالحها الامنية ويسمح لها، وتحت اشراف الامم المتحدة، رفض عودة أي لاجيء ممن ترى فيه خطراً على الأمن، وأن تطبق اجراءاتها الامنية على كل لاجيء يختار العودة.

٤ - يتسلم اللاجئون الذين ليست لديهم املاك في فلسطين سماحاً تاماً صادراً عن الامم المتحدة يخولهم الذهاب الى حيث يشاؤون. وسيكون دور الامم المتحدة دور المهدئ بين الطرفين خلال عمليات الاستقرار الطويلة، حيث تجري العودة والتعويض في آن واحد وعلى خطوات بالتدريج.

٥ - تقوم الامم المتحدة بالاشراف على جميع مراحل البرنامج وأوجهه وتعمل بحرية في كلا جانبي خطوط الهدنة.

إن نظرة سريعة على هذه المقترحات الواردة في مشروع الدكتور جوزيف جونسون تشير الى عدد من الحقائق التالية:

١ - أن هذه المقترحات جاءت في فترة اتسمت فيها الجهود الامريكية لايجاد تسوية لأزمة الشرق الاوسط، وخصوصاً القضية الفلسطينية، بكثير من الجمود الذي تعود جذوره الى النصف الثاني من عقد الخمسينات، وذلك مرتبط اساساً بالمتغيرات السياسية التي شهدتها بلدان الشرق الاوسط وتزايد التورط الامريكي المباشر الى جانب اسرائيل، من جهة او ضد اطراف عربية محددة من جهة اخرى. وهذا يشمل:

أ - التوتر على الحدود السورية - التركية - والسورية الاسرائيلية خلال عام ١٩٥٧.

ب - قيام الوحدة بين سورية ومصر والمخاوف التي اثارتها لدى اسرائيل وحلفائها في الغرب.

ج - احداث لبنان عام ١٩٥٨ والتورط الامريكي المباشر فيها.

د - نزول القوات الامريكية الى جنوب الاردن عام ١٩٥٨ .

هـ - ثورة ١٩٥٨ في العراق وسقوط حلف بغداد.

و - ثورة اليمن عام ١٩٦٢ ، وتدخل الجمهورية العربية المتحدة الى جانب الثورة

وخوف الولايات من ظهور تهديدات مباشرة لمصالحها النفطية في الجزيرة العربية.

٢ - انسجاماً مع التوجه الامريكي السابق، ابقت هذه المقترحات مسألة اللاجئين ضمن اطار التوصيات العامة، ولم تحدد آليه لتنفيذها او جدولاً زمنياً لذلك.

٣ - الفقرة الثالثة تعطي لاسرائيل عملياً الحق في منع عودة اللاجئين كلهم لاسباب أمنية، وقد كرر قادة اسرائيل ذلك عدة مرات.

٤ - ارادت الولايات المتحدة احياء لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين من خلال مهمة الدكتور جوزيف جونسون.[٢٣]

٥ - وهذا هو الاهم، هذه المقترحات ستكون هي الاخيرة، بشكل عملي، التي اتخذت فيها المشاريع الامريكية بشكل فيه شيء من التفصيل حول مسألة اللاجئين - لأن المقترحات والمشاريع التالية ستتحدث عن حل لمشكلة اللاجئين فقط لا غير دون أية تفاصيل اضافية.

وسنجد الدليل على ذلك في:

أ - الفقرة ٢ من خطاب الرئيس ليندون جونسون امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩/ ١٩٦٧/٦ وجاء فيه «لا بد من حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً».[٢٤]

ب - الفقرة ٣ من مشروع دين راسك للتسوية بين مصر واسرائيل عام ١٩٦٨ والتي تحدثت عن «حل مشكلة اللاجئين على اساس استفتاء شعبي».[٢٥]

ج - البند السابع من مشروع روجرز المقدم الى الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٩/١٢/ ١٩٦٩ والذي ينص: «يتفق الطرفان على الأخذ بشروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين حسبما يجري الاتفاق عليه بين الاردن واسرائيل».[٢٦]

د - في عهد ادارة الرئيس نيكسون، تراجعت السياسة الامريكية تجاه مشكلة اللاجئين، فقد تحدثت البيانات الصادرة عن لقاءات وزراء اسرائيليين أمثال موشي دايا، وأبا ايبان مع نظرائهم الأمريكيين عن «أن الولايات المتحدة لا تقبل خطط العرب فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين».[٢٧]

هـ - تحدثت وثيقتا سوندرز وبروكينغز الصادرتان عام ١٩٧٥ عن الشعب الفلسطيني ومصالحه المشروعة وطالبتا بضرورة أخذ هذه المصالح بالحسبان، لكن هاتين الوثيقتين واجهتا معارضة شديدة من اسرائيل وانصارها في الولايات المتحدة، لذلك بقيتا مجرد وثيقتين ليس إلا.[٢٨]

و - قلصت ادارة الرئيس كارتر مشكلة اللاجئين وطريقة حلها الى حد كبير جداً وجاء في الرسالة التي وجهها الرئيس كارتر الى اسرائيل بواسطة الحاخام الاكبر شلوموغورون.

« ٥ - يجري بحث مسألة ايجاد حل للاجئين العرب واللاجئين اليهود وفق شروط يتم الاتفاق عليها»[٢٩].

ز - منذ صدور مشروع الرئيس ريغان في أيلول ١٩٨٢ وحتى تاريخه، تعتبر الولايات المتحدة أن حل القضية الفلسطينية هو المزاوجة بين اتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع ريغان. وفيما عدا ذلك لا يرد في الادبيات الامريكية سوى البحث عن حل لمشكلة اللاجئين [٣٠].

الهوامش:

١ - اعتمدنا في هذا المجال على بحثنا **«الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية»** وهو بحث غير منشور.

٢ - تم التوقيع على حلف سياسي بين اسرائيل وكل من تركيا وايران والحبشة عام ١٩٥٨ . لمزيد من المعلومات راجع كتابنا «حرب المياه في الشرق الاوسط».

٣ - تمت الاشارة الى هذه النقطة اكثر من مرة سواء من قبل اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، أو من أعضاء السلطة الفلسطينية، وخصوصاًابان انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة.

٤ - جان ايف اوليبه، **لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥١ - حدود الرفض العربي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٩١ ص١٢ - ١٣ .

٥ - Sune G.Person. Mediation and Amasination Count Bernadote's Mission in Palestine, London, 1979.PP.208 - 209.

مأخوذة من المصدر السابق

٥ - راجع نص قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨

٦ - H.M.Sasher, History of Israel and U.S.A., 1977.PP. 245 - 246.

٧ - Chaim Herzog. The Arab Israel Wars, Arms and Armour Press, 1948.

٨ - انظر جان ايف اوليبه، مصدر سابق، ص١٠٤ .

٩ - R.Magnus, Documents on the Middle East, Washington, 1969, Page 161.

١٠ - لمزيد من التفاصيل راجع The American Congress Records, Vol. 275, No. 65.

١١ - ورد تفاصيل العروض العربية المقدمة الى لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين في كتاب جان ايف اوليبه المذكور اعلاه ص١٠٤ .

١٢ - Michael Jansen, The United States and The Palestinian People. Beirut, 1970, P.103.

١٣ - جان ايف اوليبه، مصدر سابق، ص٨١ .

١٤ - Fred Khouri, The Arab - Israel Dilemme, Newyork, 1968, P.130.

١٥ - لمزيد من التفاصيل راجع **«كارثه اغتصاب المياه العربية»** اصدار الهيئة العربية العليا، ايلول ١٩٦٤ ص٣٨ .

١٦ - Michael Breacher, Decisions, in Israel, Foreign Policy, London, 1974.P.189.

١٧ - The Herald Tribune, 17 - 10 - 1955.

١٨ - لمزيد من التفاصيل، حول مذكرة السيد اريك جونستون المذكورة، والملابسات التي رافقت مهمته في الشرق الاوسط من المفيد العودة الى كارثة اغتصاب المياه العربية، مصدر سابق، ص٤٥ - ٤٦ - ٤٧ .

١٩ - راجع بحثنا **«المياه والتسوية في الشرق الاوسط»** وهو عبارة عن محاضرة القيت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٩١ .

٢٠ - في هذه الفقرة اعتمدنا على **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الثاني. وكذلك Leila S.Kadi, Peaceful Proposals, Beirut, 1973,P.43.

٢١ - لمزيد من التفاصيل. راجع مجلة **الارض** للدراسات الفلسطينية، العدد السادس، ٧/١٢/١٩٨٢ ص٣٦ .

٢٢ - Leila Kadi, Ibid,PP.43 - 44

٢٣ - راجع مجلة **الارض**، مصدر سابق، ص٢٧ - ٢٨ .

٢٤ - R.Magnus, Ibid, 204.

٢٥ - William B.Quandt, Decade of Decisions. 1977.P.27.

٢٦ - للاطلاع على نص مشروع روجرز، راجع مجلة **الارض** للدراسات الفلسطينية، العدد ٧ ، ٢١/١٢/١٩٨٢ .

٢٧ - المصدر السابق.

٢٨ - للاطلاع على نصي وثيقتي سوندرز الصادرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٥ . وتقرير معهد بروكينجز لعام ١٩٧٥ ، راجع مجلة **الارض** للدراسات الفلسطينية العدد الثامن ٧/١/١٩٨٢ .

٢٩ - الدستور ١٧/١٠/١٩٧٧ ، نقلاً عن **جيروزالم بوست**، وهي مأخوذة عن مجلة الارض العدد التاسع، ٢١/١/١٩٨٢ .

٣٠ - لمزيد من المعلومات راجع: **الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية**، مصدر مذكور سابقاً.

الأونروا والفترة الإنتقالية: قراءة في تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

في مطلع العام ١٩٩٥، أعدت رئاسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» التابعة للأمم المتحدة، تقريراً من أجل تقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان «الأونروا والفترة الإنتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية».

التقرير، وكما هو واضح في عنوانه، يقول أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين أنشئت الوكالة عام ١٩٤٩م لإغاثتهم وتشغيلهم. باتت قاب قوسين أو أدنى من الحل، وبصرف النظر عن ماهية هذا الحل، فإن وكالة الأونروا تفقد مبرر وجودها حيث لن يتبقى لاجئون، وبالتالي فمن الطبيعي أن تبدأ رئاسة الوكالة، والقائمون على سياستها، بالتحضير لتصفية الوكالة وإنجاز ذلك في غضون خمس سنوات.

التقرير يتمحور بالتحديد حول الخطوات والخطط المتعين على الوكالة تنفيذها خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى التكلفة المالية المترتبة على ذلك، والقنوات والمصادر المالية الكفيلة بتأمينها.

وقد إستندت هذه الخطط في تحديد السنوات الخمس لتصفية الوكالة على أساس الفترة المنصوص عليها في إتفاق أوسلو، والبدء في تنفيذها، مع بدء تطبيق الإتفاق في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤م، حيث من المفترض أن تكون قضية اللاجئين قد حلت، مع الأخذ بالإعتبار إمكانية تقليص أو تجديد هذه المدة.

وبصرف النظر عن ما إذا كانت سيتم الإلتزام الدقيق أو عدمه بفترة السنوات الخمس المفترض أن تنتهي عام ١٩٩٩م كحد أقصى لتصفية الوكالة، فإن التقرير يعكس بوضوح المعالم والخطوط العريضة

لآفاق حل مشكلة اللاجئين والقاعدة التي يستند إليها هذا الحل، لمجموع اللاجئين الذين يقول التقرير أن تعدادهم يتجاوز ثلاثة ملايين فلسطيني في أقاليم عمل الوكالة الخمسة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا.

فقد لحظت مقدمة التقرير أنه «وللمرة الأولى منذ تأسيس الأونروا في كانون الأول ١٩٤٩م، يمكن للمرء أن يرى في الأمور نهاية مهمة الوكالة» كهيئة دولية أنشئت أصلاً من أجل تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينين، بعد أن دأبت الوكالة، في السنوات الأخيرة، تخفيض وتقليص برامجها وتقديمها للاجئين، وقد ركز التقرير في غير فقرة، وباشارات واضحة، بأن تطورات عملية المفاوضات فرضت على رئاسة الوكالة التفكير جدياً بإنهاء مهماتها، وأن إتفاقي أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣م ووادي عربة في ١٩٩٤/١٠/٢٦م، اللذين رسما أفق حل قضية اللاجئين، قد أثارا «تساؤلات حول توقيت تسليم خدمات الوكالة وكيفيته».

وقد أكد التقرير على أنه «ينبغي إعطاء اللاجئين مؤشرات أكثر وضوحاً في شأن توقعاتهم من الأونروا في السنوات المقبلة «إذ أن في إطار العمل السياسي المرتبط بالتطورات في المنطقة، والوكالة تحتاج الى هذا الإجتماع لضمان إستقرار توفير الخدمات لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني، على حد تعبير التقرير، الذي أكد على «أن الغموض السياسي والمالي الذي يكتنف الوكالة، يشكل في حد ذاته عامل عدم إستقرار وله إنعكاساته السياسية على المنطقة وعلى عملية السلام» وبالتالي، تخلص رئاسة الوكالة، «إلى ضرورة الإجابة على التساؤلات حول توقيت إنهاء خدمات الوكالة وكيفيته»، مع تأكيد التقرير أن ذلك «يتطلب تفحصاً عميقاً والإهتمام الكافي ليس بالجوانب المالية والسياسية وحدها، بل أيضاً بولاية الوكالة كما حددتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٠٢ (ر - ٤) تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩م والقرارت التالية له».

وقد أشار التقرير إلى «أن الأونروا تأمل في أن يؤدي تبني إطار السلام نفسه إلى التقليل من شكوك اللاجئين والإطمئنان إلى أن الخدمات التي يعتمدون عليها سيتواصل تقديمها، حتى إذا لم يكن ذلك بالضرورة عن طريق الوكالة» وتشير هذه الإشارة مسألتين في غاية الأهمية:

* الأولى أن مهمة الوكالة مرتبطة بالمفاوضات الجارية، وإن الفترة الزمنية لإنهاء عمل الوكالة هي نفسها الفترة التي نص عليها إتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو الذي تحدث عن وجود فترة انتقالية لا تتجاوز

خمس سنوات يسعى الطرفان الموقعان على الإتفاق خلالها، وفي سياق مفاوضاتهما حول قضايا الوضع الدائم لحل مشكلة اللاجئين، هذه الفترة الإنتقالية، ووفقاً للإتفاق المذكور تبدأ فور تطبيق إتفاق غزة - أريحا أولاً والذي جرى عملياً يوم ٤ أيار ١٩٩٤م.

* المسألة الهامة الثانية تتمثل في أن وكالة أونروا ستعمل خلال هذه الفترة على «التقليل من شكوك اللاجئين، وتنفيس أجواء الإحتقان قدر المستطاع، بعد أن يطمئنوا إلى أن الخدمات التي يعتمدون عليها سيتواصل تقديمها» وبذلك تقر رئاسة الأونروا بأن حاجة اللاجئين إلى المساعدات التي تقدمها لهم ستتواصل خلال الفترة الإنتقالية، وبعدها «حتى إذا لم يكن ذلك بالضرورة عن طريق الوكالة»، كما جاء في التقرير، مما يكشف بدون لبس عن إمكانية قيام أطراف أخرى تأخذ على عاتقها مواصلة مهمات الأونروا بعد تصفيتها، ومعرفة هذه الأطراف لا تحتاج إلى كثير عناء، فالمؤشرات كلها تدل على أن حكومات الدول المضيفة الآن للاجئين في الغالب، هي التي ستقوم بهذا الدور، بعد أن يتم توطين اللاجئين الفلسطينيين فيها، مما يعني بشكل آخر قطع الطريق على حق العودة للاجئين الفلسطينيين بناء على قرار الأمم المتحدة ١٩٤، الذي طويت صفحته منذ الإجتماع الأول للجنة اللاجئين متعددة الأطراف في أوتاوا بكندا في أيار ١٩٩٢م، حيث أقر هذا الإجتماع منهجاً للعمل يقوم على ترك القضايا المتعلقة بالحل السياسي الشامل إلى المفاوضات الثنائية، وتركيز العمل على المستوى الإنساني من خلال البدء، كما قيل، بالمساهمة المباشرة بتحسين تلبية الحاجات الإنسانية للاجئين، وإعتبار أن تحسين الأحوال المعيشية ليس له أن يستبعد البحث عن حل سياسي، فهذا التحسين هو المضمون الرئيسي للحل، ومدخله في وقت واحد. وفي هذا السياق يبرز دور وكالة الأونروا، الذي لم يغفله التقرير، في التخطيط مع إنتهاء الفترة الإنتقالية، لتسليم المسؤولية الكاملة عن برامجها في إقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة لسلطة الحكم الذاتي وفي أقاليم الأردن ولبنان وسوريا إلى حكومات هذه الدول بإعتبارها الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، فقد تمحور تقرير الوكالة حول الخطوات والخطط المتعين تنفيذها خلال السنوات الخمس، ولم يقتصر ذلك على وضع الخطط في إطارها النظري المتوقع فقط، بل خطت خطوات عملية في سياق التنفيذ. ويقول التقرير أنه «من الطبيعي أن تضع الأونروا نصب عينيها، أولوية في عملها تتمثل في تجميع المعلومات والإحصاءات عن الفلسطينيين اللاجئين المستفيدين من خدماتها في أقاليم عملها

المختلفة، وإعادة تبويب هذه الإحصاءات والبيانات من جديد، وتسليمها إلى البلدان المضيفة المعنية بمتابعة برامج الوكالة». وقد أشار التقرير، بهذا الخصوص إلى أن الوكالة «في طور التحضير لمراجعة عامة أولية لوضع محفوظاتها، وللخطوات التي ينبغي إتخاذها لتنظيم تلك المحفوظات التي تعود إلى عام ١٩٥٠، والتي هي السجلات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، والموزعة حالياً عبر أقاليم عمليات الوكالة ورئاستها».

وقد أكد التقرير على أن «هذه المحفوظات هي الأساس الذي أستندت إليه الوكالة عند وضع خططها «المستندة إلى مبدأين إثنين، يقوم الأول على تقسيم مرحلة خطوات التصفية إلى مرحلتين أولية ونهائية ويقوم الثاني على التمييز جغرافياً بين إقليمي مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية من جهة وبين أقاليم الشتات في الأردن ولبنان وسوريا من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن التقرير أشار إلى إمكانية إقدام الوكالة «خلال تصفية أعمالها إلى تقليص بعض خدماتها على أساس برنامجي و/ أو جغرافي».

وعودة إلى مبدأ السنوات الخمس لتصفية الوكالة على أساس الفترة الإنتقالية الملحوظة في إتفاق أوسلو ورغم إصرار الأونروا من خلال تقريرها على أن «هدف السنوات الخمس سيبقى قائماً وأن التصفية النهائية للاونروا مرتبطة به فإن التقرير لحظ أيضاً أنه «من الصعوبة التنبؤ بمسار المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، وفيما إذا كان الأطراف سيستطيعون إتمام محادثاتهم ضمن فترة السنوات الخمس»، ولهذا فقد حرصت رئاسة الأونروا في تقريرها على إيراد «إحتمال بأجراء مراجعة شاملة لمنظور السنوات الخمس مع نهاية السنة الثالثة من الخطة، وتحديد مسار العمل خلال السنتين المتبقين من الفترة الإنتقالية».

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تحديد المراجعة مع نهاية السنة الثالثة مرتبط أساساً بالمفاوضات على الوضع النهائي، حيث نص التقرير على «أن المراجعة في نهاية السنوات الثلاث لمعالجة مسألة تسليم الخدمات، باعتبار أن موعد إتمام المفاوضات سيكون أكثر وضوحاً، وبالتالي ستكون هذه المراجعة ضرورية بالتوازي مع المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم».

وترى رئاسة الأونروا أن توقف دور الوكالة في تقديم خدماتها ينبغي أن يتم «خلال» هذه الفترة «في موعد أقصاه الإتمام الناجح للمفاوضات حول مشكلة اللاجئين» بصرف النظر عن طبيعة هذا الحل الذي يمكن أن تتوصل إليه الأطراف المعنية التي هي برأي الوكالة وحسب ما جاء في التقرير مقتصرة على «الدول المضيفة وإسرائيل بما يعنيه ذلك من إقرار بأن مشكلة اللاجئين برأي رئاسة

الأونروا باتت مسألة نزاع إقليمية.

ويعيد التقرير التأكيد على أنه «من الممكن تسليم الخدمات قبل الحل إذا طلبت السلطة المتسلمة ذلك و/ أو إذا إتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قراراً بذلك» وفي كلتا الحالتين، فإن التقرير إرتكز على فرضية إستمرار الوكالة، طوال الفترة الإنتقالية، ولو «أن هذا العمل قد يتقلص أو يتخذ شكلاً معدلاً» فضلاً عن مبدأ سبقت الإشارة إليه بأن «خدمات الأونروا ستظل مطلوبة لدى أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني مسجلين لديها، بغض النظر عما إذا كانت الوكالة أو أي جهة أخرى ستقوم بمساعدتهم في السنوات المقبلة».

والملفت للإنتباه أن التقرير ركز في غير فقرة منه على أن إنتهاء مهمات الوكالة «سيتطلب إما حلاً سياسياً لمشكلة اللاجئين وإما قرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة» وإقتران هذا التركيز بالإشارة إلى أنه «قد يجري التسليم على أساس قطاعي أو برنامجي أو جغرافي» وذلك قبل مراجعة السنة الثالثة «إذا كانت الظروف ملائمة لذلك» وحتى يتم ذلك «ينبغي للأونروا أن تواصل تنفيذ المشاريع ذات الطبيعة غير المتكررة».

فضلاً عن ذلك، أشار التقرير إلى أن عملية تسليم الخدمات إلى جانب كونها مسألة سياسية، فإن لها جانبها العملياتي، ففي كل إقليم ترى الأونروا خدمات موازية ومستقلة من نوع خدمات القطاع العام، لذا سيكون من الضروري، حسب ما جاء في التقرير، أولاً المواءمة بين خدمات الأونروا التي تقدمها، والخدمات المتوافرة لدى السلطة المعنية قبل التسليم، والهدف من عملية المواءمة هذه، برأي رئاسة الأونروا، مطابقة هذه الخدمات بحيث لا تؤدي عملية التسليم نفسها إلى أي تعطيل.

إضافة إلى ذلك، فقد إستندت رئاسة الأونروا في رسم الخطط على التمييز جغرافياً بين الأقاليم الخمسة، ففي حين يستند البرنامج في إقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة بإستمرار العمل «ببرنامج تطبيق السلام» تحضيراً لتسليم خدمات الوكالة إلى سلطة الحكم الذاتي، فإن هذا البرنامج إستند في الأردن ولبنان وسوريا إلى إستمرار الحاجة إلى «تحسين الأوضاع المعاشية للاجئين». المقيمين هناك «الفترة محدودة يتم تسليم هذه الخدمات فيما بعد إلى حكومات الدول المضيفة».

وقد أشار التقرير بوضوح إلى إعتبارين رئيسين وقفا وراء هذا التمييز، أولهما أن قيام سلطة الحكم الذاتي يعني أنه «بات على الأونروا مسؤوليات جديدة غير موجودة في الأقاليم الثلاثة الأخرى، إلى جانب برامجها العادية» وثانيهما أن تسليم الخدمات لسلطة الحكم الذاتي «يختلف في طبيعته عن

التسليم للأقطار المضيفة».

فالتسليم للأولى ممكن تصوره فور أن تكون السلطة راغبة في ذلك «لأن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فلسطينيون بغض النظر عن كون بعضهم لاجئين» أما في حال التسليم للأقطار المضيفة فالوضع مختلف تماماً، على حد تعبير التقرير، الذي أثار مسألة تطرح للمرة الأولى منذ إنشاء الوكالة، حيث نص على «أن قرار الجمعية العمومية الرقم ٣٠٢ (ر – ٤) يشير إلى أن تأسيس الأونروا لم يكن لتقديم الإغاثة والتشغيل فحسب بل ينبغي لها أيضاً التشاور مع حكومات دول الشرق الأدنى المعنية (الدول المضيفة والمتبرعين) حول الإجراءات التي يمكن إتخاذها تحضيراً للوقت الذي لا تعود متوافرة فيه المساعدة الدولية لمشاريع الإغاثة والتشغيل» وفي هذه الفقرة بالذات، يكمن إحتمال إقدام الوكالة على وقف عملياتها من جانب واحد، رغم الإشارة في غير موضع في التقرير إلى أن عملية التسليم تحتاج إلى موافقة الطرفين.

من ناحية ثانية أضاف التقرير أن الفرق الموضوعي الأساسي بين دور الوكالة في المناطق الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي ودورها في الأقطار المضيفة، هو «أن الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة تعالج حاجات تنمية أطول مدى «من خلال مشاريعها الإستثمارية العامة في إطار «برنامج تطبيق السلام» أما في الأقاليم الأخرى فإن المشاريع هناك موجهة أكثر نحو «تحسين الأوضاع المعيشية»

ومع الأخذ بالإعتبار أن رئاسة الأونروا ليست بعيدة عن صانعي القرار في الدول المانحة والممولة للوكالة، فإن الفقرة آنفة الذكر تكشف النقاب عن جوهر الحل المفترض لمشكلة اللاجئين، القائم على التمييز بين اللاجئين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، التي ستستمر فيها، إلى حين، المشاريع الإستثمارية العامة، وبين اللاجئين إلى مخيمات الشتات في الأردن ولبنان وسوريا، التي ستقتصر تقديمات الأونروا إليها على «تحسين الأوضاع المعيشية». بإعتبارها «مشكلة إنسانية» يجري حلها بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية التي تفترض عودتهم إلى ديارهم.

واللافت للإنتباه إقرار تقرير رئاسة الأونروا أن هذا المخطط يستند إلى آليات متابعة وتنفيذ من خلال الأونروا ومؤسساتها، وأن هذه الآليات بدأت تشق طريقها إلى حيز التنفيذ العملي على الأرض، بعد أن باتت تتعاطى مع طيف أوسع من القضايا العملية والسياسية.

فمقابل الدعم المخصص لإقليمي غزة والضفة الغربية، سجلت الوكالة نقصاً في التبرعات حتى لتمويل موازنتها العادية، إنعكس بشكل جلي، في السنوات الأخيرة

بتراجع برامج الوكالة وخدماتها في أقاليم الأردن وسوريا ، وفي لبنان حيث يبرز الوضع الخاص للاجئين والحاجة الماسة لخدمات الوكالة وتقديماتها أكثر من الأقاليم الأخرى، حيث الوضع أكثر مأساوية حتى بالمقارنة مع الفترات السابقة نتيجة تفاقم الأزمة المعاشية للاّجئين الفلسطينيين في لبنان.

إن شروع رئاسة الوكالة، وإعترافها من خلال التقرير ذاته، بالبدء بتصفية الوكالة، حتى قبل إجازة التقرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يكرس مفهوم تجزئة الشعب الفلسطيني، خاصة وأن هذه التصفية قامت على مبدأ التمييز الجغرافي بين الأقاليم الخمسة لعمل الوكالة، التي خرجت للمرة الأولى عن عادتها بتبرير تقليص تقديماتها بالأسباب المالية المحضة، فأوردت عبر تقريرها مبررات أخرى لذلك، هي سياسية في الجوهر.

فالتقرير ركز على وضع اللاجئين في قطاع غزة ولم يأت على ذكر مستقبل اللاجئين في الأقاليم الأخرى، مكتفياً بالإشارة فقط إلى الخدمات الصحية والتربوية التي تقدم إليهم، في سياق ذكره لإحتمال «أن يحل محل برنامج العسر الشديد نظام بديل للضمان الإجتماعي (تقوم به الدول المضيفة) سيستغرق وضع وادخال مستفيدي الوكالة فيه سنوات عديدة».

وفي مجال آخر عاد التقرير ليؤكد على أنه «وبالإضافة إلى تقليص خدمات الأونروا في الأقاليم الخارجية، فقد شرعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بتشكيل لجان مع السلطة الفلسطينية لتطوير مهارات المعلمين العاملين (......) كما تم تشكيل لجنة مماثلة في مجال الصحة «وأشار التقرير إلى أنه» ومنذ توقيع إتفاق أوسلو، إتسع نطاق المشاريع المدعومة من لجنة اللاجئين عبر الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تجاوزت مئة مليون دولار عام ١٩٩٤»، مقابل أقل من عشرة ملايين دولارفي أقاليم الأردن ولبنان وسوريا، كما جاء في موقع آخر من التقرير، رغم أن الأقاليم الخارجية تضم أكثر من ٦٠ بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين.

تكريس مبدأ تجزئة الشعب الفلسطيني بين الداخل (إقليمي الضفة الغربية وقطاع غزة) والخارج (أقاليم الأردن ولبنان وسوريا)، كان أكثر وضوحاً في بند موازنة التصفية، التي أقترحتها رئاسة الوكالة في تقريرها، التي إستندت على الموازنتين التقديريتين للعامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥،إذ أن رئاسة الوكالة عزت تقليص تقديماتها إلى العجز المتواصل في موازنتها، إلى أن المنطق يقول بأنه إذا كان

عجز الموازنة هو السبب الحقيقي لتقليص التقديمات، ضمن المنطقي أن يجري ذلك بالتوازن بين مختلف الأقاليم، وكذلك بالتوازن بين مختلف البرامج، إلا أن إجراء التقليص الأكبر للتقديمات والموازنات العادية في إقليم لبنان، وهو الإقليم الأكثر حاجة لإستمرار وتواصل تقديمات الأونروا ولأسباب متعددة، يطرح تساؤلات كبيرة حول حقيقة سياسة الأونروا بتقليص الخدمات تدريجياً تحضيراً لمرحلة الإنقطاع الكامل والنهائي، وأشار التقرير صراحة ذلك بالقول أن الوكالة مضطرة «إلى إجراء تقليص كبير في خدماتها بحلول سنة ١٩٩٦ على الأرجح، أما بالغاء خدمات في إقليم واحد أو أكثر، وإما بإلغاء برامج كاملة» وقد ترافق تنفيذ هذه السياسة مع تعميم على أقاليم الوكالة في بلدان الشتات «بعدم توظيف المزيد، وفي حال الإضطرار لذلك، يجب أن لا تزيد العقود عن ثلاث سنوات وبشكل مؤقت وغير مثبت» إلى جانب «قبول أي إستقالات مقدمة».

من ناحية أخرى فإن موازنة تصفية الوكالة تضمنت بندين رئيسين هما دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين، إضافة إلى نقل مقر الوكالة الرئيسي من فيينا إلى غزة. بينما عزا التقرير عدم إدراج البنود الخاصة بالمشاريع (وخصوصاً المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام) ضمن تقديرات موازنة تصفية الوكالة، بإعتبار أن تمويلها يأتي من تبرعات خاصة، وتنفيذها يعتمد أساساً على تسلم الأموال.

د. عبد الناصر ناصر

مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات الدّول المضيفة: الخلفية السياسيّة والمخاطر المحتملة

مقدمة

في الثامن والتاسع من أيار (مايو) ١٩٦٦ عقد في عمان الإجتماع السنوي لوكالة الغوث (الاونروا) ويضم عادة مفوضها العام، وكبار مدرائها وموظفيها، وممثلين عن الدول المضيفة والمانحة.

ناقش المجتمعون مسألتين هامتين، بالإستناد إلى تقارير مقدمة من رئاسة الأونروا:

* الوضع المالي للأونروا
* موائمة خدمات الأونروا مع خدمات الدول المضيفة.

هنا سوف نتناول الموضوع الثاني، رغم إدراكنا المسبق أن الحديث عن خدمات وكالة الغوث، ومواءمتها مع خدمات الآخرين، لن يمر بسلام دون التطرق للوضع المالي للوكالة ولميزانياتها.

المواءمة «التقليدية»: تعريف وأمثلة وملاحظات:

المواءمة، بمعناها «التقليدي»، كما يعرفها تقرير المفوض العام للأونروا المقدم للإجتماع المذكور هي عملية تهدف إلى ضمان خدمات أفضل (للمواطن الفلسطيني اللاجئ) من خلال سياسات وبرامج منسقة، كما تهدف إلى جعل برامج الاونرا منسجمة مع برامج الجهات الأخرى التي تقدم خدمات مماثلة؛ وتهدف أيضاً إلى المشاركة في المعايير والنظم وعدم إزدواجية الخدمات والتقديمات.

ويحرص تقرير رئاسة الوكالة على لفت النظر إلى أن المواءمة على المستوى التقني، بين الوكالة والحكومات المضيفةممارسة قديمة راسخة.

وفي إطار عرض مجالات المواءمة،

يوضح التقرير أن التعليم، على سبيل المثال، (أكبر برامج الأونروا) هو المجال الذي تتسم فيه خدمات الوكالة والأقطار المضيفة بالقدر الأكبر من التطابق. ويصلح، والحال هكذا نموذجاً لشرح عملية المواءمة وضروراتها العملية، وفائدتها للاّجئين الفلسطينيين أنفسهم.

فالوكالة توفر التعليم العام للاجئين إلى الأقطار المضيفة في إطار النظم التربوية لهذه الأقطار، ودون ذلك، لا يستطيع التلاميذ من اللاجئين التقدم إلى الإمتحانات الحكومية. وبالتالي لا يستطيعون متابعة دراستهم على المستوى الثانوي وما فوقه. لذلك، فإن الوكالة التزمت منذ تأسيسها بسياسات الحكومات المضيفة وإجراءاتها في مجال التعليم. وبناء عليه يتم في مدارس الوكالة التطبيق الكامل للمناهج والمخططات الدراسية التي تقررها الحكومات المضيفة وتعتمد الكتب المقررة رسمياً، وحين لا يكون هناك كتاب رسمي مقرر كما في لبنان مثلاً، تتبنى الوكالة الكتاب الذي تراه الأنسب لها في السوق المحلية. كما تتبنى الوكالة القوانين والأنظمة الصادرة عن الحكومات المضيفة فيما يتصل بالإمتحانات وقبول التلامذة، وإعادة الصفوف، وترفيع الطلاب، ومدة الدراسة، والمؤهلات الدنيا للمعلمين، والعطل المدرسية، وسواها.

هذا الجانب «الإيجابي» من عملية المواءمة لا يشكل غطاء للجانب «السلبي» من العملية ذاتها: حيث تتخلف الأونروا عن مواءمة بعض جوانب العملية التعليمية في مدارسها مع مثيلتها في مدارس الدول المضيفة. (وهذا أمر، في كل الأحوال لا يتجاهل تقرير رئاسة الأونروا المشار إليه).

ففي الأردن مثلاً لدى موظفي الوكالة (في المجال التعليمي) أعباء أثقل، ومدارس الوكالة تعمل بعدد من الموظفين المساعدين أقل منهم في المدارس الحكومية. وفضلاً عن ذلك تعمل معظم المدارس الحكومية الأردنية (٩٠ بالمئة) بنظام الفترة الواحدة، بينما تعمل معظم مدارس الوكالة (٩٠ بالمئة) بنظام الفترتين.

أما في لبنان فإن نسبة الإستيعاب الصفي في مدارس الأونروا أكبر منها في المدارس الحكومية، وتطبق الأونروا المعايير الرسمية القصوى للعبء التعليمي في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة معاً، وبساعتين إضافيتين للمعلم الثانوي الواحد في المدرسة الثانوية التي تديرها الوكالة في بيروت. ولدى وزارة التربية في لبنان معايير تنازلية للعبء التعليمي لكل معلم إستناداً إلى سنوات خبرته، بينما الأونروا لا تطبق هذه المعايير.

وتوضح وكالة الغوث أن تبنيها كل معايير التعليم في المدارس الحكومية في لبنان سيتطلب إستحداث وظائف إضافية وبناء مدارس جديدة وإفتتاح صفوف وغرف

متخصصة، مما يستلزم تكاليف كبرى. أي بتعابير أخرى، إن ميزانية التعليم المرصودة للمجتمع الفلسطيني اللاجئ في لبنان، (وفي الأردن وسوريا) لاتوفر الشروط الصحيحة لإقامة عملية تعليمية موازية لتلك التي تقيمها الدول المضيفة. وإن مواءمة وكالة الغوث بين برنامجها التعليمي، وبرنامج الدول المضيفة إقتصر على ما هو «قانوني» - إذا جاز التعبير - أي مناهج التعليم، وبما يوفر الفرصة أمام التلميذ للتقدم للإمتحانات الحكومية. لكن ما هو في صلب العملية التعليمية، والضامن لتحقيق أفضل النتائج لهذه العملية بقي متخلفاً عن مثيله في مدارس الدول المضيفة. لذلك يحصد تلاميذ مدارس الوكالة في لبنان والأردن نتائج مخيبة للآمال، وأدنى بكثير من النتائج التي يحققها تلاميذ المدارس الحكومية، لأن فرص التعليم، والعوامل والأدوات المساعدة المتوفرة في المدارس الحكومية، متقدمة عن تلك المتوفرة في مدارس الوكالة.

ويحمل التقرير مغالطة عن مدارس الوكالة في سوريا حين يشير إلى أن تلاميذها يحققون في الإمتحانات الحكومية في نهاية المرحلة المتوسطة نتائج أفضل من نتائج التلاميذ في المدارس الحكومية. إذ أن التقرير يتجاهل أن مدارس الوكالة وعلى أعتاب الإمتحانات الحكومية تجري لتلاميذها إختبارات داخلية بموجب نتائجها تنحي من لائحة المتقدمين إلى الإمتحانات الحكومية كل من يتبين أنه لن يجتازها بنجاح. وبهذا الشكل تحقق مدارس الوكالة نتائج متقدمة لكنها في الوقت نفسه تكون قد حرمت عدداً من تلاميذها من حقهم في التقدم إلى الإمتحانات الحكومية على لوائح مدارسهم. هذا النمط من العمل، لا يوفر معطيات رقمية صحيحة ويعتمد التزوير سبيلاً إلى تلميع العملية التعليمية في مدارس الوكالة، والتغطية على ثغراتها وسلبياتها، والحؤول دون معالجتها.

جانب آخر، تخلفت الوكالة عن مواءمته مع مثيله في الدول المضيفة، وهو إعتماد مراكز الوكالة للتدريب المهني والتقني في سوريا منهجاً وخططاً دراسياً وقوانين وأنظمة خاصة بها أما في لبنان فإن دوراتها للتدريب المهني تقتصر على سنتين مقابل ثلاث سنوات في المؤسسات المحلية. ومن نتائج هذا أن الجهات الحكومية المعنية في البلدين المذكورين لا تعترف لخريجي مراكز الوكالة للتدريب المهني بالشهادات التي تمنح لهم بعد التخرج. ودون أن توضح وكالة الغوث الأسباب التي إستدعت من الأساس، إعتماد برامج تعليمية في مراكز التدريب مغايرة لبرامج الدولة المضيفة، ولماذا لم تسلك في هذه المراكز المسلك الذي إتبعته في مدارسها للمرحلتين الإبتدائية والمتوسطة، تشير بالمقابل بإستحالة المواءمة في هذا المجال

مع الدول المضيفة لأنها تتطلب مبالغ كبيرة من التمويل الإضافي، في الوقت الذي يشير في تقريرها المالي المقدم إلى الإجتماع أن الوكالة ستواجه في العامين ٩٦ - ٩٧ عجزاً مالياً كبيراً سيتجاوز رأس المال المتداول لديها، ولن يترك أمامها أي خيار سوى تقليص خدماتها الراهنة.

أما في مجال الصحة فإن المواءمة بين خدمات الوكالة والدول المضيفة أمر لا فكاك منه في بعض المجالات كمكافحة الأمراض السارية وضبط إنتشار الأوبئة الخطيرة على الصحة العامة كالكوليرا والشلل، وبرامج التحصين والمناعة، وحملات التلقيح والتوعية العامة، والتعاون في مجال الصحة البيئية كربط البنية الأساسية في المخيمات في شبكات المياه والمجارير بشبكات البلديات والمناطق، وتصريف النفايات الصلبة.

لكن بالمقابل نلاحظ تخلفاً من وكالة الغوث في المواءمة في مجالات صحية أخرى أبرزها تراجع الاحالات إلى أطباء الإختصاص، وتحميل المرضى نفقات مثل هذا العلاج بشكل جزئي، أو كامل في بعض الأحيان، وتراجع مماثل في خدمات الإستشفاء، إما عبر نظام التمييز بين العمليات الباردة (التي يمكن لصاحبها أن ينتظر دوره!) والملحة حيث لا مجال للإنتظار، والزام المرضى بدفع جزء من المصاريف، يفوق في الكثير من الأحيان أضعاف ما تساهم الوكالة في دفعه كما تتخلف الوكالة عن المواءمة حتى في مستوى الخدمات التي تقدمها مراكز الصحية في المخيمات حيث يصل معدل الإستشارات في عيادات الوكالة (في الأردن على سبيل المثال) إلى ١١٣ إستشارة في اليوم الواحد للطبيب الواحد، وهو رقم بلا شك خرافي، يدلل على طبيعة الخدمات التي يمكن للطبيب أن يقدمها لمرضاه في زحمة مماثلة.

الإطار الجديد للمواءمة: من التقليص التدريجي إلى التسليم

مع توقيع إعلان المبادئ في واشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي انتقلت وكالة الغوث إلى مرحلة جديدة؛ حيث إعتمدت فترة الخمس سنوات بالتزامن مع الفترة الإنتقالية لسلطة الحكم الذاتي كما هي واردة في الإتفاق، إطاراً زمنياً للتخطيط لأنهاء خدمات الوكالة لكن إجتماع عمان في العام ١٩٩٥ إستدرك الأمر، وأقر بأن هذا لا يعني قراراً بحل الوكالة في نهاية الفترة الزمنية المحددة، وأن قرار الحل يبقى مرهوناً بالوصول إلى حل سياسي

«مقبول» لقضية اللاجئين.

ومع ذلك فأن هذا الإستدراك من قبل إجتماع عمان، إن كانت له وظيفة، فهي العمل على رسم الظروف المناسبة للبدء بالتسليم.

إلى جانب هذا التطور الهام في دور الوكالة، برز تطور أخر تمثل في قيام السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا أولاً، ثم في بعض مدن ومناطق الضفة الغربية. وقد باتت هذه السلطة شريكا للوكالة في المسؤولية عن ٦٨٤،٠٠٠ لاجئ في القطاع، يشكلون ٧٨ بالمئة من مجموع سكانه وعن ٥١٨،٠٠٠ لاجئ في الضفة الغربية يشكلون ٣٨ بالمئة من مجموع سكانها. كما يشكل اللاجئون في الضفة والقطاع معاً ٣٨ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأقطار الخمسة المضيفة (لبنان، سوريا والأردن بالإضافة إلى القطاع والضفة).

وتلاحظ وكالة الغوث في تقريرها أن قضية اللاجئين، ستكون من بين قضايا أخرى على طاولة مفاوضات الوضع الدائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي من المفترض، بموجب إتفاق ١٣/٩/١٩٩٣ أن تصل إلى نهاياتها في العام ١٩٩٩م، وتستخلص الوكالة من ذلك أن مثل هذه المفاوضات تضع الإطار الزمني المفترض خلاله أن تتحقق المواءمة بين خدماتها وخدمات السلطة الفلسطينية، وأن تتوفر خلاله أيضاً، الظروف السياسية والإقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية تدريجياً، وبما يمكن من بناء مخطط للإلغاء التدريجي لأنشطة الوكالة التي يمكن الإستغناء عنها، والى التسليم الميسر لعمليات أخرى في وقت لاحق، على طريق الإنهاء التدريجي للوكالة في هذين الإقليمين.

ووفق هذا المنظور تستنتج الوكالة أن عملية المواءمة بين خدماتها وخدمات الجهات الأخرى في الضفة والقطاع (السلطة والجمعيات والمؤسسات الخاصة) قد دخلت «إطاراً جديداً».

أما مقومات العمل داخل هذا الإطار الجديد فيمكن الحديث عنها في ثلاثة مجالات:

* قيام سلطة فلسطينية وليدة في مناطق الحكم الذاتي تلعب وكالة الغوث دوراً بارزاً في التخطيط لبناء مؤسساتهاوبنيتها التحتية شبيهة بتلك القائمة في الوكالة نفسها (كمجالات الصحة والتعليم والإغاثة الإجتماعية) والاسهام الفعلي في بناء هذه المؤسسات لما للوكالة من خبرة عملية في هذا المجال.
* إستحداث الدول المانحة، عبر لجنة العمل الخاصة باللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف لبرنامج تطبيق السلام،

بصندوق مستقل، أوكلت إلى الأونروا تنفيذ مشاريعه بهدف إقناع اللاجئ الفلسطيني في الضفة والقطاع بفوائد السلام، وطمأنة اللاجئ في الأردن وسوريا ولبنان بأن الحل لن يتجاوزه.

* تعديل إتجاهات التركيز في برامج الوكالة في القطاع والضفة، وصولاً إلى البدء بنقل جزء من مقر الرئاسة من فينا إلى مدينة غزة، لتعزيز الإشراف الرئاسي على برامج الوكالة في مناطق عملياتها، وبشكل خاص على الخدمات التي تعنى بها السلطة الفلسطينية، وتطوير حالة التكامل بين الطرفين، وبما يسهل على الوكالة تسليم عملياتها إلى السلطة في وقت لاحق.

وفي نظرة إلى ما تحقق من خطوات نلاحظ أن عملية المواءمة بين خدمات السلطة وخدمات الوكالة تسير في إتجاه التكامل، بالترافق مع خطط جاهزة للتسليم عند الطلب أو عند إتخاذ القرار.

* ففي التعليم صارت الأونروا تشارك في تصميم المنهاج الفلسطيني من خلال مشاركة موظفيها في أجهزة السلطة الفلسطينية، مع تنسيق الطرفين في المسائل المتصلة بالتدريب المهني والتقني، كما أوكلت السلطة إلى الوكالة أمر بناء المدارس الجديدة وتوقفت في الوقت نفسه عن تدريب المعلمين قبل الخدمة في الضفة الغربية وأحالت هذه المهمة كاملة إلى الوكالة، إلى جانب إجراءات أخرى تقود في نهاية المطاف إلى توحيد الخدمات، عبر دمج المؤسسة التعليمية لدى الطرفين، وصولاً إلى نقلها نهائياً لتصبح تحت مسؤوليات السلطة الفلسطينية.
* وفي الصحة تتواصل المشاورات الرسمية وغير الرسمية بين الطرفين على أرفع المستويات، وتم تعيين كبار موظفي الصحة لدى الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة كأعضاء في لجان تقنية لدى السلطة الفلسطينية تقوم بتقييم الاحتياجات وإعداد الإستراتيجيات الملائمة للجوانب المختلفة من الرعاية الصحية. كما تم التوصل بين الطرفين إلى إتفاق لتجنب التشابك والإزدواجية بين الخدمات، بما في ذلك تسليم بعض مرافق الرعاية الصحية لتديرها السلطة الفلسطينية، على أن تتواصل هذه العملية في مناطق الحكم الذاتي.

وتلحظ الوكالة خطة تتيح لها لاحقاً نقل مؤسساتها في الضفة والقطاع، إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية بما في ذلك نقل الموظفين ليصبحوا من ملاكات السلطة، مع استدراك أن مستوى رواتب الوكالة للموظفين المحليين في الضفة والقطاع أعلى بكثير من رواتب السلطة الفلسطينية. لذلك تجري الوكالة منذ

الأن معالجة الفوارق بين الرواتب بتقليص الفجوة على مدى السنوات القادمة، من خلال تعديلات جزئية لمستويات رواتب موظفيها بالمقارنة إلى الزيادات التي تمنحها السلطة الفلسطينية. وهو ما يشير في نهاية الأمر إلى أحداث تآكل في مستوى رواتب موظفي الوكالة ليتجانس مع مستوى رواتب موظفي السلطة الفلسطينية.

المواءمة: من عملية «تقنية» إلى عملية سياسية:

الملاحظة الأبرز في «الإطار الجديد» للمواءمة، في الضفة والقطاع، أن انتقل من سياق «التقني» إلى سياق سياسي وأنه بات مرتبطاً بإتفاق إعلان المبادئ، ويرهن نتائجه النهائية بما ستسفر عنه مفاوضات الوضع الدائم، ويضع لنفسه إطاراً زمنياً يتوافق مع الإطار الزمني لهذه المفاوضات.

وإذا كانت الوكالة تشير في تقريرها إلى ضرورة إدامة خدماتها، حتى مع وصول الأطراف إلى حل لقضية اللاجئين، وتحرص على إحداث إنتقال ميسر للخدمات إلى الجهات الجديدة، مشترطة توفر الظروف المناسبة لهذا الإنتقال (إقتصادياً ومالياً)، لكن هذا لا يقلل من خطورة ما يجري تنفيذه وخاصة انعكاسه على الحقوق السياسية للاجئين الفلسطينين.

• فالمواءمة إنتقلت من كونها عملية تقنية تهدف إلى خلق التجانس والتكامل في الخدمات (كالإلتزام مثلاً بأسس العملية التعليمية وبرامجها) إلى عملية تجانس وتكامل، ثم لاحقاً تسليم للخدمات بذريعة إلغاء الإزدواجية في تقديم الخدمات في المجال الواحد.

• المواءمة صارت جزءاً من خطة متكاملة ترتبط بالحل السياسي لقضية اللاجئين، وظيفتها إنهاء خدمة الوكالة، والإعلان رسمياً عن حلها. خطورة الأمر أن الوكالة تشكل العنوان السياسي لإعتراف المجتمع الدولي بوجود مشكلة اللاجئين. وأن إنشائها تمّ في سياق هذا الإعتراف، وبالترافق مع ولادة القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة. وتحرص الأمم المتحدة على الإشارة سنوياً، في إطار التجديد لوكالة الغوث، على ألا يشكل قرارها هذا مساً بحقوق اللاجئين السياسية كما نص عليها القرار ١٩٤. وبالتالي فإن الحديث عن إنهاء خدمات الوكالة وبشكل يستبق الوصول إلى حل يكون تطبيقاً للقرار ١٩٤ أمر يشكل في حد ذاته مبعث قلق للاجئين. فقلق اللاجئين لا يقتصر على التخوف من أن يفقدوا الخدمات التي توفرها لهم الوكالة، بقدر ما مبعثه أن يشكل إنهاء خدمات الوكالة وحلها إعلاناً بإغلاق ملف اللاجئين قبل الوصول

إلى حل لقضيتهم بموجب القرار ١٩٤.

• المواءمة عملية متكاملة تسير جنباً إلى جنب مع برنامج تطبيق السلام، وبالاستناد إلى نتائج لجنة العمل الخاصة باللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف. مع ملاحظة أن عمل اللجنة يقتصر على إنجاز دراسات عن اللاجئين، وإجازة وتمويل مشاريع للتأهيل الإجتماعي والإقتصادي (مثال على ذلك برنامج تطبيق السلام) وذا كان المرء لا يعارض إقامة مثل هذه المشاريع، نظراً لما فيها من فائدة جمة في خدمة اللاجئين، إلا أن تقديم هذه المشاريع، بديلاً لحق العودة، وفي سياق مشروع تأهيل اللاجئين في الضفة والقطاع ودمجهم في محيطهم، وإسقاط صفة اللاجئين عنهم، قضية خطيرة ذات انعكاسات هامة خاصة أن مثل هذه الخطورة قد تتبعها خطوات لاحقة من نمط وقف عمليات الوكالة في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتقليص خدماتها في مناطق الشتات، بدرجات متفاوتة (ربما في الأردن لخصوصية وضع اللاجئين أكثر من لبنان وسوريا) وأن مثل هذه الخطوات، ستثير قلق اللاجئين، كما ستثير قلق الدول المضيفة (وعلى الأخص لبنان، الذي تتسم خارطته السياسية والإجتماعية بحساسية فائقة) خوفاً من مخاطر توطين اللاجئين على أراضيه، كما أن الوصول إلى وضع مماثل سيفتت قضية اللاجئين، ويحولها من قضية شعب إلى «قضايا» جاليات مقيمة في أقطار عربية مختلفة.

• استطراداً يمكن القول إن مخاوف اللاجئين من هكذا حلول يعززها أكثر من مؤشر أبرزها: رفض إسرائيل الإعتراف بالقرار ١٩٤ أساساً للتفاوض حول قضية اللاجئين، تصويت الولايات المتحدة لمرتين بالإمتناع، وإسرائيل بالرفض على مشروع قرار بتجديد العمل بالقرار ١٩٤ في الجمعية العامة للأمم المتحدة عامي ٩٤ – ٩٥، مما يشير إلى تآكل دولي في قوة القرار المذكور. إسقاط الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات طابا في ٤/٥/١٩٩٦م القرار ١٩٤ من خطابه في الحديث عن قضية اللاجئين. رضوخاً للضغط الأميركي لم تتمكن اللجنة الإستشارية لإجتماع عمان الأخير الخاص بالوكالة من إيراد القرار ١٩٤ أساساً لحل قضية اللاجئين، وإعتمادها بدلاً عن ذلك عبارة عامة إذ إكتفت بالإشارة إلى «قرارت الأمم المتحدة ذات الصلة»، وهذا يشكل مؤشراً إضافياً لتآكل القرار ١٩٤.

خلاصة

• إنتقلت عملية المواءمة بين خدمات الوكالة

وخدمات الدول المضيفة من إطارها «التقني» إلى إطارها السياسي. وتحولت من عملية تستهدف التجانس والتنسيق والتكامل بين الخدمات وضمان الوفرة للاجئين إلى عملية تستهدف التمهيد لتسليم الوكالة خدماتها إلى الجهات البديلة.

* هذا الإنتقال، بالتزامن مع تقدم تطبيق الإتفاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أتاح للوكالة أن تضع لنفسها خطة وإطاراً زمنياً لإنهاء خدماتها في المناطق الفلسطينية المحتلة، بإنتظار توفر فرص مناسبة في مناطق الشتات (لبنان، سوريا، الأردن) مع التمييز في خصوصية كل قطر، حيث أفق الحل في الأردن يتسم بوضوح أكثر مما هو عليه أفق الحل في لبنان وسوريا.
* إنهاء خدمات الوكالة والإعلان عن حل المنظمة، سيشكل إعلاناً دولياً عن وصول قضية اللاجئين إلى حل، وهو ما يهدد حقوقهم الوطنية، علماً أن بقاء الوكالة يشكل في حد ذاته إعترافاً دولياً بوجود مشكلة اللاجئين. وبالتالي إن ما يقلق اللاجئين، ليس فقط إحتمال حرمانهم من خدمات الوكالة، بل وكذلك ما سيصيب حقوقهم الوطنية، وعلى الأخص حقهم في العودة من ضرر.
* المنحى العام لقضية اللاجئين يهدد بتحويلهم من شعب موحد إلى جاليات مجزأة موزعة في الدول المضيفة، وهو ما يستوجب إيجاد إطار موحد لهم، يحافظ على وحدة قضيتهم، دون أن يفسر ذلك تعريضاً بالمكانة التمثيلية لمنظمة التحرير.

معتصم حمادة

اللاجئون الفلسطينيّون في سوريّا بين خدمات الأونروا وحقّ العودة

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في الجمهورية العربية السورية المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) كما في حزيران/يونيو[1] ١٩٩٥ (٣٣٧,٣٠٨) لاجئا فلسطينيا – وتبلغ نسبتهم إلى مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا ١٠,٦٪، يقيمون في عشرة مخيمات (مستثنى منها القاطنين في مخيمات اليرموك – جنوبي دمشق، واللاذقية، ومخيم حندرات – حلب)، وتبلغ نسبة هؤلاء من مجموع اللاجئين المسجلين في سوريا ٢٨,١٪، والباقي (أي نسبة ٧١,٩٪) يسكنون المخيمات الثلاث المشار إليها (ويبلغ عددهم حوالي ١١٢ ألف لاجئ) وفي المدن السورية.

بلغ عدد الطلبة الدارسين في مدارس الأونروا الإبتدائية والإعدادية لعام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ما مجموعه ٦٠,٧٤٣ طالباً (تبلغ نسبة التلميذات منهم ٤٨,٣٪)، بالإضافة إلى ٧٧٦ يتلقون تدريباً مهنياً في مركز التدريب المهني الوحيد التابع لأونروا في سوريا.

وتقدم الأنروا خدمات في العناية الصحية الوقائية والعلاجية، وكذلك العناية بالأم والطفل وفي مجال الصحة البيئية من خلال مراكزها الصحية التي يبلغ المعدل الوسطي لعدد المرضى في اليوم الواحد للطبيب الواحد ٨٧ مريضا (علما أن دوام الأطباء في عدد واسع من المراكز الصحية هو دوام جزئي وليس دواما كاملا).

وفي مجال الإغاثة والشؤون الاجتماعية يتلقى ما نسبته ٦,٤٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى أونروا في سوريا مساعدات عينية أو مساعدات مالية، أو مساعدات لترميم

المآوي، أو لتأمين القيام بمشاريع صغيرة خاصة.

وتشرف الأونروا على (١٣) مركزا للمرأة لتدريب النساء على الأشغال اليدوية والأعمال التجارية، بلغ متوسط عدد من تلقين تدريباً في المركز الواحد لعام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ولمجموع الدورات على مدار العام ٧٥ متدربة فقط. كما تشرف الأونروا على أربعة مراكز لتأهيل المعوقين (من الأطفال) الذين يعانون من اعاقات جسدية أو نفسية.[٢]

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٤٨ (د - ٣) الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض على من لا يرغب في العودة. ومنذ صدور هذا القرار والجمعية العامة للأمم المتحدة تجدد التأكيد عليه في كل دورة من دوراتها الإعتيادية. وما زال الشعب الفلسطيني (واللاجئون الفلسطينيون جزء منه) يعلن تمسكه بهذا القرار الدولي، ويدعو المجتمع الدولي لتطبيقه، ويرى في ذلك أحد الشروط الرئيسية لبناء تسوية سياسية متوازنة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولضمان الأمن والإستقرار لجميع بلدان وشعوب منطقة الشرق الأوسط.

في الثامن من كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٠٢ (د - ٤) بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) كتعبير عن التزام المجتمع الدولي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقا للقرار ١٩٤ (د - ٣)، وكان قرار الجمعية العامة بتأسيس هذه الوكالة مسنوداً بالقرار ١٩٤ ومرتبطاً به. لذلك فقد ظل الربط قائما بصورة دائمة فيما بين استمرار الأونروا قائمة بتقديم خدماتها إلى اللاجئين وبقائها قائمة كوكالة دولية وبين استمرار المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته إزاء حق اللاجئ في العودة وفقا للقرار ١٩٤. ويظهر قلق اللاجئين في الظروف السياسية الراهنة ويتعمق أكثر فأكثر على مستقبلهم وحقهم في العودة نتيجة لما يلمسونه من اتجاهات عملية في التقليص المتدرج لخدمات الأونروا التعليمية والصحية والإغاثة والشؤون الإجتماعية تستهدف الوصول إلى تسليم خدماتها وبرامجها ومؤسساتها إلى سلطة الحكم الإداري الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى حكومات البلدان المضيفة في أقاليم عمليات الأونروا الأخرى (سوريا، لبنان، الأردن)، ويظهر هذا القلق بصورة أوضح لدى اللاجئين نتيجة الربط الجاري الآن بين برامج

الأونروا وبين توجهات وسياسات لجنة اللاجئين العاملة المنبثقة عن مسار المفاوضات المتعددة الأطراف الذي يبحث في موضوع اللاجئين ليس بالإنطلاق من حقهم في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، وبالتالي، فإن ميدان بحثها هو مسار المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، بل بإعتبارها قضية اقليمية يجري البحث عن حق انساني - اجتماعي لها يحول موضوع اللاجئين إلى مجرد قضية مجموعات سكانية متواجدة في البلدان المضيفة. لكل هذه الاعتبارات، فإن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (كما هو حال الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين عموماً) يرون أن معالجة موضوع اللاجئين يجب أن يستند إلى تطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤، وأن ميدان البحث هو المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وأن هذا شرط لا غنى عنه من أجل تسوية سياسية متوازنة تضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب ودول المنطقة. ويرى هذا التصور ضرورة اطلاع المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات غير الحكومية بدوره من أجل احترام قرار ١٩٤ وتطبيقه. كما أن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعبرون في كل المجالات المتاحة عن تمسكهم بإستمرار الأونروا قائمة كوكالة دولية مستمرة في تقديم خدماتها التعليمية والصحية والإجتماعية لاعتبارين اثنين مترابطين مع بعضهما البعض الأول كتعبير عن استمرار تبني المجتمع الدولي لحق العودة وفقاً للقرار ١٩٤، والثاني بسبب المعاناة الإقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم أعباؤها عاماً بعد آخر على جمهور اللاجئين المحرومين بسبب استمرار ابعادهم القسري عن وطنهم وحرمانهم من مصادر عيشهم الطبيعية في وطنهم.

الأونروا ولجنة اللاجئين العاملة المتفرعة عن المتعددة:

أطلقت الأونروا برنامج تطبيق السلام في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٣ لجعل نتائج عملية السلام ملموسة على الصعيد المحلي (على حد قول تقرير المفوض العام للأونروا لعام ١٩٩٤ / ١٩٩٥. و «استهدفت الوكالة من خلال برنامج تطبيق السلام، الإسهام في تعزيز البنية الأساسية والموارد الاقتصادية المتاحة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، تمهيدا للتسليم النهائي للخدمات».[٣]

و«اقترحت الأنروا أفقاً زمنياً مدته خمس سنوات للشؤون المالية والتخطيط يتزامن مع المرحلة الإنتقالية المنصوص عليها في اعلان المبادئ» (فقرة ٢٢ ص ٧ من التقرير المذكور ويشير تقرير المفوض العام إلى أن المشاركين في الاجتماع غير الرسمي لكبار المتبرعين والحكومات المضيفة في عمان آذار / مارس ١٩٩٥، شجعو الوكالة على

تقليص التكاليف المتكررة للمشاريع إلى الحد الأدنى، وضمان تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام.

ان هذه المؤشرات، وكما هي واردة في تقرير المفوض العام للاونروا لعام ١٩٩٤ / ١٩٩٥، بالإضافة إلى اللغة السياسية التي باتت تتصدر تقارير المفوض العام السنوية، تشير إلى أن لجنة اللاجئين العاملة المتفرعة عن المسار متعدد الأطراف باتت تشكل مرجعية التخطيط لأعمال وبرامج الأونروا وتبتعد بها تدريجياً خطوة بعد أخرى عن دورها ووظيفتها المحددة لها وفق منطوق قرار انشائها الصادر عن الجمعية العامة (٣٠٢ د - ٤ تاريخ ٨/ ١٢/ ٤٩). والذي هو في جوهره استمرار وجود الأونروا قائمة كوكالة دولية، واستمرارها في تقديم خدماتها إلى حين تطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، أو التعويض على من لا يرغب في العودة، وهذا ما يتجاهله تماما تقرير المفوض العام المشار إليه ولا يأتي على ذكره في أي قسم من أقسامه (وردت فقط اشارة في تقرير رئيس اللجنة الاستشارية - للأونروا - والموجهة إلى المفوض العام أشارت إلى أن اللجنة الاستشارية «أيدت بقوة جميع الخطوات الايجابية نحو تحقيق عادل ودائم وشامل، وايجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة». وبهذا الصدد يمكن أن نقدم منظور الأونروا لتسليم خدماتها وبرامجها ومؤسساتها إلى السلطة الفلسطينية كنموذج لإتجاه سياسة الأونروا (الموجهة من لجنة اللاجئين العاملة) لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

يقول تقرير المفوض العام[٤] (الفقرة السادسة من الصفحة الثانية): «ومن أسس جهود الوكالة أن عملياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنتقل في النهاية إلى السلطة الفلسطينية حالما يصبح هذا الإنتقال ملائما وممكنا»، ويستكمل التقرير محددا متى يمكن اعتبار هذا الانتقال ملائما وممكنا بالقول: «ويعتبر تولي الفلسطينيين المسؤولية الكاملة عن توفير التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمثابة مؤشر إلى انتفاء الحاجة إلى خدمات الأونروا وإلى استمرارها كمؤسسة تقدم هذه الخدمات ل ١,٢ مليون لاجئ (حسب الاحصاءات الرسمية للأونروا) يسكنون الضفة الغربية وقطاع غزة، هو تولي الفلسطينيين المسؤولية الكاملة عن توفير الخدمات لهم حيث هم، وليس تطبيقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ - وفي هذا سياسة تقوم على التوطين والدمج في المجتمعات المحلية بديلا عن حق العودة.

ان التدقيق بأهداف برنامج تطبيق السلام الذي أطلقته الأونروا منذ تشرين

الأول / أكتوبر ١٩٩٣ (على أهمية ما يمكن أن يقدمه لمجتمع اللاجئين من خدمات وبنية تحتية، وهو ما ينبغي توسيع فائدة مجتمع اللاجئين منه في جميع المجالات)، وعمليات التقليص الجارية في الميزانية الاعتيادية للأونروا (إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الحاجات المتزايدة للاجئين نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والصعوبات الإقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم عاما بعد آخر)، والتوجه إلى تسليم الخدمات للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى البلدان المضيفة، وبالتالي منظور انهاء وجود الأونروا كمؤسسة دولية، هو الذي يبرر القلق والمخاوف المنتشرة في أوساط اللاجئين على مصيرهم ومستقبلهم التي يتحدث عنها تقرير المفوض العام. ويغذي هذه المخاوف أكثر الآن بدء الأونروا بمراكمة ميزانية خاصة لتعويضات نهاية الخدمة لما يزيد عن ٢١ ألف موظف، والعقود المؤقتة لمدة ثلاثة سنوات التي تبرمها مع الموظفين الجدد. وإذا كان اللاجئون يتطلعون دوما نحو تحسين خدمات الأونروا في مختلف الميادين، فإن هذا يشير إلى تمسكهم ببقاء الأونروا قائمة، ويمثل تعبيرا عن استمرار تحمل المجتمع الدولي المسؤولية ازاء حل قضية اللاجئين على قاعدة القرار ١٩٤، جنبا إلى جنب مع حاجاتهم المتواصلة والمتزايدة.

تقليص خدمات الأونروا في سوريا:

تواصل الأونروا سياسة تقليص خدماتها التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وهذا ما تبينه الجداول المقارنة لميزانية الأونروا.[٥]

١ - برنامج التعليم:[٦]

بلغت نفقات العامين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لبرنامج التعليم ما قيمته ٣٢,٨٣٣ مليون دولار، بينما هي تنخفض في الميزانية المقترحة للعامين ١٩٩٦ + ١٩٩٧ إلى ٢٧,١٣٤ مليون دولار، في الوقت الذي يرصد فيه ملحق تقرير المفوض العام زيادة في عدد الطلبة الدارسين في مدارس الأونروا ٦٠٧٤٣ طالبا الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥ إلى ٦٢,١٤٠ طالبا للعام الدراسي ١٩٩٦ / ١٩٩٧.

«وظل الاكتظاظ مشكلة كبرى في مدارس الأونروا، حيث عملت ٩٨٪ من الصفوف الإبتدائية و ٩١٪ من الصفوف الإعدادية بنظام الفترتين، مما حرم التلاميذ فعليا من الأنشطة المضافة إلى المناهج. وكانت ١٥٪ من المدارس قائمة في أبنية مستأجرة تفتقر إلى المرافق المساعدة على التعلم» (فقرة ١٥٨ في الصفحة ٤٧ من تقرير المفوض العام).

كما بلغت نسبة التسرب من الدراسة للأطفال والأحداث ممن هم في سن الدراسة للمرحلتين الابتدائية والاعدادية في عام ١٩٩٥ ما معدله ١٥,١٪، وتعكس هذه النسبة بصورة خاصة الظروف الاقتصادية الصعبة لسكان المخيمات التي تدفع نسبة ليست بالقليلة من الأحداث ممن هم في سن الدراسة الاعدادية للتسرب من الدراسة.

برنامج الصحة:(٧)

بلغت نفقات العامين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لبرنامج الصحة ما قيمته ١١,٠٨٢ مليون دولار. انخفضت لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ إلى ١٠,٦١٥ مليون دولار. وتنخفض مرة أخرى في الميزانية المقترحة لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ إلى ١٠,٤٢٨ مليون دولار. في الوقت الذي ازداد فيه عدد المستفيدين من هذه الخدمات من ٣٤٥١٠٠ لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ إلى ٣٧١,٧٠٠ لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

هذه الأرقام، لا تقدم وحدها صورة كافية عن مستوى التقليص في الخدمات الصحية والمجالات التي يطالها هذا التخفيض. ويشير تقرير المفوض العام (الفقرة ٧٦ ص ٢٢) إلى اتخاذ تدابير معينة، بينها مراجعة سياسة الإحالة والإدخال إلى المستشفيات، مع اعطاء الأفضلية لحالات الطوارئ، وخفض عدد أيام الإستشفاء المستهلكة، واعتماد قوائم انتظار في بعض الأحيان للحالات الجراحية المزمنة. وقد تم استحداث نظام لتقاسم التكاليف تواصل الأونروا بموجبه تغطية ٧٥٪ من تكاليف المعالجة في المستشفيات المتعاقد معها، بينما يدفع اللاجئون الباقي (بدئ العمل بهذا النظام في أيلول / سبتمبر ١٩٩٥)، ويضيف ملحق تقرير المفوض العام إلى هذه الإجراءات: «الدفع للعمليات الجراحية دون العلاج الداخلي، وخفض مستوى التعويض عن فواتير الإستشفاء، وتحديد سقف للتعويض الإجمالي». كما يشير إلى «انفاق نحو ٢٥٪ من الميزانية النقدية لدائرة الصحة على الإستشفاء ودعمه لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وقد تتقلص هذه النسبة في الميزانية المقترحة للعامين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ إلى نحو ١٩٪، ولذا فقد انبغى للأونروا أن تقلص هذه الخدمات بشكل كبير».

وتقدم اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بعديد من المذكرات الموجهة إلى الأونروا والتي تحمل عددا من المشكلات التي يعانون منها في مجال الخدمات الصحية. وقد تضمنت المطالب توفير طبيب بدوام كامل بدلا من الدوام الجزئي، وتأمين أطباء أخصائيين في عيادات الأونروا أو التعاقد مع أطباء أخصائيين من خارج ملاك أطباء الأونروا، والتعاقد مع مستشفيات لاستقبال

المرضى في عديد من المخيمات، وزيادة عدد الأسرة المخصصة لإستقبال المرضى وزيادة عدد الليالي المخصصة للاجئين في المستشفيات، وتوفير مساعدين مخبرين، وتوفير الأدوية على مدار أيام الشهر. والى الآن تبدي أونروا قبولاً لبعض المطالب من حيث المبدأ، لكنها تشترط لتوفير الخدمات المطلوبة توفر الإعتمادات المالية المطلوبة، ولا تبدي بالمقابل استعداداً لتلبية خدمات بحجة أنه ليس من عادتها توفير هذه الخدمات الطبية.

ويعاني الكثير من أطفال اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من مرض فقر الدم المنجلي نتيجة انتشار زواج الأقارب في غالبية مخيمات اللاجئين. كما يعاني الكثير من الأطفال من حالات الإعاقة الجسدية والعقلية. ولا تبدي الأونروا إلى الآن المساعدة المطلوبة لأسر الأطفال الذين يعانون من فقر الدم المنجلي، رغم التكاليف الباهظة التي يتحملها هؤلاء وبالرغم من سوء أوضاعهم المادية. كما يغلب على الإهتمام الحديث في برامج الأونروا الخاص بالمعاقين جوانب النشاط الاجتماعي والترفيهي، ولا يبدي اهتماماً كافياً في العلاج والتأهيل الذي يمكن هؤلاء من الاندماج مع المجتمع.

برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية:(٨)

بلغت الميزانية المعتمدة للعامين ١٩٩٤/١٩٩٥ لبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ما قيمته ٨,١٢٠ مليون دولار، انخفضت في الميزانية المقترحة للعامين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (٨,٠٤٢) مليون دولار، في الوقت الذي يرصد فيه ملحق تقرير المفوض العام زيادة في عدد المستفيدين من البرنامج من ٣٤٥١٠٠ لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ إلى ٣٧١٧٠٠ لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وزيادة في عدد حالات العسر الشديد المستفيدة من البرنامج من ٢١٧١٤ لعامي ١٩٩٥ - ١٩٩٥ إلى ٢٢٧٧٧ لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧.وظل الوضع السكني غير الملائم مشكلة للكثير من اللاجئين.

وإذا كان برنامج المرأة يلقي اهتماما نسبيا من قبل الأونروا، إلا أن الواقع الراهن لهذا البرنامج يشير إلى وجود ثلاثة عشر مركزاً للمرأة للتدريب على الأشغال اليدوية والأعمال التجارية بلغ متوسط من تلقين تدريباً في المركز الواحد منها لعام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ ولمجموع الدورات على مدار العام خمسة وسبعون متدربة فقط.

وتشرف الأونروا على أربعة مراكز لتأهيل المعاقين (من الأطفال) الذين يعانون من اعاقات جسدية أو نفسية. في الوقت الذي يعاني فيه الآلاف من اللاجئين الشباب من الإعاقات الجسدية والنفسية، ولا تبدي الأونروا اهتماماً جدياً ببرنامج تأهيل لهؤلاء

يتناول المعالجة والتأهيل المهني والمساعدة على خلق مراكز انتاجية لهم.

ملاحظات اجمالية حول برامج الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية:

١ - يلاحظ من المعطيات آنفة الذكر أن الأونروا ماضية في سياسة تخفيض خدماتها للاجئين الفلسطينيين عاما بعد آخر. وهذا يشمل الكتلة الاجمالية للموازنة، ويتضمن تقليصا في موازنات برامج والغاء لبرامج خدمات أخرى.

٢ - يتضح بصورة أكثر أن التخفيض يطال أساسا الخدمات المقدمة للاجئين، باعتبار أن الموازنات المشار إليها تتضمن رواتب العاملين في الأونروا. وهؤلاء لا يتناقص عددهم، بل يزداد (وان بنسبة قليلة). ويتضح هذا أكثر إذا ما علمنا أن نسبة ما تستهلكه رواتب العاملين تبلغ في المعدل الاجمالي العام للأونروا (٦٨,٢٪) من مجموع الميزانية، ناهيك عن كل الجوانب الادارية الأخرى المتعلقة بالمقرات والنقل وغير ذلك.

٣ - إذا أردنا احتساب موازنة برنامج تطبيق السلام فإننا نلاحظ أن الأونروا قررت موازنة للضفة الغربية وقطاع غزة مقدارها ١٤٤ مليون دولار، بينما خصصت للأقاليم الثلاثة الأخرى (سوريا، لبنان، الأردن) ميزانية مقدارها ١٠,٤ مليون دولار للمرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام، وهذا يؤشر مرة أخرى المنحى السياسي الذي يحكم أعمال الأونروا وبرامجها.

ضرورة استمرار الأونروا

إن استمرار الأونروا قائمة كوكالة، دولية تعني بالنسبة للشعب الفلسطيني ولمجتمع اللاجئين خاصة، استمراراً لتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته إزاء حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً للقرار ١٩٤.

ويتطلب هذا الأمر من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية خاصة، العمل إلى جانب اللاجئين والشعب الفلسطيني عموماً من أجل وقف اجراءات التخفيض التي تجريها الأونروا على موازناتها الاعتيادية، والعمل على تحسينها بما يتلاءم ومتطلبات معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي يعيش في ظلها مجتمع اللاجئين المحروم من حقه في التطور المستقل والحر على أرض وطنه.

فقضية اللاجئين تحكمها مرجعية دولية، وهذه الحقيقة تؤكدها قرارات

الأمم المتحدة التي تكفل للاجئين الفلسطينيين مكانة اللاجئ من الناحية القانونية، وهذا تحديد سياسي يترتب عليه بأن اللاجئين ليسو افراداً بل جماعة تنتمي إلى أصل انسلخت عنه لأسباب قاهرة، ولهم توحدهم مع هذا الأصل، مما يمنحهم كأساس حق العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وهذا ما يجسده القرار ١٩٤، وإلى أن تحل قضية اللاجئين وفق القرار المذكور، كلفت الأمم المتحدة جهازاً خاصاً (الأونروا) لتولي شؤون اللاجئين إلى حين تطبيق القرار.

إن الأونروا جهاز دولي يفترض فيه أن لا يجحف بحق العودة، بل يعمل على تأكيده، وترسيخ مكانة اللاجئين القانونية والسياسية من خلال التعاطي معهم كجماعة ومنحهم بطاقة اللاجئ وإنشاء مخيمات اللاجئين كوحدات متميزة عن محيطها وقائمه بإطار الرعاية الكاملة للأونروا.

ملاحظة ختامية

إن الهيكليه التفاوضيه القائمه وما نتج عنها من اتفاقات وما قد يسجل عليها من ملاحظات، لم تلغ دور القرارت الدولية في الحفاظ على المكانة القانونية السياسية لقضية اللاجئين، ولم تنل من الالتزام العالمي بها، وتتأسس على هذا الأمر النقاط التالية كضروره وطنيه فلسطينيه،

★ التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس لحل قضية اللاجئين، وبالذات القرار ١٩٤ وضمنه حق العودة، الذي اشترط الإلتزام به قبول إسرائيل في الأمم المتحده، وقرار تأسيس وكالة الغوث الدوليه (الأونروا)، والذي تأسست عليه القرارات المتعلقة بالحقوق الثابته للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وفي هذا الإطار أيضاً يجب التمسك بالقرار ٢٣٧ (مجلس الأمن) حول العودة غير المشروطة للنازحين، ورفض أية محاولة لضم قضية النازحين إلى ملف قضية اللاجئين باعتبارها محاولة مكشوفة لتمويت تطبيق هذا القرار وتهميش قضية النازحين.[٩]

★ رفض مشاريع تصفية الأونروا وانهاء خدماتها وتحويل صلاحياتها وموظفيها إلى الدول العربية المضيفه، والحفاظ على الوكالة بإعتبارها تجسد الإلتزام الدولي القانوني والسياسي والأخلاقي بقضية اللاجئين، وبإعتبار أن تأسيسها استند إلى القرار ١٩٤ وفقرته رقم ١١ التي تنص على حق العودة، وتوفير الشروط اللازمة كي تستمر الوكالة بالتزاماتها تجاه اللاجئين لحين الوصول إلى حل متوازن وشامل وفي الشرق الأوسط.

★ رفض المساس بوضع المخيمات الفلسطينية

ومنع مشاريع تصفيتها أو نقل اللاجئين منها في إطار مشاريع التأهيل، بحكم المكانة الدولية التي تتمتع بها وما يضيفه وجودها من قوه معنوية وماديه على قضية اللاجئين، كما أن التمسك بمكانة المخيمات لما تمثله من التزام سياسي وقانوني بحقوق اللاجئين لا يتعارض البته مع كافة المشاريع الضرورية لتحسين الظروف المعيشيه السائدة وتحسين الخدمات التي تقدم لسكانها.

علي سعيد بدوان

الهوامش:

(١) تقرير المفوض العام للأونروا إلى الأمين العام ١٩٩٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الفقرة ١١ الصفحة ٤ من تقرير المفوض العام ١٩٩٥.

(٤) الفقرة السادسة من الصفحة الثانية لتقرير المفوض العام.

(٥) الملحق المرفق مع تقرير المفوض العام.

(٦) المصدر السابق، ومنشورات الأونروا للعام ١٩٩٥ حول أوضاع اللاجئين.

(٧) المصادر السابقة.

(٨) تقارير الأونروا.

(٩) رمزي رباح، اللاجئون الفلسطينيون ومفاوضات الوضع الدائم، دار التقدم العربي؛ بيروت ١٩٩٦.

(١٠) وثائق الأمم المتحدة حول الأونروا.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: حق العودة ومقاومة التوطين

محاربة التوطين والتمسك بحق العودة، هي الفكرة التي عقدت من أجلها الحلقة الدراسية التي تناولت أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والتي حضرتها ١٦ شخصيةً سياسية وباحثاً ومهتماً وناشطاً في جمعيات حقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية اللبنانية والفلسطينية، وقدمت فيها أوراق عمل تناولت الأوضاع القانونية والتربوية والصحية والإجتماعية للفلسطينيين، اضافة إلى ورقة تناولت أوضاع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وتم الإتفاق عليها بعد نقاشات مطولة تضمنت العلاقة والرؤيا السياسية للوضع الفلسطيني في المنظور الرسمي اللبناني، ومسألة التركيبة الداخلية الفلسطينية والمرجعية القيادية في لبنان وعواملها.

وكان تحديد موعد «السيمينار» محاولة لربطه بمناسبة وطنية فلسطينية، (يوم الأرض - ١٥ أيار - ٥ حزيران - ١٣ أيلول) لكن المتابعات لم تكن كافية لإنجاز التحضيرات في الوقت المناسب، وهكذا وصل الإختيار إلى ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦، يوم إجراء الإنتخابات في الضفة والقطاع، للإعراب عن تعبير علمي هادئ للاجئين في لبنان، يذكّر بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات.

وقد تميزت الحلقة بدقة المواعيد لإنجاز المواضيع، وبمستوى من الأداء الجيد، وغزير المعلومات.

وبرزت أهمية هذه الحلقة لأسباب عديدة منها:

(١) : معالجة موضوع هام وحساس بالنسبة للفلسطينيين واللبنانيين.

(٢) : معالجة أوضاع الأعداد الكبيرة

والمتزايدة من اللاجئين.

(٣) : محاولة لإشراك جميع التيارات الفكرية والسياسية اللبنانية والفلسطينية في وضع تصور لمعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من كل جوانبه.

جدول الأعمال:

رسا جدول الأعمال أخيراً على أن تكون كلمات الافتتاح لدقائق قليلة، وتقتصر فقط على الدار المستضيفة للحلقة الدراسية، وللمنتدى الذي منحها أسمه ورعايته، ثم تكرّس ساعة للحوار في الموضوعات التالية، وعلى الشكل التالي: الأوضاع القانونية، الأونروا، التعليم، الأوضاع الصحية والشؤون الاجتماعية، وتختتم بجلسة اقتراحات وتشكيل لجان.

الافتتاح:

افتتح الحلقة الأستاذ منح الصلح رئيس مجلس إدارة دار الندوة، بكلمة قال فيها إن دار الندوة تستضيف هذه الحلقة الدراسية، وملؤها الثقة بالتفاف اللبنانيين جميعاً حول المعالجة العلمية الموضوعية لعنوانها: أوضاع الفلسطينيين في لبنان، حق العودة ومقاومة التوطين. مكرراً الحرص على ثوابت السيادة الوطنية اللبنانية وعلى التعامل الإنساني مع الجميع.

كما ألقى الأستاذ معن بشور كلمة، بصفته رئيس المنتدى القومي العربي، فطرح المراحل التي عبرتها الفكرة لعقد الحلقة الدراسية، حتى بلوغها مرحلة التحقق، ودعا الطرفين الفلسطيني واللبناني إلى طرح الهواجس جانبا، مضيفاً أن الحرب اللبنانية علمت الجميع بأن هيئات المجتمع المدني، تكون في لحظات معينة، هي المؤهلة لقيادة الحوار الوطني، حين ينقطع على المستوى الرسمي، وأن الدور الثقافي يكون المدخل الأفضل لمعالجة القضايا الأخلاقية، حين لا يكون الدور السياسي مؤهلاً للتحرر من المزايدات والتشنجات. واعتبر هذه الحلقة خطوة حذرة ولكن هامة على طريق الحوار اللبناني - الفلسطيني.

ورأى أن أي بحث علمي متجرد عن أوضاع الفلسطينيين في لبنان، عليه أن يتحرر من جملة هواجس وأوهام، حددها على الصعيد الفلسطيني بوهمين.

أ - الاعتقاد أن الحديث عن الحقوق الإنسانية، هو غطاء لمنح الفلسطيني المقيم امتيازاً على المواطن اللبناني.

ب - استخدام شعار الحقوق الإنسانية كغطاء لإبقاء بعض التصرفات والممارسات والمناطق خارجة عن القانون.

وعلى الصعيد اللبناني حدد الوهم الأول بـ:

أ - التحرر من هاجس بعض الأوساط، بأن

هذا الحديث يمكن أن يتحول إلى انتهاك للسيادة اللبنانية والتفريط بحقوق اللبنانيين.

ب - ربط الحديث عن هذه الحقوق بالتوطين.

الأوضاع القانونية للفلسطينيين في لبنان:

بدأت الجلسة الأولى برئاسة الدكتور محمد المجذوب، عضو المجلس الدستوري في لبنان وعميد كلية الحقوق سابقاً في الجامعة اللبنانية. وقد عبّر بكلمته عن صعوبة الفترة التي نمر بها وضرورة إيجاد حلول وخصوصاً في ظل الهجمة الخطيرة التي تقودها الإمبريالية لضرب الوطن العربي وتحجيم دوره ونهب ثرواته.

وحاضر الدكتور المحامي صلاح الدباغ، عضو اللجنة التنفيذية الأسبق في م. ت. ف.، فتناول ثلاثة حقوق هي الإقامة والتنقل، التجنس ثم التملك مشيراً إلى القرار رقم ٤٧٨ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٢، الذي يفرض على الفلسطينيين المقيمين في لبنان والذين أعطيت لهم وثائق سفر صادرة عن دوائر الأمن العام، أن يحصلوا على تأشيرة عودة، بعد أن كان لهم حرية الإقامة والتنقل بحرية، وذلك بموجب الوثائق التي يحملونها، ورأى الدكتور الدباغ أن لا مبرر قانوني وعملي لهذا التدبير من قبل السلطة، وإن سببه يعود للتجاذب السياسي الداخلي.

وأشار إلى قرار جامعة الدول العربية الذي يمنع منح الدول جنسيتها للنازحين الفلسطينيين على أراضيها ومن التملك حفاظاً على كيانهم السياسي. وقال إنه يحق للفلسطينيين تملك العقارات ضمن الحدود للرعايا العرب، وهي خمسة آلاف متر مربع شرط ألا تزيد المساحة على ثلاثة آلف متر مربع داخل بيروت.

وتناول الدكتور فادي مغيزل حق العمل وقال إنه في إطار مقاومة التوطين علينا أن نقوم بكل ما في وسعنا من أجل مساعدة الفلسطينيين العودة إلى وطنهم، وهذا يعني مواجهة ومقاومة محاولات التوطين وعدم تذويب اللاجئين بصورة نهائية في الأقطار العربية التي هجروا إليها. وأن لا تصبح مسألة رفض التوطين حجة لقهر وتعذيب الفلسطيني، وهذا لا يعني منعهم من العمل والتنقل والعلم والتربية والعناية الصحية والرفاه.

ثم استعرض القواعد القانونية التي يخضع لها الرعايا الفلسطينيون المقيمون شرعياً في لبنان، متوقفاً عند القانون الدولي والقانون اللبناني وأهمية وضع الإطار القانوني الصالح لهذه الغاية. وخلص إلى أن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان لا يتمتعون بحق العمل وحق الحصول على

التقديمات الاجتماعية التي يفرضها القانون الدولي، ورأى ضرورة السعي الجدي لضمان عودتهم إلى وطنهم من خلال عدم صهرهم في المجتمع اللبناني من جهة، ومن خلال تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الصمود من جهة أخرى لحين تمكنهم من العودة.

وفي النقاش، شارك العديد من الحاضرين، حيث دعا أبو ماهر اليماني إلى السعي للترخيص للفلسطينيين بإقامة لجان حق العودة، بما يمكنهم من التنظيم والتحرك في حال رفض التوطين، أما بديع عطية من الحزب السوري القومي الاجتماعي، فقد أكدعلى المسؤولية القومية العامة لمصير وأوضاع الفلسطينيين، واعتبر الفلسطيني مواطناً في جزء من وطنه هو لبنان، وأن حق العودة لا يتناقض مع هذه المواطنية. وطالب توفيق مهنا، من المجلس الأعلى للحزب ذاته، بوضع دراسة شاملة للمقارنة بين أوضاع الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان، للوصول إلى مقترحات ترتقي بالأوضاع، مؤكداً على ملحاحية إنهاء الحرمان من العمل سريعاً للفلسطينيين في لبنان. أما الباحث سهيل الناطور فقد قام بمقارنة ثلاثة قرارات تنظيمية لعمل الأجانب في لبنان، لثلاثة وزراء، مبيناً مدى الظلم الفاحش، الذي ازداد قساوة مؤخراً، نظرياً وتطبيقياً، لحرمان الفلسطيني من العمل في لبنان، بهدف تيئيسهم، بلوغاً لتهجيرهم. وختم علي فيصل، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، بالدعوة إلى إلغاء القرار ٤١٧ وإلى تشكيل لجان متابعة لبنانية - فلسطينية للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في لبنان.

الجلسة الثانية تناولت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وقد رئسها المحامي إبراهيم العبد الله رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، فأشار إلى «أن مبادئ حقوق الإنسان وتكافل المجتمع الدولي يفرضان التصدي لمشكلة اللاجئين ومعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها».

وحاضر الأستاذ سهيل الناطور متناولاً مسألتين: الأولى برنامج تطبيق السلام. والثانية الخطة الخمسية للأونروا، متوقفاً عند برنامج الخدمات العادية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، ومستعرضاً الموازنات والنفقات، شارحاً أن المسألة في مسألة الموازنة لخدمات اللاجئين في لبنان تتمثل بالتراجع المتواصل منذ عام ١٩٩٣، سواء بالأرقام المخصصة للإنفاق الفعلي، وليس مجرد إيراد أرقام تزيد قليلاً أو تتساوى مع العام الأسبق، مع إغفال مقصود في إيراد أرقام الحاجات المتزايدة، وحرمان السلطة اللبنانية للفلسطينيين من الاستفادة من خدماتها التي تقدمها عبر الوزارات والإدارات الرسمية والبلديات، إلى

جانب توقف منظمة التحرير الفلسطينية عن دعم مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، فذلك يكمل حلقة الضغوط على الفلسطينيين الهادفة إلى تيئيسهم ودفعهم للبحث عن أية حلول لقضاياهم اليومية على حساب القضايا الوطنية الكبيرة.

ثم عقب الأستاذ جابر سليمان متناولاً الولادة الملتبسة للأونروا، التي جاءت نتيجة مخاض سياسي صعب بدأ بتقرير الوسيط الدولي الكونت برنادوت، وانتهى بتوصية البعثة الاقتصادية للدرس بإنشائها،ثم استعرض الفترة الانتقالية وبرنامج تطبيق السلام.

وفي المناقشات تحدث كل من مروان عبد العال، الذي دعا إلى مواجهة تدهور الأوضاع، سواء تقليص خدمات الأونروا، أو تقليص مؤسسات المنظمة، ومواجهة نبذ الداخل وجذب من الخارج لتهجير الفلسطينيين، ورأى أن المطلوب هو إخراج الفلسطينيين من ملف الحرب الأهلية في لبنان، بيئة ولغة وتجمعا. أما الدكتور خليل شتوي، المدير العام لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقد قدم عدة اقتراحات شدد فيها على ضرورة تناسب توزيع ميزانية الأونروا حسب حاجات الشعب الفلسطيني، والعمل لزيادة مخصصات الدول المضيفة في برنامج تطبيق السلام، ودعا إلى إنشاء لجنة فلسطينية لمتابعة خدمات الأونروا، وشرح الدكتور حسين شعبان تفاصيل هامة في كيفية استخدام الموازنة وتوزيع بنودها كعامل فعال في إنقاص الخدمات المقدمة للفلسطينيين، رغم أن الأرقام الإجمالية تزداد عموماً، وحدد نقاطاً عديدة في مجالات الهدر. أما صالح زيدان فقد رأى ضرورة وضع خطة لمقاومة تخفيض الخدمات وتصفيتها،وختم المحامي إبراهيم العبد الله، بالإعلان عن استعداد اللجنة اللبنانية لحقوق الإنسان الدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

الجلسة الثالثة تناولت تعليم الفلسطنيين في لبنان، وقد ترأسها د. أنيس صايغ. وتحدث فيها الأستاذ عمر طه رئيس الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين عن تعليم الفلسطينيين في لبنان، قائلاً إن العملية التربوية لم يطرأ عليها تغير نوعي كبير على امتداد السنوات الماضية، متحدثاً عن بعض محاولات الاستنهاض، شارحاً لبعض العراقيل ومنها غياب السياسة التربوية العامة للشعب الفلسطيني في لبنان وغياب المناهج المناسبة وتكريس نظام الدفعتين واكتظاظ عدد الطلاب وتطبيق قانون الترفيع الآلي وغياب الانتماء للمدارس.ورأى الحل بإعادة النظر في المناهج وتشكيل فريق عمل مختص، وإعادة النظر بنظام الترفيع الآلي، ووضع خطة علاجية، وإلغاء نظام الدفعتين بتحديث الأبنية المدرسية واعتماد دورات

التأهيل، والإعداد المنتظمة لكافة العاملين بالشأن التربوي، وتعزيز الثقافة الوطنية والقومية عبر إدخال تاريخ وجعرافية فلسطين في صلب المناهج، والتنسيق بين المدارس والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والتربوية.

ثم عقب العميد د. ساسين عساف عميد كلية الآداب في الجامعة اللبنانية مؤكداً على ضرورة التقيد بحقوق الإنسان في كل الممارسات والإجراءات والقوانين المتعلقة بالفلسطينيين المقيمين في لبنان، ومشيراً إلى ضرورة التكامل بين الخطط التربوية الخاصة بالفلسطينيين وبين ما يعد من هيكلية تعليمية في لبنان، مشدداً على أهمية أن يتم إشراك معلمين فلسطينيين في دورات تأهيل المعلمين اللبنانيين.

وفي المناقشات، دعا الدكتور حسين شعبان إلى سد الثغرات الذاتية، سواء لدى المدرسين الفلسطينيين العاملين في الأونروا أو في صيغ الرعاية الموفّرة للطلبة لوضع حلول مقبولة لمعضلات التعليم. وتطرقت ليلى العلي إلى الحرمان الذي يلحق بطلبة فلسطين في لبنان، مبينة بالأرقام الاحتياجات والامكانيات والتوفيرات، داعية عبر اقتراحات محددة لحلول عملية، وشرحت سميرة صلاح بمقارنة عملية بين أوضاع الطلبة الفلسطينيين في سوريا مع لبنان. وأكد عبد سرحان على إيلاء البرامج التعليمية الأهمية اللازمة. وطرح حسن عدلوني، أهمية التركيز على تعليم الأجيال لمواجهة تحديات المستقبل، ثم ختم أحمد أبو ودو بعدة اقتراحات تطويرية لسد ثغرات العمل في قسم التعليم في الاونروا.

الجلسة الرابعة تناولت الأوضاع الصحية والاجتماعية، وترأسها السفير يوسف شديد الذي قال: «علينا السعي لتحسين ظروف اللاجئين في بلدنا وطرق معيشتهم وإقامتهم وقبولهم في سوق العمل والضمان الاجتماعي والصحي» وأضاف: لا يجوز استكمال المفاوضات القائمة حالياً بين العرب واسرائيل دون التوصل إلى إتفاق كامل على حل مقبول وعادل لمشكلة اللاجئين.

وتناول الدكتور صلاح الأحمد الأوضاع الصحية، فعرف الصحة ثم تناول الواقع الجغرافي وحركة توزيع السكان اجتماعياً، متوقفاً عند بعض المشاكل التي خلقت عند اللاجئين الفلسطينيين حالة من التوتر والضغط النفسي الدائم وبالتالي العديد من الأمراض والمشاكل الصحية والنفسية التي يصعب حصرها.

ثم تحدث عن حركة توزيع السكان، مشيراً إلى أن معدل النمو السكاني التقريبي هو ٢،٥٪ ومعدل المواليد ١٠٠٠/٤،٤٧ ومعدل الوفيات ١٠٠٠/١٧٦،٧ ومعدل وفيات الأطفال ١٠٠٠/٤٠.

وعن الواقع البيئي، رأى أنه يزيد المأساة تعقيداً، شارحاً ظروف السكن والبيوت المبنية بطريقة غير مدروسة لا إجتماعياً ولا صحياً.

وتحدث أخيراً عن التقديمات الصحية لوكالة الأونروا المتواضعة جداً قياساً بامكانياتها المادية واحتياجات المرضى، وأشار أيضاً إلى أهمية تقديمات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان، كونها الجهة الوحيدة التي لديها مستشفيات شبه مجانية.

وعقب على المحاضرة الدكتور سامي ديشوني رئيس الجمعية الصحية اللبنانية، الذي دعا إلى العمل لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق أكبر قدر من التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية بصحة الشعب الفلسطيني وتجهيز مستشفيات الهلال الأحمر، ودعم نشاطات الجمعيات الأهلية العاملة في المجال الصحي داخل المخيمات، وتحسين البنية التحتية.

الجزء الثاني من الجلسة تناولت فيه السيدة ليلى زكريا الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، وركزت على مسح أجرته الاونروا في العام ١٩٩٢ والذي تبين فيه أن ٦٠٪ تقريباً من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، وأن أكثر من ٣٦٪ غير قادرين على ضمان أي نوع من الدخل، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٠٪ في تقرير الوكالة لعام ١٩٩٥. لذلك فإن موازنة الاغاثة والمساعدات الاجتماعية في الاونروا هي الأعلى في لبنان وهي تشكل ٢٢٪ من الميزانية الجارية، ونحو ٤٠٪ من ميزانية المشاريع الخاصة.

ورأت السيدة زكريا أن تدهور شروط المعيشة للفلسطينيين في لبنان تعود إلى عوائق العمل وموانع التشغيل والنسبة المئوية العالية من معيلات الأسر ومشكلة إعادة اسكان العائلات الفلسطينية المهجرة.

وعقب الأستاذ أديب نعمة على المحاضرة قائلاً: «إننا كلبنانيين معنيون مباشرة بمسألة اللجوء لا باعتبارنا مواطنين في دولة مضيفة وحسب، بل باعتبار عدد غير قليل من مواطنينا لاجئ اجتماعي أو سياسي». وأضاف: «لا خيار أمامنا سوى أن نتبنى موقفاً يستند إلى فهم منسجم لحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والحق في التنمية ومساواة الناس كل الناس في العالم في حقوقهم الانسانية التي لا يجوز اخضاعها لمنطق الألاعيب الدبلوماسية والمساومات غير المدنية».

وفي المناقشات تحدث زياد ماجد، الباحث في مركز الدراسات اللبنانية، فدعا إلى الفصل بين الوجه السياسي، والوجه الاقتصادي/الاجتماعي لاوضاع الفلسطينيين، وانتقد الاتجاه الذي يرفض

البحث في المشاكل، لأنه لن يحقق ما يدعيه بعض السياسيين اللبنانيين ضغطاً لايجاد حل لمسألة عودة اللاجئين، وقال أن دراسة لاظهار الأثر الذي يسببه انخراط القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل اللبناني باتت ضرورة ملحة، خاصة وأن العمال الفلسطينيين يصرفون مالهم داخل لبنان، ولا يحولونه للخارج. وركز فضل كعوش، على غياب القوانين اللبنانية التي تمكن وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية من تقديم المطلوب لسد حاجات الفلسطينيين. وعدد تفاصيل واسعة حول معضلات الطب الوقائي والطب العلاجي، خاصة مآسي الاستشفاء، مختتماً بمقترحات محددة لتطوير دور وزارة الصحة في هذا المجال.وركز الدكتور على حسن، المسؤول السابق في الهلال الأحمر الفلسطيني على انتقاد بعض العادات الطبية غير العقلانية لدى المجتمع الفلسطيني في لبنان، وعرضت السيدة خالدات حسين، عضو قيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان، بعض مشكلات الأسرة الاجتماعية، خاصة معضلات أسر الشهداء، وأسر المعطوبين، داعية إلى تشكيل لجنة لبنانية/ فلسطينية للشؤون الصحية والاجتماعية، كما تقدم أسامة سمعان وأحمد مراد أيضاً باقتراحات نظيرة.

الجلسة الختامية ترأسها رئيس المنتدى معن بشور، وكانت مخصصة لتقديم اقتراحات وتوصيات لصدورها عن الحلقة ولتشكيل لجنة صياغة لهذه التوصيات ولجنة متابعة لتنفيذها.

النقيب إيلي بوري اقترح أن تكون هذه الحلقة بداية، داعيا إلى اشراك كل التيارات والقوى اللبنانية التي لم تشارك هذه المرة، وهنا أوضح بشور أن الدعوة وجهت لجميع الأحزاب والتيارات والقوى، والنية أن نتابع التواصل والحوار.

أبو ماهر اليماني اقترح أن يتضمن بيان التوصيات ادانة الانتخابات الجارية في مناطق الحكم الذاتي.

حبيب دفوني قدم جملة إقتراحات تتركز حول عقد مؤتمر قومي عام في بيروت أو دمشق لبحث هذه القضية من ضمن المبادئ القومية، ثم تحدث أسامة سمعان وقاسم عينا.

وبعد أن أشار بشور إلى أن التوصيات ستتضمن كل ما ورد من اقتراحات خلال المناقشات، تم تشكيل لجنة متابعة تضم السادة منح الصلح، معن بشور، د. محمد المجذوب، إبراهيم العبد الله، د. أنيس صايغ،

السفير يوسف شديد، د. صلاح الدباغ، د. فادي مغيزل، سهيل الناطور، جابر سليمان، عمر طه، د. ساسين عساف، جهاد الخطيب، صلاح الأحمد، ليلى زكريا، د. سامي ريشوني، أديب نعمة، سميرة صلاح، قاسم عينا، أسامة سمعان، حبيب دفوني، إيلي بوري، أبو ماهر اليماني، د. باسم سرحان، وتكون اللجنة مفتوحة لمن يرغب.

كما تم تشكيل لجنة صياغة من منسق الحلقة سهيل الناطور وجهاد الخطيب ورئيسة لجنة الاعلام في المنتدى القومي العربي رحاب مكحل، التي عقدت عدة اجتماعات لاحقاً، ثم أصدرت البيان الختامي عن أعمال الحلقة الدراسية الأولى عن أوضاع الفلسطينيين في لبنان، في سبيل دعم حقهم في العودة، ومحاربتهم للتوطين، وتمكيناً لهم من الصمود أمام الضغوط والتطورات، وكانت أهم القرارات والتوجهات هي التالي:

١ - أن أي منطلق لبحث الوجود الفلسطيني في لبنان يجب أن ينطلق من الإحترام الكامل للسيادة اللبنانية ومن روح النصوص الدستورية التي كرست عروبة لبنان وأقرت إحترام حقوق الإنسان.

٢ - إن دعم اللبنانيين للفلسطينيين في لبنان من أجل استعادة حقوقهم وفي المقدمة حق العودة، هو الذي يساهم في إسقاط خيار التوطين، بينما إبقاء الأوضاع مزرية، كما هي اليوم، يقودهم إلى المجهول.

٣ - إن لبنان مدعو إلى دراسة القواعد التي يجري تطبيقها على الفلسطينيين المقيمين في البلدان العربية، ولا سيما سوريا، للإسترشاد بها في تنظيم الوجود الفلسطيني.

٤ - مطالبة الدولة اللبنانية بالعودة عن القرار ٤٧٨ الصادر في ٢٢/٩/١٩٩٥م، وإطلاق حق الإقامة والتنقل للفلسطينيين المسجلين رسمياً والحاصلين من السلطات اللبنانية المختصة على وثائق سفر صالحة.

٥ - كما دعا المجتمعون من موقع تثبيت مسؤولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى إستمرار خدمات الأونروا وتقديمها للفلسطينيين في لبنان وتجنب كل المحاولات الرامية إلى تحميل مسؤولياته لأية سلطة أو هيئة أخرى، والدعوة إلى تطوير الخدمات بما يلبي الإحتياجات المتزايدة للاجئين.

منال غنيم

نظرة إلى: موازين القوى والاتجاهات الإسرائيلية على ضوء نتائج الانتخابات

جاءت نتائج الانتخابات الاسرائيلية، التي جرت أواخر أيار/ ١٩٩٦، مخيبة لتوقعات الكثير من المراقبين، وشكلت مفاجأة غير محسوبة لهم، بالنظر للآمال التي وضعوها على رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، شمعون بيريز، سواء بما يتعلق بالقضايا الاسرائيلية الداخلية، أو بما يتعلق بموقف اسرائيل في عملية التسوية الجارية.

وما أن جاءت النتيجة مغايرة لهذه التوقعات، حتى بدأ البعض بإعطاء قراءات متناقضة لحيثيات تشكل هذه النتيجة ودوافعها. وفي هذا الإطار برزت عدة وجهات نظر، منها ما يقلل من أهمية فوز نتنياهو على أساس أنه لن يستطيع الخروج من المسار الذي سارت عليه اسرائيل منذ بدء عملية التسوية لأسباب ذاتية وموضوعية، ومنها ما يبالغ بالنتيجة الحاصلة إلى درجة الحديث عن انقلاب يميني في اسرائيل، ويرى بأن المجتمع الاسرائيلي يسير باتجاه اليمين والتشدد، وبعض وجهات النظر لا تبالي بهذا التغيير على أساس أنه لا فرق بين حكومة أو أخرى باسرائيل.

وتبدو وجهات النظر هذه سطحية ومتعجلة في الحكم على سير الأمور، ويظهر أنها تعكس وجهات نظر ذاتية - سياسية، أكثر مما تعكس واقعاً موضوعياً متمثلاً في بنية المجتمع الاسرائيلي ودرجة انصهاره ومستوى تطوره والعوامل التي تؤثر في قطاعاته المختلفة.

وعليه فمن أجل التوصل إلى وجهة نظر متأنية وعميقة لما جرى لا بد لنا من التمعن بنتائج الانتخابات الاسرائيلية، ومن خلالها ملاحظة لوحة التوازنات الداخلية وحركة الكتل والاتجاهات في المجتمع الاسرائيلي.

أولاً - الإطار الانتخابي:

بلغ عدد سكان اسرائيل أواخر ١٩٩٥ حوالي ٥,٦ مليون نسمة منهم ٤,٥٣٨ مليون نسمة يهود (٨١٪) و ١,٠٦٥ مليون نسمة من العرب (١٩٪).

وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع ٣,٩٣٣,٢٥٠، منهم ٣,٣٩١,٦٥٢ ناخب يهودي، و ٥٤١,٥٩٨ ناخب عربي.

وكان اصحاب حق الاقتراع يتوزعون على الفئات التالية:

أ - من حيث الأعمار:

من ١٨ - ٢٥ عاماً لهم ٧٥٤,٤٤٥ صوتاً.

من ٢٦-٤٥ عاماً لهم ١,٦١٠,٣٩١ صوتاً.

من ٤٦ فما فوق لهم ١,٥٦٨,٤٣٤ صوتاً.

ب - من النواحي الأخرى:

١ - العرب ٤٠٤٧٥٠ بنسبة ١٠,٢٪ من الأصوات.

٢ - المستوطنون:

أ - في الجولان ٩,٧٩٤ صوتاً.

ب - في الضفة ٧١,٦٥٣ (ماعدا القدس الكبرى) صوتاً.

ج - في غزة ٢,٣٣٧ صوتاً.

المجموع ٨٣,٧٨٤ بنسبة ٢,١٪ من الأصوات.

٣ - المهاجرون الروس حوالي ٤٠٠ ألف نسمة ١٠٪ تقريباً من الأصوات؛ منهم ٢٤٠ ألف ناخب من المهاجرين الروس الجدد.

٤ - المتدينون حوالي ٤٠٠ ألف نسمة ١٠٪ تقريباً من الأصوات.

شارك في عملية الانتخاب ٧٩,٩٪ أي حوالي ٣,١٣٤,٨٠٠ ناخب من ضمنهم حوالي ٢,٨٠٠,٠٠٠ يهودي (٨٠٪) اضافة إلى حوالي ٣٤٠,٠٠٠ عربي (٧٨٪).

ثانياً - انتخابات رئيس الوزراء:

كما هو معروف فقد شهدت اسرائيل لأول مرة منذ قيامها في العام ١٩٤٨، انتخابات مباشرة لرئيس الوزراء فيها، ولذلك فقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية كبيرة سواء لدى الناخبين الاسرائيليين أو لدى المراقبين والمهتمين. خاصة وأن المرحلة التي تجري فيها هذه الانتخابات هي مرحلة هامة وحاسمة إن بالنسبة لاسرائيل أو بالنسبة لعملية التسوية؛ ورئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب سيكون هو المحدد الأكبر لسير اتجاه اسرائيل، على مختلف الأصعدة في السنوات الأربع القادمة، كما أن اختيار المجتمع الاسرائيلي لهذا المرشح أو ذاك سيعبر

عن المزاج الحقيقي السائد لدى هذا المجتمع، بسبب تحديد الخيار بين مرشّحين يمثلون اتجاهين متباينين. وهذه العملية لا يمكن ادراكها في طريقة الانتخاب لأعضاء الكنيست التي تتداخل فيها المصالح الايدلوجية والسياسية والجهوية ومصالح جماعات الضغط والأغراض الشخصية، الأمر الذي يجعل أصوات الناخبين تتوزع على اتجاهات متعددة.

في الانتخابات لرئاسة الوزارة الاسرائيلية بلغ عدد المقترعين ٣,١٢١,٢٧٠ ناخباً، اعتبرت أصوات ٢,٩٧٢,٥٨٩ منهم صالحة؛ وفاز بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود الذي تحالف مع «جيشر» و «تسوميت» لتنظيم معسكر اليمين وتوحيد صفوفه في الانتخابات. وقد حصل نتنياهو على ١,٥٠١,٠٢٣ من أصوات الناخبين (٥٠,٥٪)، بينما حصل منافسه شمعون بيريز على ١,٤٧١,٥٦٦ صوتاً (٤٩,٥٪)، بفارق طفيف قدره ٢٩٤٥٧ صوتاً تشكل أقل من ١٪ من الأصوات الصحيحة. وفي هذه الانتخابات تم الغاء ١٤٨ ألف ورقة بما فيها الأوراق البيضاء أي أن ٤,٨٪ تقريباً لم يحددوا موقفهم إلى جانب أي من المرشحين.

وفي هذه الانتخابات حصل نتنياهو على حوالي ٥٥,٥٪ من أصوات اليهود، حيث صوت لصالحه حوالي ١,٤٨٣,٠٠٠ يهودي، (وحوالي ٢٠ ألف عربي، بمعنى أن ٠,٧٪ من الأصوات التي حاز عليها جاءت من أوساط الناخبين العرب). بينما حصل منافسه بيريز على حوالي ١,١٧٥,٠٠٠ صوت يهودي أي ٤٤,٤٪، (صوت لصالحه حوالي ٢٩٧,٠٠٠ عربي)؛ أي أن حوالي ٩,٩٪ من الأصوات التي حصل عليها، وهي الفارق بينه وبين نتنياهو جاءته من أصوات الناخبين العرب. فقد حاز بيريز على ٩٤,٧٪ من أصوات الناخبين العرب، بينما لم يصوت لنتنياهو سوى ٥,٢٪ منهم.

وإذا حسمنا نسبة ٤,٦٪، وهي من مجموع ١٣١ ألف ورقة بيضاء وضعها ناخبون يهود في صناديق الاقتراع (بعد حسم ١٨ ألف ورقة وضعها ناخبون عرب)، فستراجع حصّة نتنياهو من المقترعين اليهود إلى حوالي ٥٣٪ وتتراجع حصّة بيريز إلى حوالي ٤٢,٢٪. حيث يتضح لنا الفارق بين أصوات كل من المرشحين؛ وهكذا يبدو الفارق بين كل من نتنياهو وبيريز حوالي ١١٪ لصالح نتنياهو بالنسبة للناخبين اليهود.

ثالثاً - انتخابات الكنيست:

في الكنيست الاسرائيلي يمكن ملاحظة تناسب القوى على النحو التالي:

١ - حصل الليكود وحلفاؤه (تسوميت وجيشر) على ٣٢ مقعداً في الكنيست الحالي بتراجع مقداره ٨ مقاعد

بالقياس للكنيست السابق، وجاء هذا التراجع لصالح الأحزاب الدينية التي زادت حصتها من ١٦ مقعداً (في الكنيست السابق) إلى ٢٣ مقعداً (الكنيست الحالي)، بزيادة مقدارها ٧ مقاعد. ولا ريب في أن الانزياح حصل من الأحزاب اليمينية - القومية إلى الأحزاب الدينية نظراً للتقاطعات العديدة والمنطلقات الايدلوجية المتقاربة في الخطوط العامة لدى الأحزاب الاسرائيلية اليمينية (الدينية والعلمانية) مما يسهل الانزياح لدى جمهور هذه الأحزاب، لصالح هذا الحزب أو ذاك، وبذلك بلغت حصة اليمين الاسرائيلي ٦١ مقعداً من مقاعد الكنيست على النحو التالي: ٣٢ لليكود وحلفائه، جيشر وتسومت، ٢٣ للأحزاب الدينية، ٢ لموليدت.

٢ - أخفق حزب العمل في المحافظة على عدد مقاعده في الكنيست حيث تراجع من ٤٤ مقعداً (للكنيست السابق) إلى ٣٤ مقعداً (للكنيست الحالي) وتراجع معه حليفه ميريتس من ١٢ إلى ٩ مقاعد. وهكذا خسر كل من العمل وميرتيس ١٣ مقعداً (١٠ للعمل و٣ لميرتيس) (حصل هذين الحزبين على ٣٤,٧٪ من أصوات الناخبين اليهود للكنيست)، وكانت هذه الخسارة لصالح حزب اسرائيل بْعليا (للمهاجرين الروس) الذي حصد ٧ مقاعد، وحزب الطريق الثالثة الذي حصل على ٤ مقاعد من حصة حزب العمل، بمجموع قدره ١١ مقعداً، أما المقاعد الباقية فذهبت إلى الأحزاب العربية، التي تقدمت من ٥ مقاعد (للكنيست السابق) إلى ٩ مقاعد (للكنيست الحالي) وكان هذا التقدم على حساب حزبي العمل وميريتس، فضلاً عن الليكود، حيث حصدت الأحزاب العربية ٧٠٪ من أصوات الناخبين العرب، قياساً بنسبة ٥٠٪ في الانتخابات الماضية.

٣ - على ضوء النتائج المذكورة لانتخابات الكنيست وتوزيع المقاعد فيه، ينبغي التسليم بحقيقة الانزياح الحاصل في المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين، (إذا ما حيدنا الناخبين العرب وعدد مقاعدهم في الكنيست). ويضم معسكر اليمين كل من الليكود وحلفائه في الانتخابات، والأحزاب الدينية إلى جانب موليدت والطريق الثالث، ولها مجتمعة في الكنيست ٦١ مقعداً؛ (٥٥٪ من أصوات الناخبين اليهود للكنيست و ٥١٪ من مقاعد الكنيست). أما المعسكر الآخر (اليسار) فيضم العمل وميريتس

ككتلة ثابتة ومستقرة (٤٣ مقعداً)، ويمكن إضافة حزب اسرائيل بعليا (برغم مشاركته في حكومة نتنياهو) لأسباب سنأتي على ذكرها لاحقاً؛ (حصلت هذه الأحزاب الثلاثة على ٤١,٢٪ من أصوات الناخبين اليهود للكنيست، و٤١٪ من مقاعد الكنيست).

وعليه فإن تناسب القوى في المجتمع وفي الكنيست الاسرائيلي يبلغ ٥٥/٤٥٪ لصالح اليمين الاسرائيلي بمعزل عن العرب؛ الذين حصلت أحزابهم على ١٪ فقط، من أصوات الناخبين اليهود للكنيست، في حين أنهم تمكنوا من الحصول على تسعة مقاعد بأصواتهم الخاصة تشكل ٧,٥٪ من مقاعد الكنيست.

ويلاحظ بأن قوتين أساسيتين تتحكمان بالتوازن النسبي الحاصل إلى حد ما بين المعسكرين، القوة الأولى هي المهاجرين الجدد الذين لديهم سبعة مقاعد ويتحكمون إلى حد كبير بالتوازن فيما بين القوتين في إطار المجتمع الاسرائيلي والقوى الاسرائيلية - اليهودية.

والقوة الثانية، هي الاحزاب العربية ولديها ٩ مقاعد في الكنيست فإذا أضيفت هذه النسبة إلى جانب النسبة التي لأحزاب اليسار مع حزب اسرائيل بعليا لتقلصت مسافة التناسب بين القوى من ٥٥٪ لصالح الليكود وحلفائه إلى ٥١٪، ولارتفعت لصالح حزب العمل وحلفائه من ٤٥٪ إلى ٤٩٪، بمعنى وجود حالة تعادل سلبي لصالح معسكر الليكود.

رابعاً - ملاحظات على الائتلاف الحكومي:

برغم تمكن بنيامين نتنياهو من صوغ ائتلاف حكومي مع الأحزاب اليمينية والدينية وحزب اسرائيل بعليا، إلا أن هذا الائتلاف تكتنفه مجموعة من المشكلات التي تتهدده مستقبلاً، وتضع علامة استفهام على استقراره بالنظر للملاحظات التالية:

١) بالنسبة لحزب اسرائيل بعليا (حزب المهاجرين الروس الجدد)، فلا يمكن اعتباره من معسكر اليمين، لأنه لا ينتمي ايديولوجيا إلى هذا المعسكر، كما أن قاعدته ليست لديها ميول دينية بل إن النزعات العلمانية هي السائدة في هذه الأوساط وجل اهتمام هذا الحزب يتعلق باستيعاب المهاجرين وحل مشكلاتهم وتأمين العمل والسكن ومختلف الخدمات الاجتماعية لهم، والاهتمام بمصالحهم.. ويمكن القول بأن هذا الحزب، ومعظم قاعدته، هم أقرب بكثير إلى معسكر اليسار، ولا يعني التشدد اليهم شيئاً، إلا فيما عنى

استيعاب المستوطنين الجدد، وهم يميلون إلى الاستقرار ودعوات السلام؛ وما يؤكد هذا الاستنتاج الهام هو أن اليسار الاسرائيلي (العمل + ميرتس) حصل على ٣٤,٧٪ من أصوات الناخبين اليهود للكنيست، وفي الوقت نفسه، حصل مرشح اليسار لرئاسة الوزراء (شمعون بيريز) على ٤٢٪ من أصوات الناخبين اليهود، والتفسير الوحيد لذلك هو أن ناخبي حزب اسرائيل بعليا الذين يشكلون ٦,٥ من أصوات المقترعين كانوا قد اختاروا بيريز لرئاسة الحكومة.

٢) أما حزب الطريق الثالثة، المنشق عن حزب العمل، فهو من الأساس نشأ كمجموعة ضغط من أجل الجولان، وهذا مبرر وجوده الوحيد، وبناء على شكل التعاطي الاسرائيلي مع هذه القضية الحساسة يتوقف المستقبل السياسي لهذه المجموعة. وهذا يعني بأن هذا الحزب لا يتطابق في كل سياساته ومواقفه مع اليمين، في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣) تبقى الأحزاب الدينية التي لا يمكن أن تؤخذ ككتلة واحدة، فهذه الأحزاب لديها عديد من الخلافات فيما بينها، كما أن لها مواقف متباينة تجاه عملية التسوية والاستيطان، وبشأن الأوضاع الداخلية الاسرائيلية. وإذا كان المفدال اقرب لليكود في مواقفه من هذه المسائل، فإن حزب «شاس» (وهو الذي يعبر عن اليهود الشرقيين)، لا يمكن اعتباره حزباً متشدداً في مسائل التسوية، وهو أقرب إلى الوسط. وكان قد شارك في المراحل الأولى لحكومة بيريز السابقة، ثم انسحب منها. ولهذا الحزب عشرة مقاعد في الكنيست.

بناء على هذه الخريطة في الائتلاف الحكومي الجديد، يمكن القول بأن مصير هذه الحكومة يتوقف على حزبين أساسيين هما شاس (١٠ مقاعد) واسرائيل بعليا (٧ مقاعد).

٤) في هذا الإطار لا يمكننا إغفال الصراع داخل تكتل الليكود ذاته، خاصة فيما بين الرموز القوية التي تبدو غير راضية على ادارة نتنياهو للتكتل، والتي تعبر عن تذمرها من سلوكه في رئاسة الوزراة. وعدم إعطاء وزارات مهمة لقيادات الليكود وخاصة ارييل شارون الذي لعب دوراً كبيراً في تنظيم اليمين الاسرائيلي لصفوفه لمصلحة بنيامين نتنياهو.

ويمكن لهذه الخلافات، في حال اتسعت، أن تؤدي لتصدع التكتل وتضعف الائتلاف حول نتنياهو بما ينعكس على رئاسته للوزارة وعلى استقرار حكم الليكود.

خامساً: موازين القوى الاسرائيلية:

تبين المؤشرات السابقة أن المجتمع الاسرائيلي منقسم على ذاته في عديد من الأمور، ليس إلى اتجاهين اثنين فحسب، وإنما إلى عدة اتجاهات؛ وهذا ما برز واضحاً في انتخابات الكنيست، حيث تراجع استقطاب الحزبين الرئيسيين لصالح الاتجاهات والأحزاب الأخرى (الدينية - المهاجرون الروس - الأحزاب العربية). أما في المسألة المتعلقة بانتخاب رئيس الوزراء، فقد اضطر الناخب الاسرائيلي المنتمي وغير المنتمي، للاختيار بين مرشحين اثنين، نتنياهو أو بيريز، حيث استطاع نتنياهو الفوز بأغلبية ضئيلة، هي أقل من ١٪ من أصوات مجمل الناخبين (يهود + عرب)؛ وبأغلبية ١٠٪ تقريباً من أصوات الناخبين اليهود. ولم تكن هذه النتيجة بخافية على بيريز الذي كان يستشعر بالخطر الذي يكمن في الأصوات العائمة، أي غير المحسوبة سلفاً على أي من الاتجاهات الاسرائيلية السائدة، وتقدر بحوالي ١٥ - ١٨٪ من أصوات الناخبين اليهود. وقد قال بيريز في معرض حديثه عن هذا الأمر: «عندما انظر إلى البيئة الاسرائيلية ثمة ١٧٪ تقريباً متدينون، ونحو ١٧٪ سكان عرب لهم رأي متبلور إلى هذا الحد أو ذاك في موضوع السلام، أي أن ٣٤ في المئة لن يغيروا رأيهم. ونحن لدينا نواة صلبة ولليكود نواة صلبة ٢٥٪ لكل منا تشكّلان معاً ٥٠٪ أي ٨٤٪ من الناخبين أراؤهم محسومة، والمشكلة أنه منذ ١٩٧٧ لم يكد يحدث تغيير في اقتراع الناس». وكانت هذه التوقعات قريبة جداً من نتائج التصويت في الكنيست. حيث صوت للأحزاب الدينية ٢١,٧٪، وصوت لحزب العمل ٢٧,٧٪ ولليكود وحلفائه ٢٧,٤٪ من الناخبين اليهود، في حين حصلت قوائم كل من: ميريتس على ٧٪، واسرائيل بعليا على ٦,٥، الطريق الثالثة ٣,٣٪، موليدت ٢,٥٪، من أوساط الناخبين اليهود؛ أما الأحزاب العربية فحصلت على ١٪ من أصوات اليهود.

إن هذا الانقسام يدلل على أن المجتمع الاسرائيلي منقسم بين اتجاهين متعادلين تقريباً، بغض النظر عن الرجحان لهذا المعسكر أو ذاك بين جولة انتخابية أو أخرى، والذي تحسمه الأصوات القائمة بحسب المزاجات اللحظية السائدة. وهذا يعني بأن المجتمع الاسرائيلي لم يبلغ الدرجة اللازمة من النضج التي تمكنه من تقديم أجوبة حاسمة على مختلف الأسئلة المطروحة عليه، أو بالنسبة لوعي اسرائيل لذاتها أو لدورها في المنطقة، برغم مرور نصف قرن (تقريباً) على قيامها، وبرغم أن ٦٠ - ٦٥٪ من اليهود فيها من مواليدها، (أي بعد أن استقرت من الناحية الاجتماعية ولم تعد مجرد دولة مهاجرين)، وعلى رغم من مستوى التطور

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي بلغته. وهذا يدلل على مدى الانفصام الذي يعيشه المجتمع الاسرائيلي، وعلى التناقضات التي يمر بها، سواء بما يتعلق بالموقف من القضايا الداخلية، أو بما يتعلق بالموقف من القضايا الخارجية وأهمها قضية التسوية والعلاقات الاقليمية.

وكان من المفترض أن تشكّل العوامل المذكورة (الاستقرار + التسوية) قوة دفع للمجتمع الاسرائيلي نحو بلورة وعيه لذاته كوحدة اجتماعية - سياسية - اقتصادية، خاصة على خلفية ضمان الولايات المتحدة الاميركية لأمن اسرائيل وتفوقها النوعي في مختلف المجالات، وفي إطار العلاقات السلمية الناشئة في الإطار الاقليمي، التي تفتح المجال واسعاً أمام مختلف الأنشطة الاسرائيلية، خاصة الأنشطة الاقتصادية.

بمعنى أن اسرائيل كانت أمام مسارين:

المسار الذي يشقه حزب العمل بالتعاون مع ميريتس والذي أخذ يمهد الطريق نحو إجراء مراجعة اسرائيل بإعطاء مضمون جديد للصهيونية، تتأسس على الواقع الذي أصبحت عليه اسرائيل اليوم، كبنية اجتماعية مستقرة (بغض النظر عن هجرة اليهود الروس) كما تتأسس على تكييف اسرائيل لدورها مع المتغيرات الدولية والاقليمية.

أما المسار الثاني، فهو مسار الليكود الذي نظر إلى ملامح هذه المراجعة باعتبارها تراجعاً عن الصهيونية وخطراً على اسرائيل ذاتها، فعمل كل ما بوسعه مع الأحزاب اليمينية والدينية الأخرى، على وقف هذا المسار والتحريض عليه، واستنفار المشاعر والرموز الصهيونية والدينية، التقليدية لدى جمهور المستوطنين.

وهكذا تم استنفار المجتمع التقليدي الاسرائيلي، وساهم في نجاح هذا الاستنفار ضعف الانصهار المجتمعي في اسرائيل والحالة الانتقالية ثم الحاجة إلى التغيير اللتان يمر بهما المجتمع الاسرائيلي بدافع من العوامل التي تحدثنا عنها. في إطار المسار الطويل الذي يحتاجه هذا المجتمع الاستيطاني المصطنع لحسم خياراته.

وتدلل التجارب أن المجتمعات الاستيطانية المصطنعة، تحتاج إلى وقت كبير حتى تستطيع حسم خياراتها، وإن البنى والدوافع الداخلية لوحدها تشكل شرطاً ذاتياً لازماً ولكنه ليس كافياً لعملية التغيير التي تشق طريقها بصعوبة، وهذا ما ينطبق على اسرائيل ذاتها إلى حد كبير.

والمجتمعات الاستيطانية التي تدرك أنها قامت بوسائل مصطنعة وبالاعتماد على القوة، وطرد أهل البلد الأصليين، تستشعر بشكل دائم خطراً على وجودها، وتعتقد أن الإحساس المزمن بهذا الخطر يجب التعويض

عنه بلغة القوة والغطرسة والهيمنة واستعارة المنطق الايدلوجي - الاسطوري (في حالة اسرائيل) على أساس أنه المخرج لوأد عملية التغيير أو إبطائها، والمعادل اللازم لتحقيق الاطمئنان الوجودي.

رغم ذلك فإن الأمور بالنسبة لاسرائيل أصبحت صعبة جداً، حيث أن الاتجاهين يبدوان متعادلين، وعليه فإن أحد الاتجاهين لن يستطيع السير في تطبيق منهجه بصورة كاملة، وهذا هو أحد أهم الأسباب التي منعت بيريز وحكومته (السابقة) من المضي بشكل كامل، سواء في إجراء عملية التغيير المطلوبة في اسرائيل أو في المضي بعملية التسوية، وهو ما يفسر التلكؤ والتردد في هذا المجال. وما انطبق على بيريز سينطبق إلى حدّ كبير على نتنياهو، فهو أيضاً لن يستطيع العودة إلى الخلف رامياً خلفه كل ما أنجزته الحكومة السابقة، ولن يستطيع تجاهل إرادة نصف المجتمع الاسرائيلي (تقريباً) في مسائل اعادة تعريف اسرائيل لذاتها ولدورها في المنطقة، ومشاركتها في عملية التسوية؛ كما لن يستطيع اعادة اسرائيل للخلف متجاوزاً مختلف المتغيرات التي حدثت بها وفي المنطقة، بحجة تجديد الصهيونية واستكمال مشروعها بنفس الوسائل القديمة.

مع مجيء نتنياهو لا نستطيع بتاتاً أن نتعامل مع الموضوع وكأن شيئاً جديداً لم يحصل أو أنه لا يوجد ما يميز سياسة نتنياهو وحزبه الليكود عن بيريز وحزبه العمل، فسياسة تبسيط الأشياء هي أكثر ما يضر التفكير السياسي العربي، كما أن التهويل بقوة الاتجاه اليميني في اسرائيل، وبالمخاطر التي ستسببها حكومة نتنياهو إنما تنمّ عن تفكير سياسي يتجاهل مجمل الوقائع والتطورات الحاصلة في إطار المجتمع الاسرائيلي (خلال نصف قرن تقريباً)، وكذلك تجاهل حقيقة تأثر اسرائيل إن لم يكن ارتهانها إلى حد ما للمسارات السياسية الدولية والاقليمية.

ماجد كيالي

ملاحظات حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابع عشر

أهمية الانتخابات الاسرائيلية:

١ - تنبع أهمية هذه الانتخابات من كونها تركزت بالكامل على الصراع الخارجي للانتخابات، مع تراجع أهمية العوامل الداخلية.

٢ - تقارب الحزبين على الصعيد الداخلي: بيرس العمالي الاشتراكي كان يعد بشرق أوسط رأسمالي، ونتنياهو ذو النزعة اليمينية دعا إلى سيطرة الدولة على الاقتصاد والتأمين الصحي مثلا.

٣ - ملاحظة تدخل واهتمام المجتمع الدولي بكثافة في هذه الانتخابات، سواء على المستوى العالمي أو العربي.

٤ - انعكاس النتائج بشكل حاسم على مسيرة السلام، نظراً لتباين مواقف الأطراف الاسرائيلية بصورة واضحة، حيث أن برامج الأحزاب الانتخابية ستصبح برامج الحكومة.

٥ - اشارت النتائج إلى وجود عمليات استقطاب واسعة داخل المجتمع الاسرائيلي، وجود معسكرين واضحين، يضم الأول حزب العمل، ميرتس، العرب، ويضم الثاني الليكود، جيشر، تسوميت، وأحزاب دينية.

معلومات عامة حول الانتخابات:

١ - القوى المشاركة: معطيات عامة.

- عدد السكان حولي ٥,٥ مليون.
- أصحاب حق الاقتراع حولي ٤ مليون مصوت، وبالضبط (٣٩٣٣٢٢٦).
- يلاحظ ارتفاع نسبة المقترعين اليهود بسبب ارتفاع نسبة البالغين وانخفاض نسبة الاطفال.

- كثرة المهاجرين من البالغين.
- ٤٥٠ ألف يدخلون سن ١٨ عن المرة السابقة + ٥٠٠ ألف مهاجر جديد لم يشاركوا في الانتخابات السابقة.
- عدد المترددين ٣٥٠ ألف، وقد كانوا الصوت الحاسم في الانتخابات.

٢ - نظام الانتخابات:

- تتم الانتخابات كل أربع سنوات تحت اشراف لجنة عليا من محكمة العدل العليا وممثلين عن الأحزاب.
- لجنة الصندوق تتعامل مع الانتخابات منذ البداية وحتى يتم فرز الأصوات.
- لا يوجد تسجيل للانتخابات، لأن هناك سجل جاهز للناخبين يعلن عنه مرة في السنة.

ويعتمد النظام الانتخابي على:

١ - نظام القائمة الحزبية.
٢ - اعتبار البلاد دائرة انتخابية واحدة.
٣ - نظام التمثيل النسبي.

أما النظام الانتخابي الجديد فقد أضاف:

١ - انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من الشعب.
٢ - حق رئيس الوزراء بالتشاور مع رئيس الدولة بحل البرلمان.
٣ - اعطاء أهمية لرئيس الوزراء والاقتراب من النظام الرئاسي،
٤ - تقليل أهمية الأحزاب الصغيرة في التأثير على انتخاب رئيس الوزراء.

نسبة الحسم للدخول في الكنيست ١,٥٪ من الأصوات (حوالي ٤٥ ألف صوت).

الصوت العربي:

- يبلغ عدد السكان العرب حولي مليون، يمثلون ١٩,٥٪، ويملكون ١٦٪ من مجموع المقترعين، أي ٤٤١ ألف صوت.
- القوائم العربية المتقدمة للانتخابات كانت أربعة:

١ - الجبهة الديمقراطية للمساواة، والتجمع (حشد) - الحزب الشيوعي - هاشم محاميد.
٢ - القائمة العربية والكتلة الاسلامية - عبد الوهاب دراوشة - دهامشة.
٣ - الحركة العربية للتغيير - أحمد طيبي - انسحب.
٤ - حركة أبناء البلد. - زيدان - لم يحصل على أي مقعد.

ذلك اضافة إلى وليد صادق من ميرتس (نائب وزير الزراعة)، و نواف مصالحة من العمل نائب وزير الصحة.

كانت نسبة إدلاء العرب بأصواتهم في الانتخابات السابقة ٧٠٪، وكان من المتوقع ارتفاعها بنسبة ١٥٪.

(ملاحظة: كان معدل التصويت للعرب لا يزيد عن ٧٧٪، مما أثر على نتيجة الانتخابات).

ملاحظات على الصوت العربي:

١ - كان تأثير منظمة التحرير الفلسطينية محدودا على التصويت العربي، وكان هناك تعدد في الأحزاب العربية، مما أضعف من فعالية الصوت العربي. كذلك كان هناك ضعف في بنية الأحزاب العربية التنظيمية، وهي أشبه بأحزاب أشخاص.
٢ - تركزت المطالب العربية على تأييد مسيرة السلام واظهار بعض التحفظات على مواقف بيرس، خاصة تجاه الحصار على مناطق السلطة الفلسطينية، والهجوم على لبنان.
٣ - التركيز على المطالب المحلية والمعيشية المتعلقة بحقوق العرب والمساواة والمجالس المحلية وغيرها.
٤ - تنافس القوائم العربية على الأصوات العربية فقط، مما حد من فعاليتها نظراً لاستحالة تصويت اليهود للقوائم العربية، وبالمقابل، صوّت بعض العرب لقوائم يهودية مثل العمل والليكود وميرتس وغيرها.

النتائج النهائية للانتخابات في الوسط العربي:

حصلت الأحزاب العربية على ١١ مقعد، بينما لم تتجاوز التسعة مقاعد في الكنيست السابق، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- قائمة حزب العمل - نواف مصالحة وصالح طريف.
- ميرتس - وليد صادق.
- القائمة العربية الموحدة - أربعة مقاعد: عبد المالك دهامشة، توفيق الخطيب، عبد الوهاب دراوشة، طلب الصانع.
- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: هاشم محاميد، صالح سليم، تمارا غوجانسكي، عزمي بشارة، أحمد سعد.

المهاجرون السوفييت:

يشكل المهاجرون قوة هامة للغاية في الانتخابات، يبلغ عدد المهاجرين ٥٥٠ ألف، منهم حولي ٤٥٠ جاءوا في موجة الهجرة الكبيرة في التسعينات، وتقدر قوتهم الانتخابية ١٢ - ١٦ مقعد في الكنيست.

أهم الأحزاب المهاجرين الجدد هو بقيادة نتان شرانسكي، وهو منشق سوفييتي شهير وقد استقبل استقبال الأبطال حين وصوله لإسرائيل. وقد أدرك المهاجرون أخيرا ضرورة دخولهم معترك السياسة. وكان من المحتمل أن يحصل حزبهم «هجرة جديدة»

على ٣ - ٦ مقاعد. وهناك حزب آخر صغير (حصل المهاجرون السوفييت على ٧ مقاعد).

وقد أبدى المهاجرون استعداداً للائتلاف مع الفائز من العمل والليكود، لكن فوز الليكود أعطاهم فرصة للتفاوض بحرية أكثر للاشتراك في الوزارة، وقد حصلوا على وزارتين.

اليهود الشرقيين:

تمثيلهم محدود، وهم أقرب إلى الأحزاب الدينية واليمينة، يمثلهم الآن في الحكومة ديفيد ليفي من حزب جيشر - الجسر، الذي يركز على مسائل اليهود الشرقيين أكثر من السلام، ولديه استعداد لتغيير موقعه إلى جانب العمل.

أما حزب العمل فقد ضاعف عدد مرشحية من اليهود الشرقيين واعطاهم أربعة مقاعد مضمونة للحد من تأثير جيشر.

وقد حاولت الأحزاب الدينية، خاصة شاس والمفدال، الحصول على أصواتهم من خلال التركيز على المسائل الدينية والشخصية التي تهم اليهود الشرقيين.

البرامج الانتخابية للأحزاب:

تتلخص البرامج الحزبية التي كانت مطروحة كبرامج للحكومية الإسرائيلية، في النقاط التالية:

١ - برنامج حزب العمل:

أ. القدس موحدة عاصمة إسرائيل الأبدية وغير خاضعة للمساومة، وهي تمثل اجماع الأحزاب الإسرائيلية.

ب. الحدود: لا للإنسحاب إلى حدود ٦٧، وهناك صيغ متنوعة للتسوية مثل مشروع آلون.

ج. المستوطنات: جزء كبير من المستوطنات ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في ظل السلام.

د. الموضوع الفلسطيني: هناك تطور بعد تغيير الميثاق الفلسطيني حيث شطب العمل معارضة قيام دولة فلسطينية في المدى البعيد، وكانت هذه المسألة سوف تخضع للمفاوضات.

هـ. قضية اللاجئين: رفض عودة اللاجئين، مع الموافقة على عودة بعض النازحين ضمن شروط اسرائيلية.

٢ - برنامج الليكود + جيشر + سوميت.

أ. التشديد على أرض اسرائيل التاريخية وعدم الإنسحاب.

ب. حكم ذاتي للفلسطينين في ظل السيادة الإسرائيلية.

ج. مجموعة من اللاءات منها:

- لا لدولة فلسطينية

- لا لتقسيم القدس.

- لا لإزالة المستوطنات مع ضرورة توسيعها.

- لا لعودة اللاجئين.

٣ - حركة ميرتس - راتس + مابام + شنيوي.

أ. الإقرار بضرورة الإعتراف بدولة فلسطينية.

ب. المساواة للأقلية العربية.

ج. أهمية السلام.

د. حقوق المواطن والعدالة الاجتماعية.

٤ - الأحزاب العربية:

أ. السلام الكامل والعادل.

ب. إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

ج. المطالبة بالمساواة وضمان الحقوق العربية.

د. مجموعة مطالب خدماتية - الأوقاف والسلطات المحلية.

٥ - الأحزاب الدينية - المفدال شاس حُرّاس التوارة.

أ. التركيز على أرض إسرائيل التاريخية.

ب. التركيز على القضايا الدينية الداخلية - الأعياد والطعام.

ج. أهمية القدس الموحدة والوصول إلى الأماكن الدينية.

د. تعزيز وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتائج النهائية للإنتخابات وتشكيل الوزارة:

١ - أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن فوز مرشح اليمين بنيامين نتنياهو بأغلبية بسيطة لا تتجاوز ١٪ لمنصب رئيس الوزراء، حيث حصل على ٥٠,٤٪ بينما حصل منافسه شمعون بيرس على ٤٩,٥٪.

٢ - يلاحظ تراجع قوة الحزبين الرئيسين العمل والليكود في الحصول على مقاعد في البرلمان، حيث تراجع العمل من ٤٤ إلى ٣٤ والليكود من ٤٠ إلى ٣٢، وذلك لحساب الأحزاب الصغيرة.

٣ - حصلت الأحزاب الدينية على ٢٣ مقعد وهي كالتالي:

شاس ١٠ والمفدال ٩ والتوراة اليهودي الموحدة ٤.

٤ - كان هناك اتجاه واضح نحو زيادة تأييد الأحزاب اليمينية والدينية نظراً لشعور المجتمع الإسرائيلي بأن إسرائيل مقدمة على تقديم تنازلات، كاستحقاقات للسلام، وأن الليكود هو الأقدر على الحد من هذه التنازلات، كما حصل سنة ١٩٧٧ وفي اتفاقيات كامب ديفيد.

٥ - زيادة مقاعد اليهود الشرقيين بعد مساهمتهم الفعالة في الانتخابات،

حيث حصلوا على ٧ مقاعد، وكذلك مشاركتهم الفعالة في الوزارة بحصولهم على وزارة التجارة والصناعة ووزارة الاستيعاب وقد كانت الوزارة الأخيرة إحدى أهدافهم الرئيسية للحصول على امتيازات في مجال تشجيع الهجرة والاستيطان.

٦ - تراجع قوة ميرتس من ١٢ مقعد إلى ٩ مقاعد، وبالمقابل زادت الأحزاب العربية والجبهة اليسارية من ٥ إلى ٩.

٧ - يلاحظ بأن عملية تشكيل الوزارة خضعت لمفاوضات كبيرة من بين القيادات الرئيسية في الليكود، كادت تعصف بوحدته، خاصة الخلاف بين شارون ونتنياهو. وقد اسفرت عملية تشكيل الوزارة عن استبعاد رفائيل ايتان عن وزارة الدفاع واعطائه وزارة البيئة والزراعة، كذلك استبعد شارون عن استلام وزارة هامة واعطي وزارة البنية التحتية التي يحاول توسيع مهامها.

٨ - لم تواجه عملية حصول الوزارة على ثقة الكنيست مشكلة، وحصلت على أغلبية قد تصل إلى ٦٧ مقعد من خلال ائتلاف الأحزاب اليمينية، وهو ما سوف يدعم مركز رئيس الوزارة في مواجهة الأحزاب الصغيرة.

٩ - وأخيرا، يمكن القول بأن الحكومة الاسرائيلية المنتخبة لا تستطيع التراجع عن العملية السلمية، ولكن حكومة الليكود تستطيع إعاقة عملية السلام والمماطلة في تنفيذ المراحل القادمة، وهي المراحل الحاسمة في هذه العملية.

وجه المقارنة	العمل	الليكود
١ - الأمن والسلام	التركيز على السلام الأمن الكلي - الجماعي	التركيز على الأمن أهمية الأمن الجزئي - والشخصي- أهمية التفجيرات
٢ - الحدود	نهر الأردن حدود أمنية	نهر الأردن حدود سياسية
٣ - الدولة الفلسطينية	امكانية الاعتراف بدولة فلسطينية في المدى البعيد	رفض الإعتراف بدولة فلسطينية وقبول حكم ذاتي في ظل السيادة الإسرائيلية
٤ - الأمن الداخلي	الأمن الداخلي داخل حدود السلطة من اختصاصها	الأمن الداخلي في كل المناطق من اختصاص اسرائيل
٥ - المستوطنات	العمل على تفكيك بعضها	زيادتها وتوسيعها
٦ - الجولان	الانسحاب من الجولان مقابل التطبيع مع سوريا	توقيع اتفاقية مع سوريا دون انسحاب
٧ - نقاط الاتفاق	القدس الموحدة عدم عودة اللاجئين عدم إزالة كل المستوطنات عدم العودة إلى حدود ٦٧	القدس الموحدة عدم عودة اللاجئين عدم إزالة كل المستوطنات عدم العودة إلى حدود ٦٧

حكومة بنيامين نتنياهو

الإسم	الوزارة	الحزب
- بنيامين نتنياهو/ رئيس الوزراء	وزير الإسكان	الليكود
- ديفيد ليفي	وزير الخارجية	جيشر
- رفائيل ايتان	وزير الزراعة والبيئة	تسوميت
- زفولون هامر	وزير التربية والأديان	الحزب الوطني الديني
- موشي كتساف	وزير السياحة	الليكود
- ايلي سويسه	وزير الداخلية	شاس
- اسحق موردخاي	وزير الدفاع	الليكود
- دان ميريدور	وزير المالية	الليكود
- افيغدور كهلاني	وزير الأمن الداخلي	الطريق الثالث
- ناتان شارنسكي	وزير التجارة والصناعة	اسرائيل العليا
- يولي ايدلشتيان	وزير الاستيعاب	اسرائيل العليا
- تساهي هانغبي	وزير الصحة	الليكود.
- يعقوب نئمان	وزير العدل	الليكود
- ليمور لفنات	وزير الاتصالات	الليكود
- بنيامين بيغن	وزير العلوم والتكنولوجيا	الليكود
- اسحق ليفي	وزير النقل والطاقة	الحزب الوطني الديني
- ايلي اشاي	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	شاس

د. نظام بركات
رئيس قسم العلوم السياسية
جامعة اليرموك

رمزي رباح :

"اللاّجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم"

قراءة أولى

جردت الاتفاقيات الموقعة حتى الآن قضية اللاجئين من مرجعيتها الشرعية الدولية، ووضعتها في عناوين تفاوضية ثنائية مستقلة عربية اسرائيلية، واعتبرتها قضية مشتركة تُبحث ضمن احدى المجموعات الخمس للمسار المتعدد الأطراف.وقد تم التركيز الاسرائيلي ومعه بعض الاتجاهات الدولية على تحسين الأحوال المعيشية في خدمة حل قائم على التوطين والتأهيل، يكمل ما يجري على الساحة التفاوضية.

إن هذا الترتيب التفاوضي ينسجم مع الاستراتيجية الاسرائيلية في تفادي مواجهة قضية اللاجئين كقضية واحدة، ويتيح توزيعها على الدول المضيفة للتفاوض عليها بشكل منفصل، مما يكرس التعاطي مع اللاجئين كمجموعات سكانية من جهة ويدفع من جهة أخرى نحو حل بصيغة التأهيل والتوطين بعد اسقاط حق العودة.

كتاب «اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم» لمؤلفه رمزي رباح يأتي ليسلط الضوء على جوانب جديدة في قضية النازحين واللاجئين، من ضمنها الدور البارز والهام الذي يفترض أن يلعبه اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، واللاجئون في أرضهم (والمقصود هنا اللاجئون الفلسطينيون في دولة اسرائيل) والتي نجحت الدولة العبرية في التعتيم عليها، إلى جانب اهمال الجانب

★ رمزي رباح، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

الفلسطيني لتلك القضية رغم أنها قضية وطنية، انسانية، يستند اصحابها في الدفاع عن حقوقهم إلى القوانين المحلية، وإلى قرارات الأمم المتحدة.

الكتاب من القطع المتوسط يقع في ٧٢ صفحة، يشتمل على مقدمة ومجموعة مباحث اضافة إلى ستة وثائق تشتمل على قرارات واتفاقات تعالج قضية اللاجئين والنازحين.

وتأتي أهمية هذه الدراسة أنها صدرت مع بدء مفاوضات الوضع الدائم وعلى جدول أعمالها قضيتا اللاجئين والنازحين، وكذلك بعد الغاء المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين الميثاق الوطني. فكان الربط بين الحدثين ضرورة لازمة، حيث تقدمت إلى الأمام قضيتا النازحين واللاجئين، مع الاحساس العميق الذي ساد الشارع الفلسطيني في الشتات من ان الإعتراف من جانب واحد بحق اسرائيل في الوجود يعني تحويل حق العودة وتقرير المصير من حق شرعي غير قابل للتصرف ومعترف به دولياً إلى مجرد مطلب فلسطيني.

المعروف أن مفاوضات الوضع الدائم سوف تتركز على القدس والمستوطنات واللاجئين والمكانة السياسية والوضع السياسي للكيان الفلسطيني (الحدود - الترتيبات الأمنية - العلاقات والتعاون مع الجوار)، إلى جانب القضايا التي تهم الفريقين (المياه - الأماكن المقدسة)، وهذه العناوين مجتمعة تطول القضايا الوطنية الكبرى التي تشكل جوهر المسألة الوطنية في هذه المرحلة.

يناقش المؤلف هذه الاشكاليات من خلال مجموعة عناوين تفصيلية:

أولها: (اللاجئون.. والشرعية الدولية):

يؤكد الكاتب على ما ورد في نص القرارين ٢٤٢، و٣٣٨ حول «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» دونما توضيح لمضمون هذه التسوية.

إن هذه الصيغة مشابهة لما تضمنته ديباجة اتفاق أوسلو (أ) و أوسلو (ب) «إن المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨»، ويأتي ذلك انسجاماً مع اطار مدريد التفاوضي.

يقول الكاتب إن هذه الصيغة الملتبسة تتفادى ببراعة النص الواضح على المفاوضات من أجل تنفيذ قراري مجلس الأمن المذكورين.

هذا من جانب، والجانب الأخطر أن ما ورد في هذا الاتفاق لا يعيد قضية اللاجئين إلى مرجعيتها الشرعية الدولية المحددة وذات الصلة، أي إلى القرار ١٩٤ (وفقرته الرقم ١١ تحديداً) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ باعتباره المرجع الأساس لقضية اللاجئين.

ويرى الكاتب هنا أن الاتفاقيات جرّدت قضية اللاجئين من مرجعيتها الدولية وحوّلها إلى قضية اقليمية عربية - اسرائيلية.

العنوان الثاني «النازحون.. المرجعية الشرعية الدولية»

يقول الكاتب أن مقاربة الاتفاق لقضية النازحين يمنح اسرائيل امتياز اشهار النقد على عودة النازحين لمخاطرها الاجتماعية والأمنية المزعومة من جهة، وانطلاقاً من تصنيف اللاجئين إلى فئات من جهة أخرى. فقد أسقط الاتفاق في امتداد ما سبقه، المرجعية الشرعية الدولية لقضية نازحي حرب ١٩٦٧ والمتمثل في قرار مجلس الأمن ٢٣٧ تاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧، الذي يحدد التعامل مع النازحين كجماعة (وليس كأفراد أو فئات على قاعدة انتقائية) ويندرج تحت عنوان «دعوة اسرائيل لإحترام حقوق الانسان»، وينص بوضوح على العودة غير المشروطة. وإلى أبعد من هذا يدعو القرار ٢٣٧ «حكومة اسرائيل لتسهيل هذه العودة».

يؤكد الكاتب أن عدم التعاطي مع النازحين كجماعة غير قابلة للتصنيف تكفل الشرعية الدولية حقها في العودة دون قيد أو شرط، يؤدي إلى استبعاد قضية النازحين من أي تصنيف، ولتلك الفئات التي تحمل مدلولاً سياسياً «أي يتيح ذلك لإسرائيل من حيث المبدأ رفض عودة أولئك النازحين المدرجين ضمن الفئات التالية:

أ - لاجئ ١٩٤٨ الذين كانوا في الضفة والقطاع قبل حرب ١٩٦٧، وغادروها ابانها وبعدها.

ب - سكان القدس الشرقية الذين غادروها قبل الحرب أو بعدها.

ج - السكان الذين ينتمون إلى قرى أو أراضٍ صادرتها اسرائيل أو بنت عليها مستوطنات.

د - السكان الذين نفذوا عمليات عسكرية ضد اسرائيل، أو المصنفين «خطيرين أمنياً».

ويجزم رباح أن هذا أدى بدوره إلى تراجع المفاوضات إلى مستوى الجدل المفاهيمي للقضية، واستغراقه فيها بدلاً من البحث بآلية العودة وترتيباتها والجدول الزمني لعودة النازحين.

العنوان الثالث: «الأونروا.. الالتزام الأممي بقضية اللاجئين»

يذكّر الكاتب بأن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين هي مسؤولية مباشرة ووثيقة الارتباط بالقرار ١٩٤، إلى جانب أن قضية اللاجئين تستمد خصوصيتها أمام المجتمع الدولي وازاء الشرعية الدولية من مسؤولية الأمم المتحدة عن نشوئها عندما تبنت القرار ١٨١ (قرار تقسيم أرض فلسطين)، وترتبط هذه

المسؤولية بمؤسسة مختصة منبثقة عنها «الاونروا»، يترتب عليه عدم المساس بهذه المؤسسة، وعدم الاقدام على حلها قبل ايجاد حل دائم وشامل لقضية اللاجئين، لضمان عدم اذابة قضيتهم وهدرها على اعتبار أن الاونروا هي التجسيد القانوني السياسي والمؤسسي للإلتزام الأممي بهذه القضية، بالارتباط الكامل والوثيق مع هذا القرار وأحكام فقرته «١١» بالتحديد.

وينبه المؤلف إلى أن المساس بالأونروا، قبل حل قضية اللاجئين، لا تقتصر سلبياته على حرمان هؤلاء من تقديمها، على أهميتها، بل تمتد إلى المساس بالمكانة السياسية والقانونية لقضية اللاجئين ولحقوقهم، المشروعة دولياً، وفي المقدمة حقهم في العودة.

العنوان الرابع: «الأونروا أولويات مستجدة»

يقول الباحث أنه بعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين في نهاية عام ١٩٩٥، على القرار ١٩٤، أدى إلى تآكل في قوة القرار واهتزاز مكانة ونهوض مشاريع انهاء خدمات الاونروا التي تم تمديد ولايتها حتى حزيران ١٩٩٩، وهو تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية والموعد المحدد لوصول مفاوضات الوضع الدائم إلى نهايتها أيضاً.

ويطرح الكاتب مؤشرات هذا التوجه:

أ - قيام برنامج تطبيق السلام.

ب - استحداث صندوق تعويضات موظفي الوكالة.

ج - اخضاع الموظفين الجدد في وكالة الغوث لنظام التعاقد المؤقت لفترة سقفها الزمني ١٩٩٩.

ويطالب المؤلف بالسعي لمنع تصفية أعمال الوكالة انطلاقاً من اعتبار ما ترمز إليه من التزام بقضية اللاجئين وحق العودة متداخلاً مع اعتبار ما تقدمه من برامج تلبي احتياجات متعددة.

العنوان الخامس «المفاوضات.. تعدد الأطر والأطراف»

يقول الكاتب أنه رغم ارتكاز المفاوضات إلى أربعة مسارات ثنائية هي الأساس، ومسارات متعددة مساندة لتقدم المفاوضات الثنائية أدت إلى حد أدنى من الترابط قائم على امكانية التقدم المتوازي والمتزامن بين مختلف المسارات، فقد حققت اسرائيل مكسباً هاماً من خلال اتفاقياتها التي أدت إلى الغاء هيكلية مدريد والانفصال عن نسق التوازي والتزامن للإنتقال إلى خط التقدم المنفصل كلياً مع كل طرف على حدة، بالنسبة لكافة مواضيع البحث.

لذلك يرى الكاتب ضرورة وأهمية التنسيق الوثيق بين الطرف الفلسطيني وكافة

الأطراف العربية المعنية بهذا الموضوع، وبالذات الدول المضيفة للاجئين، مع فتح نقاش واسع ديمقراطي وسط مختلف تجمعات اللاجئين حول قضيتهم وسبل استعادة حقوقهم.

تحت عنوان «التوطين والتأهيل.. الخط العام واحتمالاته»

سجل المؤلف أنه منذ نشوء قضية اللاجئين، كان مخطط التوطين يقف في مواجهة حق العودة، ويتلازم بعلاقة مستقرة مناقضة للعودة. إلى جانب أن التوطين لا يفترض بداية استبدال الهوية الفلسطينية بأخرى، مع احتمال أن يقود إلى ذلك. لأن المطلوب وبشكل أساسي الغاء حق العودة والوضع القانوني والسياسي للاجئين من جهة، واعادة تأهيل الوضع الإسكاني والحياتي للاجئين رفعاً للمستوى المادي بجانب، ورفعاً عن المخيمات لمكانتها بجانب آخر، نظراً لما تمثله المخيمات من التزام أممي بقضية اللاجئين وحق العودة.

ويرى رباح أن الاطار القانوني الذي ينظم حضور اللاجئين في مختلف البلدان، ليس هو الأساس في القاء الضوء على وضع اللاجئين باستخلاص وجهة مختلف احتمالات مخطط التوطين ومآله، لأن التمتع بالحقوق المدنية في سوريا لا يشكل مقدمة للتوطين بالضرورة، كما أن الحرمان من الحقوق في لبنان لا يدرأ مخاطره، بل ربما العكس، لأن الاطار القانوني هو عنصر من العناصر التي تلعب دوراً، وإلى جانبها البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد المحدد ونسبة القوى الداخلية المؤثرة بملف اللاجئين وحجم الضغوطات الخارجية التي تمارس عليه، وموقع الحركة الوطنية الفلسطينية وتحالفاتها، والعلاقة التاريخية لكل بلد بالقضية الفلسطينية وتطور هذه العلاقة، وموقفه الذي يتشكل في اطار التسوية ووظيفته الاقليمية.

يؤكد الكاتب على هذه الشروط، وأنه ينبغي أن تؤخذ بالإعتبار من أجل استيعاب ما يجري اعداده لتمرير مخطط التوطين بتنويعاته لاستخلاص كيفية التصدي لهذا المخطط باحتمالاته وبالمخاطر الناجمة عنه.

ويتوقف المؤلف عند القيود الرسمية لوكالة الغوث في العام ١٩٩٥، حيث بلغ عدد اللاجئين المقيدين ٣ مليون و ١٨٥ ألف، منهم مليون و٢٠٠ ألف في الضفة وغزة (٣٧,٣٪)، ومليون و ٩٨٣ ألف في الأردن ولبنان وسوريا (٦٢,٣٪) آخذاً بالاعتبار الشروط المحددة لوضع اللاجئين في الوطن المحتل وفي كل من البلدان المضيفة على حدة.

١ - في الضفة الغربية وقطاع غزة:

يرى الكاتب أن هناك تأثيرات مجحفة

بقضية اللاجئين وهي واضحة بما يكفي، وبعد التنازل عن القرارين ١٩٤، ٢٣٧، من بينها:

أ – اشراك لاجئ الضفة والقطاع في انتخابات مجلس الحكم الذاتي.

ب – فرض اسرائيل لمفهومها حول التعاطي مع ملف النازحين.

ج – التعاطي مع الوكالة من خلال التسليم بدورها المعيّن بعد أوسلو.

وهذا ما برهن عليه المؤتمر الجماهيري الأول للاجئين في مخيمات الضفة الغربية الذي انعقد في مخيم الفارعة (٨/ ١٢/ ١٩٩٥) بدعوة من اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، حيث عبّر عن المزاج السياسي الشائع والاستعداد الكفاحي القائم وسط اللاجئين في الوطن المحتل بالقرارات والتوجهات التي صدرت عنها وأهمها: وحدة الشعب الفلسطيني، أن قضية اللاجئين قضية الشعب الفلسطيني الوطنية المركزية، شأنها شأن القدس والحدود والهوية الوطنية، وأن قرارات الشرعية الدولية هي الأساس لحل قضية اللاجئين وعلى رأسها القرارين ١٨١ و ١٩٤.

٢ – الأردن

يحظى الفلسطينيون في الأردن بحقوق المواطنة التي تمنحهم حق التمتع بحقوقهم كأفراد، لكنها لا تمنحهم حق التعبير الكامل عن هويتهم الوطنية الفلسطينية. وهذه المعادلة القلقة تلقي الضوء على الحالة المتوترة التي غالباً ما شابت العلاقات الأردنية – الفلسطينية بمختلف مستوياتها.

مما سبق يرى الكاتب أن مخطط التوطين في الأردن يعتبر اشكالية غاية في الحساسية، على الرغم من خصوصية العامل السكاني في تغذية هذه الحساسية. ان ذلك يضفي على الأردن شعار التصدي للتوطين والوطن البديل أهمية مضاعفة. فهو يعبر من جهة عن التمسك بحق العودة باعتباره من صلب الحقوق الوطنية، وأحد مكوّني ممارسة حق تقرير المصير، الأمر الذي يقتضي تحويل هذا الشعار إلى خطة عمل سياسية وجماهيرية.. لأنها الضمانة الرئيسية لوأد مشروع الفتنة بين الشعبين سياسياً وارساء العلاقة بينهما على أسس صحيحة ومبدئية.

٣ – لبنان وسوريا:

يقول الكاتب أن ثمة مبالغة لدى بعض الأوساط اللبنانية في ابراز مخاطر الوجود الفلسطيني باحتمالاته التوطينية على الوضع الداخلي في البلد نظراً لدقة توازنه الطائفي – السياسي، ولارتفاع عدد الفلسطينيين المقيمين على أرضه. ورفض التوطين هو عنوان السياسة الرسمية والموقف المعلن لجميع

القوى السياسية في لبنان ومرجعياته الطائفية. وتستند الحجة الرئيسية في حرمان الشعب الفلسطيني من الحقوق المدنية إلى واقع التوطين الذي تقود إليه ممارسة هذه الحقوق.

ويرى الكاتب أن هذا الاجراء يندرج في اطار سياسة تحفيز هجرة الفلسطينيين من لبنان، لاستقبال الاستحقاق التفاوضي بوضع متخفف بأقصى ما يمكن من العبء السكاني (والسياسي) للفلسطينيين.

ويحذر المؤلف من أن التخوف من مخاطر التوطين المقبل يقود منذ الآن إلى محاولة استباقه بالتهجير المبكر. وإن مقاومة التوطين ليست مجدية باستمرار حرمان الشعب الفلسطيني في لبنان من حقه الطبيعي في حرية العمل والتنقل والسفر بلا قيود.

وفي سوريا تعتبر اسرائيل أن شروط التوطين تنطبق بشكل مريح على الوجود الفلسطيني في سوريا المستقر اجتماعياً منذ العام ١٩٤٨، بحقوق مدنية واجتماعية بلا تمييز. ولا يشكلون ضغطاً سكانياً أو اقتصادياً على بلد فسيح وغني بامكانياته.

ويرفض الكاتب اعتبار هذه المعطيات على صحتها أنها برهان قابل للتوطين، كما أنها لا تؤشر إلى إكتمال شروط هذا التوطين. لأن المجتمع الفلسطيني في سوريا كان له دور بارز في اعادة تأسيس وبناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد العام ١٩٤٨، والانخراط في صفوفها ومواكبة مسيرتها بمختلف محطاتها، مما أنتج أطراً وخلق وعياً يجعل من الواقع الفلسطيني في سوريا بالتحديد احدى أصعب العقد في تعرضه لمخطط التوطين ومواجهته.

وتحت عنوان «اللاجئون في أرضهم – الاقتلاع والترحيل في أراضي الـ ٤٨»

يعرّف الباحث المقيمين في أرضهم من مواطني اسرائيل بأنهم لاجئون محليون طردوا بمعظمهم من قراهم أثناء حرب ال ٤٨ وبعدها في الخمسينات ويشكلون كتلة رئيسية من أبناء الشعب الفلسطيني ضمن حدود اسرائيل.

وإن خط التعاطي مع ملف اللاجئين والقاضي بتنسيق أطر خطط العمل في الضفة وغزة ومختلف بلدان الشتات واستخلاص المساحات المشتركة فيما بينها، هذا الخط لا يسحب نفسه على قضية اللاجئين في أراضي ال ٤٨ نظراً لخصوصيتها الشديدة.

ويرى الكاتب أن نضال اللاجئين في أرضهم، هو صراع ضد سياسة التمييز والاضطهاد للدولة التي يعيشون تحت سلطتها والتي لا تعترف أصلاً بوجود مشكلتهم.

ويدعو الكاتب إلى معالجة ذلك بتعبئة

طاقات اللاجئين في أراضي ال ٤٨ من خلال لجان محلية تمثل جميع القرى المدمرة مع الانطلاق من أجل كسب تأييد وتضامن القوى التقدمية والديمقراطية الاسرائيلية.

وتحت عنوان «الحل التصفوي لقضية اللاجئين»

يناقش الكاتب مختلف الجوانب المتعلقة بالموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين والحلول المطروحة بشأنها. وإن ما وصلت إليه الآن يتلاقى مع التصور الاسرائيلي لحلها، حيث تحدد سقفهامن خلال تحديد اطارها التفاوضي وأسسه، وبدأت خطواتها التفاوضية والتطبيقية تدب منذ فترة على الأرض.

العنوان الأخير «نحو حل عادل لقضية اللاجئين»

يقول المؤلف أن الهيكلية التفاوضية القائمة وما نتج عنها من اتفاقات، رغم تجاوزها لمرجعية الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين والنازحين، حافظت على المكانة القانونية - السياسية لقضية اللاجئين، ولم تنل من الالتزام الأممي بهذه القضية. وترتب عليه ما يلي:

١ - التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الاساس لحل قضية اللاجئين.

٢ - رفض مشاريع تصفية الأونروا وانهاء خدماتها وتحويل صلاحياتها وموظفيها إلى السلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة.

٣ - رفض المساس بوضع المخيمات والتصدي لمشاريع تصفيتها أو نقل اللاجئين منها في اطار مشاريع التأهيل.

أخيراً

رغم الانطباع الناشيء عن وقائع متوالية بتقدم ما للحل الاسرائيلي على خط اللاجئين والنازحين، فإن تنهيج حركة مناهضة اللاجئين للحل التصفوي لقضيتهم وتزخيم هذه الحركة، بامكانها أن تولّد دينامية معاكسة للتقدم الاسرائيلي، تفضي إلى حل عادل لقضية اللاجئين والنازحين تحت راية العودة كخيار حر وجزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية.

هناء الحاج ابراهيم

"اللاّجئـون والنازحـون.."

قـراءة ثانية

في زمن التردي العربي، والتمزق، وتحت هاجس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الأوحد، على العالم؛ دخل كل من الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي، في مفاوضات الوضع الدائم، بعد أن ألغى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الحادية والعشرين عدداً من بنود الميثاق الو طني، الداعية إلى رفض حق إسرائيل في الوجود، الأمر الذي دفع عدد غير قليل من الكتاب والباحثين لتناول هذا الأمر في أبعاده المختلفة.

وقد سارع الباحث رمزي رباح إلى أن يدلو بدلوه ليخرج بدراسة قانونية حول وضع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، على ضوء مفاوضات الوضع الدائم، باعتبارها قضية نضالية موحدة بين الوطن والشتات؛ وقضية متداخلة، أيضاً، مع محيطها الإقليمي ومساراته التفاوضية. (ص٨)

جاء الكتيب في ٧٠ صفحة من القطع المتوسط، ضمت ثلاثة عشرة فصلاً، وعدداً من الملاحق، شملت القرار ١٩٤، بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨، والقرار ٢٧٣، بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٤٩، كذلك القرار ٣٠٢، بتاريخ ١٨/ ١/ ١٩٤٨، إضافة إلى لمحة عن معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، الموقعة في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤، وإشارة إلى الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الإنتقالي في الضفة وقطاع غزة.

انطلق الباحث من فكرة محددة

★ رمزي رباح، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

مفادها: «إن قضية اللاجئين هي الركن الآخر للمسألة الوطنية الفلسطينية، في المرحلة الراهنة، إلى جانب قضية الأرض؛ وأن حق العودة يجسد حق تقرير المصير إلى جانب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. هذا ما أقرته الشرعية الدولية، ثمرة لنضال الشعب الفلسطيني التحرري، وتعبيراً عن حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف». (ص٥)

إنطلاقاً من ذلك، فإن الكاتب يقدم لعمله من خلال تسليط الضوء ولو بشكل مقتضب، على الأبعاد القانونية لمسألة إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، بإعتباره اعتراف بتحويل حق العودة وحق تقرير المصير، من حق معترف به دولياً، إلى مجرد مطلب فلسطيني بحت، يتعلق بالإنسان دون الأرض. ولأن مفاوضات الوضع الدائم «تشمل القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والمكانة السياسية للكيان الفلسطيني، بالإضافة إلى مسائل تهم الجانبين كالمياه والأماكن المقدسة. فإن جملة هذه المسائل تشكل جوهر المسألة الوطنية في هذه المرحلة». (ص٨) و «إن جملة هذه القضايا تُفتح على أوسع مشاركة للشعب...» (ص٨) ويشترط الباحث لهذه المشاركة أن تتم بوجود سياسة صائبة للإفادة من تفعيلاتها، لإسناد النضال الوطني. (ص٨)

إن دقة هذا الطرح يجب ألا تبعدنا عن حقيقة، إن التردي العربي ككل، والفلسطيني جزء منه، امتد وطال التكوين الإجتماعي، والثقافي، والأخلاقي، والسياسي، والمعرفي، والتاريخي، ناهيك عن هيمنة وتحكم البرجوازية الطفيلية بالقرار السياسي في النسبة الأكبر من الأقطار العربية، الأمر الذي أدى إلى تحويل الجماهير العربية، من عنصر فاعل في الحدث إلى مجرد متلقٍ للحدث وآثاره. وحالة الإنهيار هذه لا يمكن تجاوزها بالأماني والرغبات.

كما أن هذا الطرح، رغم أهميته، يجب ألا يبعدنا عن حقيقة تسليم الباحث بالإتفاق وبإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، بالرغم مما قد يعنيه ذلك من إلغاء للبرنامج الوطني، وللائتلاف الوطني الذي قام على أساسه، وتقليص للحدود الجغرافية للمشروع الوطني الفلسطيني. كل ذلك مقابل قيام إسرائيل بمنح الفلسطينيين العزل بقعة أرض محددة، ومحاطة بالمستوطنين المسلحين، والمستعدين، دوماً، للتوسع والعدوان، تحت حماية الجيش الإسرائيلي.

يتناول الباحث في الفصل الثاني، المرجعية الشرعية الدولية للقرار ١٩٤، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٩٤٨، بإعتباره يؤكد على حق اللاجئين بالعودة إلى قراهم ومدنهم، واستعادة ممتلكاتهم، مع إمكانية اللجوء إلى التعويض، الذي هو جزء من الإعتراف

والإقرار الرسمي بحق العودة، وليس بديلاً عنه.

كما يستعرض القرار رقم ٢٣٧، الصادر في ١٤/ ٦/ ١٩٦٧، القاضي بضرورة العودة غير المشروطة للنازحين اللاجئين الفلسطينيين؛ ويرى أن نجاح اتفاق أوسلو في تغييب المرجع الشرعي والدولي لقضية اللاجئين والنازحين، بتحويلها إلى قضية اقليمية عربية / إسرائيلية، إضافة إلى بعدها الفلسطيني/ الإسرائيلي، أدى وسيؤدي إلى إجحاف بالحق الفلسطيني لصالح الموقف الإسرائيلي، وجوهره تصفية قضية النازح الفلسطين على قاعدة التوطين والتأهيل، وإلغاء حق العودة، مرة وإلى الأبد.

وعليه فالكاتب يرى، بأن من أهم مستلزمات النضال الحالية، هو النضال من أجل الإبقاء على هذه المؤسسة؛ لأن التمسك بها يعني التمسك بالقرار ١٩٤. ص٢٣ الأمر الذي يفترض اعتماد النقاش الديمقراطي المفتوح، وسط مختلف تجمعات اللاجئين، حول قضيتهم، وسبل إستعادة حريتهم. الأمر الذي يستدعي عدة أمور، من إستنهاض الجماهير وقياداتها؛ إلى إبراز قضية اللاجئين؛ مروراً بضرورة توحيد إطار العمل والتحرك، وتنسيق التكتيكات النضالية بين الوطن المحتل والشتات، في صدد قضية اللاجئين.

إن تعمد الباحث تناول المسألة الديمقراطية، وأهميتها في تحسين شروط المفاوض الفلسطيني، بهذا التبسيط له ما يبرره، فهو يدرك أن الديمقراطية لن تقوم إلا من خلال ربطها بشروط تحقيقها المادية؛ والإجتماعية؛ والإنسانية، بحيث تؤدي بالفعل، إلى تحقيق مشاركة شعبية حقيقية في صنع القرار في كل ميدان، وعلى كل صعيد، وتحقيق الرقابة الفعلية على تنفيذه. وهذا حمل تنوء به السلطة الفلسطينية، ومعظم الحكومات العربية؛ وعليه فإن طرح فكرة الحوار الديمقراطي، واستنهاض الجماهير الفلسطينية وقياداتها، لن يحقق، وحده، ما يرنوا إليه الباحث؛ إذ لا بد من تنظيم ثوري يجسد فكراً وممارسة، إرادة قواعده، ويعكس مستوى تلك القواعد.

يستعرض الكاتب، في الفصل السابع وما يليه، أشكال الصراع ضد التوطين، فيشير إلي اختلافها، باختلاف أماكن تواجد الفلسطيني، واختلاف الطرف الآخر في الصراع.

ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، يعتبر ملف اللاجئين ذو أهمية خاصة، من وجهة نظر الإسرائيليين، لما يشكله الفلسطينيون من تهديد كياني لإسرائيل. لهذا نجد الأخيرة تصر على توطين اللاجئين المقيمين، بالأساس، في الضفة والقطاع، دون غيرهم. (ص٣٢) كما نجدها تصر على إلغاء المكانات الثلاث [لاجئ - مخيم -

وكالة] (ص٣٤)، بمعنى توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، وإسدال الستار على وكالة الغوث، بكل أبعادها ومعانيها، كذلك الأمر بالنسبة للمخيم، الأمر الذي يفترض لمواجهته نهوض جماهيري فلسطيني في الداخل والخارج، عنوانه الرئيسي قضية اللاجئين، وحق العودة، والحفاظ على الوكالة، إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه القضية، وفق قرارات الشرعية الدولية.

في الأردن، يؤكد الكاتب على الخصوصية المتميزة لعلاقة الأردن باللاجئين الفلسطينيين، وأنها لم تتأت من ارتفاع نسبتهم في الأردن ،رغم أهمية ذلك،وإنما جاءت نتيجة لاستمرار محاولات فرض مشروع التوطين، واعتبار الأردن و طناً بديلاً للفلسطينيين، لذلك فإن النضال ضدالتوطين يعني،من وجهة نظر الكاتب، التمسك بحق العودة، وحق تقرير المصير، باعتباره الضمانة الرئيسية لوأد مشروع الفتنة بين الشعبين، ولإرساء العلاقة بينهما، على أسس صحيحة وعقائدية.

يؤكد رباح أن رفض التوطين قرار سياسي لبناني، معلن لجميع القوى السياسية في لبنان، ومرجعياته الطائفية (ص٤٢) هذا الرفض ترافق مع محاولة التهجير المبكرة. لهذا فالكاتب يرىأن مرحلة مفاوضات الوضع الدائم ستحمل في طياتها ضغطاً متزايداً على الفلسطينيين في الدول المضيفة، وعلى وجه الخصوص لبنان، من أجل تقليص الكتلة البشرية الفلسطينية، عبر دفع أعداد منها إلى الهجرة، إلى جانب إجراءات متشددة أخرى.

وعليه، فإن نضال الشعب الفلسطيني في لبنان من أجل حق العودة إلى الوطن، ليس مرتهناً بمدى تمتع هذا الشعب بحقوق تضمن له شروطاً عادلة لحياة كريمة، كما هو الحال في سورية.

فيما يرى الباحث أن ضمان الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، السائد في سورية، يصون الهوية الوطنية، ويحصنها من مخاطر التوطين، ويقطع الطريق علىنزعة التحلل من هذه الهوية، لتجنب التمييز والذوبان في المحيط.

عمد الكاتب في الفصلين الأخيرين إلى مناقشة سياسة إسرائيل، في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه منذ عام ١٩٤٨، ضمن مخطط التهويد والاستيطان، والذي نتج عنه ترحيل واقتلاع ٤٠٪ من الشعب الفلسطيني، أي ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني غدوا لاجئين ضمن حدود إسرائيل.

ورغم أن عودة اللاجئين إلى أرضهم يكفله القرار/١٩٤/، وقرارات عديده أخرى. إلا أن المفاوضات الجارية لا تأخذ بالحسبان المشكلات والمصالح الحيوية لهذه الأقلية. من هنا بات ضرورياً تعبئة

الجماهير الفلسطينية، من أجل كسب تأييد وتضامن القوى التقدمية والديمقراطية الإسرائيلية، التي ترفع راية السلام من أجل العدل والسلام للمواطنين المضطهدين في إسرائيل.

وكان الأولى بالباحث أن يبدأ بطلب دعم ومساندة القوى التقدمية والديمقراطية العربية، لأن القضية الفلسطينية لم تكن، يوماً، قضية إسرائيلية وإنما هي قضية عربية أولاً وأخيراً، وإن كان ثمة ما يربطها بالقوى التقدمية الإسرائيلية، فهو رباط المُحتَل بالمُحتل.

يحاول الباحث، في الفصل الثاني عشر، تحديد مكامن الضعف، فيشير إلى ضعف التنسيق العربي، وإلى نمط التعاطي الفلسطيني الرسمي مع المفاوضات، بالإضافة إلى تبعثر جهود المعارضة، وعدم تركيزها على ملف اللاجئين والنازحين، رغم حرارته، كل هذا بالإضافة إلى الهيكلية التفاوضية القائمة، التي تفتقد المرجعية الشرعية الدولية. ورغم أن المفاوضات قطعت شوطاً طويلاً، إلا أننا نتفق مع الباحث في أن ملف النازحين واللاجئين من أكثر ملفات المفاوضات سخونة وتعقيداً، ويفتح مساحة واسعة لإستنهاض وتحسين شروط المواجهة، على طريق إقرار الحل العادل لقضية اللاجئين.

انطلاقاً من ذلك، فإن رباح يطرح عدداً من الصيغ باتجاه تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين، وإن كانت هذه الطروحات على درجة من الأهمية، إلا أننا نعيب على الباحث عدم تطرقه لموقف القيادة الفلسطينية من قضية اللاجئين الآن ومستقبلهم، على ضوء المفاوضات ومحاولته، باستمرار، التأكيد على التحرك الجماهيري، وخاصة في تجمعات الشتات.

ويؤخذ على الدراسة، خلوها من الاحصائيات المتعلقة باللاجئين في مناطق الشتات، خاصة وأنهم يمثلون لب المشكلة في مفاوضات الوضع الدائم، الأمر الذي انعكس، سلباً، علىالدراسة، وقلل من قيمتها.

كما يؤخذ على الباحث قصور رؤيته، عندما تناول قضية فلسطين والفلسطينيين، باعتبارها قضية محلية تخص فلسطين وحدها، إذ لا بد من طرح قضية فلسطين بوصفها قضية العرب الأولى، وكشف مخاطر تصفيتها علىالوجود العربي. الأمر الذي يُفترض معه طرح صيغ جديدة للربط بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، بما يحقق حلاً عادلاً للفلسطينيين وللعرب ككل.

منى أسعد

عبدالله أبو كاشف:
"الهويـّة الوطنيّة للفلسطينيين في مصر"

ما تزال الأحلام تداعب أشواق الفلسطينيين للعودة إلى أرض الوطن، الذي يسكن أعماقهم، ويتغلغل في ذاكرتهم. فالعودة توق الفلسطينيين، وأملهم الوحيد.

بين أيدينا رسالة ماجستير قدمها عبدالله سليمان أبو كاشف، تعد الأولى من نوعها من حيث تعرضها لمشكلة ذات أهمية كبيرة، وهي الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر، مع مناقشة ظروفهم الإجتماعية والثقافية.

لم ينطلق الباحث من أية فرضية نظرية؛ فهو يقدم بحثاً ميدانياً، أراد به أن يستكشف مدى تغلغل الشعور بالهوية الوطنيه داخل أعماق الفلسطينيين في مصر، كونهم يُمثلون أقليه عددية، تعيش وتتداخل وسط جماعة أكبر، تشترك معها في اللغة، والدين، والتاريخ.

التساؤل البحثي الذي أراد الباحث أن يجيب عنه هو: هل فقد الفلسطينيون المقيمون خارج وطنهم ، منذ عام ١٩٤٨، إحساسهم بهويتهم؟ وللإجابة على هذا السؤال إستعان الباحث بعدد كبير من المراجع العربية والأجنبية، والمقالات الصحفية، متوخياً الحذر الشديد، مؤكداً على مصداقيته في الحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها الأصلية. تقع الدراسة في ٥١٥ صفحة من القطع الكبير، اضافة إلى ملحق المراجع، وثلاثة ملاحق

★ عبد الله سليمان أبو كاشف، **الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤.

أُخرى، خاصة بنص صيغة الاستبيان، وقرار وزير الداخلية بشأن وثائق سفر اللاجئين، وتشكيل اللجنة العُليا لشؤون مهجري فلسطين.

تتكون الدراسة من أربعة فصول، يحتوي كل منها على عدد من المباحث، ومقدمة، وخاتمة.

إهتمت المقدمة بتحديد مشكلة الدراسة، وهي «معرفة مدى عمق الشعور بالهوية الوطنية لدى الفلسطينيين في مصر» حيث يرى الباحث «أن عمليات التنشئة الاجتماعية كفيلة بأن تؤدي إلى تلاشي الشعور بالهوية الوطنية، والذوبان في المجتمع المصري. ويطرح فكرة التمايز وإدراك الذات لهذه الجماعة السياسية في تلك المجتمعات، التي تضم أشكالاً عديدة ومتباينة في أصولها العرقية واللغوية» (ص ١) وقد إقترح الباحث نموذجاً للهوية، كمنهج للتحليل، مستنداً إلى التحليل النظري لمفهوم الهوية؛ قبل أن يتعرض إلى «صعوبات الدراسة في مفهوم الهوية بشكل عام، والهوية الفلسطينية بشكل خاص، وأخيراً الهوية الوطنية الفلسطينية في مصر والدراسات السابقة في الموضوع». (ص٦).

الفصل الأول من الاطروحة ، جاء في مبحثين؛ وهو بعنوان «إتجاهات تعريف الهوية في العلوم الاجتماعية»، ودار حول مشاكل تعريف الهوية الوطنية والمدارس المختلفة التي تناولتها. كما أعطى أبو كاشف، اهتماما خاصاً لمشاكل الهوية في بلدان العالم الثالث، من خلال الهويات المحلية التي يرى أنها قد تقف عائقاً أمام ظهور الهوية القومية ص ٥١

واجتهد الباحث، من خلال المبحث الثاني من أجل بناء أداة تحليلية لتفسير مفهوم الهوية، وتحويل الفكرة إلى مشروع مؤسس دائم التحول، وطرح شكلا تصاعدياً للتعبيرات المادية عن الهوية بما يعني أن إحتياجات الهوية، إذا لم تجد طريقها إلى التحقق، تتفاقم، حتى تعود إلى إستخدام العنف. ص ٥٦.

وفي الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان «التأصيل لمفهوم الهوية الفلسطينية»، حاول الباحث في المقدمة تلمس العوامل الأساسية، التي حددت، على مر الزمن، مصير الهوية الفلسطينية، وهي عوامل جغرافية، تتمثل في «موقع فلسطين الجغرافي المتميز، الذي أصبغ عليها طابعاً فريداً إنعكس على وجدان الشعب الفلسطيني، ونظرته إلى الآخرين، وموقعها كممر لأن تكون قبلة للطامعين والمستعمرين، وظهور حركة الاستيطان الصهيونية» (ص٩٨).

العامل التاريخي يؤكد على التواجد العربي الفلسطيني في فلسطين، وكيف كان تاريخ الشعب الفلسطيني الحديث إمتدادا طبيعياً لتاريخه، منذ أقدم الحضارات على أرضه. (ص٩٩) جاء هذا الفصل في أربعة

مباحث، تضمنت الهوية الفلسطينية؛ من المرحلة الفعلية، إلى المرحلة الكامنة، ومرحلة ولادة الهوية، والعودة إلى الهوية الكامنة، وتأكيد الهوية الفلسطينية.

يتوصل الباحث إلى إمكانية إستخدام النموذج المقترح كأداة تحليلية في فهم حركية الهوية الفلسطينية، ومؤداه «إن الهوية الفعلية لدى الفلسطينيين هي الهوية العربية والهوية الفلسطينية، في هذه المرحلة، كانت ذات وجود كامن، ولم يكن مبرر يستدعي إثارتها». (ص١٩٣).

يشير المؤلف إلى أن البداية الفعلية لظهور الهوية الفلسطينية كانت مع إنعقاد المؤتمر الفلسطيني الثالث، في الفترة من ١٣ - ١٩/ ١٢/ ١٩٩٢، الذي طالب بإقامة حكومة نيابية ، مسؤولة «أمام مجلس نيابي منتخب من الشعب المتكلم بالعربية. ورفض الانتداب البريطاني، والهجرة الصهيونية، وعدم الإعتراف بوعد بلفور، وتحقيق الاستقلال السياسي، والحفاظ على عروبة فلسطين، والوحدة العربية» (ص١٤٥).

وقد انتهى الباحث إلى أن الثورة الفلسطينية الراهنة مازالت حتى الآن تعيش مرحلة تأكيد الهوية مما يصعب الوصول إلى نتائج محددة في هذا الصدد، وتنبأ بأنه «إذا استطاعت القيادة الفلسطينية أن تدير الصراع، باقتدار، فسيؤدي ذلك إلى تعديل ميزان القوى لصالحها، وإقامة وحدة وطنية فعالة». (ص١٥١)

وفي الفصل الثالث، تناول الباحث بالدراسة شتى مظاهر الوجود الفلسطيني في مصر، وجاء بعنوان «التجمع الفلسطيني في مصر»، من خلال مبحثين، أولهما حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في مصر، والثانية حول التنظيمات الفلسطينية في مصر.

في البداية استعرض الباحث العلاقات التاريخية بين مصر وفلسطين، من العصور الوسطى وصولاً إلى العصر الحديث؛ كما مسّ خصائص الوجود الفلسطيني في مصر، ليصل إلى أن هذا التجمع:

١ - **تجمعٌ مهاجرٌ**، في ظروف قهرية إضطرارية، من تاريخ حديث، لا يستهدف الاستيطان؛

٢ - **جماعة أجنبية**، من خلال التشريع المصري الذي يخرج الفلسطينيين في مصر عن علاقة «المواطنة»؛

٣ - **أقلية عددية**، ينتمون إلى هوية فرعية داخل نظام الهوية القومية؛

٤ - **الانتشار والتوزيع الجغرافي**، فلا توجد مخيمات خاصة بهم، وإنما هم ينتشرون في معظم محافظات جمهورية مصر العربية؛

٥ - **تجمعٌ مفتوحٌ**، يتبادلون العلاقات الاجتماعية مع المصريين؛

٦ - **وجود غير منظم في أحزاب سياسية أو**

تنظيمات فدائية.

وأكد الباحث، من خلال المبحث الثاني، على دور التنظيمات الفلسطينية، وأهميته في تحول الهوية إلى شكل مؤسس، وكيف أثر إختفاء الكادر، وتعثر الموارد المالية، سلباً، على أداء الدور الموكول إليها في تجنيد القوى المختلفة، لخدمة القضية الفلسطينية، وجمع الشمل الفلسطيني.

واختتم المؤلف بحثه بالدراسة الميدانية التي ضمّنها الفصل الرابع، تحت عنوان «أبعاد الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر» وتوزع الفصل في سبعة مباحث. أولها حول خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها، وخمسة مباحث إختص كل منها ببعد من أبعاد الهوية الوطنية؛ هي: الانتماء الفلسطيني؛ البعد المعرفي؛ النظرة إلى الذات؛ الاحساس بالإختلاف؛ المضمون السياسي. فيما تناول البحث السابع الهوية لدى المبحوثين، وموقع الفلسطينيين من النموذج.

قدم الباحث لهذا الفصل باستعراض «تطور الوجود الفلسطيني في مصر، وخضوعه لقيود عدة، في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٢، وحلول الحقبة الناصرية. ففي أعوام ١٩٥٢ - ١٩٧٨ مُنح الفلسطينيون إستثناءات واسعة، شملت جميع مناحي الحياة، مما أدى إلى تفاعلات قوية مع المجتمع المصري، وإن كانت منقوصة، وهو ما أطلق عليه الباحث تعبير (جوردن) «الاندماج والتمايز». ثم جاءت مرحلة ما بعد سنة ١٩٧٨، التي تميزت بسوء العلاقات، وتنامي الخلافات المصرية - الفلسطينية، على المستوى الرسمي، وقد شُحبت على أثرها غالبية إمتيازات الفلسطينيين في مصر، بدءاً من اغتيال يوسف السباعي إلى معاهدة كامب ديفيد.

لقد اختار الباحث عينة البحث من خمس محافظات في جمهورية مصر العربية، هي: القاهرة؛ الاسكندرية؛ الشرقية؛ بورسعيد؛ والعريش. وكان قد أضاف في بداية بحثه مديرية التحرير، لكنه لم يتمكن من إتمام الجزء الخاص بها، فأحالها إلى محافظة القاهرة، دون أن يذكر السبب.

وانحصرت الدراسة في اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى مصر عام ١٩٤٨، وطبقت على ٢٠٠ عينة، تنوعت من حيث التمثيل النوعي، والجيلي، والمهني، والخصائص الاجتماعية، والتعليمية.

إعتمد الباحث، في دراسته الميدانية، على شتى الوسائل، وهي الاستبيان والملاحظة، وعينة البحث، والمقابلات الشخصية؛ وحددها في ست إستمارات، دارت حول البيانات الرئيسية: الانتماء؛

النظرة إلى الذات؛ الجانب المعرفي للهوية الوطنية؛ الاحساس بالاختلاف؛ المضمون السياسي للهوية الوطنية. وقد وصلت الاسئلة إلى حوالي ١٩٥ سؤالاً.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١ – يشعر الفلسطينيون في مصر بإحساس متوسط بالانتماء. وجيل ما قبل النكبة هو أكثر إنتماء للمكان من جيل ما بعد ذلك؛ والإناث أقل إحساساً من الذكور بالانتماء؛

٢ – المستوى المعرفي بتاريخ وجغرافية فلسطين متوسط؛

٣ – إحساس الفلسطينيين بالذات متوسط؛ والاناث أكثر إحساساً بذواتهن من الذكور؛

٤ – شعور الذكور بالاختلاف أكثر من الإناث؛

٥ – موقف الذكور من المضمون السياسي قوي أما الاناث فإنهن أكثر تصلباً من الذكور في مواقفهن السياسية؛

كما أظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في الهوية هو متغير التعليم، ويليه الدخل، أخيراً العمر (الجيل).

في نهاية الدراسة لم يتوصل الباحث إلى الإجابة عن التساؤل البحثي الذي أثاره، مما إضطره إلى تعديله، ونادى في خاتمة دراسته إلى:

١ – القيام بدارسات أُخرى على التجمعات الفلسطينية في أمكنه أخرى، لتحديد العوامل المؤثرة في هويتها؛

٢ – الاهتمام بالتعليم الفلسطيني، وربطه بالهوية الفلسطينية؛

٣ – بناء مؤسسات إقتصادية وثقافيه للفلسطينيين في مصر.

★ ★ ★ ★

على أهمية هذه الاطروحة، إلا أن ثمة ملاحظات عديدة حولها، لعل أهمها:

١ – لهاث القارئ، من كثرة المعلومات وجفاف المواد المطروحة وندرة وقفات الكاتب بالتعليق تجاة كل القضايا التي طرحها.

٢ – تطرّق الباحث إلى مشكلات نظرية، لا تخدم المضمون (المدارس المختلفة في تعريف مفهوم الهوية)، والمبحث الثاني من الفصل الأول (خطوات بناء النموذج).

٣ – إختيار الباحث عينة الدراسة الميدانية من ٢٠٠ مفردة، وهو عدد غير واف لاستخلاص نتائج دقيقة عن الهوية الفلسطينية، مما قلل من الجهد المبذول؛

٤ – تجاهلُ الباحث ضرورة الإشارة إلى العوامل التي على أساسها عدل من فرضيته الأساسية، واكتفى بأن قال «إن هذه الفرضية لم تتحقق». وعدلها

الباحث، لتؤكد على أن تواجد الفلسطينيين خارج وطنهم، منذ عام ١٩٤٨، لم يترتب عليه ضعف الاحساس بالهوية، إذا ما توافرت عوامل معينه. (ص٥١٥)، مما أثار التشتت في المفاهيم التي وضعها في البداية؛

٥ – إشارة الباحث إلى المؤتمر الوطني الثالث، كأول مؤثر في ظهور الهوية الوطنية، الفلسطينية، فضلاً عن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، لكنه لم يشر، من قريب أو بعيد إلى ملابسات إنعقادهما؛

٦ – عدم تعرض الباحث للفلسطينيين المنخرطين ضمن المنظمات الفلسطينية في مصر، وقياس مدى إنتمائهم إلى الوطن؛

٧ – تجاهل أبوكاشف ضرورة بحث أو مجرد الإشارة إلى ما إذا كان لإنحسار الامتيازات عن الفلسطينيين أثر على هويتهم أم لا.

على أن هذه الملاحظات لا تقلل من القيمة الفكرية أو السياسية لهذه الدراسة، التي نعجب لأنها لم تطبع، رغم مرور أكثر من عقد على اعتمادها.

هالة عبد القادر

المحاور الخاصة

في مجلة «صامد الاقتصادي»

١٩٨٣ - ١٩٩٦

المحور	العدد	التاريخ
- الزراعة في الأرض المحتلة	٤٦	تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٣
- صامد: التجربة وآفاق المستقبل	٤٧	كانون ثاني / شباط ١٩٨٤
- الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة	٤٨	آذار / نيسان ١٩٨٤
- دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة	٤٩	آيار / حزيران ١٩٨٤
- عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٥٠/٥١	تموز / آب/أيلول/ تشرين الأول ١٩٨٤
- الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية	٥٢	تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٤
- صامد: خمسة عشر عاماً من البناء	٥٣	كانون الثاني / شباط ١٩٨٥
- أزمة الاقتصاد الاسرائيلي	٥٤	آذار / نيسان ١٩٨٥
- الطبقة العاملة في فلسطين	٥٥	آيار / حزيران ١٩٨٥
- النفط وقضية فلسطين	٥٦	تموز / آب ١٩٨٥
- وثائق مؤتمر صامد	٥٧	أيلول / تشرين الأول ١٩٨٥
- قضايا التعليم في الوطن المحتل	٥٨	تشرين الثاني/ كانون الأول ١٩٨٥
- الثقافة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال	٥٩	كانون الثاني / شباط ١٩٨٦
- افريقيا والعرب واسرائيل	٦٠	آذار/ نيسان ١٩٨٦
- التنمية الريفية في الأرض المحتلة	٦١	آيار / حزيران ١٩٨٦
- واقع المرأة الفلسطينية	٦٢	تموز / آب ١٩٨٦
- الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة	٦٣/٦٤	أيلول/تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٦
- قطاع غزة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	٦٥	كانون الثاني / شباط ١٩٨٧
- المقاطعة العربية لاسرائيل	٦٦	آذار / نيسان ١٩٨٧
- التراث الشعبي الفلسطيني	٦٧/٦٨	آيار / حزيران/تموز/آب ١٩٨٧
- الاسكان ودعم الصمود في الأرض المحتلة	٦٩/٧٠	أيلول/تشرين الأول/تشرين ثاني كانون الأول ١٩٨٧
- السياحة في فلسطين	٧١	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٨٨
- التنمية الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٢	نيسان / آيار / حزيران ١٩٨٨
- القطاع المالي والمصرفي في ظل الاحتلال الاسرائيلي	٧٣	تموز /آب/أيلول ١٩٨٨
- الانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٤	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٨
- الطبقة العاملة الفلسطينية	٧٥	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٨٩
- القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة	٧٦	نيسان/آيار/حزيران ١٩٨٩
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٧	تموز / آب /أيلول ١٩٨٩
- قطاع التجارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٧٨	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٨٩

المحور	العدد	التاريخ
- المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للثورة الفلسطينية	٧٩	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٠
- الانتفاضة والبنى المؤسسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٨٠	نيسان/آيار / حزيران ١٩٩٠
- القطاع الصناعي وآفاق تطوره في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٨١	تموز/آب/أيلول ١٩٩٠
- الهجرة اليهودية إلى فلسطين	٨٢	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٠
- المخيمات الفلسطينية في الوطن والشتات	٨٣	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩١
- قطاع غزة: الاحتلال المقاومة، الصمود	٨٤	نيسان/آيار/حزيران ١٩٩١
- القدس: عاصمة الدولة الفلسطينية	٨٥	تموز/آب/أيلول ١٩٩١
- أطفال فلسطين: جيل الانتفاضة	٨٦	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩١
- فلسطين والشرعية الدولية	٨٧	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٢
- مشكلات المياه في الشرق الأوسط: القسم الأول: البعد الفلسطيني	٨٨	نيسان/آيار/حزيران ١٩٩٢
- مشكلات المياه في الشرق الأوسط: القسم الثاني: البعد العربي والاقليمي	٨٩	تموز/آب/أيلول ١٩٩٢
- الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي المحتلة	٩٠	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٢
- الأوضاع البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	٩١	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٣
- الطاقة والثروة المعدنية في فلسطين (القسم الأول)	٩٢	نيسان/آيار/حزيران ١٩٩٣
- الطاقة والثروة المعدنية في فلسطين (القسم الثاني)	٩٣	تموز/آب/أيلول ١٩٩٣
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(١)	٩٤	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٣
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٢)	٩٥	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٤
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٣)	٩٦	نيسان/آيار/حزيران ١٩٩٤
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٤)	٩٧	تموز/آب/أيلول ١٩٩٤
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٥)	٩٨	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٤
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٦)	٩٩	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٥
- آفاق التنمية المستقبلية في فلسطين(٧)	١٠٠	نيسان/آيار/حزيران ١٩٩٥
- العلاقات الأميركية الاسرائيلية	١٠١	تموز/آب/أيلول ١٩٩٥
- تجربة الصحافة الفلسطينية	١٠٢	تشرين الأول/تشرين الثاني/كانون الأول ١٩٩٥
- آفاق التعاون الاقتصادي الأردني - الفلسطيني (١)	١٠٣	كانون الثاني/شباط/آذار ١٩٩٦
- آفاق التعاون الاقتصادي الأردني - الفلسطيني (٢)	١٠٤	نيسان/آيار/حزيران ١٩٩٦
- اللاجئون الفلسطينيون: المشكلة والحل (١)	١٠٥	تموز/آب/أيلول ١٩٩٦

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

Vol. 18, No. 106, October - November - December, 1996

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"